الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة لونيسي على –البليدة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون العام

Ministére de l'enseignement supérieure et de la recherche scientifique
Universite LOUNICI Ali
Faculté de droit et sciences politiques
Departement Droit

التحديات الدّولية في مواجهة التغيرات المناخية

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق
تخصص القانون الدّولّي

من إعداد الطالبة
- بوغاري ليلى

تحت إشراف الأستاذة
- د/بن عودة مليكة

السنة الجامعية: 2021-2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة لونيسي على –البليدة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون العام

Ministére de l'enseignement supérieure et de la recherche scientifique
Universite LOUNICI Ali
Faculté de droit et sciences politiques
Departement Droit

التحديات الدّولية في مواجهة التغيرات المناخية

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق
تخصص القانون الدّولّي

من إعداد الطالبة
- بوغاري ليلى

تحت إشراف الأستاذة
- د/ بن عودة مليكة

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ/ة/:أحمد بلقاسم	جامعة لونيسي على –البليدة-2	رئيسا/ة/
الأستاذة: د/ بن عودة مليكة،	جامعة لونيسي على –البليدة-2	مشرفةً ومقررةً
الأستاذ/ة/:نعوم مراد	المركز الجامعي مغنية	ممتحنا/ة/
الأستاذ/ة/:يخلف نسيم	جامعة الشلف	ممتحنا/ة/
الأستاذ/ة/:حمر العين مقدم	جامعة تيارت	ممتحنا/ة//
الأستاذ/ة/:رداوية حورية	جامعة لونيسي على –البليدة-2	ممتحنا/ة//

السنة الجامعية: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ

الأنبياء:30

شكر وتقدير

أشكر الله سبحانه وتعالى أولا وأحمده كثيرا على أن يسّر لي أمري في القيام بهذا العمل.

كما أتقدم بأسمى عبارات و آيات الشكر والامتنان والتقدير إلى الذين حملوا رسالة العلم والمعرفة

ولا يسعني في هذا المقام إلّا أنّ أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان الكبير إلى الأستاذة المشرفة "بن عودة مليكة" على تكبُّدها مشاق الإشراف على هذه الأطروحة، إلى جانب دعمها الروحي في المضي قُدما لإتمامها، وعلى كل ملاحظاتها القيّمة، فجزاها الله عني خير الجزاء،

كما لا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بالشكر الخاص إلى الأساتذة الكرام بشكل عام

كما يطيب لي أن أتقدّم بخالص الشكر والتقدير والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول فحص وتدقيق هذه الأطروحة.

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل وكل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إتمامه،

وإلى كل من خصّني بنصيحة أو دعاء أو كلمة طيبة.

أسأل الله أن يحفظهم جميعا ويجازيهم عني وعن كلّ طالب علم خير الجزاء.

- بوغاري ليلى -

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي رجل حياتي الذي لم يدّخر جهدا في أن يكون إلى جانبي في جميع محطات نجاحي، وكان المؤنس بحقّ في محني وعثراتي، وإلى روح الروح وقرة العين والدتي متأكي وركيزتي الّتي لم تتوانى في تشجيعي بكل ما لديها من غال ونفيس بدون كلل أو ملل لتصل بي إلى بلوغ المرام.

كما أهدي هذا العمل بعدهما

إلى توأم روحي فلذتا كبدي وصال وعادل خير ما رزقني الله ومن بهما علي، حفظهما الله ورعاهما.

إلى سندي إخوتي وأخواي، لكل نصيبه الذي لا يفضل عن الآخر في مؤازرتي لكل نجاح حققته، والوقوف معي في كل كبوة أو محنة اعترضتني، فكانوا بحق خير السند.

إلى كل الأصدقاء والصديقات والزملاء والزميلات، وموظفي إدارة الكلية والمكتبين وكل من ساهم في إنجاح هذا العمل المتواضع.

تحية إجلال وإكبار للجميع.

- بوغاري ليلى -

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

أولا: باللغة العربية

ج.ر.ج.ج: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

ج: جزء.

د.ب.ن: دون بلد النشر.

د.س.ن: دون سنة النشر.

د.ط: د.ط.

ص.ص: من الصفحة إلى الصفحة.

ص: صفحة.

ط: طبعة.

ثانيا: باللغة الفرنسية

Art: Article.

BM: The World Bank.

CO_2: Dioxyde de carbone.

COP: Conférence des Parties.

Ed: Edition.

FAO: Organosation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture.

GIEC: Groupe d'experts intergouvernemental sur l'évolution du climat.

Ibid: Même **R**éférence **P**récédent **C**ite.

ICAO: Organisation de l'Aviation Civile Internationale.

IPCC: Intergovernmental Panel on Climet Change

L.G.D.J: Librairie **G**énérale de **D**roit et de **J**urisprudence.

N.R.E: Les Nouvelles Régulations Economiques.

N°: Numéro.

OMM: Organisation Météorologique Mondiale.

قائمة المختصرات

OMS: Organisation Mondiales de la Santé.

ONU: Organisation des Nations Unies.

Op-Cit: Ouvrage **P**récédemment **C**ite.

P: Page.

PP: de **P**age à la **P**age.

R.A.S.J.E.P: Revue **A**lgérienne Des **S**ciences **J**uridiques, **E**conomiques et **P**olitiques.

S.P.A: Société **P**ar **A**ctions.

T: Tome.

UNDP: Programme des Nations Unies pour le Développement.

UNFCCC: United Nation framework Convention on Climat Change.

WMO: World Meteorological Organization.

مقدمة

مقدمة

ثَمَّةَ جدل قائم بين مجموعة من الثوابت والمتغيّرات الدّولّية، الّتي تتسارع وسط موجة من الظواهر الطبيعية، تدهور بيئي، تغير المناخ، كوفيد 19 ومتحوراته والّتي تخلق تحدّ في العيش بسلام، فالإنسان أصبح يستخلص نتاج استهلاكه اللاعقلاني لموارد البيئة الطبيعية في ظل العولمة والانفتاح التجاري واقتصاد السوق إضافة إلى استنزاف الطاقات غير المتجددة كالبترول والغاز الطبيعي.

هُو جدل قائم على أسس علمية محضة، لكن ذات أبعاد أمنية، اجتماعية، اقتصادية سياسية، وحتى ثقافية. فبعد التأكد من أن التغيّرات المناخية حقيقة ثابتة علميا ومتحولة من خلال تأثيرات ما تلبث أن تتزايد بصورة مخيفة، ما دفع المجتمع الدّولّي للالتفاف حولها من أجل محاولة كبح أضرارها، حيث باتت التغيّرات المناخية أكبر تحدّ إنساني طويل الأمد.

هي ظاهرة بقدر ما تزيد كميات الغازات الدفيئة فيها والمسببة للاحتباس الحراري نتيجة احتراق الفحم والنفط والغاز الطبيعي المنبعث عن الأنشطة البشرية، بقدر ما يزيد التحدّي الدّولّي في مواجهتها والتصدي لها.

هو تحدّ يفوق ما توقعته الاتفاقيات الدّولّية ذات الصلة كبروتوكول كيوتو 1997 ومعاهدة باريس 2015، وأكثر تعقيدا مما تناشد به المنظمات الدّولّية الحكومية منها وغير الحكومية وصولا إلى المجتمعات المدنية والمحلية، تحدٍ تخطى الالتزامات الواردة في الاتفاقيات المعنية بشأن المناخ ليشمل الابعاد الانسانية للفرد كالبعد الأمني والبعد البيئي والصحي حفاظا على حقه في العيش بسلام وفي بيئة آمنة صحية ونظيفة.

إذا كانت الصعوبات الدّولّية في التصدي لظاهرة التغيّرات المناخية، تتجسد في صورة العراقيل الّتي تحول دون تنفيذ الالتزامات الدّولّية المدرجة في معاهدة باريس 2015، فإنّ الصورة الحقيقية لهذا التحدّي تتجلى في الاعتبارات السياسية ذات الوجه الاقتصادي الّتي تتمسك بها الدول الصناعية الكبرى تحقيقا لمصالحها الخاصة وإن كانت مساندة أحيانا

للاتفاقيات الدّولّية الهادفة لمواجهة تغيّرات المناخ، لكن الصورة العملية بعيدة كل البعد عن ذلك.

إنّ التداخل الشائك بين مواضيع البيئة وحقوق الإنسان أضحى محطّ اهتمام الأوساط الاكاديمية والبحثية ودوائر صانعي القرار على المستوى المحلي والدّولّي، ما يعكس مساعي منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في العمل على الخطط والمناهج الفعالة للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة لظاهرة البيت الزجاجي.

لذلك لا يمكن التحدث عن قضايا تغير المناخ بمعزل عن حقوق الإنسان خاصة الحق في الأمن حيث أفرزت النقاشات الأمنية حول القضايا البيئية مقاربتين مهمتين، أمن الدولة من الأخطار البيئية، مقابل أمن الإنسان من التدهور البيئي وساهم موضوع الأمن البيئي في خلق تفاعلات في مجالات عدة ذات الصلة، وعلى أعلى مستويات المجتمع الدّولّي وصولا لمجلس الامن الذي أعرب عن انشغاله بالوضع الذي يؤول إليه العالم نتاج تغيّرات المناخ مشيرا إلى أن ذلك سيؤدي لا محالة إلى المساس بالأمن والسلم الدّولّيين، وهنا تظهر توقعات خطيرة أفصح عنها بعض الباحثين القانونيين والسياسيين، فهل سيأخذ التدخل الدّولّي صورة جديدة مؤسسة على حماية البيئة في إطار ما يعرف بالتدخل البيئي حماية لحقوق الإنسان؟

وعلى الرغم من تضارب الآراء حول أحقية هذا التدخل إلّا أنّها تتشارك في صورة التعاون الدّولّي من أجل تجاوز التحديات الّتي تواجه الدول للتخفيف من آثار التغيّرات المناخية، هذا وقد أشارت الهيئة المناخية المعنية بتغير المناخ (IPCC) في قرار تحذيري أصدرته بتاريخ 8 أكتوبر 2018 أن تأثيرات المناخ لا تزال متواصلة وأن الفرد يتعرض لأخطار تمس بحقوقه الأساسية، فقد دعا مجلس حقوق الإنسان في قراره الصادر تحت رقم 48/13 الدول إلى العمل معا ومع شركاء أخرين لتوفير حماية للفرد حفاظا على حقه في الصحة والغذاء وحقوق الجيل الثالث بنصها: **"يجب أن نبني على هذا الزخم لتجاوز الفصل الزائف بين العمل البيئي وحماية حقوق الإنسان ومن الواضح أنّه لا يمكن تحقيق أي من الهدفين دون الآخر"**.

ودعما لدراستنا أخذنا القارة الإفريقية كأنموذج للدراسة، كونها تتعرض إلى تهديدات ذات بعد مناخي يهدد استقرار أمنها المستقبلي، إذ أنّها تواجه عناصر الهشاشة والانكشاف سنويا وفق مؤشرات قياس الهشاشة، والفشل وتظهر الدراسات التبعية عدم قدرة الدول الإفريقية على تجاوز أزماتها المناخية، بل أضحت إفريقيا بؤرة لعدم الأمن والاستقرار كون أن انعكاسات التغيّرات المناخية فيها تهيئ لظروف ملائمة لنشوب الصراعات نظرا لافتقارها للأدوات والميكانيزمات الهيكلية والمؤسساتية الكفيلة بالتصدي لأزمات الاحترار، لذلك فإنّ الإنصاف يقتضي تقديم كافة أوجه الدعم الدّولّي من تمويل ونقل لتكنولوجيا البيئة النظيفة وبناءً للقدرات ونقل الخبرات لمساعدة الدول الإفريقية على مجابهة أعباء التكيّف مع تغير المناخ لا سيما أنّها الأقل تسببا في الانبعاثات الحرارية.

إنّ تحقيق الأمن البيئي في إفريقيا يتطلب حوكمة بيئية، تتضافر من خلالها المؤسسات الدّولّية والإقليمية والوطنية إلى جانب المنظمات الدّولّية الحكومية وغير الحكومية، وكذا راسمي السياسات والقطاع الخاص، بشكل يحقق عناصر الأمن البيئي بمختلف أبعاده ويوقف النزيف البيئي الذي تشهده إفريقيا خصوصا في مجال التصحر وتلوث المياه والهواء وتدهور نوعية التربة وإعادة صياغة خطط التخفيف والتكيف كاستراتيجية لترقية الأمن البيئي.

يُؤدي الوصول إلى توازن أمني بيئي إلى ما يعرف حديثا بالعدالة المناخية والّتي تعد مفهوما جديدا تبنته مجموعة من الحركات البيئية الراديكالية، أو ما يسمى بالإيكولوجية العميقة وأيضا الإيكولوجية السياسية، وهي حركات تربط الأزمة المناخية بالأزمة النّظامية الّتي يعاني منها نظام الإنتاج والاستهلاك الرأسمالي اليومي، هي حركات تتبنى الاقتصاد السياسي من أجل شرح التناقضات البيئية والاستغلال المفرط والغير المبرر للفرد لموارد الطبيعية.

إنّ منطلقات العدالة المناخية تتجلى في أنّها لا تتأثر بنفس الطريقة ولا بنفس الحدة والحجم من الآثار السلبية للتغيّرات المناخية، فالبلدان الفقيرة أكبر عرضة للخطر من

البلدان المصنعة والغنية، كما أنّ الفئات الاجتماعية شيوخ، أطفال ونساء تعد فئة ضعيفة، كما أنّها لا تعنى بالفرد الحالي والمستقبلي فحسب، بل وبمحيطها البيئي الآن وغدا.

يُعد مفهوم العدالة المناخية، مفهوم أخلاقي يهدف للحد من الفوارق واللاعدالة المناخية، لذلك فإنّ التحدّي الذي يواجه الدول هو تداخل ظاهرة التغيّرات المناخية الّتي ليست ظاهرة علمية وتقنية وبيئية فقط، بل تتعدى إلى أبعاد سوسيولوجية، اقتصادية وحتى ثقافية، تلك الّتي تمس الفئات المستضعفة والمهمشة كالشعوب الأصلية الّتي أصبحت تفتقر لأدنى مطالب العيش بسلام على الرغم من أنّها كانت على اكتفاء ذاتي لآلاف السنين لو لم تتدخل دول تواجدهم في تغيير خططها الإنمائية مساسا بمواردهم الطبيعية المحدودة على أساس أنّها مشاريع مربحة (بحيرة تشاد كمثال)، لكن تضر بأبسط حقوق الشعوب الأصلية.

ولهذا تصبح العدالة المناخية في قلب القضايا السياسية، كيف لا وأن نماذج التعاون الدّولّي الّتي تستفيد منها الدول المتقدمة أكثر من الدول ذات الحاجة إليها، إذ أن أزيد من 70% بالمئة من التمويلات الدّولّية تعود لأصحابها وأن تعبئة مئة (100) دولار أمريكي سنويا إبتداءا من 2020 تبقى بعيدة جدا عن قيمة الاحتياجات الحقيقية للبلدان المتضررة، إن فريق الخبراء (IPCC)، قدّر البنية التحتية منذ 1980 بـ 1000 مليار دولار وأن الناتج الداخلي للبلدان الإفريقية سوف ينخفض جراء التغيّرات المناخية من 2 إلى 4 بالمئة في أفق 2040 ومن 10 إلى 25 بالمئة في أفق 2100 علاوة على تكلفتها على الصحة والأنظمة البيئية والحياة البشرية بصفة عامة، لذلك وتحقيقا للهدف السابع عشر (17) من أجندة 2030 للأمم المتحدة الشراكة من أجل تحقيق الهدف باسم العدالة المناخية والذي يتطلب عملا جبارا من خلال توفير الإرادات السياسية ومنح فرص للنهوض بالاقتصاد من صيغته الصناعية الأولى المعتمدة على الطاقات الاحفورية الملوثة إلى صيغة جديدة تحت عنوان الاقتصاد المستدام المعتمد على الطاقات النظيفة وأنماط استهلاك تحترم البيئة والأجيال المستقبلية وتساير التّطوّرات التكنولوجية في هذا المجال.

وفي هذا السياق ذكرنا الدور الفعال للذكاء الاصطناعي الذي يعد وسيلة جد متطورة لمواجهة تحديات تغيّرات المناخ من خلال تسريع الجهود الدّولّية لحماية البيئة والحفاظ على مواردها من خلال مراقبة تلوث الهواء، وانبعاثات الطاقة والمساعدة في تطوير شبكات النقل ومراقبة إزالة الغابات، والتنبؤ بالظروف الجوية القاسية وشرح القدرات الكبيرة الكامنة في استخدام التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي في جمع وتحليل البيانات المساعدة في التصدي لتغيّرات المناخ من خلال تطوير طرق اعتماد الطاقات المتجددة والاستعانة بالأقمار الصناعية من أجل اكتشاف التغيّرات في استخدام الأراضي ومراقبة الغطاء النباتي والتنبؤ بالكوارث الطبيعية ومراقبتها وتحليل أثارها، بل ووصلت تحليلات الذكاء الاصطناعي في بعض البلدان العربية ونخص بالذكر الإمارات العربية المتحدة إلى إطلاق بعض الأملاح الخاصة من خلال طائرة تابعة للمركز الوطني للأرصاد وذلك بالترصد لمجموعة من الغيوم لمدة 24 ساعة خلال أسبوع كامل حيث تطلق صواريخ صغيرة محملة بهذه الأملاح الغير معلن عن تركيبها فقط الإفصاح على أنّها غير مضرة بالهواء فتفكك هذه الأملاح الغيوم في مدة لا تقل عن 20 دقيقة لتكون النتيجة تساقط الأمطار في صحراء الإمارات وبحسب المركز الوطني للأرصاد الإماراتي فإنّه بفضل هذه التكنولوجيا المعتمدة على الذكاء الاصطناعي فإنّ نسبة تساقط الأمطار تضاعفت من 10 إلى 15% لكن بتكلفة باهضة جدا تصل إلى أكثر من 4000 آلاف يورو للطائرة الواحدة.

وفي الوقت الذي تعمل فيه الدول المتقدمة على إيجاد حلول للحد أو التحقيق من آثار التغيّرات المناخية، تشهد دول العالم النامية خاصة الدول الجزرية ودول إفريقيا تراجعا في معدلات الأمن على جميع الأصعدة كارتفاع منسوب المياه، والجفاف وتقلص الأراضي الزراعية.

إنّ هذه التبعات الخطيرة تدفع بالفرد إلى الفرار من موطنه بحثا عن ظروف معيشية أكثر أمان واستقرار.

هذا النوع من الانتقال أخذ مصطلح اللجوء البيئي وبعدها اللجوء المناخي كقضية دولية ذات ارتباط خاص بالأمن الإنساني سواء أمن الفرد اللاجئ أو أمن البيئة الّتي يلجأ إليها.

مقدمة

بات اللجوء المناخي قضية دولية تتشابك أطرافها مع عدد من الاتجاهات القانونية والمواثيق الدّولّية والإقليمية مروراً بالحقوق والواجبات المنوطة بها، وصولا إلى إشكالية الحماية والبحث عن مركز قانوني دولي للاجئ المناخ في ظل التزايد المخيف لأعدادهم.

تناول الميثاق العالمي بشأن اللاجئين الذين اعتمدته الأغلبية الساحقة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2018 بشكل مباشر هذا التحدّي المتنامي، وأعربت أن التدهور المناخي والبيئي والكوارث الناجمة منه يؤثران بشكل متزايد على دوافع تحركات اللاجئين، لذلك تسعى المفوضية السامية لحقوق اللاجئين إلى تعزيز تعاونها منذ سنة 2015 مع الدول والشركاء كالمنظمة الدّولّية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة للحد من ظاهرة اللجوء وتعاونا مع أطراف الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من الجهات الفعالة الرئيسية للاستجابة لهذه التحديات.

تكمن أهمية الموضوع في الوضع المعقد الذي تطرحه ظاهرة التغيّرات المناخية وعلاقتها بالقضايا البيئية والإنمائية وقضايا حقوق الإنسان. فمن أهم أسباب التدهور البيئي التغيّرات المناخية وانعكاساتها على النّظام المناخي الذي يعد أساسا لبقاء الحياة على كوكب الأرض كون أن النظم الإيكولوجية الطبيعية تتأثر بالاضطرابات الجوية كارتفاع درجات الحرارة، الجفاف الأمطار، والتذبذب الفصلي ما يؤثر مباشرة على الطبيعة بمختلف عناصرها والّتي تعد المورد الأساسي للحياة البشرية.

هذه الاختلافات تخلق عدم استقرار بيئي ما يحيلنا إلى صعوبة تحقيق أمن بيئي وعلى مستوى أعلى منه عدالة مناخية.

لا يقتصر الوضع على ذلك وحسب بل يتعداه إلى الماس بالحقوق الأولية للفرد، كالحق في العيش بسلام والحق في الغذاء والصحة، الأمر الذي يدفع الفرد للانتقال أو اللجوء من أجل توفيرها.

لذلك فإنّ الهدف من الدراسة ينحصر في شقين، الشق الأول يأخذ صورة تحليلية للانشقاق الحقيقي بين الجهود الدّولّية للتصدي لتغيّرات المناخ الّتي بلغت ما يعرف بالتضخم التشريعي في مجال البيئة الدّولّية مقابل صعوبة الالتزام بتنفيذها واغفال جانب المسؤولية فيها بمعنى أن قضية التغيّرات المناخية وإن كانت تحظى بدرجة عالية من العناية القانونية فإنّ الجانب السياسي فيها يؤثر على السيادة الّتي تتردد الدول في التنازل عن نسبة منها، هذا ما يمنع الامتثال للالتزامات ويضفي هشاشة على فعاليتها.

أَمَا عن الشق الثاني فإنّنا نحاول حصر أهم المواضيع المتعلقة بالتغير المناخي وكيف يشكل هذا الأخير تحد في تجسيدها، محاولين تحقيق المعادلة من خلال الرجوع إلى أصول المواضيع كالأمن البيئي والعدالة المناخية وصولا إلى الآليات الحديثة الّتي من شأنها التخفيف من شدة التحدّي كالاعتماد على السياسات الخوارزمية في إطار التعاون الدّولّي.

وعن الأسباب الذاتية لاختيار الموضوع، تعلقي الكبير بالطبيعة وامتلاكي لروح بيئية وددت توظيفها في دراساتي القانونية إلى جانب ميولي القانوني لحقوق الإنسان، ما جعلني ألتف حول المواضيع ذات الصلة كالأمن البيئي والإنساني.

إلى جانب أسباب موضوعية تمثلت في الرغبة في استكمال ما بدأته في مذكرة الماستر مُتابعة تطورات الموضوع الذي تختلف زوايا الدراسات فيه بحسب الاختصاص والمجال وكذا التّطوّرات الجارية عليه خاصة وأنه يدخل في إطار أهداف خطة التنمية المستدامة لسنة 2030 وتحديدا الهدف 13 المتعلق بتغير المناخ.

وبناءً على ما تقدم ارتأيت التطرق للموضوع من باب محاولة الإسهام ولو بالشيء اليسير في توسيع الرؤى والاتجاهات المختلفة له من خلال التطرق إلى المفاهيم العلمية للتغيّرات المناخية والوقوف على أهم الصكوك القانونية المعنية بتغير المناخ والّتي شهدت تطورا ملحوظا منذ مؤتمر استوكهولم للبيئة لعام 1972م، فضلا عن إظهار التحدّي الذي يشكله التغير المناخي كعقبة في بناءً أمن دولي متكامل للفرد في سياق وصفي وتحليلي متكامل ومترابط الأجزاء

بين المفاهيم العلمية والنصوص القانونية الدّولّية إلى جانب تفكيك الهرم الذي يشكل في قاعدته المسائل البيئية صعودا إلى المسائل ذات الصلة بحقوق الإنسان وإعادة بنائه بشكل يوفر أو يسعى لتوفير بعض الحماية القانونية والدّولّية للفرد في مواجهته للتغيّرات المناخية.

وأمام هذه المفارقة تتضح إشكالية الدراسة وهي:

إلى أي مدى يمكن للتغيّرات المناخية أن تشكل تحديات دولية يصعب تذليلها؟

من خلال هذه الإشكالية أثرنا بعض الأسئلة الفرعية لتفكيكها.

- كيف اعتمدت الأمم المتحدة على تحويل المفاهيم العلمية إلى آليات قانونية دولية للتصدي للتغيّرات المناخية؟
- هل يساهم تطور الاتفاقيات الدّولّية بشأن تغير المناخ في امتثال الدول للالتزامات الواردة فيها؟
- كيف يمكن تحقيق عدالة مناخية ثلاثية المتغيّرات (أمن بيئي، أمن إنساني، تغيّرات مناخية) في ظل مستجدات أحدثتها التغيّرات المناخية؟

للإجابة على إشكالية الدراسة اعتمدنا بشكل رئيسي على المنهج الوصفي التحليلي من خلال توضيح المفاهيم العلمية والقانونية ذات الصلة بالموضوع، وتحليل مبادئ وأحكام الاتفاقيات الدّولّية كبروتوكول كيوتو لعام 1997م وإتفاق باريس لعام 2015 م.

ومن أجل بلوغ هدف الدراسة قسمنا الموضوع وفق خطة ثنائية مكونة من بابين، الباب الأول يأتي تحت عنوان التغيّرات المناخية في القانون الدّولّي حيث نتطرق فيه بالتفصيل والتحليل لأهم المفاهيم العلمية والمصطلحات القانونية للتغيّرات المناخية.

إضافة إلى المحطات الأولى للتصدي لتغيّرات المناخ مرورا باعتماد الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ ومؤتمراتها المتتالية، وفي سياق متصل تطرقنا في هذا الباب إلى المساعي الدّولّية للتصدي لظاهرة التغيّرات المناخية.

أما الباب الثاني الموسوم بـ: البحث عن عدالة مناخية ومركز دولي قانوني للاجئ المناخ، أشرنا فيه إلى العقبات الّتي تشكلها التغيّرات المناخية في تحقيق بعض المواضيع المرتبطة بها بصفة مباشرة كإشكالية بناءً أمن بيئي في مقاربة منه للأمن الإنساني، تجسيدا لعدالة مناخية لا تزال بعيدة المآل بسبب مخلفات التغيّرات المناخية ونخص بالذكر اللجوء المناخي.

وفي الأخير خلصنا إلى خاتمة تتضمن مجموعة من النتائج والاقتراحات. المتوصل إليها والتي نراها ضرورية ومفيدة لإثراء هذه الدراسة.

الباب الأول

التغيّرات المناخية في القانون الدّولّي

إنّ المشاكل البيئية باتت محطة إنشغال المجتمع الدّولّي خاصة بعد النّهضة الصناعية والتقدم التكنولوجي في العصر الحديث، وتسارع الدول جميعها المتقدمة منها والنامية إلى تحقيق أكبر وأسرع معدّل ممكن لنموها الاقتصادي والإجتماعي عن طريق الإستغلال اللاعقلاني لمواردها الطبيعية، الأمر الذي جعل المجتمع الدّولّي يصل إلى منعرج حاسم، ففي الوقت الذي يتطور فيه الإنسان من حيث التكنولوجيا والعلوم المعرفية تنحدر بالمقابل الموارد الطبيعية البيئية ويختل توازنها لتكون النتيجة أخطر مما يتوقعه العلماء، كإرتفاع درجات الحرارة، ذوبان الجليد، اختلال في التنوع البيولوجي، وهذا كنتيجة لتغير المناخ العالمي[1] المرتبط بوجود الغازات الدفيئة (GHGs) في الغلاف الجوي والّتي مردها النشاط البشري الذي يتنوع من استهلاك للوقود الأحفوري (فحم، نفط، غاز) إلى إزالة للغابات وصناعات ثقيلة ومطامر للنفايات. كل هذه العوامل تعمل على حبس حرارة الشمس ثم تعكسها نحو الأرض، مما يؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة والّتي وصلت اليوم إلى مستويات غير مسبوقة[2].

إنّ احتدام الجدل حول أسباب تغير المناخ بين من يعدّها ظاهرة طبيعية يتم التكيف معها وبين من يرى فيها أثرًا سلبيا من نتائج التّطوّر الصناعي من الصعب السيطرة عليه بل يتطلب التهيؤ لمشكلات أمنية كبرى واضطرابات في معدلات التنمية وحروب ذات أنماط جديدة عمادها الاقتتال حول الغذاء واليابسة والموارد المائية. كل هذا يدفع بنا إلى وضع ظاهرة التغيّرات المناخية في ميزان يسمح لنا البحث عن تأصيلاتها وأسسها العلمية وفهم لأول مرة الصراع القائم بين العلم والسياسة بشكل مباشر خاصة حين تثير معالجة تغير المناخ نزاعات ذات طابع اقتصادي، سياسي، وتنموي باعتبار أن الحلول المطروحة تتعلق بالحدّ من بعض الأنشطة الصناعية ما يمس المصالح الاقتصادية للدول القوية الّتي لا يمكن لها أن تواصل على هذه الوتيرة كون أن المشكل المناخي هو قضية دولية تتطلب الحلول المشترمة والتعاون المستمر من أجل بلوغ هدف التخفيف من حدتها.

---

[1]- مهدي صالح السامرائي، الحفاظ على البيئة في العصور العربية الاسلامية تشريعا وتطبيقا، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص. 35.

[2]- مالك حسين حواندة، التحديات البيئية في القرن الحادي والعشرين، ط1، دار المجلة، الأردن، 2014، ص.13.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للتغيّرات المناخية

تشمل الدراسات القانونية ذات الجانب العلمي، جانبا من المفاهيم العلمية الّتي يتسنى تعريفها من أجل فك الغموض والمتمكن من ربط التعريفات القانونية المستنبطة أصلا من التعريفات العلمية، هذا هو الحال بالنسبة لقضية التغيّرات المناخية الّتي برزت في بدايتها كمشكلة بيئية منذ أكثر من ثلاثين عاما، وسيطرت على جدول أعمال البيئة منذ منتصف الثمانينات، إلّا أنّ الاهتمام بها ظل محدودا لم يتجاوز مرحلة المناقشات العلمية البحثية والمؤتمرات واللقاءات الدّولّية، وهذا ما آثار الكثير من التشكيك في حقيقة هذه الظاهرة الّتي لم تلبث أن خرجت عن مجالها العلمي لتكتسح أجندة اهتمام المجتمع الدّولّي وعلى رأسهم منظمة الأمم المتحدة، بل واصطدمت بالسياسة وتضارب المصالح الاقتصادية، حيث أصبحت تستخدم كورقة ضغط عند المنعطفات الاقليمية، وأسفرت على خلاف جديد تجردت فيه أغلب الدول عن مسؤولياتها بل وصل ببعض الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية بالتشكيك في جدّية قضية التغير المناخي كونها مسّت بمصالحها الأساسية، وعلى الرغم من أن الهيئة الحكومية المعنية بشأن تغير المناخ، أصدرت لحد الآن ست (06) تقارير تدين فيها النشاط البشري، وتعمل على البحث عن حلول لتجنب الكارثة بحلول 2030.

المبحث الأول

مفهوم التغيّرات المناخية

إستقر علماء المناخ أن مناخ الكرة الأرضية في تغير مستمر منذ مليارات السنين بسبب العوامل الطبيعية، غير أن العامل الجديد اليوم يكمن في نظرهم في سرعة هذه التغيّرات إذ سجلت الزيادة في متوسط درجة الحرارة خلال 150 سنة، واحد درجة مئوية، وهو التغير الأسرع الذي لم يسبق حدوثه[3]، ووفقا لما هو متوقع من الهيئة الحكومية الدّولّية المعنية بشأن تغير المناخ من خلال التقرير الخامس الصادر عنها في عام 2014م، فإنّ نمو الانبعاثات نتيجة نمو عدد السكان في العالم سيعرقل الجهود الدّولّية في مواجهة التغيّرات المناخية، إذ يتوقع زيادات في المتوسط العالمي لدرجة الحرارة في عان 2100 تتراوح من 03.7 إلى 04.8 درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية، ومن أجل فهم هذه المتغيّرات يجب دراسة مفهوم التغيّرات المناخية من خلال تعريف المناخ من الجانب العلمي والقانوني.

المطلب الأول

تعريف المناخ

إنّ الفهم الجيد لموضوع التغيّرات المناخية المعقد والمتشعب يقتضي منا التطرق إلى بعض المفاهيم والمصطلحات العلمية واللغوية المرتبطة بالمناخ لإزالة كل لبس في الموضوع، باعتبار أن دائرة المناخ تنحصر في محور البيئة الدّولّية المترامية الأبعاد، حتى أنّ النّظام المناخي في حدّ ذاته يعمل على تهيئة بيئة دولية متوازنة في حالة استقراره والعكس صحيح.

من متطلبات الدراسات العلمية التدقيق في المصطلحات، خاصة إذا علمنا أنّها تؤسس إلتزامات دولية تخضع لقواعد القانون الدّولّي.

[3]- Brad F, Neufs Clès pour comprendre l'effet de serre, rame des dossiers de la recherche n 17, November, 2004, p11.

الفرع الأول: التعريف الإصطلاحي للمناخ

مصطلح المناخ يدل على مفهوم أشمل وأوسع من مدلول الطقس لذلك لا يجب الخلط بينهما عند التعبير عن حالة الجو، فالمناخ يدل على حالة الجو في مدة طويلة قد تكون شهرا أو فصلا أو سنة، بعد أخذ قياسات الطقوس اليومية بجميع عناصرها (درجة الحرارة، الرطوبة، السحب، الأمطار، الرياح، الضغط الجوي، إشعاع الشمس) وعمل متوسطات لها للتعرف على الحالة المناخية السائدة في أي إقليم من الأقاليم لصورة عامة[4].

وعليه فإنّ المناخ بالمعنى الاوسع عبارة عن حالة من حالات أنظمة المناخ، لما في ذلك وصفه من الناحية الإحصائية حيث تبلغ الفترة الزمنية التقليدية 30 سنة مثلما حددتهما المنظمة العالمية للأرصاد الجوية[5].

تُعتبر الحرارة أهم العناصر الّتي تؤثر في المناخ نظرا لأن تغيرها يؤثر بشدة في عناصره الأخرى السابقة الذكر (رطوبة، رياح، أمطار) وتعد الشمس المصدر الرئيسي لإمداد الأرض بتلك الحرارة، بل أن حرارة الأرض تقدر بكمية اشعة الشمس الّتي تتلقاها وتلك الّتي تنعكس منها للغلاف الجوي مرة أخرى[6].

أما الطقس: يُقصد به وصف حالة الجو في يوم معين من حيث درجة حرارته، أو نوع الرياح الّتي تهبّ عليه في ذلك الوقت، أو مقدار الرطوبة والسحب والضباب ودرجة كثافتهما، وغير ذلك من المعلومات الّتي يتعرف عليها الناس يوميا ليسترشد بها أصحاب الأعمار المرتبطة بحالة الطقس مثل الطيارين والملاحين وغيرهم[7].

---

[4]- التقرير الثالث لتوقعات البيئة العالمية، عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فبراير 2003.

[5]- عبد الحكيم مهوبي، التغيرات المناخية، الأسباب المخاطر، ومستقبل البيئة العالمي، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص.19.

[6]- فقرة 1 من التقرير التجمعي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، لسنة 2001، ص.47.

[7]- محمد عادل عسكر القانون الدولي البيئي، تغير المناخ، التحديات والمواجهة -دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة الأحكام الإتفاقية، الأمم المتحدة الإطارية وبروتوكول كيوتو، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013، ص.36.

يُمكن أن نلخص من التعريفين السابقين أن المناخ يعبر عن حالة الجو خلال فترة زمنية طويلة، لما يمكن معه وصف هذا الجو بوصف ثابت على مدار السنين، على عكس الطقس الذي يعكس حالة الجو خلال فترة زمنية قصيرة يوم أو أيام معينة[8].

إنّ النّظام المناخي نظام معقد ومتفاعل، ويعد من أهم عناصر البيئة الطبيعية الّتي لها تأثير على توزيع النبات والحيوان والإنسان على سطح الأرض، ويتحدد إستثناءا إلى التفاعل الذي يتم بين خمسة عناصر أساسية هي: الموقع الفلكي، توزيع اليابس والماء، التضاريس والتيارات البحرية، وكذا إتجاه الرياح.

الفرع الثاني: التعريف القانوني للمناخ

تمثل إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ (UNFCCE) لعام 1992 أهم مرجع قانوني لكن ما يتعلق بحماية المناخ على الصعيد الدّولّي، حيث خصص الإتفاقية المادة 01 منها للتعريفات الخاصة بهذا الشأن، أعربت الإتفاقية في ديباجيتها أن أطرافها يعترفون بأن التغير في مناخ الأرض وما يترتب عليه من آثار ضارة تمثل إهتماما مشتركا للبشرية ومع ذلك لم تورد نصوصها تعريفا محددا للمناخ، وإنّما عرفت المادة 2/01 منها مصطلح تغير المناخ بأنّه يعني: "تغير في المناخ يُعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضى إلى تغير ملحوظ في تكوين الغلاف الجوي العالمي، والذي تمتد ملاحظته إلى جانب التقلبات الّتي تمكن أن تحدث لهذا المناخ بفعل عوامل طبيعية[9].

بالرجوع إلى تقاريرالهيئة الحكومية الدّولّية المعنية بتغير المناخ (IPCC) والّتي أسست إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية نصوصها على ما أصدرته من تقارير نجد أنّها قد أوردت معنين للمناخ: أحدهما ضيق ويُقصد به متوسط الطقس، أو لمزيد من الدقة هو الوصف الإحصائي للطقس من

---

[8]- الفقرة 1 من التقرير التجميعي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2001، ص.47.

[9]- محمد عادل عسكر، المرجع السابق، ص.37.

حيث متوسط التغير في الكميات والمقادير المكونة له أو ذات الصلة به كدرجات الحرارة والأمطار والرياح على مدى فترة من الزمن تترواح ما بين أشهر إلى آلاف وملاين السنين[10].

أما المعنى الواسع للمناخ فهو يشمل على الوصف الإحصائي الكامل لحالة كافة عناصر النّظام المناخي والذي عرفته الإتفاقية الإطارية في المادة 3/01 منهما بأنّه يعني يكامل عمليات الغلاف الجوي والغلاف المائي، والمحيط الحيوي والأرضي وتفاعلاتها وهو تعريف يتطابق مع تعريف هيئة (IPCC) لهذا النّظام المناخي من حيث أنّه النّظام المناخي من حيث أنّه النّظام الذي ينتج من تفاعل خمسة عناصر بيئة رئيسية هي: الغلاف الجوي[11]، الهيدروسفير[12]، الكريوسفير[13]، وسطح الأرض والبيوسفير[14].

الفرع الثالث: إتزان المعادلة المناخية لكوكب الأرض

لا تصل كل الأشعة المنبعثة من الشمس إلى سطح الأرض إذ يمتص الغلاف الجوي منها حوالي 23% بواسطة الغازات المكونة له لما ينعكس منها حوالي 25% أخرى لتر إلى الفضاء ولا يصل في هذه الأشعة إلى سطح الأرض إلى حوالي 52%، ففي المتوسط يتلقى كل 1م2 من الأرض في حدود 342 واط من أشعة الشمس وينعكس 31% منها بواسطة الغيوم والغلاف الجوي وسطح الأرض، أما الباقي

---

[10]- حددت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) الفترة المعتادة لقياس عناصر المناخ متفاعلة فيما بينها مشكلة طبيعة المناخ بحوالي 30 عاما، وذلك وفقا للتقرير التجميعي للهيئة الدولية المعنية لتغير المناخ (IPCC) 2007.

[11]- الغلاف الجوي: (Atmasptiere plnètaire) هو عبارة عن طبقات من الغازات التي قد تحيط بجسم مادي ذي كتلة كافية من خلال جاذبية الجسم ويتم الإحتفاظ لها لمدة أطوال إذا كانت الجاذبية عالية ودرجة الحرارة للغلاف الجوي منخفضة، بعض الكواكب تتكون أساس من غازات مختلفة ولكن فقط الطبقة الخارجية منها تعتبر غلافها الجوي وحاميها.

[12]- الهيدروسفير (hydrosphere) (غلاف الأرض المائي) وهو الكتلة المائية الموجودة على سطح كوكب ما في الكرة الأرضية تمثل أكثر من 70%من مساحة سطحها ويبلغ حجم هذا الغلاف حوالي 296 مليون ميلا مكعبا من المياه.

[13]- الكلريوسفير (cryosphère) الكتل الجليدية الموجودة على سطح الأرض والصقيع المستدام في العالم.

[14]- البيوسفير (Biosphere) (المحيط الحيوي) وهو الحيز الذي توجد فيه الحياة وتمتد من أكبر عمق توجد به الحياة في الجبال، سمكه 14 كلم تقريبا ومكوناته:

- جميع الكائنات الحية.
- أجزاء من القشرة الأرضية.
- الطبقات السفلى من الغلاف الهوائي.
- أعماق البحار، الغلاف المائي ووحدة بناء الغلاف الحيوي هو النظام الإيكولوجي ومن أمثلة النظم الإيكولوجية: الغابة والصحراء والواحات والبحار والأنهار.

ومقداره 235 واط/م2 يسخن الغلاف الجوي البالغ في حدود 168 واط/م ويعيد سطح الأرض الحرارة إلى الجو عن طريق إصداره الاشعة تحت الحمراء، ويحافظ هذا التبادل بين الأرض والجو على درجة الحرارة في حدود 14% فوق سطح الأرض وتتناقص هذه الحرارة مع الإرتفاع في الجو لتصبح 58 درجة مئوية عند نهاية طبقة الترويوسفير[15].

وحتى يحدث إستقرار في المناخ يجب أن يكون هناك توازن بين الأشعة الداخلية والخارجية، مما يوجب على الأرض إصدار 235 واط إلى الفضاء[16].

تَعمل الغازات الدفيئة[17]، الموجودة في الغلاف الجوي على خلق إختلال إستقرار في التوازن المناخي، حيث أنّها تعمل كغطاء للتدفئة وتسمى بظاهرة الإحتباس الحراري[18]، هذه الغازات تأتي من مصادر طبيعية وبشرية، حيث أن غاز ثاني أكسيد الكربون الحراري (CO_2) والميثان (CH_4) وأكسيد النيترو (N2O) موجود بشكل طبيعي في الجو أما البعض الاخر من الغازات كمركبات الكربون الكلوروفلوية (CFCS) يتم إنتاجها من خلال النشاط البشري.

فعندما يصل إشعاع الموجة القصيرة من الشمس إلى الأرض تمر معظمها مباشرة وتضرب السطح، وتمتص الأرض معظم هذا الإشعاع وتطلق أشعة تحت الحمراء، ذات الطول الموجي

---

(15)- الترويوسفير: (troposphere) (المنكور الدوار) هي الطبقة الجوية السفلى الملاصقة للأرض وتدخل فيها كل المرتفعات التي فوق سطح الأرض لما في ذلك أعلى قمم الجبال، ترتفع حوالي 8 كلم في القطبين و18 كلم في خط الإستواء وهي أكثف الطبقات وتحتوي على 90%من كتلة غلاف الأرض الجوي.

(16)- JOHN Frèderick, Science de l'atmosphère, une introduction, Université de Boèk, 1eme Edition, mars 2011, p15.

(17)- الغازات الدفيئة هي الغازات التي لها خاصية إمتصاص الأشعة تحت الحمراء، أي أنها تمتص الطاقة الحرارية الكلية، حيث أنّ هذه الأشعة تنبعث من سطح الأرض، يتم إعادتها مرة أخرى إلى السطح، وهذا ما يؤدي إلى ظاهرة الإحتباس الحراري، ومن أهم غازات الدفيئة ثاني أكسيد الكربون (CO_2)، أهم غازات الدفيئة ومسؤول عن ثلاثة أرباع الإشاعاعات:

الميثان (CH4) المكون الرئيسي للغاز الطبيعي.

أكسيد النيتروس (N2O) بشكل نسبة قليلة من غازات الدفيئة لكنه أقوى ب 264 مرة من (CO_2).

الغازات الصناعية: كمركبات الفلور المختلفة وهي تمثل 2% من غازات الدفيئة.

(18)- الإحتباس الحراري الزيادة التدريجية في درجة حرارة أدنى طبقات الغلاف الجوي المحيط بالأرض، كنتيجة لزيادة إنبعاث غازات الصوية الخضراء أو غازات الدفيئة.

غازات الصوية الخضراء يكون معظمها من ثاني أكسيد الكربون (CO_2) والمثان (CH4) وأكسيد النيتروز (N2O) والهالوكربونات مجموعة من الغازات تضم الفلورين (fullèrene) أو الكلورين (chlore) أو البرومين (brome).

الأطول[19]، إلّا أنّ الغازات الدفيئة تمتص بعض من الأشعة تحت الحمراء بدلا من تمريرها مباشرة إلى الفضاء، ثم يصدر الغلاف الجوي إشعاعا في جميع الإتجاهات، مما يعيد جزءا منه إلى السطح، فينتج ظاهرة البيت الزجاجي.

الأصل أن تأثير الإحتباس الحراري يساهم في بقاء الحياة على كوكب الأرض، لأنّه بدون هذا التأثير تكون الأرض أكثر برودة نحو 30 درجة مما عليه اليوم[20]، وبدون وجود الغازات الدفيئة وتأثيرها لصيفة طبيعية تنعدم الحياة فوق سطح الأرض ومع ذلك فإنّه منذ بداية الثورة الصناعية ثم إضافة الكثير من الغازات الدفيئة في الهواء، تسمح بإبقاء درجة حرارة الأرض باردة ومستقرة، إلّا أنّ ظاهرة الإحتباس الحراري تجاوزت كل التوقعات وزادت في سخونة الأرض لمعدل سريع جدا، مما أحدث التغيّرات المناخية[21].

المطلب الثاني

تعريف التغيّرات المناخية

أَثبتت الدراسات العلمية أن المناخ يتغير، وشهدت الأرض عبر تاريخها الطويل تغيّرات مناخية كبيرة وتتابعت عليها العصور الجليدية والفترات الدفيئة وإنّ ذلك التغيّرات كانت بطيئة جدا وحدثت عبر آلاف ومئات آلاف السنين، فأحدثت تذبذبات في في معدلات درجة الحرارة ومعدلات الأمطار، ففي أثناء العصور الجليدية زحف الجليد من الأقطاب بإتجاه العروض الأدنى مما سبب إنخفاض درجة حرارة الأرض، وغطى الجليد مساحات واسعة تقدر بأضعاف ماهي عليه حاليا[22].

كانت النتيجة نقص المزروعات إلى نصف الأرض الشمالي مع تقلص مساحة الصحاري، وإرتفاع الرطوبة فيها، على عكس ماهي عليه الأراضي الرطبة حاليا والّتي إلى جانب إعتبارها أحد أهم

---

[19]- YOAN Pillet et Gabielle Boulean, la mesure des èmmissions des effets de serre a celle de service de regulation du climat, les traductions de l'indicateur carbone, la revue scietifique en science de l'enviromement volume 16 numéro 2 septembre 2016, p12.

[20]- عبد الحكيم مهوبي، المرجع السابق، ص.55.

[21]- بوصبع ريمة، آليات الأمم المتحدة، لمجابهة التغيرات المناخية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لمين دباغين، سطيف، 2016، ص.9.

[22]- ميسون طه محمود السعدي، "التغيرات المناخية العالمية (أسبابها، دلالتها، توقعاتها المستقبلية)"، **مجلة كلية التربية الأساسية**، المجلد 21، العدد 89، كلية التربية إبن رشد، جامعة بغداد، العراق، 2015، ص.ص.365-397.

النظم البيئية في العالم، فهي تعد أحد أهم مؤشرات التغير المناخي حيث تتسبب في إطلاق الغازات الدفيئة لكن بعد أكثر من قرن ونصف التصنيع، واستخراج الغازات الأحفورية وإزالة الغابات والرعي الجائر ...إلخ[23].

كل هذه التحولات تساهم في التغير المناخي والذي سنتطرق إلى تعريفه من الناحية العلمية والقانونية على حد سواء.

الفرع الأول: التعريف العلمي للتغيّرات المناخية

مفهوم التغير المناخي مرتبط بصورة مباشرة مع إزدياد درجات الحرارة ذات الصلة بالنشاط البشري أي الصناعي، وهذا ما حاول العديد من العلماء شرحه من خلال دراسة كيفية حدوث التغير المناخي حيث تم وضع الإتفراضات الدّولّي حول تأثير الإحتباس الحراري من قبل العالم (Josephf Fourier) في عام 1824 ليأتي بعده مجموعة أخرى حاولت ليأتي بعده مجموعة أخرى حاولت دراسة حجم وأهمية هذه الظاهرة كالعالم (Claude Pouillet) و(Jihn Tyndall) إلّا أنّ أولى التجارب الّتي تم تنفيذها ودراستها بدقة كانت من قبل العالم (Svante Avrhenuhs) في أواخر القرن التاسع عشر (19) في عام 1890 إكتشفت أن الهواء الغني بثاني أكسيد الكربون يحتفظ بصفة أكبر حرارة الإشعاع الشمسي مما يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارةالهواء[24].

وبالرغم من تعدد تسميات التغير المناخي (Changement Climatique) الإحتباس الحراري (Réchauffement Climatique) إلى أنّها تصب على كوكب واحد وهو الكرة الأرضية وهذا ما يجعلها تختلف عن باقي كواكب المجموعة الشمسية، كونها تتمتع بغلاف جوي يتميز بثبات مكوناته وتوقف الحياة إذا لم يشير بشكل معتاد[25].

---

[23]- معلاوي حليمة، "تغير المناخ والأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية، أفاق القانون الدولي"، **المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والإجتماعية**، مجلد 92، العدد 3، جامعة باجي مختار، عنابة، جويلية 2020، ص.ص.382-392.

[24]- JEAN Mare Jancovici, Rèchauffement climatique (le changement climatique) reponse à quelques questions èlèmentaires www.manicore.com.Inisiaea ovg/collection/ncl.clllection.store/public/4d/108/pdf.

[25]- JOHM Frèderick, opcit, p215.

هذا الغلاف الجوي هو المعني بالدراسة في التغير المناخي، فهو الهواء الذي تتنفس منه النباتات والكائنات الحية، وهو يتكون في معظمه من النيتروجين 78% (Nitrogène) والأوكسجين 21% (Oxygène)[26].

وهناك العديد من الغازات الأخرى الّتي تعتبر جزءا من الغلاف الجوي وشكلت بكميات أقل أهمها الأرجون (Argoin) (0،93%) النيون (Nèon) (1،8%) (Helim 5،24).

يتكون الغلاف الجوي من خمس طبقات رئيسية[27]:

- أكزوسفير: (Exosphère) الطبقة الأخيرة والأنحف وهي تمتد إلى 10،000 كلم فوق سطح الأرض.
- تروموسفيرو: (Theimosphère) الطبقة التالية والهواء فيها يكون رقيقا جدا ودرجات الحرارة تكون مرتفعة هي الأخرى.
- ميزوسفير: (Mèsosphère) يعطى الخمس ميلا التالية إلا ما بعد الستراتوسفير وهذا هو المكان الذي تحترق فيه معظم الشمس لمجرد دخولها وهو أبرد مكان على وجه الأرض.
- ستراتوسفير (Strotosphère) تمتد ما بين 10 إلى 30 كلم وهو تحصل على درجة الحرارة من طبقة الأوزون الّتي تمتص الأشعة من الشمس، ونتيجة لذلك يصبح أكثر دفئا كلما إبتعدت عن أكثر عن الأرض.
- ترويوسفور (Troposphère) هي الطبقة القريبة من الأرض تعطي حوالي 30،000 إلى 50،000 قدم إرتفاعا، وهو المكان الذي نعيش فيه، وحوالي 80% من كتلة الغلاف الجوي موجودة فيه.

إنّ تفاعل الغازات على مختلف طبقات الغلاف الجوي تشكل بالإتحاد مع الذرات الهوائية غازات سامة منبعثة من طبقة الأرض، أي الهواء مما يسبب حدوث تغير مناخي وذلك بزيادة نسبة

---

(26)- حسين حبر، سمى مطلك الشمري، "التغير المناخي، واثره في درجة حرارة الأرض"، **محلية كلية التربية الإنسانية**، العدد 13، كلية الحقوق، جامعة بابل، العراق، 2013، ص.ص.121-124.

(27)- عبد الحكيم مهوبي، مرجع سابق، ص.43.

الغازات الدفيئة وتركيزها في الغلاف الجوي بكميات تتجاوز ما تحتاجه الغلاف الجوي للمحافظة على حرارة الأرض[28].

ومن أهم المكونات الّتي يؤدي تزايدها في الهواء الجوي إمتصاص الأشعة تحت الحمراء، والصادرة من الأرض ومنع نفاذها إلى الغلاف الجوي، ثاني أكسيد الكربون، النيتروجين، والميثان وغازات الكلور، وفلوروكين وهي غازات السيتوت الزجاجية أو القارات الحابسة، وتزايدها برفع درجة حرارة الأرض.

حيث يتمثل لب مشكل تغير المناخ في محاولة تحميل الأرض أكثر من قدرتها على إمتصاص (CO_2) والغازات الدفيئة الأخرى إذ تشير التركيزات الجوية في إتجاه تصاعدي حاد وذلك بمعدل يبلغ حوالي 9′1 جزء في المليون كل عام، وهذا ما يجعل الأرض عاجزة عن إمتصاص الكربون[29].

لا يمكن للمحيطات إمتصاص أكثر من 0،1 من (CO_2) حمولة سنويا، ومع ذلك فإنّ المعدل الطبيعي يزيد ب 20 مرة ما يحدث إضطرابا إيكولوجيا عاجزا عن إمتصاص (CO_2) الزائد في الهواء إضافة إلى ظاهرة الإحتباس الحراري السابق الإشارة إليها، والّتي تحمل هي الأخرى الأرض فوق طاقتها، بتراكم غازات الدفيئة إلى 380 جزءا في المليون من مكافئ (CO_2) وهذا يتجاوز الحدّ الطبيعي كحجم غاز (CO_2) طول 650 ألف سنة الماضية وهذا ما أشار إليه مكشف ظاهرة الإحتباس الحراري (Joseph Fourier) لسنة 1824.

هذه الأحداث العلمية دفعت بالمهتمين بالمجال القانوني على المستوى الدّولّي بالبحث في وضع تشريعات قانونية تنظر في هذا المشكل الذي لو لم تكن فيه أبحاث علمية لما تم العمل والسعي على وضع إلتزامات دولية للحد من هذا المشكل[30].

---

[28]- عبد الحكيم مهوبي، مرجع سابق، ص.43.

[29]- راجين داريا تسوري، "كوكب الأرض المتغير حان وقت العمل"، **مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية**، المتوفر على الموقع: https//www.iaea.org>files ،أخر إطلاع 15 جويلية 2021 على الساعة 22:00.

[30]- Alexendre K, Magnan, virginie duvat, gmmamel varnier, reconstituer les trajectoires de vulnèrabilite pour penser differament l'adaptation au changement climatique, revue natures sciences societès 2012, p.p.82-91.

الفرع الثاني: التعريف القانوني للتغيّرات المناخية

سبقت الإشارة إلى أن مشكلة التغيّرات المناخية بدأت تظهر عقب الثورة الصناعية، عندما بدأ بعض العلماء تحذرون من إحتلال المعادلة المناخية لكوكب الأرض بإزدياد نسبة الغازات الدفيئة وإرتفاع تركيزها في الغلاف الجوي بكميات تفوق ما تحتاجه الغلاف الجوي للحفاظ على درجة حرارة الأرض ونظرا لخطورة الوضع، كان لزاما على منظمة الأمم المتحدة أن تمضي قدما لإيجاد حلول لهذا الوضع الذي بات يهدد العالم[31].

وبالفعل قامت منظمة الأمم المتحدة من خلال المنظمة العالمية الأرصاد الجوية (OMM)[32]، مع الأمم المتحدة للبيئة بإنشاء الهيئة الحكومية الدّولّية المعنية بتغير المناخ (IPCC)[33]، بالإنجليزية و(GIEC) بالفرنسية، عملها من خلال 3 فرق لكل فريق إختصاصه.

- **الفريق الأول:** يقوم بدراسة الأساس العلمي.
- **الفريق الثاني**: يقوم بدراسة أهم التأشيرات مع تقيم مدى تطورها.
- **الفريق الثالث**: يختص بإتخاذ الحلول للحد من مشكلة التغير المناخي.

اهتمت الفرق الثلاث السابق ذكرها بدراسة وتحليل جدلية التغيّرات المناخية بين الحقيقة العلمية في يقينها من عدمه، وأوردت في الأخير منه (IPCC) أربع تقارير خاصة لمشكل تغير المناخ.

- التقرير الأول صدر عام 1990: دراسة كيفية حدود التغير المناخي من الناحية العلمية والفنية.
- التقرير الثاني لعام 1995: يشمل دراسة الأبعاد الاقتصادية والإجتماعية للمشكلة.

---

(31)- على الشيخ حسن، البيئة، مشكلات وحلول، دار اليازوري، الأردن، 2009، ص.82.

(32)- المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) بالإنجليزية (OMM) بالفرنسية وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة القسم 133 عضوا وصوت الأمم المتحدة ذو الحجية بخصوص حالة وسلوك الغلاف الجوي للأرض وفقا على مع الأراضي والمحيطات والطقس والمناخ الناجمين عن هذا التفاعل وتوزيع الموارد المائية الناتج عن ذلك.

(33)- الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ (IPCC) بالإنجليزية و(GIEC) بالفرنسية تأسست في عام 1988 لتقديم تقديرات شاملة لحالة الفهم العلمي والفني والإجتماعي والإقتصادي لتغير المناخ وأسبابه وتأشيراته المحتملة إستراتيجيات لتصدي لهذا التغير (https// www tpcc ch)

- التقرير الثالث لعام 2001: تحديد الأساس العلمي للتغير المناخي وتحديد الأثر الذي يترتب عليه.

- التقرير الرابع لعام 2008: تضمن كافة النتائج المستخلصة من التقارير السابقة ليصبح بالتالي مشكل التغير المناخي مشكلة دولية متفق عليها على المستوى المجتمع الدّولّي وبشأنها حالة تهدد الوجود الإنساني وأهم ما جاء فيها[34].

- التقرير الخامي لعام 2014: يقدم رؤية واضحة ومتكاملة بشأن الحالة الراهنة للمعرفة العلمية المتعلقة بتغير المناخ.

ملاحظة: أما عن التقرير السادس لسنة 2022 مفاده الحاجة الملحة لاتخاذ اجراءات عاجلة في مواجهة المخاطر المتزايدة لتغير المناخ.

- ظاهرة التغيّرات المناخية ظاهرة علمية ويقين قاطع بالأدلة الواقعية والدراسات الحاصلة برصيد عناصر المناخ، حيث لا يقتصر تأثير ارتفاع نسبة الغازات الدفيئة على إزدياد درجة حرارة كوكب الأرض فقط، وإنّما يعمل على استنفاذ طبقة الأوزون وهذا ما اشارت إليه إتفاقية فينا المعنية بحماية طبقة الأوزون.

- التأكد العلمي من أن ارتفاع درجة الحرارة مردّه النشاط البشري بمقدار 6 درجة مئوية، وذلك بعد مرور إحدى عشر سنة إبتداء من سنة 1995.

- التآكل المتواصل للغلاف الجوي يسبب إنبعاثات الغازات الدفيئة بشكل يؤثر على المناخ منذ سنة 1850 إزداد تركيز (CO_2) في الغلاف الجوي بسنبة 30% ومعدل الزيادة الفائقة لم يشهد مثله العالم منذ أربع وعشرون ألف سنة الماضية[35].

- يرتكز غاز (CO_2) المترتب عن النشاط البشري في الغلاف الجوي بمقدار ¾ خلال العشرين سنة الماضية بمقارنة بما سبق والسبب حرق الوقود الاحفوري أما الباقي ينتج عن تغير إستخدام الأراضي وخاصة إزالة الغابات.

---

(34)- LENA Hassig, La lutte contre le Changement Climatique en europe, mèmoire pour l'obtention du diplôme d'étude approfondies en ètudes euopèennes, Universitè de Geneve, 2008, p13.

(35)- داليا الشربين، تصميم وحدة دراسية في المخاطر والكوارث الطبيعية والبيئة للتعليم الجامعي، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص.34.

ومن خلال مجمل هذه الدراسات والنتائج الّتي إعتمدت إليها التقارير العملية بشأن تغير المناخ لإبرام الإتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، وقد إنعكس ذلك على العديد من النصوص الواردة بالإتفاقية خاصة ما تعلق منها بالجوانب العلمية.

وقد إنعقد مؤتمر أطراف الإتفاقية الأول (CPN) في برلين 1995/01/12 لتبدأ جولة من المحادثات لمناقشة الإلتزامات المنبثقة على الإتفاقية، ولقد تم التوصل إلى أن التعهدات المتفق عليها حتى عام 2000 لا تكفي لتثبيت مستويات غاز (CO_2).

لقد إعتمدت الإتفاقية في تعريفها لتغير المناخ على مصطلحات علمية محضة كالإنبعاثات الّتي تعني إطلاق الغازات الدفيئة التي ورد ذكرها في المادة 5/01[36].

إنّ الدول المنخفضة هي أكثر عرضة لخطر التغير المناخي، وعليه فإنّ الإتفاقية الإطارية وضعت خطة تقوم على أساس قانوني يتماشى مع الوضع حيث يترتب إلتزامات على الدول ويحملها مسؤولية ما ينتج عن التلوث بسبب نشاطاتها الصناعية، وظهر تلك وفق مصطلحات علمية حيث وردت بحاجة الإتفاقية أنّ أطرفها يساورها القلق إزاء تزايد تركيز الغازات الدفيئة بدرجة كبيرة في غلاف الجو وهذا سيؤثر عن الأنظمة الإيكولوجية والبشرية على حد سواء.

كما بينت الإتفاقية في المادة 02 منها والخاصة بالهدف أن هدفها يتمثل في تثبيت تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي[37].

إن التعريف القانوني للتغير المناخي مستوحى من التفسيرات العلمية بل هو ترجمة للحقائق العلمية لذلك نصت الإتفاقية الإطارية السبيل الّتي تتماشى والقوانين الدّولّية في محاولة خفض إنبعاثات الغازات الدفيئة الّتي مردّها النشاط البشري، وذلك دون النظر إلى التغيّرات المناخية الّتي مرت بها أو أسبابها ذات مصدر طبيعي[38].

---

[36]- L'ENA Hassig, op, cit, p15.

[37]- عبد الحكيم ميهوبي، مرجع سابق، ص.46.

[38]- محمد عادل عسكر، المرجع السابق، ص.72.

غاية ما هدفت إليه الإتفاقية الإطارية هو عدم تفاقم الغازات الدفيئة مراعاة النشاط الصناعي لمختلف الدول وحجم مساهمتها في رفع الإنبعاثات.

أَقرت الإتفاقية أنّه لا يوجد علاج جذري لمشكلة تغير المناخ أنّها تسعى من خلال تكيف الجهود الدّولّية من أجل التحقيق من حدة نتائج التغيّرات المناخية وبيان كيفية التعامل مع أثارها ومخاطرها من خلال وسائل دولية فعالة، لذلك أجازت المادة 17 من الإتفاقية إعتماد بروتوكولات لتنفيذ الإلتزامات، وهو يجسد في بروتوكول كيوتو لسنة 1997 وما لحقه من تغيرات.

الفرع الثالث: التّصوّر الدّولّي الجديد لتغير المناخ

تَمت إتفاقية كيوتو لسنة 1997 بالإفصاح على الإلتزامات القانونية للحد من الإنبعاثات في مدة زمنية بين 2007 حتى 2012 وقامت 38 دولة في تلك االفترة بتخفيض إنبعاثاتها بنسب مختلفة، وبالدعم من دخول الإتفاقية لحيز التنفيذ إلّا أنّه حدث خلاف بين مجموعتين في الإتفاقية، أمريكا وروسيا واليابان وكندا من جهة ودول أوروبا من جهة أخرى، أما عن الولايات المتحدة الأمريكية الّتي كانت في عهد بوش الثاني رفضت فكرة الإلتزام الدّولّي الّتي وصفتها الإتفاقية كونها تضر بالإقتصاد الأمريكي[39].

رغم زيادة الوعي بالمشكلات الّتي تواجه البيئة والتّطوّر الطفيف في مسيرة المحادثات شأن تغير المناخ، إلّا أنّه نتيجة لإختلاف الأهداف والقواعد في المجال العلمي والسياسي، تولد تصادم وتجاذب في الجانبين فتحول التغير المناخي من مشكل بيئي دولي إلى مشكل ذو إعتبارات سياسية لإرتباطه بالمجال الاقتصادي كون أن تخفيف الإنبعاثات وبالتالي الحدّ من الغازات الدفيئة له صلة وطيدة بالنشاط الإنساني، الأمر الذي فيه الدول المصنعة تهديدا لاقتصادها[40]، وذلك من خلال تبرئة الصناعات والتقليل من أثرها في البيئة مع تضخيم خطر النفط وما ينتج عنه من صناعة لهذه الدول الصناعية الّتي تقدم من الإقتراحات ما يتضمن تحقيق متطلباتها وتستعمل تقربها بالتقدم

---

(39)- عهود اللامي، التغير المناخي من العلم إلى دهاليز السياسة، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، افريل 2019، ص.8.

(40)- ANDREW Dessler, Introduction to Modern Climate Change Canbridge University, 2eme Edition september 2016, p28.

التقني من إختلاف أرقام عبر دراسات لفرض واقع معين حتى لو كان ذلك سيؤدي إلى بعض الضرر على اطراف أخرى في إطار مؤتمرات تغير المناخ، ومما لا شك فيه فإنّ الدول الصناعية الكبرى الّتي تكون هي الراعي الأنسب لتحقيق مصالح الدول النامية، كون هذه الأخيرة لم تعمل على بناءً تكتلات صلبة للدفاع المشرك عن حقوقها، الّتي تضمنتها الإتفاقية ولأن هذه الدول تعد سوقا رائجا لمنتجات الدول الصناعية، ومخزنا إستراتيجيا للمواد الأولية الّتي تعتمد عليها الصناعات المتقدمة في هذه الدول[41].

لذلك تبذل الدول الصناعية الكبرى جهودا ديبلوماسية جادة وأخرى إقتصادية وعسكرية لبقاء الوضع على ما هو عليه، وهو زيادة التقدم الصناعي في العالم وزيادة الحاجة في الدول النامية لصناعتها.

ومن هنا تبرز جوانب الإختلاف بين الدول وأسباب تعذر الوصول إلى حلول تناسب جميع الأطراف، وهي تمسك الدول النامية بمبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة ومطالبتها للدول المتقدمة بالدعم المالي والتكنولوجي لها، الأمر الذي يزيد من صعوبة التوصل إلى إتفاق أيضا هو نمط التفاوض متعدد الأطراف والذي يمثل غالبا 196 دولة في المؤتمرات المعنية بإتفاقيات تغير المناخ والّتي تتضارب مصالحها بشكل كبير، فتقوم الدول المتقدمة على هذه المشاكل بإستخدام النفود السياسي والدليل أن مجلس الأمن فيه تضارب في الرّؤى حول حجية التغير المناخي[42]، الأمر الذي جعل المجتمع الدّولّي يتخبط وسط إعتبارات ومصالح خاصة في مقابل التدهور المستمر للبيئة والمناخ على وجه الخصوص.

---

[41]- عهود اللامي، مرجع سابق، ص.9.

[42]- بشار محمد عويد القيسي، "التغيرات المناخية وأثرها في بعض المشكلات السياسية الدولية (حوض بحيرة التشاد أنموذجا)"، **مجلة بحوث الشرق الأوسط**، المجلد 6، العدد 59، السعودية، 2012، ص.ص.452-470.

المبحث الثاني

التغيّرات المناخية بين الأسباب والآثار الناتجة عنها

لقد أكّد الدكتور (واجيندار باستوري) وهو أحد الخبراء العالميين البارزين في مجال التغير المناخي، أن العالم يحتاج الآن إلى العمل من أجل تجنب العواقب الكارثية على مناخ كوكب الأرض، مؤكدا أن الجدل الذي كان قائما حول عدم وجود مبرر ودليل لتغير المناخ أزيل بالثبات العلمي.

كما يرى أن إتخاذ إجراءات التحقيق بانت ضرورة ملحة، لأن ذلك سوف يمنح فرصا كبيرة في المستبقل للعمل على إستقرار مناخ الأرض[43].

ما يجعل من التغيّرات المناخية من أكبر التحديات الّتي سوف تواجهها البشرية في العقود المقبلة بناءا على التغيّرات العميقة الّتي تركتها النشاطات البشرية وبصمتها على حياة الإنسان، ومع إحتمال بقدر أكثر من 95% ونتيجه عملية تحليل خلص الفريق الحكومي الدّولّي المعني بتغير المناخ (GIEC) إلى أن مساهمة النشاط البشري في انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الإحتباس الحراري فاقت ما كان متوقعا حدوثه.

لذلك فإنّ المعالجة القانونية والسياسية غير كافية ينبغي المساهمة في نشر الوعي والتحسيس بالقضايا، بل واكثر من ذلك البحث عن أسباب وتداعيات التغيّرات المناخية والمخاطر المترتبة عنها والّتي تقف كعقبة أمام تحقيق ما يناشد به المجتمع الدّولّي من تحقيق تنمية مستدامة تتماشى ومقتضيات التصدي لظاهرة التغيّرات المناخية[44].

---

[43]- راحيندار باستوري، "كوكب الأرض المتغير، حان وقت العمل"، **مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية**، 2 مارس 2008، المتوفر على الموقع: https//www.iaea.org>files ،آخر إطلاع 2021/8/01 على الساعة 19:00.

[44]- نجية مقدم، "التغيرات المناخية وأثارها الضارة وكيفيات معالجتها"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 10، العدد 2، كلية الحقوق، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، سبتمبر 2019، ص.ص.1466-1483.

المطلب الأول

أسباب التغيّرات المناخية

إن تغير المناخ هو أزمة هذا العصر، والمناخ يتغير بسرعة أكبر مما كنا نخشى، غير أننا لسنا بالمطلق عاجزين عن مواجهة هذا التهديد العالمي، وكما قال الأمين العام أنطونيو "غوتيريش" أن: **"إن حالة الطوارئ المناخية هي سباقٌ نحن نخسره حاليا - ولكنه سباق يمكننا الفوزبه"**.

ليس في كوكبنا ركن يوجد بمنأى عن الآثار المدمرة لتغير المناخ، وارتفاع درجات الحرارة يؤجج السبب المباشر للتدهور البيئي والكوارث الطبيعية والأحوال الجوية القصوى، وانعدام الأمن الغذائي والمائي، والاختلال الاقتصادي والنزاعات والإرهاب، **ومن نتائج ذلك ارتفاع مستويات سطح البحر**، ولقد صار جليا أن المضي فيما تعودنا عليه لم يعد أمرا كافيا. والآن وقد شارف تغير المناخ على مراحل لا يمكن العودة منها، حان الوقت لإتخاذ إجراءات جماعية جريئة.

وعلى هذا الأساس سنقوم بدراسة الأسباب الطبيعية لتغيّرات المناخ **(الفرع الأول)**، وأخرى بشرية **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول: الأسباب الطبيعية لتغيّرات المناخ

يُقصد بالأسباب الطبيعية هي تلك الّتي مر بها الطبيعية وذات الصلة بالعوامل الجيولوجية كالبراكين والزلازل، وعوامل أخرى في مردُّها الإشعاع الشمسي وتوزيعه على الأرض.

أولا: العوامل الجيولوجية

وتخص بها الحركات التكتونية الّتي شهدتها الأرض من خلال زحزحة القارات، وبناءً الجبال والبراكين الّتي حدثت خلال العصور الجيولوجية الّتي مرت على الأرض.

وهذا ما وضعه العالم الألماني فيكنر (wegner) في نظريته عام 1912 والّتي تقوم على الملاحظات الجيولوجية والتحاليل العضوية مفادهما أنّ القارات كانت مجتمعة بكتلة واحدة شكلت قارة بنجابا (pangea) أو جندوانا (gendwama) الّتي كانت تقع في النصف الأرضي الجنوبي حوالي

(500) مليون سنة ثم تقطعت لتبدأ في التحرك نحو النصف الشمالي، مشكلة سلاسل جبيلة عالية على أطراف القارات[45].

نفس الشيء بالنسبة للعصور الجليدية الّتي حدثت نتيجة للحركة البطيئة للقارات بإتجاه العروض العليا، حيث يمكن أن تساقط الثلوج وتتراكم لتشكل غطاءات جليدية ضخمة، وتعرضت الدورة الجوية العامة للتغير تحت تأثير تلك العوامل بالإضافة إلى عمليات بناءً الجبال وتغير نمط التيارات البحرية الّتي تعد من أهم وسائل نقل الطاقة على الأرض، ونتيجة لتغيرها تعاقبت العصور الجليدية والفترات الدفيئة على الأرض[46].

تؤثر البراكين على مناخ الأرض من خلال ما تلقيه في الغلاف الجوي، الغبار والغازات الّتي تنشر في التروبوسفير وترتفع لتصل إلى طبقة الستراتوسفير وتبقى هذه المواد تعمل على حجب جزء من الإشعاع الشمسي، مما يؤدي إلى إنخفاض درجة حرارة الأرض[47]، حيث أثبت العلماء إختلافا واضحا في درجة حرارة الأرض بين أوقات النشاط والضعف البركاني أدى إلى زيادة درجة حرارة الأرض في المدة (1880-1940).

ولقد أدت البراكين القوية الّتي حدثت في أواخر القرن العشرين إلى إنخفاض درجة حرارة الأرض (1،5م^2) في السنة التالية لحدوث البركان كبركان تشيشون (EL chichan) في المكسيك عام 1996 الذي ألقى حوالي 12 مليون طن من الكبريت في الجو وبركان بناتويون (pinatubo) في الفلبين عام 1991 والذي ألقى في الجو حوالي 25 مليون طن من الكبريت وغازات (Cox, Sox, Nox) ثاني أكسيد الكربون (CO_2) وأكسيد الكبريت بالإضافة إلى الأمطار الحمضية[48].

---

[45]- JOHN Frèdrick, op.Cit, p28.

[46]- مميوس طه محمد السعدي، المرجع السابق، ص.ص.365-397.

[47]- عبد الرحمان حامد عبد الرحيم، تغيرات المناخ الدورية خلال الأحقاب الجيولوجية والزمن الحاضر، مكتبة أطلس، مطابع فتى العرب، دمشق، 1998، ص.42.

[48]- PIERRE Vacher, le volcon, sauveure de l'humamitè à l'antrhropocène, laboratoir de plaéètologie et gèodynamique, umr- cnrs g 1-12 Universitè de Nante.

ثانيا: العوامل الخارجية

يُقصد بها تأثير على كمية الإشعاع الشمسي وتوزيعها الفعلي على الأرض، وهي تتغير ببطئ شديد ما يحدث تغيرا في مناخ الأرض يتم عبر آلاف السنين وورد ذلك مفصلا في نظرية ميلانكوفيش (Milanko vich) الّتي نشرت عام 1920.

مفاد النظرية أن الإشعاعات الشمسية القادمة إلى الكرة الأرضية هي العامل الرئيسي الذي يحكم في المناخ ووضع ميلانكو فيتش نموذجا رياضيا مفصلا بناءً على المعطيات التالية:

- الإنحراف على مدار الأرض حول الشمس (الإختلاف المركزي)
- التغير في الميلان أي الزاوية بين المحور وسطح مدار الأرض (مقدار الميل).
- تذبذب محور الأرض.

وبإستعمال هذه العوامل حسب ميلانكو فيتش مقدار التغير للطاقة الشمسية وعلاقتها بدرجة حرارة سطح الكرة الأرضية، خلال الزمن الجغرافي، وذلك لمحاولة ربطها بالتبدل في مناخ البلايستومين، ولتفسير التغير في المناخ بسبب هذه المعطيات الثلاثة يلاحظ أن تأثيرها إن وجد بسيط ولا يذكر في كمية الطاقة الشمسية الّتي تصل إلى الأرض[49].

وعموما يتم الشعور بهذه التغيّرات بزيادة في درجة التباين بين فصول السنة، فإعتدال درجة الحرارة في المنطق البعيدة ومتوسطة البعد من خط الإستواء يعني زيادة في كمية الثلوج المتساقطة، بينما إنخفاض درجة الحرارة صيفا تحد من ذوبان الثلج، وقد تمّ قبول هذه النظرية الفلكية على مدى واسع وهذا ما أثبته الباحثون في هذا المجال[50].

---

[49]- قصي عبد المجيد السمرائي، المناخ والأقاليم المناخية، الطبعة العربية، دار اليازودي للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص.410.

[50]- عبد الرحمان حامد عبد الرحيم، مرجع سابق، ص.43.

الفرع الثاني: الأسباب البشرية لتغير المناخ

تتراوح أسباب التغيّرات المناخية الّتي مر بها الإنسان بين النشاط البشري الصناعي المتواصل على وتيرة رهيبة والإستهلاك غير المستدام لموارد الطاقة، وتاثير التلوث على النّظام المناخي.

أولا: الإستهلاك المتواصل لموارد الطاقة

قدم تقرير التقييم الثالث للفريق الحكومي الدّولّي المعني بتغير المناخ 2007 أدلة قوية على أن تغير المناخ على مدى القرن الماضي مرده النشاط البشري (حرق الوقود الاحفوري، إزالة الغابات، تحويل الأراضي إلى إستخدامات غير زراعية).

وذلك نظرا لتوسع الاقتصاد العالمي في العقدين الماضيين كقفزة نوعية، غير أن الجانب الأكبر من هذا النمو تحقق على حساب إستدامة الموارد الطبيعية، فإجمالي الطلب على الطاقة ما انفكّ يزداد خاصة الوقود الأحفوري، ومع توقع وصول عدد سكان العالم إلى 9 مليارات نسمة حلول 2050، فإنّ الإعتماد على أنواع الوقود الاحفوري الشحيحة بصورة متزايدة من جهة واستنزاف الموارد الطبيعية من جهة أخرى خلق تهورا في الإستدامة البيئية[51].

الوضع الذي جعل نسبة الاحترار العالمي ترتفع إلى 0.8 درجة مئوية زيادة على مستويات ما قبل الثورة الصناعية، وتزيد شيه إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون حاليا بمقدار 60% عما كانت عليه في التسعينات أي بزيادة تقترب من 2.5% سنويا[52].

ما سيُخلّف إضطرابا كبيرا في النّظام المناخي، بما في ذلك التغيّرات في الدورة المائية العالمية، الإنخفاضات في الجليد والثلوج، ارتفاع متوسط مستوى سطح البحر ...إلخ.

إنّ الإستهلاك اللاعقلاني لموارد الطاقة الطبيعية يغير من ميزانية طاقة الأرض ومعدل وحجم تغير المناخ العالمي، ويزيد من حدة تفاقم مشكلة التغيّرات المناخية.

---

[51]- بوسبعين تسعديث، أثر التغيرات المناخية على الاقتصاد والتنمية المستدامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، كلية الحقوق، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2015، ص.45.

[52]- حسن حيدو مطلك الشمري، مرجع سابق، ص. 121.

ثانيا: تأثير التلوث على النّظام المناخي

لا يمكننا أن نتحدث عن التغيّرات المناخية في منأى عن التلوث البيئي بشتى أنواعه، الذي لا يقل خطورة عن نتائج التغيّرات المناخية خاصة أن هذا التلوث ليس بالمحصور في بقعة جغرافية بل أن طبيعته العابرة للحدود تسمح له بالانتشار إلى مسافات جغرافية تفوق الحدود الإقليمية ويخص بالذكر هنا التلوث الهوائي والجوي الذي يؤثر بصفة مباشرة على طبقة الأوزون فهو ينقص من قابليتها لإمتصاص الأشعة فوق البنفسجية سبب زيادة غاز الكلور والبرومين، وأكسيد الكبريت والنتروجين مسببا بذلك ثقب الأوزون ما يؤثر على نشاطات الكائنات الحية، إذ أن استنزاف طبقة الأوزون يؤدي إلى وصول كمية كبيرة من الاشعة فوق البنفسجية إلى سطح الأرض، فإنخفاض 1% من طبقة الأوزون يؤدي إلى زيادة تسرب الأشعة فوق البنفسجية إلى سطح الأرض[53].

ثالثا: نقص الموارد الغابية

شهد العقدين الأخيرين تدهور منقطع النظير في الثروة الغابية وذلك راجع للنمو الاقتصادي الذي إعتمد في العقدين الأخيرين على الموارد المتجددة وغير المتجددة وعلى رأسها الثروة الغابية والأراضي الزراعية عن طريق تحويلها لإستخدامات أخرى.

لذلك فإنّ إزالة الغابات تعد ثاني أكبر مصدر بشري المنشأ لإنبعاثات أكسيد الكربون في الغلاف الجوي بعد إحتراق الوقود الأحفوري، حيث كانت إزالة الغابات مسؤولة عن أكثر من 20% من انبعاثات (CO_2) ثاني أكسيد الكربون لتنخفض إلى 12% بحلول سنة 2008 وفقا للجنة الدّولّية للتغيّرات المناخية وبحساب متوسط درجات الحرارة في جميع أنحاء اليابسة والمحيطات فقد إرتفعت درجات الحرارة بنحو 1،53 درجة مئوية ما بين عامي (1880-2012).

حيث أكدت الدراسات أنّه أكثر من 3 مليارات شخص قد يعيشون في حر شديد بحلول 2070 من خلال التقرير الصادر عن منظمة مراقبة الغابات العالمية[54].

---

[53]- بوصبع ريمة، مرجع سابق، ص.10.

[54]-محمد نعمان نوفل، "إقتصاديات التغير المناخي والأثار والسياسات"، **سلسلة إجتماعات الخبراء**، العدد 24، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2007، ص86.

مع العلم أن الغابات تمتص حوالي 289 جيغا طن من الكربون وتخزنه في كتلتهما الحيوية فهي تقوم بدور محوري في توازن الكربون على سطح الأرض ولديها قدرة كبية على التخفيف من حدة التغير المناخي إذ تعد مركزا لإمتصاص وتنقية الجو من الغازات الدفيئة[55].

المطلب الثاني

الأثار الناجمة عن التغيّرات المناخية

قد لا تظهر نتائج التغيّرات المناخية واضحة للعيان، وإن كانت الحقيقة العلمية ثابتة باليقين إلّا أنّها ستكون مؤجلة للسنوات القادمة وستكون أكثر حدة مما هي عليه.

وبالرغم من أنّها ستمس كافة أنحاء العالم إلّا أنّ الدول النامية ستكون الأكثر تضررا وذلك لإفتقارها للموارد اللازمة لمواجهتها والتحقيق من حدة أثارها، والتكيف مع هذه التغيّرات الّتي لن تقتصر فقط على الإحترار العالمي بل تتعداه لتشمل معدّل التساقط وارتفاع منسوب سطح البحر[56]، وزيادة حدة الكوارث الطبيعية وانهيار عناصر النظم الإيكولوجية.

بل قد تصل إلى حد تهديد الأمن والسلم الدّولّيين من خلال الإنعكاسات السلبية على التنمية المستدامة والإستقرار السياسي على حد سواء بسبب الصراعات الداخلية، ولما كانت للتغيّرات المناخية نتائج عابرة للحدود فهذا سيزيد من توتر العلاقات الدّولّية خاصة بالنسبة للدول الّتي تشترك في المجاري المائية، أما بالنسبة لدول الشمال فستشهد نزوحا رهيبا جرّاء الظروف المناخية غير الملائمة كإرتفاع منسوب البحار، واختفاء بعض المدن الجزرية[57].

ولقد عرفت إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيّرات المناخية (UNFCCC) في مادتها الأولى الآثار الضارة لتغير المناخ بأنّها: **"التغيّرات الّتي تطرأ على البيئة الطبيعية أو الحيوية من**

---

[55]- عبد الحكيم مهوبي، مرجع سابق، ص.88.

[56]- عبد الله بن ظافر فهد ومجموعة مؤلفين، أمن وحماية البيئة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية السعودية، دار الحامد للنشر والتوزيع، السعودية، 2014، ص.41.

[57]- الموقع الإلكتروني الخليج، تغير المناخ على رأس أجندة اجتماع مجلس الأمن الدولي، 21 فبراير 2021، أخر إطلاع، 1 أوت 2021 على الساعة 11:30. www alkhaleej, ae

جراء تغيّرات المناخ والّتي لها آثار ضارة كبيرة على تكوين أو مرونة أو إنتاجية النظم الإيكولوجية الطبيعية أو على النظم الاجتماعية، الاقتصادية أو على صحة الإنسان ورفاهه"[58].

نستخلص من هذا التعريف أن الآثار السلبية للتغيّرات المناخية تشمل عدة مجالات لذلك سنحاول أن نختزل هذه الآثار ونذكرها على سبيل المثال من خلال الفرعين التاليين.

الفرع الأول: ارتفاع درجات الحرارة والأحداث المصاحبة لها

يعد الإقرار العالمي من أخطر الظواهر الّتي تمس بصفة مباشرة البيئة بإختلاف عناصرها، لذلك فإنّ النتائج الوخيمة المتوقعة ضمن المجال البيئي بمختلف آصعدته وتشير إلى ذلك حماية.

أولا: ارتفاع منسوب مياه المحيطات جراء ذوبان الكتلة الجليدية

لم تعد قمم الجبال تحتفظ بغطائها الجليدي مثلما كانت من قبل خاصة القطب الشمالي منه، ولقد جاء في التقرير الرابع للهيئة الحكومية الدّولّية لخبراء المناخ (IPCC) ما يلي[59]:

- تلاشي الغطاء الجليدي في بعض المناطق بما فيها القريبة من المحيط الأطلسي.
- تسجيل إنخفاضات في التربة الصقيعية وتقلصات موسمية في الأرض المجمدة والأنهار والبحيرات الجليدية.
- ارتفاع منسوب سطح البحر ومرجعه إنضغاط التربة والنقص في الجليد القاري الناتج عن ذوبان الثلوج والمد الحراري للمحيطات وربما تكون الجزر المحيطية ودلتا الأنهار هي الأكثر عرضة للهلاك بموجب جغرافيتها الطبيعية لمنطقة تولور (1،83م) وذلك من خلال ارتفاع مستوى سطح البحر بمعدل يتراوح ما بين (0،18 و0،59م) بحلول نهاية القرن الواحد والعشرين حيث حذر أكثر من 106 خبير في التغيّرات المناخية موزعين على جامعات ومعاهد بحوث حول العالم في دراسة نشرت في 8 ماي 2020 بمجلة نيتشر لعلوم المناخ بإشراف جامعة ناتيونغ سنغفورة أن الدراسات السابقة بهذا المجال لم تكن قوية ولم تعكس حجم الخطر المحدق بالكثير من الدول حول ارتفاع

---

[58]- إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ 1992 المبرمة في 1992/5/9، المصادق عليها من قبل الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي 93-90 المؤرخ في 1993/4/10 الواردة في الجريدة الرسمية عدد 24 الصادر بتاريخ 1993/04/21.

[59]- التقرير التقيمي الرابع لهيئة الحكومية الدولية لخبراء المناخ Hhps// www/ ipcc ch

منسوب مياه البحر[60]، وبما أن المؤشرات الأولية توحي بأن الدول لن تلزم بما جاء في الإتفاقية، وقد ترتفع مستويات الحرارة إلى 4 درجات فقد توقع الخبراء أن يرتفع منسوب مياه البحر 0،6 إلى 1،7 متر بحلول نهاية سنة 2100.

وعلى الرغم من أن هذه الدراسات الاستشرافية ضرورية كونها تسمح للمجتمع الدّولّي بإعادة النظر في الإلتزامات الدّولّية ذات الصلة بالتغيّرات المناخية إلّا أنّ المستجدات قد تقلب الموازين كما أحدثه فيروس كورونا.

وهذا ما أكده المهندس خالد بلعيدي مختص بالوكالة الوطنية الجزائية للتغيّرات المناخية حيث أن الدراسات السابقة كانت تشير إلى إمكانية إختفاء جزر بأكملها كجزر المالديف أو أجزاء من مدن ساحلية كمدينة الإسكندرية بمصر وعنابة بالجزائر، إلّا أنّه طرأت تغيّرات جديدة على هذه المعطيات لأن فيروس كورونا حقق نسبة كبيرة من إنبعاثات الغازات الدفيئة، وأوضح أن ما فعله كورونا في شهرين لم تتمكن حكومات دول العالم أن تفعله في عدة سنوات وذلك مرده الركود الإقتصادي[61].

ثانيا: إنهيار الأنظمة الإيكولوجية والحدّ من التنوع البيولوجي

تمس التقلبات الحاصلة في المناخ الميدان البيئي بصفة مباشرة والتحدث عن البيئة مرتبط بشكل وطيد مع التّنوع البيولوجي للكائنات الحية، فقد أفادت أحدث الدراسات على أنّه في حالة إستمرار حدوث تغير مناخي حتى 2050 بنسبة ضئيلة جدا، تتسبب في إنقراض بعض أنواع الكائنات الحية بنسبة 18% أما في حالة حدوثه بصفة متوسطة فإنّ نسبة الإنقراض ستصل إلى 24% وإلى 35% في حالة وقوع أقصى تغير تمكن أن تتعرض له الأرض.

نفس الشيء بالنسبة للشعب المرجانية الّتي تعد عرضة للإجهاد الحراري والّتي نلاحظ تدني قدرتها على التكيف حيث عانت 50% منها في العالم من الإنكماش نتيجة ارتفاع درجة حرارة البحار

---

[60]- هشام بومجوط، الخبراء والبيئة، مستوى سطح البحر في ارتفاع أكثر مما نتوقع، الموقع الإلكتروني الجزيرة نت https// www aljazera net

تقرير 15 ماي 2015، أخر إطلاع 1 أوت 2012 على الساعة 13:30.

[61]- هشام بومجوط، المرجع السابق.

ويتوقع أن يفقد الرصيف المرجاني الكبير بأستراليا ما يصل إلى 95% من عدد الشعاب المرجانية الحيّة بحلول 2050 بسبب أضرار المحيطات والتغيّرات الكيميائية الناتجة عنها[62].

تشير التغيّرات وفق المجلة العلمية (science) الأمريكية إلى أن 75% من أنواع الحيوانات و90% من أنواع الطيور الّتي إنقرضت منذ القرن 17 كانت تعيش على الجزر، وبالمقابل فإنّ 23% من الجزر مهددة في الوقت الراهن وحوالي 20% من البرمائيات عرضة الإنقراض[63].

ثالثا: الجفاف واستفحال ظاهرة التصحر:

ربطت إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر المنعقدة في باريس 1994 ونصت في الباب 4 منها صفحة 30 على تقرير العلاقات والتآزر مع الإتفاقيات الأخرى ذات الصلة ومع المؤسسات والوكالات الدّولّية ذات الصلة بما فيها الإتفاقية الإطارية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ.

حيث أعتبرت أن تدهور الأرض في المناطق القاحلة وشبه القاحلة وفي المناطق الجافة الرطبة ينتج عن عدة عوامل منها التغيّرات المناخية الناتجة عن النشاط البشري[64]، أعقبت الدراسات العلمية أن مساحة الأراضي الّتي تخرج سنويا عن نطاق الزراعة نتيجة التصحر تقدّر بـ 50000كلم^2، كما تبلغ مساحة الأراضي المعرضة للتصحر ب 40% من مساحة اليابسة.

وأن أغلب هذه الأراضي المعرضة للتصحر تقع في الدول النامية (إفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية) وفي هذا الشأن أكدت مختلف تقارير الهيئة الحكومية الدّولّية لخبراء المناخ (IPCC) أن تغير المناخ زاد من حدة ظاهرة التصحر بإتلاف مساحات زراعية شاسعة[65].

---

(62)- Przeslawkir et al Beyond Coral and Fish: the effects of climate change on non coral benthic iniverterbartes of tropical reefs global change biology 2008, 14,2773, 27,95,00,1111, j 1365 2486, 2008.

(63)- مارسيا كريرى، أثار تغير المناخ على الشعب المرجانية والبيئة البحرية، نوفمبر 2017، الموقع الرسمي الأمم المتحدة //https www.un.org. articl

(64)- المادة 02 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، 1994.

(65)- بيان محمد الكايد، سيكولوجية البيئة وكيفية حمايتها من التلوث، ط1، دار الراية، الأردن، 2011، ص.60.

رابعا: الأمطار الحمضية

تتكون الأمطار الحمضية من تفاعل الغازات المحتوية على الكبريت وأهمها ثاني أكسيد الكبريت، الذي يتحد مع بخار الموجود في الجو ليعطي حمض الكبريت الذي يبقى معلقا في الهواء على هيئة رذاذ دقيق تنقله الرياح من مكان لأخر، وقد يتحد مع بعض الغازات في الهواء مثل النشادر، أما عندما يكون الجو جافا ولا يتوفر فرصة سقوط الأمطار فإنّ رذاذ حمض الكبريت ودقائق كبريت النشادر يبقيان معلقان في الهواء ويظهران على شكل أمطار حمضية[66].

والّتي لها آثار تخريبية على الغابات والنباتات وكذلك التربة الّتي ينخفض معدّل تفكك المادة العضوية لها، مما يبقى طبقة الأرض سميكة يصعب نفاذ الماء فيها ناهيك عن تلوث البحار والمحيطات[67].

الفرع الثاني: تغيّرات المناخ وحياة الأفراد: القطاعات الأكثر تأثرا بتغيّرات المناخ

نصت المواثيق الدّولّية بإختلاف أنواعها سواء تلك المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسة للإنسان كالعهد الدّولّي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1960، والعهد الدّولّي الخاص بالحقوق الاقتصادية والإجتماعية لسنة 1966، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 ومجموعة أخرى من المبادئ والأهداف الّتي ناشدت بها ولا تزال منظمة الأمم المتحدة.

ومما لا شك فيه فإنّ التغيّرات المناخية أحدثت أضرار على جميع هذه القطاعات والأنظمة الّتي تشمل هذه الحقوق[68]، والّتي سنشير إلى بعضها بإختصار في النقط التالية:

أولا: الإنعكاسات الضارة على القطاع الاقتصادي

بتعرض القطاع الزراعي إلى ضغط كبير جراء التغيّرات المناخية وينعكس ذلك في النقطتين المهمتين.

---

(66)- MATHEIU Combe, des précipitations acides un fléau enviromemental, magazine scientifique « Natura sciences publie le 25/05/2011, mis a jour le 30/09/2020

(67)- يحي نبهان، الإحتباس الحراري وتأثيره على البيئة، ط1، دار كنوز المعرفة، عمان، 2013، ص.53.

(68)- المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966

المعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والإجتماعية والثقافية 1966.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948.

1. تناقص في منسوب المياه العذبة

يتوقع الخبراء أن يكون الطلب على المياه العذبة في المستقبل القريب أكبر من الكميات المتاحة في بعض البلدان مما يسجل نصف سكان العالم تقريبا حوالي 2025 يعيشون حالة الضغط المائي وعدد أخر من البلدان سوف يصنف في مستوى الندرة ومن بينها شمال إفريقيا والشرق الأوسط[69].

تُعتبر موارد المياه العذبة شديدة الحساسية تجاه التغيّرات المناخية، فإذا إفترضنا ذوبان الكتل الجليدية له فائدة من حيث تكوين المياه العذبة إلّا أنّه يزيد في منسوب مياه الذي يشكل خطرا على المدن الساحلية، كما أن الأمطار الطوفانية تساهم في ارتفاع نسبة الامراض المعدية والمسببة للإسهال بفعل التلوث[70].

تجدر الإشارة إلى أن الأنهار والجداول الّتي تعتمد على ذوبان الثلوج تتعرض إلى إختلال في نظام التدفق، فإرتفاع درجة الحرارة يزيد من منسوب كميات المياه شتاءا فتحدث فيضانات مع تقليل معدلات الجريان في الفترة المتأخرة من الصيف[71].

أثبتت الدراسات أن ارتفاع منسوب البحار يؤدي إلى تسرب المياه المالحة إلى خزانات المياه العذبة، وعليه فمن الممكن بحلول 2080 أن يعيش 1،8 مليون شخص إضافي في بيئة نادرة المياه.

2. تراجع مستمر في الإنتاج الزراعي

تُوفر الأراضي الرطبة خدمات متنوعة لرفاه وحيويّة الإنسان ويوجد الكثير من الافراد الذين يعتمدون في معيشتهم على النشاط الزراعي خاصة دول جنوب شرق آسيا، وجنوب غرب وشرق إفريقيا إلّا أنّه بسبب التغيّرات المناخية لم تعد هذه الأراضي مناطق مستدامة للعيش بل شهدت هذه المناطق صراعات بإعتبار أن أهليها يعتمدون على الزراعة بدرجة أولى مثلا في 2012 شهدت

---

(69)- نجية مقدم، المرجع السابق، ص.ص.1466-1483.

(70)- Ogden N H, les maladies a transmission vectorielle, changement climatique et conception urbaine, laboratoire national de microbiologie, Agence de la santeè public du canada, saint Hacinte, octobre 2016, p225

(71)- يحي نبهان، المرجع السابق، ص.54.

النيجر تمردا عسكريا من جماعات إسلامية ضد الحكومة أدى لتدخل عسكري فرنسي وأكّد العديد من المراقبين أن السبب هو جفاف البحيرة[72].

إنّ الإضطرابات والتغيّرات الّتي تحدث من ارتفاع الحرارة ونقص المياه تمنع من الحصول على منتوج زراعي وإطعام للثورة الحيوانية نتيجة لمحدوديتها وهشاشها[73].

هذا ما يخلق عجزا في تحقيق الإكتفاء الذاتي وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي الذي يقوم على فكرة حصول جميع الناس وفي جميع الأوقات على الغذاء المغذي والكافي لتلبية إحتياجاتهم الغذائية وتوفير المصادر الغذاء لحياة نشيطة وصحية وذلك وفق ما جاء في المؤتمر العالمي للأغذية المنعقد سنة 1990 بروما[74]، وفي ظل آثار تغير المناخ، ووفق لتقارير الأمم المتحدة يعتمد معاناة ما يزيد عن 600 مليون شخص إضافي في العالم بحلول 2080 من آثار إنعدام الأمن الغذائي.

وفي ظل التحولات المستقبلية سوف تصبح مناطق البحر الأبيض المتوسط من المناطق الأكثر جفافا، الشيء الذي سيؤثر سلبا على رطوبة التربة ومن ثم إنخفاض معدلات لإنتاج الزراعي مما سيخلق تهديدا بيئيا، إقتصاديا وخاصة أمنيا.

ثانيا: الإنعكاسات السلبية على القطاع الاجتماعي

تضمّن تقرير التنمية البشرية الإنمائي الصادر عن الأمم المتحدة عام 1994 مجموعة من المفاهيم ذات الصلة بحقوق الإنسان والّتي لها علاقة مباشرة بالحياة الاجتماعية بل وأكثر من ذلك حقه في الحياة، والذي أرصدت أن هذه الحقوق في تدهور مستمر نتيجة مجموعة من العوامل الخارجية وذكر على وجه الخصوص التغيّرات المناخية[75].

---

[72]- معلاوي حليمة، مرجع سابق، ص.382-392.

[73]- معيفي فتحي، "تأثير التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في إفريقيا، جنوب الصحراء"، **مجلة أفاق علمية**، المجلد 11، العدد 4، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2019، ص.369-393.

[74]- تقرير المؤتمر العالمي للأغذية، 1996، المتوفر على الموقع: https://www.fao.org، تم الإطلاع عليه يوم: 26. افريل 2022، على الساعة 22:00.

[75]-تقرير التنمية البشرية الإنمائي الصادر عن الأمم المتحدة 1994، المتوفر على الموقع: https://www.undp.org، تم الإطلاع عليه يوم: 26. افريل 2022، على الساعة: 22:00.

ثالثا: التأثير على الحق في حياة كريمة

خصّت القوانين الدّولّية حقوق الإنسان بعناية فائقة خاصة في الخمسينات الأخيرة من القرن، لما تعرضت له من إضطهاد وانتهاكات حيث وصفت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أنه: "الحق الأعلى والأساسي الّتي تقوم عليه جميع حقوق الإنسان وهو حق يجب التقيد به حتى في حالة الطوارئ العامة، كما أوضحت بأنّه يفرض على الدول إيجاد تدابير إيجابية لحمايته بما في ذلك الحدّ من وفيات الأطفال[76]، وهذا الحق الذي يعد أصيلا للفرد في تدهور جراء ما يحدث في العالم من تغيّرات مردّها التقلبات المناخية بكل ما تحمله من نتائج سلبية.

أصدرت الهيئة الحكومية المعنية بتغيير المناخ (IPCC) في التقييم الرابع الصادر عن فريقها أن عدد الوفيات والأمراض والإصابات الناجمة عن موجات الحرّ والفيضانات والجفاف في زيادة مستمرة. ولا يغيب عنا أكثر من ثلاثين مليون طفل يموتون سنويا في ظروف تتعلق بالبيئة وكذا جراء المياه الملوثة لأسباب مناخية، ومن المتوقع أن يؤدي تغير المناخ في الفترة ما بين (2030) و(2050) إلى وفاة نحو (250.000) شخص نتيجة لسوء التغذية والملاريا والإسهال والإجهاد[77].

لذلك فإنّ النتيجة حتمية في أن حياة البشر في خطر سواء كانت بصورة مباشرة أو غير مباشرة مادام الحق في الحياة ينطوي على حقوق عدة ذات الصلة بالحياة الاجتماعية الّتي لا غنى عنها لحياة كريمة[78]. بما في ذلك التأثير على صحة الإنسان حيث أَصدرت منظمة الصحة العالمية تقرير متعلق بحماية الصحة من تغيير المناخ، والمصادف لليوم العالمي للصحة (2008)، وأعربت أن تغيير المناخ أصبح يهدد الصحة بطرق أساسية وكنتيجة الإحتباس الحراري العالمي حيث آثار ظواهر جوية جديدة كزيادة في حدوث الفيضانات ونوبات الجفاف وموجات الحرّ الفجائية[79]، ولقد تم حصر أهم الانعكاسات الرئيسية بالبيئة للصحة فيما يلي:

---

[76]- المادة 05، 06 و11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي جعله في الجزء الثالث من المعاهدة تحت عنوان قلب المعاهدة، لما ينطوي على حقوق جوهرية وحريات أساسية، تكلفها المعاهدة وعلى رأسها الحق في الحياة.

[77]- التقرير الرابع الصادر عن الهيئة الحكومية المعنية بتغيير المناخ 2007.

[78]- نجية مقدم، مرجع سابق، ص.ص.1466- 1483.

[79]- تقرير منظمة الصحة العالمية للصحة والبيئة وتغيير المناخ، ديسمبر 2018، ص.8، المتوفر على الموقع: https://www.oms.org، تم الإطلاع عليه يوم: 2022/01/04، على الساعة: 22:00.

– تُعد الزراعة قطاعا بالغ الحساسية كونه يؤمن الأمن الغذائي، حيث أن التقلبات المناخية تؤثر على المنتوجات الزراعية والحيوانية، وتزيد من سوء التغذية خاصة في المناطق الّتي تعتمد على الإنتاج الزراعي بدرجة أولى[80].

– إن إزدياد تواتر الظواهر الجوية الشديدة تحدث المزيد من الوفيات والإصابات المحتملة من جراء العواصف والفيضانات، هذه الأخيرة تسفر على أمراض كالكوليرا، إضافة إلى أنّها تفتك بالأرواح[81].

– تسبب ندرة المياه أو زيادتها في وفاة نحو 1.7 مليون من الأطفال، إلى جانب ارتفاع موجات الحرارة في المناطق الحضرية والّتي تشهد ارتفاعا في معدلات المرض والوفيات ولا سيما في صفوف المسنين المصابين بأمراض قلبية أو صدرية، كما أن زيادة مستوى الأوزون الأرضي وبداية موسم الطلع مبكرا، يساهم في حدوث نوبات الربو[82].

وعليه فإنّه لإرتفاع درجة حرارة الأرض نتائج وخيمة على المقومات الأساسية للصحة، فالإصابات والأمراض المنجرة منها جعلت حياة الأفراد في خطر محدق خاصة في المناطق الأقل دخلا[83].

رابعا: تأثر الأمن والإستقرار السياسي بتغيير المناخ

أسفر مجلس الأمن في القمة المنعقدة في فيفري 2021 بمبادرة من رئيس الوزراء البريطاني (يوريس صوستون) عن مناقشة آثار تغيير المناخ على السلام العالمي في قضية تختلف آراء الدول الـ 15 الخمس عشر بشأنها، وانعقدت هذه الجلسة أياما فقط بعد تقلد جو بايدن الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية، تضاربت الرؤى حول مسألة تغير المناخ الّتي رأت روسيا أنّه لا يتعين على

---

(80)- طيلب أحمد، "الأمن الصحي في الظروف الإستثنائية بين تكريس الحق وصناعة الوعي"، **مجلة البحوث العلمية**، المجلد 8، العدد 2، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2020، ص.ص.61-75.

(81)- تقرير منظمة الصحة العالمية، مرجع سابق، ص.ص9-10.

(82)- Ogden NH, op, cit, p225.

(83)- وافي مريم، إدماج اتفاقية تغيير المناخ في التشريع الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2018، ص.24.

مجلس الأمن معالجة هذا النوع من القضايا وأن روسيا تقبل التعامل مع قضايا المناخ على أساس كل حالة على حدة[84].

في حين أعربت بعض الدول خاصة الإفريقية منها عن مخاوفها بشأن تغيُّر المناخ على الوضع الأمني، وأن الحقيقة لا تحتمل التأجيل خاصة مسألتي المياه وإنتاج الأعلاف الّتي قد تؤدي إلى أعمال العنف بين المجتمعات السكانية، لذلك فإنّ البعد السياسي لتغيير يبرر من خلال نقطتين مهمتين[85]:

1. تفاقم التوترات والصراعات الداخلية والدّولّية

نقصد بالصراعات الداخلية، تلك التوترات والنزاعات الّتي تحدث خاصة بين القبائل والعشائر، ونلاحظها خاصة في المجتمعات الإفريقية وهي صراعات مردّها، نقص في المياه وتراجع في المناطق الزراعية، انعدام الاستقرار، المجاعة، الفقر، وقضايا التصحر.

أعلنت لجنة الصليب الأحمر في تقرير لها صادر تحت عنوان "مناخ يتغير فيفاقم أوضاعا إنسانية" إذ شواهد كثيرة بدأت المنظمة تلاحظها في الأماكن الّتي تعمل فيها، جعلتها تتوقف عند قضية المناخ وتغييراته وفهم طبيعة تأجيج الحروب[86].

ولعل المثال الأوضح على ذلك هي منطقة الساحل الإفريقي وما يشهده من عنف يرتبط جزء كبير منه بنقص الموارد الطبيعية نتيجة لتغيير المناخ، فالتوترات الموغلة منذ القدم في تلك المنطقة بين المجتمعات الزراعية والرعوية أخذت في الإزدياد بسبب تقلص الأراضي القابلة للإستغلال وعدم استدامة موارد المياه الناتجة عن تغيير المناخ[87].

---

(84)- الموقع الإلكتورني، الخليج، مرجع سابق، تم الإطلاع عليه 6 أوت 18h:00.

(85)- مشري سلمى، الحق في الأمن السياسي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم، كلية الحقوق، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، ص.16.

(86)- حنان أبو سكين، تغير المناخ والأمن الإنساني، الطريق إلى العدالة، المركز العربي للبحوث والدراسات، 21 مارس 2020، المتوفر على الموقع: https://www.dahaimstitie.ovg، تم الإطلاع عليه يوم: 2021/08/06، الساعة 00 : 21h.

(87)- "مناخ يتغير فيفاقم أوضاعا إنسانية"، **مجلة الإنساني الصادرة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر**، العدد 65، ربيع/صيف، 2019. ص.10.

2. زيادة عدد اللاجئين البيئين (المناخيين)

عهد المجتمع الدّولّي ربط مصالح اللاجئ بالسياسة لنكون بصدد لجوء سياسي، إلّا أنّ المتغيّرات الدّولّية الجديدة، خاصة في المجال البيئي أسفرت على أوضاع جديدة، جلبت اهتمام المجتمع الدّولّي وهي ظهور ما يعرف بمصطلح اللاجئ البيئي أو المناخي، وعلى الرغم من استقرار هذا المفهوم لدى العديد من الفقهاء والمنظمات الدّولّية واعترافاتها به، كالمنظمة الدّولّية للهجرة في تقريرها الصادر سنة 2007[88] وعدم تغطيته لمقتضى أحكام اتفاقية جنيف لعام 1951 الخاصة بشؤون اللاجئين، حتى -وإن أعتبر ذلك تلاعب بالمصطلحات والمسميات لا غير- فإنّ الظاهرة لا تزال تفتقر للوجود القانوني دوليا.

ومع ذلك فإنّ الواقع يعكس ارتفاعا متزايدا في عدد اللاجئين البيئين الذين دفعتهم عوامل تغيّرات المناخ إلى الهجرة أو اللجوء سواء كانت عوامل ذات مرجع طبيعي كالبراكين والفيضانات أو عوامل مرادها النشاط البشري مادامت كلها تحسب في وعاء واحد هو اللجوء[89].

ولذلك بات من الضروري أن تدرج هذه المشكلة ضمن اهتمام المجتمع الدّولّي، ففي ديسمبر 2008 في المؤتمر الرابع عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ المنعقدة في بولندا، أعلن نائب المفوض السامي لشؤون اللاجئين "السير جوستون (L'Goig Johnstone)" أنّه: **"خلال منتصف هذا القرن سوف يقدم عمّا يقارب 250 مليون شخص للهجرة بسبب تغير المناخ، والظروف الجوية القاسية، و انخفاض امدادات الماء وتدهور الأراضي الزراعية"**[90].

بالرغم من الإفتقار للوجود القانوني كما سبق الإشارة إليه، فإنّ إزدياد نسبة الكوارث الطبيعية في الوقت الراهن وإنعكاساتها على الأشخاص وبيئتهم تبرر ارتفاع أعدادهم ما تحتم أخذ

---

[88]- تقرير المنظمة الدولية للهجرة 2007، المتاح على الموقع الإلكتروني: https://publications.iom.int.idm27-avb، تم الإطلاع عليه يوم 07 أوت 2021 على الساعة التاسعة صباحا. 09:00 سا.

[89]- أيت قاسي حورية، "تأثير الغموض المفاهيمي على المركز القانوني للأشخاص المنتقلين لأسباب بيئية"، **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، المجلد 10، العدد 03، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبدر الرحمان ميرة، بجاية، 2019، ص.ص.30-53.

[90]- حمداوي أحمد، "اللاجئ البيئي من الوجود المادي إلى أمل الحماية القانونية الدولية"، **مجلة الدراسات الحقوقية**، المجلد 1، العدد1، كلية الحقوق، جامعة طاهر مولاي، سعيدة، 2015، ص.ص.109-148.

أوضاعهم على محمل الجد من قبل المجتمع الدّولّي عن طريق اعتماد مشروع اتفاقية دولية ترسم أحكامها الإطار القانوني لحماية اللاجئين البيئين[91].

خلاصة الفصل

ثبت أن التغيّرات المناخية من أخطر الظواهر الّتي تشكل تحديات كبيرة على المستوى الدّولّي خاصة أمام الارتفاع انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة لظاهرة الإحتباس الحراري، إلى جانب تأثيراتها على عناصر الطبيعة الّتي تعد المورد الأساسي للفرد، هذا الذي ساهم بشكل كبير في زيادة ثاني أكسيد الكربون في الجو من خلال نشاطاته الصناعية، الأمر الذي يستدعي جهودا دولية مشتركة للحد من هذه الظاهرة.

[91]- أيت قاسي حورية، المرجع السابق، ص.ص 30-53.

الفصل الثاني

الرعاية الدّولّية للبيئة في مجال التصدي للتغيّرات المناخية

مهدت التّطوّرات الّتي شهدها المجتمع الدّولّي في الخمسينيات الأخيرة والّتي جاءت بصورة متنازعة ومتداخلة مع بعضها البعض إلى ظهور مفاهيم جديدة على المستوى الدّولّي، وأدت إلى لفت إنتباه المنظمات الدّولّية الحكومية منها وغير الحكومية، وذلك من أجل دراسة هذه المفاهيم الجديدة والتغيّرات الطارئة[92].

ولما كانت البيئة من أهم مواضيع الساعة الّتي طالها التدهور، بات لازما بل وحتميا التعاون الدّولّي من أجل إيقاف، أو الحدّ من النتائج السلبية للتلوث البيئي، وعلى رأسها تغير المناخ الذي يعد العنصر المشترك لإخلال التوازن الدّولّي على جميع الأصعدة الحقوقية، الاقتصادية السياسية وحتى الأمنية منه.

كنتيجة لهذا أخذ البعد الدّولّي لموضوع حماية المناخ مداه وازداد الاهتمام به لوضع حل للتدهور المتواصل بحق البيئة الّتي تعد وحدة طبيعية ذات متغير عابر للحدود[93]، وذلك من خلال وضع تشريعات دولية تحمي البيئة والمناخ في ظل مواقف دولية متضاربة الاقتناع بأهمية الموضوع.

---

[92]- شرارة فيصل، الواقع البيئي في ظل المتغيرات الدولية -دراسة بعض الدول العربية، مصلحة قانون العمل والتشغيل-، **مجلة قانون العمل والتشغيل**، العدد 6، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، جوان 2018، ص.ص 316-326.

[93]- قردانير وافية، الحماية الدولية للبيئة من التغيرات المناخية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون الدولي والبيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2021، ص.9.

المبحث الأول

الاهتمام الدّولّي بمجال المناخ

إنّ النّظام الدّولّي ومعالجة أخطار البيئة في مرحلته القديمة، امتدت لأكثر من(أربعين) 40 سنة، تمثلت في الحرب الباردة وانقسام العالم إلى كتلتين الغربية والشرقية اللتان إعتمدتا أنذاك حشد الطاقات العسكرية والسباق نحو التسلح في تخزين الترسانات بكلفة أنواع الأسلحة، وهذه الصناعات خلفت أزمات متعددة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بدرجة أولى[94].

لم يحظ موضوع البيئة أنذاك بالقدر اللازم من الاهتمام بالرغم من عقد مجموعة من الاتفاقيات الدّولّية والبروتكولات للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل ومخلفاته الخطيرة على البيئة والمناخ في العالم.

ورغم جهود منظمة الأمم المتحدة لوضع حد للتسابق والخوف من القضاء على المدينة باستعمال الأسلحة الفتاكة، إلّا أنّ فعاليتها لم ترق للمستوى المطلوب لتداخلها في مسائل ذات الصلة بالسيادة.

إلّا أنّ مخلفات الصناعات الثقيلة للأسلحة وتخوف المجتمع الدّولّي وشعوره بالقلق إزاء استمرار التسلح النووي والكيميائي والبيولوجي استوجب انعقاد مؤتمر ستوكهولم سنة 1972، والذي تلته مجموعة من المؤتمرات، الّتي أفصحت عن آليات جديدة للعناية بالبيئة وحماية مناخها[95].

---

(94)- عامر محمود طراف، إرهاب التلوث والنظام العالمي، ط.1، الموسوعة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2004، ص101.

(95)- تعوم مراد، الحماية القانونية للبيئة في القانون الوضعي والفقه الإسلامي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، كلية العلوم الإنسانية والحضارات الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2012، ص.194.

المطلب الأول

الإتفاقيات الدّولّية الممهّدة للتصدي لتغيّرات المناخ

شهد العالم اهتماما بالمجال البيئي، لكن لم تخصص له اتفاقيات دولية، بل تجسدت في بعض البنود في إطار الحدّ من استعمال الأسلحة النووية، مثلا والسعي إلى تقليص الأضرار الناجمة عن الحروب، لكن بين عامي 1967 و1968 إتخذ موضوع البيئة منعرجا حاسما بسبب ظاهرة موت الأسماك في العديد من البحيرات في الدول الإسكندنافية: السويد النرويج، الدنمارك، وقد طالبت شعوب هذه الدول ومجتمعها المدني بالحصول على تفسير من دولها لهذه الظاهرة، ولذلك لما أجريت الأبحاث اتّضح بعدها أن الغازات المنبعثة من المصانع -مثل ثاني أكسيد الكبريت والنيتروجين- ترتفع في الجو وتذوب في مياه الأمطار مما ينتج ما يعرف بالأمطار الحمضية الّتي تتسبب في رفع درجة حموضة البحيرات وتتسبب في موت الأسماك[96].

أوضحت الدراسات فيما بعد أن جزءا من هذه الغازات ليست ناتجة عن صناعات الدول الإسكندنافية، بل تنبعث من المصانع الموجودة في إنجلترا وألمانيا، ولذلك طالبت هذه الدول بتمثيل من السويد عقد مؤتمر دولي للبيئة الإنسانية، لتطلب تعاونا دوليا تبلور فيما بعد بعقد مجموعة من المؤتمرات منذ سبعينيات القرن العشرين حاولت صياغة سياسات للحد من آثار التلوث البيئي وتغير المناخ.

الفرع الأول: الاتفاقيات الدّولّية الممهّدة لحماية المناخ

تعد الاتفاقية الإطارية الدّولّية بشأن تغير المناخ أهم انجاز أولي باشرت به منظمة الأمم المتحدة من أجل البحث في سبل التصدي لتغيّرات المناخ والّتي عقبتها مجموعة من الاتفاقيات والمؤتمرات الدّولّية ذات الصلة، والّتي سنحاول اختصارها فيما يلي:

---

[96]- محمد صخري، الاهتمام الدولي بمسألة التغير المناخي: المؤتمرات والإتفاقيات، من تداعيات التغير المناخي على الأمن الدولي (1989-2016) دراسة حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستر، جامعة الجزائر، 2016، ص35.

-الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، المتوفرة على الموقع: www.politics-dz.com .

أولا: مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة(ستوكهولم) لسنة 1972

خلال الفترة الممتدة من 5 إلى 16 جوان تم عقد مؤتمر ستوكهولم بموجب قرارا الجمعية العامة رقم 2398 المؤرخ في ديسمبر 1968 والذي أدى إلى إنشاء برنامج الأمة المتحدة للبيئة[97]، ويكون بذلك أول خطوة نحو الاهتمام الدّولّي للبيئة من خلال مناقشة الأمم المتحدة لأول مرة القضايا البيئية، وعلاقتها بدافع الفقر وغياب التنمية في العالم، حيث تم دراسة العلاقة المتدهورة بين البيئة وسكانها من خلال وضع قائمة بالمهام الّتي من شأنها توطيد العلاقة بين قضايا حقوق الإنسان والآثار للبيئة المتزايدة الناجمة عن التّطوّر السريع للمجتمع البشري واكتساحه مجال التصنيع، كما اهتم بمواضيع التلوث واستعادة الغابات، التخطيط الكامل للتنمية، النمو السكاني، التعاون الدّولّي والتعليم البيئي[98].

إحتوى مؤتمر ستوكهولم على ديباجة و26 مبدأ، بحيث جاءت الديباجة في سبع (07) نقاط، أشير فيها إلى أن الإنسان باعتباره نتاج البيئة المحيطة به، وأن مشاكل البيئة في الدول النامية ترجع إلى التخلف وإلى الدول الصناعية الّتي تعمل من جانبها على الحدّ من التعاون بينها وبين الدول النامية، وأن المؤتمر يطلب توحيد جهودهم للمحافظة على البيئة الإنسانية ورفع مستواها لصالح الشعوب والأجيال القادمة[99].

ثانيا: مؤتمر نيروبي لسنة 1982

عقد مؤتمر نيروبي لكينيا بتكفل من الأمم المتحدة ما بين 10 إلى 18 ماي 1982، تم التطرق فيه إلى المسائل ذات الصلة بالبيئة والتنمية، والإرتفاع المحسوس لسكان العالم، لاسيما الدول النامية، ودعا المؤتمر إلى بذل الجهود والتعاون الدّولّي والإقليمي في هذا الإطار للحد من انتشار الفقر والتلوث، حيث غالبا يصبح الفقر والمرض وسوء التغذية المنتشر على نطاق واسع والّتي نكبت نسبة كبيرة من دول العالم وكان سببا في توترات وصراعات دولية.

---

[97]- الموقع الإلكتروني: https://vesearch.un.orgsconferences تم الإطلاع عليه يوم: 12 أوت 2021، على الساعة 11:00.

[98]- طارق راشي، "قراءة في مسيرة منظمة الأمم المتحدة في التصدي لمشكلة التغيير المناخي خلال فترة "1972 إلى 2018"، **مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية**، المجلد 11، العدد 03، كلية الحقوق، جامعة مهمد لمين دباغين، سطيف، نوفمبر 2020، ص.ص196-222.

[99]- سمير حامد الجمال، الحماية القانونية للبيئة، دار النهضة العربية، مصر، 2007، ص.131.

وفي نفس السنة 1982، وضع برنامج الأمم المتحدة تقريرا على حالة البيئة العالمية، وكانت أهمية التقرير أنّه مبنى على وثائق علمية وبيانات إحصائية تؤكد على الخطر المحدق بالعالم، حيث أشير إلى أن أكثر من 25 ألف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية في طريقها إلى الإنقراض، وأضاف التقرير أن الأنشطة البشرية الّتي أطلقت عام 1981، في الهواء 990 مليون طن من أكسيد الكبريت، و68 مليون من أكسيد النيتروجين و57 مليون طن من المواد الدقيقة العالقة و177 مليون من أول أكسيد الكربون من مصادر ثابتة، كما حذر التقرير أيضا من استمرار تلك الإنبعاثات سيخلق تغيرا في المناخ[100]، وأكبر دليل هو ما يعيشه العالم حاليا حيث أثبت(IPCC)، في 12 أوت 2021 أن خطر ارتفاع درجة الحرارة قد بلغ الذروة، وذلك في مسودة التقرير الذي سيتم نشره في سنة 2022 حيث أعطت المسودة توقعات شديدة التشاؤم حيث أكدت انخفاض المستويات الزراعية نسبة 64% خلال السنوات القادمة و71% من الانتاج المحلي لسكان هذه المنطقة سيكون مهددا بالفقدان نتيجة تراجع مستويات المياه العذبة[101].

ثالثا: تقرير لجنة (Brundtland) والأمن البيئي لسنة 1987

في ظل تطور مفهوم الأمن وبروز تهديدات أمنية جديدة وذلك عقب انتهاء الحرب الباردة، قدم التقرير أهمية العلاقة بين السلام والأمن والتنمية المستدامة، إذ صرح بإمكانية قيام نزاعات دولية لأسباب بيئية كمشكلة توزيع الموارد المائية والصراع من أجل الموارد الطبيعية، وأن هذا النوع من التهديدات لا يمكن حلها دون تسيق الدول لمجهوداتها. هو تقرير صادر عن أعضاء اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية[102].

---

[100]- محمد فخري، مرجع سابق، www.politics.dz.com

[101]- سكاي نيوز العربية، حرائق مستمرة وتقرير حذر من مناخ خطر الدول المتوسط، 12 أوت 2021، 5:53 بتوقيت أبوظبي، 8:53 بتوقيت الجزائر، تم الإطلاع عليه 12 أوت 00 : 9h Sky news arabia.com

[102]-Nicol Démoutier, Hève Macquant, Les gandes questions de l'emviomement, Paris Edition L'etudiant, 2009, p82. https// www.eyrolies.com.

معروفة باسم (Brundtland) وتطرق التقرير لمواضيع البيئة والتنمية عن طريق ربطها بين مشاكل بيئية دولية، النظم الإيكولوجية والتغير المناخي، الأمن الغذائي، الطاقة الصناعية، الأمن والتنمية[103].

حيث تم صياغة مفهوم جديد للتنمية المستدامة والذي كان من ضمن إنجازاته، وبعد نشر التقرير تم اعتماده في عدة إتفاقيات بيئية.

رابعا: مؤتمر ريو ديجانيرو لسنة 1992 قمة الأرض الأولى

توج تقرير بروتلاند (Brundtland) من خلال توصيات بعقد مؤتمر ريو ديجانيرو من 3 إلى 14 جوان 1992 والّتي كان من شأنها دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى ضرورة عقد مؤتمر دولي يجمع كل زعماء العالم للنظر في قضايا البيئة وعلى رأسها التغير المناخي.

أسفر هذا المؤتمر على مجموعة من الأعمال القانونية أهمها: أجندة 21 ريو ديجانيرو (الأجندة 21)، وهي الوثيقة الرسمية للمؤتمرات والّتي احتوت على خطة عمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة مقسمة إلى أربعين فصلا، يمثل كل فصل على التوصيات لمعالجة موضوع من مواضيع البيئة السابقة الذكر، وأكدت في جميع فصولها على ضرورة التعاون والتنسيق الدّولّي[104]، وتطوير التكنولوجيا المناسبة لمكافحة التلوث، وتنمية وإصلاح المستوطنات البشرية، وترشيد استخدام مصادر الطاقة. وبالرغم من أن هذه التوصيات لا تتمتع بقيمة قانونية ملزمة إلّا أنّها تعد بمثابة قواعد عرفية، انتهت هذه القمة بتوقيع ثلاثة اتفاقيات هي:

- اتفاقية ريو الخاصة بالتنوع البيولوجي.
- اتفاقية ريو بشأن تغير المناخ.
- إعلان مبادئ حماية الغابات والمساحات الخضراء.

---

[103]- Nicole Démoutier, Hévvé locqurti, Op-Cite, p 82-83.

[104]- قاسي علال، "الآليات القانونية لحماية البيئة في ظل تطور الجريمة البيئية تحقيقا لتنمية"، **مجلة الدراسات والبحوث القانونية**، المجلد 3، العدد 4، كلية الحقوق، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، ديسمبر 2018، ص.ص 70-82.

الفرع الثاني: تطور اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

تتميز اتفاقية تغير المناخ عن غيرها من اتفاقيات البيئة لبيان أنّها تعد الخطوة الأولى في هذا المجال، وأنّها لن تلزم الأطراف فيها صورة محددة من أجل التغلب على اعتراض العديد من الدول، إضافة أنّه روعي فيها أن تكون المسؤوليات الّتي تتحملها الدول الأطراف متنوعة، تبعا لدرجة تقدم الدول[105].

تضمنت الإتفاقية ديباجة و26 مادة ومرفقين خاصين بقائمة الدول المعنية بالإلتزامات الواردة في الإتفاقية، مثل المواد من 01 إلى 06 صلب الاتفاقية، بينما المواد من 07 إلى 26 فهي تتعلق بالأمور التنظيمية والإدارية.

تضع الاتفاقية الإطارية الخطوط العريضة كالإلتزامات والمبادئ والأحكام وملحق بعد ذلك بروتكول كيوتو ليحدد ويفصل طبيعة هذه الإلتزامات والمسؤوليات[106] وأشارت الاتفاقية إلى أن الهدف الرئيسي لهما تثبيت تركيز الغازات الدفينة في الغلاف الجوي، حيث أقرت الاتفاقية في مجملها مجموعة من المبادئ العامة لنلخصها فيما يلي:

- حماية النّظام البيئي بفرض ضمان حقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية في بيئة سليمة، إذ ربط هذا الحق بحقوق الإنسان الّتي تدخل في إطار حقوق الجيل الثالث في الحق في التنمية المستدامة.

- المسؤولية المشتركة والمتباينة للدول الأطراف في الاتفاقية والمقصود بها التزام الدول المسؤولة تاريخيا عن انبعاثات الغازات الدفينة، بإيجاد التدابير اللازمة لمواجهة الآثار السلبية للتغيّرات المناخية، وعليه تتحمل الدول المصنعة العبء الأكبر في مكافحة هذه التغيرات[107].

---

[105]- وافي مريم، مرجع سابق، ص.73.

[106]- بوصبع ريمة، مرجع سابق، ص.86.

[107]- محمد عادل مسكر، مرجع سابق، ص.215.

– الأخذ بعين الإعتبار احتياجات الدول الأكثر تأثُّر بظاهرة الإحتباس الحراري ويكون ذلك من خلال نقل التكنولوجيا للدول النامية والتمويل.

– ضرورة اتخاذ التدابير الوقائية (des principes de précautions) وهي من مبادئ القانون الدّولّي العام، وعليه من واجب الدول اتخاذ ما يلزم من التدابير للوقاية من التغيّرات المناخية[108].

– تحقيق التنمية المستدامة، مع عدم إعاقة الإجراءات المتخذة في مجال مكافحة التغيّرات المناخية، حيث حرصت الإتفاقية على ألا تكون هذه التدابير وسيلة ضغط تعسفي أو غير مبرر أو تحكمي للتجارة الدّولّية، ومنال ذلك محاولة بعض الدول المتقدمة فرض ضرائب على السلع القادمة من الدول النامية كحجة التغيّرات المناخية.

مبدأ الحيطة والذي أصبح كقاعدة عرفية عامة ولقد تأثرت به العديد من التشريعات الوطنية الحديثة وضمتها في قوانينها البيئية الوطنية وهو من أنجح الوسائل في مجال حماية البيئة الدّولّية كون أن الأضرار غالبا لا يمكن استرجاعها أو بالأحرى اصلاحها[109]، بالإضافة إلى المبادئ الّتي جاء بها نص الإتفاقية بمجموعة من الإلتزامات تتحملها الدول حسب تطورها أو تنظيمها.

– **إلتزامات الأطراف:** نصت عليه 4 من الاتفاقية، أي الإلتزامات وذلك بوضع قوائم وطنية لحصر إنبعاثات الغازات الدفينة الّتي مصدرها الإنسان وإعداد برامج وطنية وإقليمية تعمل على التحقيق من تغير المناخ عن طريق الحدّ من إنبعاثات الغازات الدفينة بالطرق التكنولوجية الّتي تكبحها[110].

– **إلتزامات الدول المتقدمة:** تتمثل هذه الإلتزامات بالتمويل ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية.

---

[108]- الجمعية العامة للأمم المتحدة، تفاصيل الاتفاقية الاطارية للتغير المناخي، المتوفر على الموقع: www.uniorg/arabic/douments,/GADOCS/56A/..../126، تم الإطلاع عليه يوم 2021/08/12، على: 18س و35د.

[109]- الجمعية العامة للأمم المتحدة،-تفاصيل الاتفاقية .... لتغير المناخ-، مرجع سابق، تم الإطلاع عليه يوم: 2021/08/12، على: 21سا و01د.

[110]- عبد الحكيم ميهوبي، المرجع السابق، ص.115.

- **إلتزامات الدول الّتي تمر بعملية الانتقال إلى إقتصاد السوق:** لها نفس إلتزامات الدول المتقدمة بنقل تمويلها وتكنولوجيا المتطورة للحد من الإحتباس الحراري.

- **إلتزامات الدول الأقل نمو:** لها إلتزامات عامة مع أخذ احتياجاتها وأوضاعها الخاصة في الإعتبار.

- **إلتزامات الدول النامية:** تنص المادة 04 من الاتفاقية على هذه الإلتزامات ويكون ذلك وفقا لها مع مراعاة ظروفها الاقتصادية[111].

ولقد جاء نص المادة 07 من الاتفاقية واضحا في منح دول الأطراف الحق في تعديل الاتفاقية وإنشاء بروتكول ملحق **"إن مؤتمر الأطراف بإعتباره الهيئة العليا للإتفاقية، له أن يتخذ ما يلزم من القرارات ليحقق الهدف من الإتفاقية"**، مما يفتح المجال للحديث عن بروتوكولات لاحقة أهمها بروتوكولات، ومعاهدة باريس.

ولضمان تطبيق الاتفاقية، تم إنشاء هيكلا تنظيميا، يسهر على تحقيق أهدافها وأحكامها وهو ما تضمنته المواد من 06 إلى 10 يتشكل من مؤتمر الأطراف وهو أهم جهاز وسنرى لاحقا أهم اجتماعات الأطراف المنعقدة سنويا، وهو يضم جميع الأطراف في الاتفاقية، أي البلدان 195 الّتي صادقت على الاتفاقية، بالإضافة إلى الإتحاد الأوروبي، وقد تم ضم مؤتمر الأطراف إلى مؤتمر الأطفال السنوي لبروتوكول كيوتو عام 2005، أي منذ دخول بروتكول كيوتو حيز التنفيذ، يعمل مؤتمر الأطراف كوسيلة لمراقبة مدى إلتزام البلدان بتنفيذ الاتفاقية، بإعتبار على أنّه هذه الأخيرة تقدم معلومات حول ما تمّ من تدابير خلال انعقاد الإجتماع[112].

من أهم آليات الاتفاقية الآلية المالية لتمويل الاتفاقية الّتي يتم الإعتماد فيها على الإعانات الّتي تقدمها الدول المصنّعة للدول النامية حتى تتأقلم مع آثار تغير المناخ ويكون ذلك بشكل منح. ونظرا لعدم كفاية هذه الإعانات إعتمد المؤتمر الأطراف في دورة السادس عشر المنعقدة في كانون الأول 2010 قرار إنشاء صندوق أخضر للمناخ يكون بمثابة محرك الآلية المالية للاتفاقية بموجب

---

[111]- عبد الكريم مهيوبي، المرجع السابق، ص.115 وما بعدها.

[112]- وافي مريم، مرجع سابق، ص.71.

المادة 11 منها مع وضع ترتيبات بين مؤتمر الأطراف والصندوق الأخضر بشرط أن يدون الصندوق مسؤولا أمام الأطراف ويعمل تحت توجيهاته لدعم المشاريع والبرامج والسياسات[113].

على الرغم من الأهداف الإيجابية للصندوق الأخضر للبيئة إلّا أنّه لا يعمل بفعالية بسبب إدارته بطريقة سلبية تخلو من أي ضمانات اجتماعية وبيئية وآليات المحاسبة والشفافية، فضلا عن عدم تحديد تفاصيل العمليات الإستشارية الّتي بناءً عليها تتقرر المشاريع الّتي تحضى بالدعم المالي. كأي اتفاقية دولية لها إيجابياتها وسلبياتها فيما تتمتع به الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ يخلص في كونها طالبت بضرورة سن تشريعات وطنية بيئية موازاة مع الحماية القانونية للمناخ[114]، والّتي أصبحت تتغير وفق المستجدات الحديثة لذلك فتحت باب إعتماد أي بروتكول تنفيذ الأهداف الاتفاقية[115]، والّتي تم فيها مراعاة التعاون في التقدم والتصنيع بين الدول من خلال تحديد مسؤولياتها مشتركة لكن متباينة وكل ذلك في إطار تعاون الدول من خلال تقديم الدول المتقدمة وتحويلها لتكنولوجياتها من أجل مساعدة الدول النامية على التأقلم مع تغير المناخ.

وعلى الرغم من كون هذه الإتفاقيات تعد منعرجا حاسما اتخذه المجتمع الدّولّي للتصدي لتغيّرات المناخ، إلّا أنّها تفتقر للطابع الإلزامي من جهة ومن أي جدول أمني فعال للتطبيق المعلي[116]، لذلك تعد أقرب منها للمبادئ عن التعاقد.

إنّ وضع نظام لحماية المناخ يعد ممارسة سياسية بالإضافة لكونه عملية قانونية أو فيه، وهو ما اتّضح بعد ابرام الاتفاقية الإطارية لعام 1992، حيث لم تستجب الدول لوعودها الخاصة بالإلتزام بتحقيق هدف الاتفاقية والتراجع في نسبة الإنبعاثات الغازية الدفينة إلى مستويات عام 1990 بحلول عام 2000[117].

---

[113]- شهير إبراهيم حاتم المهيتي، الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، منشورات الحلبي الحقوقية، د.ب.ن، 2014، ص.135.

[114]- الفقرة 10 من ديباجة الإتفاقية 1992.

[115]- المادة 17 من الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ 1992.

[116]- صباح العشاوي، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، ط.1، دار الخلدونية، الجزائر، 2010، ص.108.

[117]- محمد عادل عسكر، مرجع سابق، ص.307.

ممّا أفقد الاتفاقية قدرتها على تحقيق هدفها، الأمر الذي دفع مؤتمر الأطراف للعمل على التواصل لاتفاقية دولية أخرى أكثر دقة وتحديد الإلتزامات الدّولّية.

المطلب الثاني

التنظيم القانوني لما بعد الاتفاقية الإطار بشأن تغير المناخ

عمد مؤتمر الأطراف إلى الإسراع بوضع بروتكول دولي له طبيعة ملزمة من أجل الحدّ أو التحقيق من حدة إنبعاثات الغازات الدفينة وبالفعل تحقق إنشاء بروتكول بعد عقد ثلاثة إجتماعات.

حيث أنعقد المؤتمر الأول في برلين من 28 مارس إلى 7 أفريل 1995، عندما بلغ عدد المصدقين على الاتفاقية (162) دولة.

بالإضافة إلى أعضاء الإتحاد الأوروبي، وكان عشرون طرفا منهم قد الزموا بتقديم إعانتهم الوطنية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية، لكن طرأت عدة إشكاليات أبرزها أن الاتفاقية لم تحدد إلتزامات بل بقيت على شكل مبادئ عامة[118].

أصدر هذا المؤتمر ما يعرف ب" توصية برلين" الّتي حثت على بدئ التفاوض للبحث على بروتكول دولي أكثر إلتزاما تحدد إلتزامات الاتفاقية الإطارية ويضع نسبا ملزمة لتحقيق الغازات الدفينة وفق أطر زمنية محددة[119]، كما أن توصيات المؤتمر على ضرورة إلتزام الدول الصناعية بالحدّ من انبعاثاتها من غاز ثاني أكسيد الكربون حتى عام 2000، مع تشجيع الدول الصناعية والنامية، بل ومناشدتها بالتعاون من أجل الوصول إلى اتفاق قانوني يضمن هذه الإلتزامات.

أما المؤتمر الثاني الذي انعقد في مؤتمر جنيف عام 1996 تزامنا مع صدور التقرير التقييمي الثاني للهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، أكّد على أن حقيقة التغير المناخي حقيقة علمية ثابتة وهي مرتبطة بنشاط الإنسان.

---

[118]- طارق راشي، مرجع سابق، ص.ص 196-222.

[119]- Rapport de la premiere conférence des parties signataires de la convention climat. Berlin 28 Mars 7 Avril 1995, p(1-64), https://unfccc.int,docs.cop2.

الفرع الأول: مجابهة تغيّرات المناخ في إطار اتفاقية كيوتو

عقب عقد مؤتمر الأطراف الثالث في كيوتو(اليابان) والذي إجتمعت فيه 160 دولة من أطراف الاتفاقية، حول الإعتماد على بحث قانوني يتأسس على نفس مبادئ الاتفاقية وعليه بان تاريخ 11 ديسمبر 1997 كان موافقا لإلزام بروتوكول كيوتو الذي أضاف إلتزامات تفصيلية لدول الأطراف واستحدث آليات لتسير الأطراف في تنفيذ الإلتزامات وآلية التنفيذ المشترك للتّنمية والتهيئة النظيفة[120]، وقد أفتتح باب التوقيع على البروتوكول بتاريخ 1998/03/16 وأغلق في 1999/03/15، ودخل جيز النفاذ في 2005/02/16.

ولقد تعهدت الدول الملتزمة بالبروتوكول والمنتجة لحوالي 6.61% من غاز (CO_2) كتخفيض مجمل إنتاجها من الغازات المؤثرة في الجو والمسببة الإحتباس الحراري بنسبة 5.2% مقارنة لما كانت عليه الغازات في 1990. وتحسب هذه كمعدل بين التوازن من 2008 إلى 20102 لتليها فترة الإلتزام إضافة لما بعد 2012.

وفي نفس الميثاق إلتزم الإتحاد الأوروبي بتقليص نسبة انبعاثات غازات الدفينة ب8% وعمدت كندا والمجر واليابان بتقليص 6%[121].

أولا: الإلتزامات المترتبة على بروتوكول كيوتو 1997

يعتبر بروتوكول كيوتو مكملا وملحقا مهما لإتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، وذلك كونه يتضمن صيغة تنفيذية تتماشى والمستجدات الّتي أثبتها التّطوّر العلمي بخصوص انبعاثات الغازية الملوثة للهواء الناتجة عن الأنشطة الإنسانية، لذلك كانت المساعي الجديدة الّتي تضمنها بروتوكول كيوتو كمطلب عالمي ضرورة المحافظة على البيئة.

---

[120]- بوصبع ريمة، مرجع سابق، ص.108.

[121]- وافي مريم، مرجع سابق، ص.85.

1. الإلتزامات المقررة لجميع الدول

وهي تتكفل بها جميع الأطراف المتعاقدة دون تفرقة بين الدول المتقدمة أو النامية وهي:

– قيام 38 دولة متقدمة بتخفيض انبعاثات الغازات الدفينة بنسب مختلفة في خلال فترة محددة بين(2008-2012) حيث يخفض الإتحاد الأوروبي نسبة 8%، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان 7%[122]، وهي غازات ثاني أكسد الكربون، والميثان، أكسيد النيتروجين، إضافة إلى 3 مركبات فلورية.

– الحفاظ على بواليع ومستودعات الغازات الدفينة، كالغابات، وللعمل على زيادتها من أجل إمتصاص انبعاثات الغازات الدفينة (greenhouse gazes) المسببة لظاهرة الإحتباس الحراري.

– إقامة نظم ومناهج بحث لتقدير انبعاثات الغازات الدفينة، وكذلك دراسة الآثار السلبية الناجمة عنها الاقتصادية والاجتماعية لمختلف سياسات مواجهة المشكلة.

– التعاون الفعال في مجال تطوير والتعليم وبرامج التدريب والتوعية العامة في مجال التغير المناخي، مما يهدف إلى تقليل انبعاثات الغازات الدفينة[123].

– العمل على إنتاج وتطوير تقنيات صديقة للبيئة من خلال التركيز على الأنواع الأقل استهلاكا في الوقود وبالتالي أقل من حيث إحتراق الوقود وانبعاثات الغازات الضارة.

– أليات المرونة الّتي تعمل على تخفيض الإنبعاثات وتقليل الآثار الضارة، ولكنها في نفس الوقت تأخذ البعد الاقتصادي عند احتساب تكاليفها في الإنتاج، وتسيير هذه الآلية إلى بلوغ الهدف بأقل الخسائر الممكنة وفي بعض الأحيان بدون خسائر على الإطلاق، وتتح هذه الآليات عمليات التجارة في وحدات خفض الانبعاثات[124].

---

[122]- سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، مرجع سابق، ص.ص 158- 160.

[123]- على مراح، مرجع سابق، ص.ص 417-418.

[124]- Nathalie Boucquey.Nogaad, Le mecanisme d'observation du protocole kyoto,Revue europeenne de droit , 4-11.2017. p 383-399.

2. الإلتزامات المقررة للدول المتقدمة

وهي مجموعة من الإلتزامات تضطلع بها الدول المتقدمة، وتلتزم بها في مواجهة الدول النامية من أجل مساعدتها في إطار المنظومة الدّولّية لحماية البيئة حيث تنعقد الدول المتقدمة كما يلي[125]:

- تمويل وتسهيل أنشطة نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية والأقل نموا خاصة التقنيات الصديقة للبيئة في مجالات الطاقة والنقل والمواصلات وغيرها.
- تتعهد الدول المتقدمة بدعم جهود الدول النامية والأقل نموا في آلية التنمية النظيفة (clean développement mechamisue) والّتي تعد إحدى أهم الآليات الّتي حددتها اتفاقية كيوتو الّتي تنص على التزام واضح من جانب الدول المتقدمة بالقيام بمشروعات في الدول النامية بغرض مساعدتها على الوفاء بمتطلبات التنمية المستدامة والمساهمة في تخفيض الانبعاثات إلى الحدّ المقرر بها وتعود بالفائدة على كل الدول المتقدمة والنامية. أما الأولى فتعود عليها بإنقاص من خلال استخدام الانبعاثات الناتجة من أنشطتها في المشروعات للإهتمام في تحقيق جزء من الالتزامات الخاصة بالتخفيض[126].

أما الدول النامية فتعود الفائدة على اقتصادياتها من خلال الإستثمارات الّتي تقوم بها الدول المتقدمة في أراضيها حيث تمنح لها تكنلوجيا حديثة وصديقة للبيئة[127].

ثانيا: آليات تفعيل بروتكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة لتغيّرات المناخ

أخضع القانون الدّولّي على جميع الأصعدة بضرورة وضع خطة من أجل خفض الانبعاثات، خاصة بالنسبة للدول المصنعة والأسئلة في طريق التقدم الّتي لم تكن طرفا من قبل في البرتوكول والّتي ينبغي عليها الالتزام بتعهدات لخفض غازات الدفينة بمعدل 40% دون مستويات 1999-بحلول 2020، من خلال مجموعة من الآليات الّتي تعد اقتصادية أكثر منها قانونية لما تقدمه من

---

[125]- محمد عادل عسكر، مرجع سابق، ص.309.

[126]- Natalie Boucqaucy, Nagooda, op, cit, p383-399.

[127]- نعوم مراد، مرجع سابق، ص.198.

أدوات اقتصادية، مثل تبادل الانبعاثات وهو ما أشارت إليه الفقرات 10، 11، 12 من المادة الثالثة من بروتوكول كيوتو[128]. ويمكن تقسيمها كالآتي:

1. آلية التنمية النظيفة (the mechanism of clean develppement)

تم إنشاء هذه الآلية بموجب المادة 12 من بروتوكول كيوتو والغرض منها هو مساعدة الدول الأطراف وغير المدرجة في المرفق الأول في الدول السائرة في طريق النمو على تحقيق التنمية المستدامة، والإسهام في الهدف النهائي للاتفاقية ومساعدة الدول المصنّعة على الإمتثال لالتزاماتها بتخفيض الانبعاثات كما هو محدد في المادة 3 من البروتوكول.

إنّ التخفيضات في انبعاثات الغازات الدفينة المتحصل عليها في الدول السائرة في طريق النمو، تولد تراخيص أو قروض تستعمل من قبل الدول الصناعية للوفاء بالالتزامات، فبالنسبة لدول الشمال ميزة آلية التنمية النظيفة هي السماح لها بالوصول إلى تخفيضات للإنبعاثات بأقل من الممكن، أما الدول السائرة في طريق النمو فترى في هذه الآلية مناسبة للتشريع في نقل التكنولوجيا من الشمال إلى الجنوب والإستفادة من الفوائد الإيجابية للمشاريع، هذا الهدف المزدوج من تأكيده في المادة 12 من البروتوكول[129].

في حقيقة الأمر تم إنتقاد هذه الآلية كونها عديمة الجدوى وغير قادرة على المساهمة في خفض الانبعاثات الملوثة وبالتالي لا تحقق الهدف الذي تم وضعه لتحقيقها لأن الدول المتقدمة والمسببة لتغير المناخي، تستنفذ التزاماتها خارج إقليميها ودون بذلها لأي جهود وطنية في خفض

---

[128]-نص المادة 3 من بروتوكول كيوتو الفقرات 10، 11، 12:

- **"تضاف أي وحدات خفض الانبعاثات أو أي جزء من الكمية المسندة إليه يجتازها طريق من طرق أخرى، وفقا لأحكام المادة السادسة أو المادة 17 مكرر، وتضاف إلى الكمية المسندة للطرق الذي يحولها.**
- **تطرح وحدات خفض الانبعاثات أو أي جزء من الكمية المسندة التي ينقلها طرق من طرف آخر وفق نفس الأحكام المادة من الكمية المسندة للطرف الناقل.**
- **إن أية وحدات خفض الانبعاثات مصدقة يختارها طرف من طرف آخر وفقا لأحكام المادة 16 تضاف إلى الكمية المسندة إلى الطرف الآخر الذي ...".**

[129]بوثلجة حسين، "الآليات المرنة لحماية البيئة من التغيرات المناخية"، **مجلة المعارف**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، ديسمبر 2013.، ص.ص 67-110.

الانبعاثات الناتجة عن الصناعات الضخمة المنفذة فيها، في حين أن صناعات هذه البلدان أصل المشكل.

2. آلية المتاجرة بالإنبعاثات

نصت على هذه الآلية المادة 17 من بروتوكول كيوتو[130]، باعتبارها نظاما لتبادل التجاري بين الدول المعنية بتخفيض انبعاثات، ويكون هذا التبادل بين طرفين من أطراف المرفق "ب" البروتوكول الطرف الأول حقق تخفيض الانبعاثات الدفينة بنسبة تزيد على الالتزام المقرر عليه بموجب البروتوكول؛ والطرف الثاني لم يستطيع الوفاء بتخفيض النسبة الّتي ألزمه بها البروتوكول وفقا لهذه الآلية تسمح الطرف الأول أن يسمع كمية الانبعاثات الغازات الدفينة الّتي قام بتنفيذها بالزيادة عن التزامه للطرف الثاني الذي لم يتحقق نسبة التخفيض -المقررة عليه بموجب بروتوكول كيوتو-. فمثلا لو افترضنا أن الدولة (أ) مفروض عليها تخفيض 100% من الغازات الدفينة والمفروض على الدولة (ب) 300% من الغازات الدفينة فإذا استطاعت الدولة (أ) أن تنخفض 150% من انبعاثات بزيادة 5% مما هو مفروض عليها في حين لم تستطع الدولة (ب)، تقوم بشراء 50% الزائدة الّتي حققتها الدولة (أ) وهكذا تستفيد الدولة (أ) من مقابل مادي حسب تصرفها الّتي حقق لها فائض من الانبعاثات وتستطيع الدولة (ب) من الوفاء بالتزاماتها في تخفيض انبعاثاتها[131] وبالتالي فإن إن آلية المتاجرة بالإنبعاثات تحقق فوائد مالية واقتصادية للدول الّتي تشترك فيها.

3. آلية التنفيذ المشتركة

نصت المادة 06 السادسة من بروتوكول كيوتو أنّه يجوز لأي طرف مدرج في المرفق الأول(أ)، (A) أن ينتقل أو يأخذ من طرف آخر وحدات خفض الانبعاثات بشرية المصدر من غاز الدفينة أو تعزيز إزالتها بواسطة البواليع في أي قطاع تم إختياره، غير أن تنفيذ مدة الآلية يتطلب شروط حسب نفس المادة، وهي أن يحظى المشروع لموافقة الأطراف المعنية ويوفر في نفس الوقت خفض في

---

[130]- المادة 17 من بروتوكول كيوتو تحدد مؤتمر الأطراف ما يتصل بالموضوع من مبادئ وطرائق وقواعد توجيهية ولا سيما فيما يتعلق بالتحقيق والتبليغ والمحاسبة على الإتجار في الانبعاثات ويجوز الأطراف المدرجة في المرفق "باء" الإشتراك في الاتجار في الانبعاثات لأغراض الوفاء بإلتزاماتها بموجب المادة 03.

[131]- Matthieu Wemaenr, sendrine Mdjean- Dubois, la diplomacie climatique, les enjeux d'un régime international du climat, Edition pedone, Paris 2010, p 89.

الانبعاثات مالم ينفذ التزاماته كما يجب أن يكون الحصول على وحدات خفض الانبعاثات مكملا للإجراءات الوطنية.

إنّ تغيير الهدف الأساسي الذي أنشأت من أجله آلية التنفيذ المشترك هو مساعدة الدول المصنعة أو الدول المدرجة في المرفق الثاني للاتفاقية الإطارية، على الوفاء بالتزاماتها بتكلفة منخفضة بالمقارنة مع محاولتها تحقيق هذا التخفيض داخل أراضيها، حيث تعد بمثابة تحفيز لها من أجل حماية المناخ وكما يتفق مع باقي الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ، حيث أن السياسات والإجراءات المتخذة لحماية المناخ يجب أن تكون فعالة من حيث التكلفة[132].

ولقد تم اعتماد هذه الآلية للخروج من مأزق المفاوضات الصعبة حول تخفيض الغازات الدفيئة وما يرافقها من صعوبات سياسية وخسائر اقتصادية ترافق تنفيذ التزامات الدول المتقدمة في البروتوكول، لذلك تم اعتماد هذه الآلية الّتي توفر للدول الحافز الاقتصادي المشترك في حماية المناخ بأقل تكلفة[133].

ثالثا: تقويم بروتوكول كيوتو

يجسّد التعاون الدّولّي من أجل التصدي للتغيّرات المناخ في صورة بروتوكول كيوتو والذي يعد خطوة جريئة في سن الالتزامات الدّولّية مع تحديد المدة الزمنية لتنفيذها. كما يعتبر بروتوكول كيوتو خطوة على طريق طويل في مجال حماية البيئة وسابقة إيجابية لوجود إتفاق بين الدول ذات أطماع متضاربة ذلك فهو أساس قانوني متين، تحمل في طياتها إيجابيات وسلبيات والّتي ستنطرق إليه[134].

---

[132]- تبقى الفقرة 3 من المادة 3 من الاتفاقية الاطارية على أن يؤخذ في الاعتبار أن السياسات والتدابير المتعلقة بمعالجة تغير المناخ يجب أن تتسع بفعالية التكلفة بما يضمن تحقيق منافع عالمية بأقل تكلفة.

[133]- سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، مرجع سابق، ص.185.

[134]- وافي مريم، مرجع سابق، ص.92.

1. إيجابيات البروتوكول

رغم عجز هذا البروتوكول عن تحقيق الكثير من الأهداف وتشكيل قاعدة قانونية ملزمة للدول الموافقة عليه إلّا أنّ قواعده وآلياته وضعت معيارا للجهود الدّولّية في صيغة إلزامية من أجل قياس وحساب الانبعاثات عن محاولة للتخفيض منها ما جعله يدخل أربع (04) بعد انعقاده حيز التنفيذ بتحقيق نتائج إيجابية[135].

تَرَى الدول النامية أن بروتوكول كيوتو اتخذ موقفا عادة عادلا بعدم فرض قيود من شأنها الحدّ من عملية التنمية، وذلك لكون أن الدول المتقدمة استطاعت تحقيق هذه التنمية من قبل دون تقييدها، وبالتالي لابد من توفير نفس الظروف لها على أساس مبدأ تكافؤ الفرص، مع العلم أن الدول المتقدمة هي الأكثر مساهمة في الانبعاثات وفي نفس الوقت فإنّ الدول النامية أكثر عرضة للخطر لعدم امتلاكها للتّقنيات والموارد المالية اللازمة للتعامل مع التغير المناخي[136].

ولعل أهم ما جاء به برتوكول كيوتو، تأسيس لقاعدة البيانات وتبادل المعلومات وإرساء الوعي الدّولّي المشترك والسماح بإنشاء جدول عالمي لمراقبة المناخ.

2. سلبيات بروتوكول كيوتو

يَرى (Dieter Helin) أن بروتوكول كيوتو لم يخلق أي فارق لمشكلة تغير المناخ، وأن الفشل الأكبر هو أنّه اختفى قبل أن يظهر أساسا لعلّ أهم عامل مسببا لذلك هو الولايات المتحدة الأمريكية[137]، لم تكن لتقبل التزام قانوني بخفض انبعاثاتها وكذلك الأمر بالنسبة للبلدان النامية

---

[135]- قرادانيز وافية، مرجع سابق، ص.207.

[136]- بشير جمعة عبد الجبار السيسي، الحدّ من تغير المناخ باستخدام الآليات المرنة التي نص عليها بروتوكول كيوتو 1997، **مجلة جامعة الأبيار للعلو القانونية والسياسي**، العدد 08، القاهرة، 2021، ص12.

[137]- Dieter Helmest est professeur de polétique énergitique à l'université d'oxford, membre du groupe consultatif économique après du secrétairiat d'état butanique a l'énergie du au changement climatique et président du comité sur le capital naturel.

الّتي ليست معنية بالالتزامات[138]، خصوصا أن البروتوكول نص على حق الأطراف في الإنسحاب بعد ثلاث سنوات من تاريخ بدء نفاذ البروتوكول الأمر الذي يسهل تملص البلدان من التزاماتها[139].

يفتقر بروتوكول كيوتو إلى آلية للردع والعقاب ما يسمح للدول الأطراف التملص من المسؤولية. لذلك يطرح السؤال بعد مرور سنة 2020. ماهي الإجراءات الّتي ستتخذ إتجاه الدول الّتي لم تحترم التزاماتها في تخفيض الانبعاثات للغازات الدفينة؟. كما أن المادة 7/04 تنص على أنّه للدول النامية التملص من عدم تطبيق الاتفاقية بدعوى عدم قيام الدول المتقدمة بتنفيذ التزاماتها الخاصة بالمعونات المالية ونقل التكنولوجيا وهو أمر يجعل التّعهد الدّولّي متوقف على شرط مما يفقده مصداقية وقيمته[140].

الفرع الثاني: التصور الجديد للنظام المناخي لما بعد كيوتو

بالرغم من أن بروتوكول كيوتو كان خطوة جبارة قام بها المجتمع الدّولّي، وبالرغم من الإنطباع الإيجابي الذي تركه على المستوى العالمي، إلّا أنّ لجنة IPCC أثبتت زيادة في الانبعاثات الغازات الدفينة إضافة إلى عدم إنضمام الولايات المتحدة الّتي كانت بمثابة نكسة لم يتوقعها المجتمع الدّولّي خاصة وأنّها تساهم ب65% من انبعاثات الغازات الدفينة[141].

أما من الفقهية فانقسم الفقه إلى مؤيدين لإستبدال بروتوكول كيوتو، وآخرين مطالبين بتعديل البرتوكول[142].

---

[138]- Bruno Leblanc, le protocole de kyoto et le marché du Carbon, vers une fongibilité Asy métrique a l'echelle Intérnational, Memoire. présenté comme exigence partielle de la maitrise en droit. Université du Québec, Montréal, fevrier 2006, p 80.

[139]- المادة 27 من برتوكول كيوتو 1997 المتوفر على الموقع: https://unfccc.>kpfrench، تم الإطلاع عليه يوم: 26. افريل 2022، على الساعة: 22:00.

[140]- مطالس عبد الحق، أثر التغيرات المناخية على الأسواق العالمية للطاقة إدارية وقياسية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2012، ص.45.

[141]- سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، مرجع سابق، ص.159.

[142]- Baclura Abada : le protocole de kyoto est une solution pour qui ? Dinision Bioénérgie et enviroment, 9..... 2006, www.cdesv/dz/vlib/pdf/bulletin/ p3m

أولا: سعي الدول إلى الوصول لإتفاق دولي بدل كيوتو

سعى المجتمع الدّولّي للوصول إلى اتفاق ملزم يحل محل كيوتو بعقد العديد من المؤتمرات بداية بقمة **مونتريال 28 نوفمبر إلى 10 ديسمبر 2005**. جاء هذا التوثيق من أجل التأكد على أهمية العمل الدّولّي المشترك[143]، لتليها مجموعة من المؤتمرات وهذا ما سيتم دراسته إلى غاية اتفاق باريس 2015.

1. مؤتمر بالي لعام 2007 (COP13)

المنعقد في 3 ديسمبر 2007، تحت شعار المؤتمر **"يجب أن نستمع لصوت مجموعين من الأفراد، لا يسمع صوتهم على الصعيد السياسي، وهم فقراء العالم الثالث وأجيال الغد"**[144].

حدد مؤتمر بالي معالم التعارض لمرحلة ما بعد كيوتو والّتي أوصت بزيادة سرعة العمل من أجل حد الانبعاثات ذلك بعد انتهاء المدة المحددة للبروتوكول كيوتو 2012. هذه الخطة ركّزت على ضرورة العمل التعاوني على المدى الطويل والعمل على تحقيق الهدف النهائي للاتفاقية ووفقا لأحكامها ومبادئها.

2. مؤتمر كوبنهاجن لعام 2009

قبل انعقاد مؤتمر كوبنهاجن، تم إجتماع الأطراف ما بين 1و 12 وديسمبر 2008(COP14) في مدينة بون البولونية والذي أخفق فيه الأطراف للوصول إلى أي اتفاق حول هدف طويل الأجل لخفض الانبعاثات ليحل مؤتمر كوبنهاجن في الدنمارك ما بين 7 و18 جوان بحصول 192 دولة و65 رئيس دولة، أكّد هذا المؤتمر على مبادئ احترام حقوق الإنسان وكرامته، واحترام النّظام البيئي

[143]- سليم حميداني، "التغير المناخي في الواقع العالمي، بحث في الظاهرة والمخاوف"، **حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 24، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، جوان 2018، ص.ص 29-52.

[144]- https://unfcccint.node/COP13/CCNUCC.UNFCCC.

وتأكيد ان مبدأ سيادة الشعوب وحققها في تقرير مصيرها والتضامن الإنساني هو الحل الوحيد لصون المناخ وأهم المبادئ الّتي نص عليها[145]:

- مبدأ الإحترام البيئي.
- ضرورة الالتزام ببناء مجتمعات تتمتع بحقوقها وحرياتها الأساسية على نحو لا ينكر حقوق وحريات الأجيال الأخرى.
- مبدأ حق السيادة للشعوب.
- إنشاء الصندوق الأخضر للمناخ (fond vert pour le climat) (Green climate Fund) من أجل دعم مشاريع التنمية النظيفة.

3. مؤتمر كانكون (COP16)

سعت الدول المستضيفة إلى التعامل بحذر شديد في مؤتمر كانكون المنعقد بالمكسيك من 29 نوفمبر إلى 10 ديسمبر 2010، وذلك تفاديا في الوقوع في فشل آخر كما كان الحال بمؤتمر كوبنهاجن، كما لوحظ انسحاب اليابان من مؤتمر كيوتو.

يتضمن مؤتمر كانكون وثيقتين، الأولى تتعلق بترسيخ تعهدات التحقيق من خلال البحث في الوعود غير الملزمة الّتي تم التعهد بها بموجب اتفاقية كوبنهاغن[146]، أما الوثيقة الثانية تتعلق بالنتائج الواجبة والمستقبلية تجسيدها لمحتوى البروتوكول[147]، الذي نص على استكمال العمل في أقرب وقت ممكن لضمان عدم وجود فجوة بين فترتي الالتزام[148].

اعتمد المؤتمر مجموعة من القرارات من أجل الدفع بالدول النامية إلى التقدم، وتشكيل لجنة مؤقتة يتم تكليفها بتنظيم الصندوق الأخضر الذي يعتبر كيان تشغيلي جديد للآلية المالية

---

(145)- Kristin Bartenstein, de Stockholm a coopenhaguen genése et evolution des responsabilité Communes mais différenciées dans droits international de l'environnement. Article de la revue McGill law Joumal/ revue de droit de McGill. Volume 56, Numero 1, Décembre 2010, p 177-228.

(146)- Fccc/AWGLCA/20/1/INF.1/www.un.ovg/int

(147)- Fccc/SB/2011/INF.1/REV.n/www.unaivghit.

(148)- أيت إدير نسيم، "منظمة الأمم المتحدة في مواجهة تحدي التغيرات المناخية، قمة باريس 2015"، **مجلة السياسة العالمية**، العدد 1، كلية الحقوق، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2017، ص.83-102.

للاتفاقية. ولجنة دائمة لمساعدة مؤتمر الأطراف فيما يتعلق بالآلية المالية وأقر الأطراف بإلتزام الدول المتقدمة تقديم 30 مليار دولار أمريكي من أجل البداية السريعة للتمويل فيما بين عامي 2010-2012، والتعبئة المشركة لمبلغ 100 مليار دولار أمريكي سنويا بحلول 2020[149]، مع العلم أن تطبيق الالتزامات يبقى متوقفا على مدى تمسك الدول بتعهداتها[150].

4. مؤتمر ديربان (COP17)

عقد هذا المؤتمر في ديربان جنوب إفريقيا 2011، اتفق المشاركون على تمديد العمل باتفاقية كيوتو لمواجهة التغير المناخي بعد مفاوضات شاقة كادت تؤدي إلى فشل ذريع بسبب الخلافات بين الدول الكبرى والنامية إقتصاديا.

اتفق المشاركون على التمديد إلى ما بعد 2012، مع السماح بإقرار خريطة الطريق لوضع اتفاق لعام 2015، يخفض انبعاث الغازات الدفينة مع الصندوق الأخضر للتصدي لمشكل التغيّرات المناخية في الدول النامية[151].

كما وافقت الأطراف على بدء العمل المخصص المعني بمنهاج دربان للعمل المقرر من أجل وضع أداة قانونية ذات قوة إلزامية وذلك بعد إستكمال المفاوضات في 2015، من أجل أن تدخل مدة الآلية حيز التنفيذ كحد أقصى عام 2020، بالإضافة إلى ذلك تم تكليف الفريق العامل المخصص، المعني بمنهاج دربان للعمل المقرر بالنظر في الإجراءات الخاصة بغلق فجوة طموح ما قبل 2020 والّتي تتعلق بهدف 2 درجة مئوية[152].

تجدر الإشارة أنّ المشاركة العربية كانت موحدة، إذ لأول مرة في مشوار جولات الاحترار العالمي توحدت القرارات العربية في دعم استضافة قطر (COP18) والتنسيق مع المجموعة الإفريقية

---

[149]- قرادانيز وافية، مرجع سابق، ص.217.

[150]- هشام بشير الصادق، مؤتمر كاتكون بشأن التغير المناخي، حدود النجاح والإخفاق، https://www.ennow.net، تم الإطلاع عليه يوم: 2121/08/23، على: 14سا و15د.

[151]- Laurence Caniel, Un accord à Durban pour un nouveau pacte mondiale 2015/ Le monde de planéte, 13/12/2011 a 8h : 30 vu le 23/08/2021 a 16h :31.

[152]- أيت إدير نسيم، مرجع سابق، ص.83-102.

ومجموعة 77 للبلدان النامية والصين أثناء جولات المفاوضات، إضافة إلى طلب فلسطين المشاركة في القرار وتمكينها في سياسة التكيف[153].

5. مؤتمر الدوحة(COP18)

عقد في الدوحة – قطر- من 26 نوفمبر إلى 7 ديسمبر 2012، كانت نتائجه تتعلق ببروتوكول كيوتو، بإعتباره الاتفاق الوحيد القائم والملزم والذي بموجبه تلزم البلدان بخفض غازات الاحتباس الحراري بحيث يستمر نفاذ مفعوله اعتبارا من 1 جانفي 2013 وأن فترة الالتزام الثانية ستكون 8 سنوات، كما أن البلدان الّتي تتخذ الالتزامات إضافة بموجب كيوتو وافقت على استعراض التزاماتها بخفض الانبعاثات في موعد أقصاه 2014[154].

من أبرز المواقف الّتي تم الإعلام عنها في سبيل افتتاح الجلسة الرسمية، إعلان ممثل الجزائر باسم المجموعة 77 والصين بأن قضية التكيف ونقل التكنولوجيا، تُعدّان من أهم القضايا الّتي تهتم بها المجموعة أكثر من أي شيء آخر، محذّرا من التذرّع بالعامل الزمني فيها تخص الوصول إلى الإجماع في الرأي مع تأييده لمطالب البلدان النامية، والتأكيد على أهمية التمويل[155].

6. مؤتمر وارسو (COP19)

أطلقت هيئة (IPCC) تقريرها الخامس قبيل انطلاق مؤتمر الأطراف (COP19) وهو التقرير الذي يعد الأكبر والأكثر شمولية في قضية الاحتباس الحراري، وتحديد إتجاهاتها وسياساتها العالمية وشدد التقرير على ضرورة اتخاذ تدابير الاحتواء بدرجتين مئوتين ما قبل الثورة الصناعية[156].

أهم ما جاء في مؤتمر وارسو، تكفل الاستعدادات المحلية الخاصة بالمساهمات الوطنية، مع إنتشار آلية وارسو حول الخسائر والأضرار المتعلقة بآثار تغير المناخ، وإنشاء إطار وارسو للمبادرة

---

(153)- حبيب معلوف، قضية تغير المناخ العالمي بين إخفاقات كيوتو وتوقعات باريس، ط.1، دار القرابي بيروت، 2016، ص.2020.

(154)- Heinrich Bou Shifung, Middle east, repport of climate change, conférence of DOHA, 18 mars 2014, consulting on 21/08/2021, at 19:37.

(155)- قرادانيز وافية، مرجع سابق، ص.221.

(156)- IPCCFIFTH Assessment Report centre for Clemate and Enregy solutions, https://www.C2es.ovg.content.ipcc.

المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة المناطق الخضراء وتدهور الغابات في الدول النامية مع اعتماد ما جاء به مؤتمر الدوحة[157].

7. مؤتمر ليما البيرو (COP20)

خلال الفترة من 1 إلى 4 ديسمبر 2014، عقد مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ في ليما في دورته العشرون(20)، والذي خرج بإتفاقية هامة تحثُّ كل دولة بضرورة أن تتخذ الخطوات اللّازمة، بناءا على ظروفها وقدراتها، لتخفيض انبعاثات الغازات الدفينة من خلال تقديم معلومات لمشروع التخفيض لكل دولة، ومع ذلك بقيت مسألة التمويل عالقة.

ثانيا: تحديات إتفاق باريس لعام 2015 (COP21)

لم يكن عقد اتفاق باريس بالأمر الهين على أعضاء الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، فقد تطلّب منهم العمل على مدى سنوات متواصلة للتواصل إلى اتفاق يرضي جميع الأطراف ويلبي حاجيات الجميع بنفس الوقت من دون اهدار حق أحد منهم.

جرت القمة في العاصمة الفرنسية باريس من 30 نوفمبر إلى 12 ديسمبر 2015، وهي تمثل الدورة (21) من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، وكذا النسخة(11) لأطراف اتفاقية كيوتو، بمشاركة أزيد من أربعين ألف مسؤول يمثلون وفودا من (195) دولة مشاركة في المؤتمر، وخلصت القمة إلى توصل الدول الأطراف إلى اتفاق وصفه وزير الخارجية الفرنسي (Laurent Fabius) باتفاق عادل ملزم قانونية.

أكد اتفاق باريس في ديباجته على ضرورة تدارك الفحوة الكبيرة الفاصلة بين حجم التزامات تخفيض انبعاثات الغازات الدفينة الّتي قطعتها دول الأطراف بحلول 2020، وبين ما تحقق على أرض الواقع مع الإبقاء على هدف مواصلة العمل للتحكم في ارتفاع معدلات جرارة الأرض بأقل من درجتين(02) مئويتين، عن مستوياتها قبل العصر الصناعي وإذا مكن تخفيضها إلى ما دون الدرجة

[157]- حبيب معلوف، مرجع سابق، ص.203.

المئوية والنصف(1.5)، في ظل التقارير الّتي تحذر الدول الجزرية من ارتفاع مستوى منسوب الجو لمستويات خطيرة إذ ما تجاوزت درجة حرارة الأرض 1.5 درجة مئوية[158].

1. الالتزامات الدّولّية لاتفاق باريس 2015

حدد الاتفاق التزامات الدول في مختلف مجالات العمل المعنية بتغير المناخ، بالنص على بنود جديدة تقوم على تحديد الأهداف الخاصة لكل دولة طرف من خلال تحديد مساهمتها الوطنية في مجال الحدّ من (GHG)[159]، ووضع استراتيجياتها الخاصة في مجال الكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ وتحقيق تدفقات مالية تتوافق مع الطريق نحو خفض الانبعاثات والتنمية القاصرة على المواجهة والتكيف[160].

أ. التحفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة

قامت اتفاقية باريس بالتشديد على أعمال التحقيق في المادة 04، حيث ركّزت على ضرورة العمل على التخفيف من حدّة ارتفاع انبعاثات الغازات الدفينة في أقرب وقت ممكن وفقا لأفضل المعارف العلمية المناخية من أجل تحقيق التوازن بين الانبعاثات البشرية المنشأة وعمليات إزالتها بواسطة بواليع في النصف الثاني من القرن الحالي[161].

إختلف الأطراف حول نسبة التخفيض النوعي للكربون فقد طالب البعض بتخفيض نسبة 40-70% بحلول عام 2050 مقارنة بمستويات 2010، وطالبت مجموعة الدول الجزرية والبلدان الأقل نموا لتخفيض 70-95% بحلول 2050 مقارنة بعام 2010 للتّمكّن من تقليل 1.5 درجة مئوية

---

[158]- Daniel Bodansky, Reection On the paris conférence, 15.12.2015, Opinio-juris https://opiniojuris.ovg.

الغازات الدفينة: 2 GHG, Green house gaze

[159]- قرادانيز وافية، مرجع سابق، ص.230.

[160]- المادة 4 من اتفاق باريس 2015، من أجل تحقيق هدف درجة الحرارة الطويل الأجل الحدد في المادة 2، تهدف الأطراف إلى تحقيق وقف عالمي، لارتفاع انبعاثات الغازات الدفينة في أقرب وقت ممكن، مسلمة بأن وفق ارتفاع الانبعاثات سيتطلب وقتا أطولا من البلدان النامية لأطراف، وإلى الإضطلاع بتخفيضات سريعة بعد ذلك وفقا لأفضل المعارف العلمية المتاحة، من أجل تحقيق توازن بين الانبعاثات البشرية .....

- يعد كل طرف ويبلغ مساهمات متتالية محددة وطنيا.
- تتمثل المساهمة الوطنية المحدد لكل طرف تقدما يتجاوز مساهمته الحالية....
- تتفق أن تتواصل الدول المتقدمة الأطراف إلى دورها الريادي عن طريق اعتماد أهداف مطلقة لخفض الانبعاثات...

[161]- أيت إيدير نسيم، مرجع سابق، ص.ص 89-102.

بينما أيد الإتحاد الأوروبي تقليل 50% بحلول عام 2050 مقارنة بمستويات عام 1990، على أن تكون الانبعاثات قريبة من الصفر بحلول عام 2100 فضلا عن الحدّ بنسبة 80-95% من جانب البلدان المتقدمة.

وتمّ الاتفاق على جدول زمني تكون فيه الانبعاثات صفر إضافة إلى الالتزامات الواردة في الفقرة 2و3 من المادة الرابعة، على العمل الوطني في السعي بتخفيض الانبعاثات. أما بالنسبة للدول المتقدمة فعليها رسم أهداف مطلقة لخفض الانبعاثات، على نطاق واسع[162]، وعليه لابد من توزيع المسؤوليات على حسب القدرات والظروف الخاصة لكل دولة.

ب . التكيف في مواجهة الآثار السلبية للتغير المناخي

جاء في الاتفاقية بأن التكيف تحدٍّ دولي يواجهه الجميع وله أبعاد محلية وقومية وإقليمية، وهو من السبل الّتي يعتمد عليها من أجل الإستجابة طويلة الأجل لحماية الشعوب والأنظمة للبيئة.

بالرغم من أن إنشاء هدف التكيف واجه عدة صعوبات من حيث تفعيله وإدراجه في قائمة الإجراءات الّتي تحتاج للمساعدة المالية من الصندوق الأخضر الواجب تمويله من الدول المتقدمة، أي أن اتفاقية باريس استطاعت التوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف وأدرجت التكيف في المادة السابعة(7)، دون الإشارة إلى التزامات محددة[163].

تعد الفقرات 3، 7، 10، 13 من المادة 70 من أبرز النصوص الّتي يتضح فيها التميز بين الدول النامية والمتقدمة على حسب الفقرة الرابعة(4) الّتي شددت على المنافع المشتركة بين التحقيق والتكيف في مواجهة التغير المناخي[164].

---

[162]- Conférence de changement climatique, paris 2015, Radio-Canada.

[163]- المواد 04 و07، الفقرات (3.7.10.13) من اتفاقية باريس، https://www-arabic-paris-agreement .

[164]-**"على جميع الأطراف أن تضطلع بالجهود الطموحة المحددة في المواد04، 07، 09، 10، 11 و13، وأن تبلغ عنها، بإعتبارها مساهمات محددة وطنيا وتصب في التصدي العالمي لتغير المناخ، من أجل تحقيق عرض هذا الاتفاق المنصوص عليه في المادة 02 وتشمل جهود جميع الدول تقدما تحرص على مر الزمن، مع مراعاة الحاجة لدعم الدول النامية".**

2. التمويل

ذكرت اتفاقية باريس وجوب تقديم المساعدة المالية من قبل الدول المتقدمة إلى الدول النامية فيما يتعلق بأعمال التخفيف والتكيُّف ونقل التكنولوجيا وبناءً القدرات إضافة إلى التزامات أخرى تفرضها الاتفاقية.

اعترفت المادة 03 من إتفاقية باريس[165] بضرورة دعم البلدان النامية من أجل التقيد الفعال للاتفاقية وكذلك يجب أن يكون الدعم غير مشروط من أجل الوصول إلى أعلى مستوى طموح وذلك دون إعفاء الدول الّتي تحتاج للمساعدة من التزاماتهم، تجدر الإشارة إلى أن مؤتمر كانكون كان قد نص على التعبئة بقيمة 100 مليار دولار أمريكي حتى عام 2020 واعتزم في اتفاقية باريس استمرار التعبئة لعام 2025 باعتبار مبلغ 100 مليار دولار هو الحدّ الأدنى للأموال، مع العلم أن الاتفاق لم يحدد للدول المبلغ الملزم به في إطار التمويل ولا عن أصل الاعتمادات المالية. إن كانت أموال حكومية أو من الخواص، مما يفتح المجال أمام المبادرة الدّولّية بحسب إمكانياته ورغبته في التعاون الدّولّي المشترك لمواجهة التغير المناخي[166].

3. الطبيعة القانونية للإلتزام في اتفاق باريس لعام 2015

حاول عدد من العاملين في مجال البيئة تسليط الضوء على هذه النقطة، فقد توصلوا إلى أن الشكل القانوني أو الطبيعة القانونية حتى تكون ملزمة يجب أن تتكون من عدة نقاط مترابطة، لذلك إذا أردنا معرفة الطبيعة القانونية لاتفاقية باريس يجب التمييز بين عدة جوانب:

- معرفة مدى قوة إلزامية نتائج الاتفاقية وهل هي صك قانوني ملزم تسمو بها لأن تكون معاهدة دولية.

- هل الإجراءات والأهداف المتعلقة بأعمال التحقيق على سبيل المثال هي نص قانوني ملزم؟

---

[165]- La finance après l'accord de paris sur le climat, de la nécessite de transformer le systéme finanacier, IDDRI, 20ans, Rapport Fevrier 2020. www.iddn.ovg. (institu du desloppement durable et des relations internationales).

[166]- اتفاقية وارسو الدولية للخسائر والأضرار: هي آلية تعاونية حديثة أسفر عنها في مؤتمر وارسو 2013، وتم تكريسها في اتفاق باريس للمناخ 2015، "وهي آلية ابتكارية في مجال التغيرات المناخية، فالأول مرة في تاريخ النظام القانوني لتغير المناخ يتم إدراج ألية لمواجهة الخسائر والأضرار المناخية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، المجلد 8، العدد 1، 2020، ص.ص869-888.

– ماهي طبيعة الالتزام الوارد في الاتفاقية، هل هو التزام بتحقيق نتيجة أم إلتزام سلوك؟ هل هناك أحكام وآليات لضمان تعزيز التنفيذ الفعال؟

إذ ما أخذنا نتائج الاتفاقية نجد أن جميعها ملزمة لكل دول الأطراف، فقد استعانت الاتفاقية لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، حسب الظروف الوطنية المختلفة لكل دولة حتى تتمكن من الحصول على الموافقة بالإجماع على النتائج، أما إجراءات التحقيق والتكيف أو التمويل صبغة التزامية لكن قوة الالتزام فيها تختلف من بلد لأخر حسب قدرات كل منها، أما بالنسبة لاستخدام الآليات نجد أن اتفاق باريس قد استعانت بعدد منها لضمان التنفيذ الإلزامي يمثل آلية وارسو للخسائر والأضرار[167].

تطرّقت الاتفاقية لنوعين من الالتزام والدليل على ذلك ما يلي:

– الالتزام بتحقيق نتيجة محددة، كخفض الانبعاثات وإتخاذ سياسات وإجراءات محددة واستخدام الطاقة المتجددة وتحسين كفاءات الطاقة والمساهمات المالية ووضع ترسنات وطنية لتقدير انبعاثات الغازات الدفينة.

– الالتزام سلوك على المستوى المحلي، كإتخاذ تدابير سريعة وتنظيمية للتصدي لانبعاثات الغاوات وإجراءات التحقيق والتكيف وتقدير الانبعاثات وفقا للمنهجيات المتفق عليها دوليا.

ومع ذلك تختلف وجهات النظر الفقهية حول طبيعة الالتزام إلّا أنّه تمكن الجمع بين الالتزام المحلي والدّولّي على أن لا يتعارض الأول مع الثاني.

نستخلص أن اتفاقية باريس ترقى إلى معاهدة دولية ملزمة تقدم قواعد قانونية بمجرد دخولها حيز التنفيذ[168].

---

[167]- موج فهد علي، قواعد القانون الدولي لحماية البيئة في ضوء اتفاقية باريس للمناخ 2015، دراسة تحليلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2017، ص.54.

[168]- بوصبع ريمة، مرجع سابق، ص.48.

4. تقويم اتفاق باريس 2015

ما يُمكن استخلاصه من اتفاقية باريس أنّها اتفاق منصف ويتفاوت بحسب المستوى الإنمائي للدول، فهو يراعي الاتفاق بوجه خاص مستوى التنمية والإحتياجات الخاصة للبلدان الأضعف.

أما في مجال الشفافية، ينشأ الاتفاق نظاما لمتابعة تنفيذ الالتزامات الوطنية يتسم بالمرونة[169].

ثالثا: المفاوضات المناخية بعد اتفاق باريس 2015

تواصل انعقاد عدة قمم بعد قمة باريس 2015، إلّا أنّها ساهمت كلها في دعم قمة باريس وسعت لتنفيذ الاتفاق ودخوله حيز التنفيذ عام 2020 وسنوريها فيما يلي:

1. قمة مراكش المناخية (COP22)

انطلقت قمة مراكش (COP22) من 7 نوفمبر إلى 18 نوفمبر 2016، انتهت إلى خطة عمل تستمر إلى 2018 لتطبيق اتفاقية باريس الذي توصل إليه المجتمع الدّولّي هادفا إلى تثبيت .... العالمي، ويعتبر مؤتمر مراكش مؤتمر الإجراءات والعمل التنفيذ[170]، حيث قام بتفعيل أليات الحدّ من أثر تغيّرات المناخ على سطح الأرض والمحيطات وتأشيراته المباشرة في إنخفاض الغطاء النباتي والثلجي[171].

تُعتبر قمة مراكش محطة المرور من القرار إلى العمل التنفيذي به، ومع التفاؤل الكبير الذي أيدته الدول خاصة بعد الإعلان الذي جاء به الباحث الأمريكي (Jonathan Bercling) في تراجع

---

[169]- طارق راشي، مرجع سابق، ص.220.

[170]- Sommet de marrakech op, cit, p 30.

Marakech, premier étape dans la mise en oever de l'accord de paris. Climat BE de site federal belge pour une information fiable sur le changement cluimatique. https://clemat.be.international. Le 25/08/2021 à 11h 30.

[171]- محمد على الأمغاري، كوب 22، مناخ يتغير ومراكش الخضراء تتفاعل، HUFFPOSE، تم النشر في 12016/8 على الساعة 13 و1د، أخر تحديث 2017/11/9، على الساعة 12 و13د، أخر الإطلاع 2021/08/25، على: 12سا و28د، على الموقع: https://www.turkpress.co.node.27733.

الغازات الدفينة (GHG) على مدى الثلاث السنوات الأخيرة وإذا كان يقارب الاستقرار، بمعنى تراجع ضئيل جدا، أي أن ذلك يعتبر علامة تفاؤل[172].

كما إكتفت قمة مراكش فيما ورد في نص اتفاقية باريس برفع البلدان المتقدمة إلتزاماتها المتعلقة بتمويل المناخ للوصول إلى الهدف المتمثل في 100 مليار دولار بحلول 2020، مع تغيير طفيف في اللفظ أين ورد في نص الاتفاقية على أن صندوق التكيف "ربما" يخدم اتفاق باريس بينما مؤتمر مراكش قال "يجب" أن يخدم الافاق، أين أمل بعض البلدان في صياغة لغة أقوى خاصة فيما يتعلق بمسألة التمويل خاصة للبلدان الأكثر ضعفا[173].

إستقرت قمة مراكش على نتائج متواضعة، كونها حثت على دراسات فيه أعمق وأنه لم ينقص سوى عام على اتفاق باريس.

2. مؤتمر المناخ بون (كوب المحيط الهادي) (COP23)

انطلقت أعمال (COP23) بمدينة بون من 6 نوفمبر إلى 15 نوفمبر 2017، طرحت هذه الاتفاقية عدة تساؤلات حول مدى التزام الدول في سعيها لتخيف انبعاثاتها الخاصة وأنّها صادفت عدة كوارث طبيعية، حيث نشرت منظمة الأرصاد الجوية تقرير مؤقت عن حالة المناخ وأوضحت أن المجتمع الدّولّي يعيد عن الأهداف الّتي سطرها في قمة باريس 2015[174]، كما أوضح السكرتير العام للمنظمة Petter Taa، أن آخر 3 سنوات كانت الأكثر حرا والّتي لم تسجل منذ زمن بعيد وأن الجهود المبذولة لم تساهم إلا بنسبة انخفاض 3 درجة مئوية وهو معدّل ضئيل جدا.

تجدر الإشارة إلى أنّه تم تنظيم قمة الكوكب الواحد في 12 ديسمبر 2017، وهي الذكرى السنوية لاعتماد اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ.

---

(172)- Sommet de Marakech, op, cit, p32

(173)- MahaShah, de la cop21 a la cop22, bilan d'etape, policy paper center (ocp) decembre 2018, pp-18/13 p22.

(174)- ملخص تنفيذي: نشرت منظمة الأرصاد الجوية تقريرا في 2017 عن حالة المناخ **"شهد عام 2017 عددا كبيرا من الظواهر الجوية والمناخية الهامة منها، موسم ناشط جدا لأعاصير..... في المحيط الأطلسي الشمالي، فيضانات موسمية كبرى في شبه القارة الهندية، استمرار الجفاف القاسي في شرق إفريقيا، وقد أسهم هذا كله في أن شهد 2017 أكبر خسائر اقتصادية موثقة مرتبطة بالظواهر الجوية والمناخية ويظل المنتدى الاقتصادي العالمي يصنف ظواهر الطقس المتطرفة ضمن أكبر المخاطر التي تواجه الإنسانية من حيث تأثيرها على موارد ..."**.https://library.wa1.imt

كما ظهرت مبادرات دولية ومحلية مساهمة في تخفيض أموالها من أجل التصدي للتغيّرات المناخية، حيث أعلنت مجموعة البنك الدّولّي بأنها ستوقف عن تمويل الأنشطة الأولية لقطاع النفط والغاز، بعد عام 2019، واقترحت المفوضة الأوروبية تخفيض 25% من ميزانية الإتحاد الأوروبي القادمة لأهداف المناخ، وتعهدت أكثر من 100 شركة في الولايات المتحدة الأمريكية وأروبا والصين والهند بإستخدام الطاقة المتجددة بنسبة 100% في إطار مبادرة الطاقة المتجددة.

3. مؤتمر كاتوفيسه بولندا للمناخ لعام 2018

توصلت الدول المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ في دورته ال24 (COP 24)، إلى توافق يعيد الحياة إلى اتفاق باريس للمناخ المنعقد في 2015 وذلك بعد مفاوضات مراطونية لم تكن على قدر طموحات الدول الفقيرة الّتي هي بأمس الحاجة إلى تجنب تأثيرات تغير المناخ علما أن بدأ مؤتمر القمة كان على وقع حدثين مهمّين يتعلق الأول بالحرائق التاريخية غير المسبوقة الّتي ضربت كاليفورنيا بسبب تغير المناخ وزيادة الجفاف، أما الثاني فيتمثل في الاحتجاجات الفرنسية الأولى من نوعها في العالم ردا على انبعاثات الكربون[175].

خرجت القمة باتفاق جماعي تحدد الخطوات العملية لتطبيق اتفاقية باريس بما يبقي ارتفاع معدّل الحرارة العالمي تحت خط الدرجتين المئويتين بكثير. كما وشدد المؤتمر على الحاجة إلى تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمعدل النصف قبل عام 2030.

تمسكت الولايات المتحدة بترددها الرسمي وتشكيكها في قضية تغير المناخ، إلّا أنّ ذلك لم يمنع الإتحاد الأوروبي مع مجموعة من الدول النامية والمتقدمة الإعلان عن استعدادها لخفض الانبعاثات بما يكفل عدم تجاوز 1.5 مئوية، وحددت الصين والهند -اللتان تمثلان ثلث سكان العالم- التزامها بمقررات اتفاقية باريس[176]، وتعهدت ألمانيا والنرويج بزيادة المساعدات المالية إلى الدول النامية، وكشف البنك الدّولّي عن تخفيض 200 مليون دولار لفترة 5 سنوات إبتداء من 2021 لبرامج ومشاريع في تخفيض الانبعاثات الخاصة في مجالات الطاقة المتجددة والكفاءة.

---

[175]- طارق راشي، مرجع سابق، ص.216.

[176]- حبيب معلوف، قمة بولندا للمناخ تفشل في تفعيل اتفاقية باريس: حرارة الأرض ستزداد أكثر درجتين/عالم/قضية/الثلاثاء 18 كانون الأول 2018، ص.4. https://b.boell.ovg.klf./dm.24.im

4. مؤتمر مدريد (COP25)

مؤتمر المناخ المنعقد بين 2 و13 ديسمبر 2019 عن حالة للطوارئ الّتي يعيشها المجتمع الدّولّي جراء ارتفاع مستويات غازات الإحترار العالمي، وذلك عقب صدور نشرة منظمة الأرصاد الجوية في 2019، الّتي أفصحت أن هذا الارتفاع يعني أن الأجيال القادمة ستواجه آثار متزايدة ومدمرة للتغير المناخي بنا في ذلك ارتفاع درجات الحرارة وظواهر الطقس المتطرفة، كما حذر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تقريره لعام 2019 بشأن (GHG) من أن الخفض سنويا بين 7.6% بين عامي 2020 و2030 ضروري لتحقيق الهدف المتفق عليه دوليا[177].

مهدت القمة لإنطلاق أهداف قمة باريس 2015 لعام 2020 وتفعيلها من خلال مضاعفة الجهود المبذولة من أجل التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري.

خلصت القمة إلى مجموعة من التعهدات لأكثر من 70 دولة في مجالات عدة ذات الصلة بتخفيض الانبعاثات الكربونية إلى الصفر بحلول 2050، كما تعهدت بعض الدول خاصة الجزرية مهام الإنتقال إلى الطاقة المتجددة لنسبة مئة بالمئة بحلول 2030 ودول أخرى تعهدت بزراع أكثر من 11 مليار شجرة[178].

5. قمة غلاسقاو (Glasgow Ecosse (COP26))

بعد أن تم تأجيل الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف لسنة 2020 وذك راجع لأسباب جائحة كورونا، تم الاتفاق على عقدها في السنة الموالية 2021، وبالفعل تم عقد مؤتمر المناخ (COP26) في فلاسقاو إيكوس في الإتحاد البريطاني أين تم وضع برنامج عمل بغية النظر فيما تم طرحه في قمة مدريد الّتي اعتبرت أنّها لم تلق من النجاح ما كان ينتظر منها. لذلك ركّزت قمة فلاسقاو على مجموعة من المواضيع ذات الصلة بالتغيّرات المناخية والّتي رأت بأنها تبلغ من الأهمية ما يجعلها تحتل الصدارة في المناقشة، أهمها: موضوع التكيف والتخفيف، تحويل الطاقة وقضية التمويل الّتي أصبحت تشكل عبئا حقيقيا.

---

(177)- cop 25 cinq chose a sauoir sur la conférence des Nation Unies sur les changements climatique. Nations Unies. ONUINFO diopomible sur le site web, https://news.un.ovg.nisité le 25/08/2021 a 20h 27.

(178)- First Evaluation of the cote 25

كل ذلك تزامنا مع الكوارث الطبيعية غير المتناهية الّتي شهدتها سنة 2021 من حرائق في مختلف أرجاء العالم، إلى أمطار غزيرة وفيضانات، هذا وكانت قد أصدرت الهيئة الحكومية الدّولّية المعنية بتغيّرات المناخ يوم 9 أوت 2021 **تقريرا خاصا جاء فيه: "نطاق التغيّرات الأخيرة في جوانب النّظام المناخي ككل غير مسبوقة منه قرون وعدّة آلاف السنين."** [179].

واتّضح من التقرير أن تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي كانت أعلى في 2019 مما كانت عليه في أي مرحلة خلال مليوني عام على الأقل، كما أن درجة حرارة سطح الأرض ارتفعت منذ 1970 بشكل أسرع مقارنة بأي 50 عاما أخرى خلال الألفي عام الماضية على الأقل.

[179]- تقرير خاص للهيئة الدولية الحكومية المعنية بتغير المناخ، حالة المناخ العالمي يدق جرس الإنذار حول تغير المناخ ومخاطره المستقبلية، 19 أوت 2010. De aljazeera.net proposé.

المبحث الثاني

المنظومة الدّولّية لمجابهة تغيّرات المناخ

بلغ التدهور البيئي الحاصل مرحلة حساسة وحاسمة، جعل من موضوع التغير المناخي تحتل مكانة معتبرة ضمن الإنشغال الدّولّي ويستقطب اهتمامات وتوجهات البحث العلمي في شتّى الدول، بل ويفرض نفسه على كافة المستويات الدّولّية والإقليمية والوطنية، ليشمل بذلك جميع الدول المتقدمة منها والنامية.

بعد أن أصبح هذا المشكل هاجسا يؤرق الباحثين وعيا دوليا محتم الخوض فيه حماية للوجود البشري على جميع الأصعدة والحقوق، سواء تعلق الأمر بحقه في الحياة، فيضمن له الغذاء الحسن والمسكن الكريم أو حقه في العيش بسلام قد ضمن له الأمن والإستقرار الدّولّي وكل ذلك أصبح مرتبط بنتائج التغيّرات المناخية[180].

لذلك عمدت المجموعة الدّولّية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة بأجهزتها ووكالاتها، للعمل الدؤوب والمستمر ليجدو حلول لهذه الإشكالية، وذلك جنبا إلى المنظمات الإقليمية الحكومية والمنظمات غير الحكومية وذلك تحت إشرافها من خلال البحث على التعاون الدّولّي وتسيق جميع جهود الأجهزة السابقة الذكر، وهذا ما سيتم التطرق إليه بالتفصيل من خلال التطرق إلى جهود منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها في مواجهة مشكل لتغير المناخ هذا من جهة، ومن جهة أخرى إلى عمل المجتمعات الدّولّية والمنظمات غير الحكومية للمحافظة على المناخ.

المطلب الأول

الآليات الدّولّية والإقليمية لمجابهة تغير المناخ

باعتبارها المنظمة الأم، فإنّ منظمة الأمم المتحدة تعكف كغيرها من الفواعل. الدّولّية إلى تنسيق الجهود المبذولة من قبل الدول أو المنظمات الدّولّية الأخرى ومن خلال وكالاتها المتخصصة للتصدي للتغيّرات المناخية والتحقيق من حدة آثارها، شددت منظمة الأمم المتحدة في هذا العمل إلى برامج متطورة جدا تماشى والتغيّرات المتسارعة لأحوال المناخ، والّتي أوكلتها إلى فريق عمل مؤهلة

[180]- طارق راشي، مرجع سابق، ص.ص 196-222.

علميا وتقنيا للإضطلاع بالبحث والتدقيق حول سبل التكيف والاستجابة مع هذه التغيّرات كالهيئة الحكومية الدّولّية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، الّتي تصدر تقارير سنوية عن حالة المناخ العالمي[181].

إضافة إلى مؤسسات متخصصة بالرصد والمتابعة لما تعلق منها بتنفيذ الالتزامات المدرجة في اتفاقيات الإطار بشأن تغير المناخ، نزولا إلى المنظمات الحكومية الإقليمية الّتي تبذل جهودا جبارة من خلال التنسيق بين أعمالها والتعاون من أجل بلوغ الهدف المنشود، وهذا ما سنتطرق إليه تفصيلا في الفروع التالية.

الفرع الأول: دور منظمة الأمم المتحدة في حماية المناخ

يُحسب لمنظمة الأمم المتحدة قدرتها على تدويل ملف البيئة والمناخ وجعله قضية مشتركة تستوجب التحرك الدّولّي لذلك عمدت أجهزتها التابعة لها إلى تكثيف جهودها في هذا السياق وهذا ما سنتطرق إليه من خلال تبيان دور كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن في التصدي لتغيّرات المناخ.

أولا: استراتيجية الجمعية العامة ومجلس الأمن للتصدي لتغيّرات المناخ

1. الجمعية العامة

تُعتبر الجمعية العامة أحد أهم الأجهزة الستة للمنظمة الدّولّية، وهي الجهاز التمثيلي لرئيس الأمم المتحدة والذي تتمتع به الدول بتمثيل متساوي، أظهرت الجمعية العامة نشاطها المستمر وعملها الجبار اتجاه مشكل التغير المناخي وذلك من خلال قراراتها في مجال المناخ ودعوتها المستمرة للتعاون الدّولّي وتحفيز أعضائها على القدم مضيا بالالتزامات الواردة في الاتفاقيات الدّولّية ذات الصلة بالمناخ.

حيث أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 43/53 المؤرخ في ديسمبر 1988 الموسوم **"حماية المناخ العالمي من أجل الأجيال الحالية واللاحقة"**[182] بأن تغير المناخ هو اهتمام مشترك

---

[181]- بوصبع ريمة، مرجع سابق، ص.34.

[182]- قرار الجمعية العامة رقم: 43/53، نص الديباجة، الفقرة 1 و2، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والأربعون، الوثيقة (A/RES/43/53)، ص.190.

للإنسانية مادام يمس الكيان والوجود الإنساني وهذا ما كانت قد أشارت إليه حين أقرت عقد مؤتمر دولي في البيئة الإنسانية ستوكهولم لسنة 1972 تحت شعار **"نحن لا نملك إلا أرضا واحدة"**، وأعربت أنذاك عن قلقها حيال هذه الإشكالية المناخية في ديباجة قرارها: **"أن الجمعية العامة يساورها القلق بسبب الأنشطة البشرية الّتي يمكن أن تغير في أنماط المناخ العالمي ... مما يهدد الأجيال الحاضرة والمستقبلية بما يمكن أن يكون له عو اقب اقتصادية واجتماعية فيه".** هذا ما دفعها لإصدار قرارها في إنشاء الهيئة الحكومية الدّولّية المعنية بتغير المناخ (IPCC) وذلك في عام 1989[183]، وتكليفها بالبحوث العلمية والفنية في مجال التغير المناخي وتقسيم المعلومات المتعلقة بالمناخ من النواحي العلمية، الفنية والاقتصادية والاجتماعية.

أصدرت الجمعية العامة القرارين رقمين: 53/43 بتاريخ 6 ديسمبر 1988، والقرار 208/44 بتاريخ 88 ديسمبر 1989[184]، اللذان سلمت فيهما الجمعية العامة بأن تغير المناخ سبب قلق للبشرية، كما سعت الإشارة إليه في القرار 53/43 أنفا، وأضافت في القرار الموالي 208/44 أنّه على المجتمع الدّولّي أن يظل على علم بكل ما يوجد في هذا الموضوع.

إتخذت الجمعية قرارها رقم 169/46 بتاريخ 19 ديسمبر 1991 ونصت فيه على مواصلة العمل المتعلق بتغير المناخ، وكانت تلك القرارات هي الّتي **وَلدت الاتفاقية الإطارية المعنية بحالة المناخ**، والّتي اعتمدت في 9 ماي 1992، لتكون جهود الجمعية العامة بعد هذه السنة عبارة عن تنسيق بين أجهزتها ووكالاتها الخاصة[185]، ونشط دورات رفيعة المستوى ذات الصلة بالمناخ، كدورة 10 أفريل 2012 بالمشاركة مع مجلس حقوق الإنسان حيث صدر تقرير بنفس التاريخ عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حول الآثار السلبية لتغير المناخ على التّمتع الكامل لحقوق الإنسان والذي كان له أثر واسع على المجتمع الدّولّي، ومن أهم تقارير الجمعية العامة الصادرة عن

---

(183)- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، https://www.ipcc.chz.ardaic. 03 فيفري 2022 على الساعة 10:00.

(184)- وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: A/REC/47/195 22 ديسمبر 1989.

(185)- ..قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 19 ديسمبر 1991، متاح على الموقع الالكتروني: www.un.org.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة الصادر في 9 سبتمبر 2020[186] أن تغير المناخ لم يتوقف بسبب كورونا (COVID19) وأن التراجع الضئيل لانبعاثات الغازات الدفينة لم تحقق الهدف المنشود.

2. موقف مجلس الأمن حيال قضية التغيّرات المناخية

يُعتبر مجلس الأمن أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة[187]، وكان المجلس قد ناقش في 18 أفريل 2007 مشكلة تغير المناخ باعتبار أن الآثار الناتجة عنها تدخل ضمن اقتصادياتها، وكان واضحا في كلمات الأعضاء المشاركين إدراكهم التام للحقائق العلمية الّتي أوردتها تقارير IPCC وادراكهم بالآثار المنتظر وقوعها، إذ لم يتم تخفيض انبعاثات(GHG) وبالرغم من أن بعض الدول أظهرت اعتراضا عن تناول هذا الموضوع في مجلس الأمن بإعتباره أنّه لا يدخل في دائرة اختصاصاتها كمصر وروسيا إلّا أنّها لم تشكك في المشكل بحد ذاته[188].

وقد أشارت رئيسة المجلس لأهمية هذه المنافسات بقولها: **"يشكل تغير المناخ بالنسبة لنا جميعا ضرورة أن نتصدى له بطرق متنوعة، وأن نحاول التحقيق من حدة أخطاره بشكل يجعلنا في غنى عن وجود مجلس الأمن على ما نأمل، فلا شك في أننا جميعا نريد التفكير مليا فيما ناقشناه ولكن إذا لم تقم الدول بإتخاذ ما يلزم من سياسيات وقائية وتدابير لحماية المناخ"**[189]، وقد يبدأ مجلس الأمن في اتخاذ ما يلزم حيال ذلك وفقا لسلطات المخولة له[190].

أوردت رئيسة المجلس أن تدخل مجلس الأمن لمناقشة هذا النوع من القضايا هو من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدّوليّين بما في ذلك منع نشوب الصراعات الّتي سيدعم المناخ غير المستقر تفاقم بعض العوامل الأساسية المسببة لها كضغوط الهجرة والتنافس على الموارد

---

[186]- تقرير متحدثون في العلوم، تغير المناخ لم يتوقف بسبب فيروس كورونا (COVID19)، 9 سبتمبر 2020، متاح على الموقع: https://www.unep.ovg.

[187]- يضع مجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة بمجوعة من المهام والسلطات، أهمها 1.حفظ السلم والأمن الدوليين وفقا لمبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها، 2.التحقيق في أي نزاع أو حالة قد تؤدي إلى نزاع دولي، 3.وضع خطط لتصدي لأي خطر يهدد السلام أو عمل عدواني.

[188]- عادل عسكر، مرجع سابق، ص.65.

[189]- وثيقة الأمم المتحدة الصادرة عن مجلس الأمن عن الجلسة 5663، بتاريخ 18 أفريل عام 20007، متاحة على الموقع الالكتروني: https://www.un.org.

[190]- www.un.org.

الطبيعية، هذا ما يدعم ما تم وروده في تقرير (Stern)[191]، الخاص باقتصاديات تغير المناخ، الذي ارجح حدوث اضطراب اقتصادي محتمل يرقي لمستوى إذ كان حربيين عالميين هذا وقد أسفر مجلس الأمن في قمته المنعقدة في فيفري 2021 مبادرة من رئيس الوزراء البريطاني (Boris Jonson) عن مناقشة آثار تغير المناخ على السلام العالمي في قضية إختلف فيها 15 من الأعضاء وانعقدت هذه الجلسة أياما فقط بعد تقلد (Joe Biden) الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية لا حضنا تمسك روسيا بموقفها أن قضية تغير المناخ لا تعالج عن مستوى مجلس الأمن وأنّها تقبل التعامل مع قضايا المناخ لكن على أساس كل حالة على حدة في حين أعربت الدول عن الأعضاء كينيا والنيجر بوضوح عن مخاوفها بشأن تغير المناخ على الوضع الأمني[192].

وأضافت أن مشكلة تغير المناخ في القارة الإفريقية لا يمكن تأجيلها كونها قائمة منذ زمن طويل، خاصة مسألتي المياه وإنتاج الأعلاف الّتي قد تؤدي إلى أعمال العنف بين المجتمعات السكانية.

ثانيا: برامج وصناديق الأمم المتحدة لمجابهة التغير المناخي

سيتم في هذا الإطار دراسة جهود كل برامج الأمم المتحدة والصندوق الأخضر في التصدي لظاهرة التغيّرات المناخية.

1. برنامج الأمم المتحدة للبيئة ((United Nations Enviroment Programe (UNEP))

تأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتاريخ 1972/12/15 بموجب توصية من الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2997 في جلستها السابعة والعشرين تنفيذا لتوصيات مؤتمر ستوكهولم 1972 إثر انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لبيئة الإنسان. كهيئة رئيسية تابعة للأمم المتحدة في مجال البيئة

---

[191]- تقرير sterm هو تقرير حول اقتصاديات تغير المناخ، يتكون من 700 صفحة، صدر للحكومة البريطانية في 30 أكتوبر 20006، من قبل الاقتصادي نيكولاس ستارم يعد أكبر تقرير من نوعه والذي أعرب أن تغير المناخ يمثل تحديا فريدا للإقتصاد وأن فوائد العمل المبكر الفوري بشأن تغير المناخ تفوق بكثير عدم التصرف. للمزيد من المعلومات إرجع: https://mimirbookcom

[192]- تغير المناخ على رأس أجندة اجتماع مجلس الأمن الدولي، 20 فيفري 2021، متاح على الموقع الالكتروني الخليج، تم الإطلاع عليه يوم: 2021/08/28، على: 18سا و16د. www.alkhaleej.ae.

مقره بنيروبي، يضم 6 مكاتب إقليمية[193] ورسالته **"دعم وتشجيع الشراكة للإهتمام بالقضايا البيئة وحماية النّظام البيئي على نحو يتيح للأمم تحسين نوعية الحياة وتمكين الشعوب من تحسين ظروفها المعيشية دون الإضرار بحق الأجيال المقبلة"**[194].

تم تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال "صندوق البيئة" الذي يتم تدعيمه وتبرعات مختلفة تقدم من حكومات وصناديق أمانة الاتفاقيات.

تبنى برنامج الأمم المتحدة للبيئة قضية التغيّرات المناخية منذ بداياتها، إذ عكف على هذا الشيء دعوته في الدورة السابعة عشر المنعقدة في كينيا 1989/11/14، المجتمع الدّولّي يتدارك الأضرار الوخيمة جراء التغيّرات المناخية والّتي انتهت بإبرام الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ 1992[195].

قام برنامج الأمم المتحدة بعدة أعمال أهمها إنشاء شبكة مراقبة دولية لرصد التغيّرات المناخية[196]، ومعرفة التغيّرات الطارئة لاتخاذ التدابير حيالها، من خلال برامج تنسيقية للسياسات البيئة المعنية برصد غازات الاحتباس الحراري، مناشدا دعم البرامج الوطنية الّتي تقلص حجم انبعاثات غازات (CO_2) واتباع نظام بيئي على نحو يضمن استغلال الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة ومحاولة الحفاظ على بيئة نقية وصحية للأجيال القادمة[197].

صدر عن البرنامج عدة تقارير منذ 2014، فكان أول قرار تقيمي في الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف(COP20)، في 2014 الذي جاء استجابة لطلبات أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطار لإجراء التقييم، وكان آخر تقرير له **"فجوة التكيف لعام 2020"**[198]، الذي خلص إلى أن في الوقت الذي

---

(193)- مراد نعوم، مرجع سابق، ص.156.

(194)- علي عدنان الفيل، التشريع الدولي لحماية البيئة، ط.1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص.49.

(195)- بوصبع ريمة، مرجع سابق، ص.37.

(196)-علي عدنان الفيل، مرجع سابق، ص.52.

(197)-مؤتمر الأطراف الثامن عشر COP18: المنعقد بالدوحة بتاريخ 26 إلى8 ديسمبر 2012، وثيقة الأمم المتحدة رقم 2، Eccc/cp/2012/8/Add، ص.13.

(198)- مضاعفة اتخاذ الإجراءات من أجل التكيف مع نغير المناخ أو مواجهة أضرار بشرية واقتصادية خطيرة، تقرير الأمم المتحدة للمناخ على الموقع: https://unep.org.

تسعى فيه الدول من أجل التقدم بشأن التخطيط لاتزال هناك فجوات ضخمة في تمويل البلدان النامية للوصول لمشاريع التكيف إلى مرحلة توفير حماية حقيقية من تأثيرات المناخ.

في انتظار هيئة (IPCC) الّتي تعمل الآن على إعداد تقرير تقييمي سادس(ARG) والذي سيتم عرضه خلال مؤتمر الأطراف الذي سيتم عرضه في الوقت المحدد في 2022[199]. وذلك اشتركا مع (UNED). أين ستتأرجح المواضيع من .... إلى أكثر أهمية وذلك عقب ما شهده العالم في السنين الأخيرة بين سواء جراء جائحة كورونا(COVID19) والمتحورين المتغيرين أحداث الحرائق والأمطار الغزيرة في شتى أنحاء العالم الّتي شهدها صيف 2021.

2. دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تكيف مع تغير المناخ (United Nations Programs of developpement)

تأسس برنامج الأمم الألماني في 1966/01/1 من خلال دمج برنامجين تابعين للأمم المتحدة، هما برنامج الأمم المتحدة لمساعدة التقنية الممتد وبرنامج الأمم المتحدة للدعم الخاص، وتم الدمج بشكل كامل في 1971، وهو يعمل في 177 دولة ويساعدهم في تطوير ... لمواجهة تحديات القيمة المحلية والعالمية، ومن أهدافه:

- الحكم الديمقراطي في الدول
- الحدّ من الفقر
- الحدّ من الأزمات والتعامل معها
- البيئة والطاقة[200].

أما في مجال مواجهة آثار تغير المناخ، فهو يساعد الدول النامية على تحقيق حياة كريمة لمواطنها في ظل الآثار الخطيرة لمشكلة تغير المناخ من خلال دعم مشاريع مياه الشرب، توفير الغذاء، تحسين الصرف الصحي، وأساليب الطاقة، وبناءً قدرة المؤسسات الّتي تعمل في هذه القطاعات[201].

---

[199]- دورة التقسيم السادس ARG التي سيتم عقدها في 2022، على الموقع https://unep.ovg :.

[200]- تقرير الهيئة البشرية 2007-2008، عن برنامج الأمم المتحدة الألماني(UNDP) المتاح عن الموقع الرسمي: https://www.un.ovg.pdf.

[201]- وافي مريم، مرجع سابق، ص.172.

سجّل واحد من أهم المشاريع الّتي قام بها من أجل التصدي لظاهرة التغيّرات المناخية وهو مشروع عالمي بشأن تكيف الصحة العمومية مع تغير المناخ، الذي اشتركت فيه منظمة الصحة العالمية 2010 تحت سلسلة من المشاريع التجريبية الإلزامية لتقرير قدرة مؤسسات النظم الصحية الوطنية على الاستجابة للمخاطر الصحية الحساسة لتغير المناخ[202]، كما يدعم البرنامج وبأقصى قدر ممكن إدماج معطيات الرصد المتعلقة بالتغيّرات المناخية مع السياسات المسطرة بالتنسيق مه برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

3. الصندوق الأخضر للمناخ (Green climate fund) (Le fond vert pour le climat)

مع اعتماد الصندوق الأخضر للمناخ من قبل مؤتمر الأطراف في دورته السادسة عشر (COP16) في كانكون المكسيك(2010) كجزء من اتفاقية كانكون والّتي تم فيه الإقرار بإنشائه ليكون بمثابة الجهاز التشغيلي للآلية المالية لاتفاقية الإطار بموجب المادة 11 منها حيث تأسس الصندوق عام 2012.

يتمثل العمل الحقيقي للصندوق الأخضر في تحقيق الغرض الذي من أجله أنشأت الاتفاقية الإطارية بشأن المناخ وبالتالي تخفيض نسبة انبعاثات(GHG) من خلال توجيه موارد جديدة وإضافية من أجل السماح للدول النامية بالتنبّؤ، كما يحفز التمويل العام أو الخاص في مجال المناخ على الصعيدين الدّولّي والوطني[203]، من خلال تمويل المشاريع والبرامج الّتي تقترحها الدول النامية ويضمن تسييرها بصورة شفافة.

يتلقى الصندوق المساهمات المالية من البلدان المتقدمة الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ بالإضافة إلى مجموعة أخرى متنوعة من المصادر العامة والخاصة بما فيها المصادر البديلة.

---

[202]- تغير المناخ والصحة البشرية، منظمة الصحة العالمية، مقال متاح على الموقع : https://whoimt تم الإطلاع عليه يوم: 2021/90/01، على: 10سا و56د.

[203]- تقرير اللجنة الانتقالية لتصميم الصندوق الأخضر، مؤتمر الأطراف الدورة 17، وثيقة الأمم المتحدة رقم: fccc/cp/2011/6، ص.ص 9-10.

يكون التمويل بشكل منح وقروض بشروط مسيرة عن طريق أدوات وتسهيلات يقررها المجلس (مجلس الصندوق)[204].

طبقا لتقرير شركة مؤسسة مندريش بول ستيقوننغ سنة 2015 يعمل صندوق المناخ بوتيرة أسرع من أي صندوق مشابه له لتقليص حدة المناخ والتكيف معه، وقد وافق الصندوق على المشاريع خاصة بإفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية[205].

تجدر الإشارة إلى أنّه بالرغم من وفرة هذه الصناديق والارتفاع التدريجي نحو هدف 100 مليار دولار سنويا، إلّا أنّ مجموع الأموال المخصصة لتدابير مكافحة تغير المناخ لا تمثل سوى جزء صغير من التمويلات الكلاسيكية والأنشطة الاقتصادية العالمية[206].

الفرع الثاني: جهود الأجهزة الدّولّية التابعة للأمم المتحدة في مجابهة تغيّرات المناخ

من أجل تحقيق أهدافها وبلوغ مبتغاها الذي من أجله أنشأت، قامت الأمم المتحدة بإنشاء هيئات بإرادة الدول تعمل على دعم التعاون الدّولّي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية والسياسية. وهناك الّتي ترتبط مع منظمة الأمم المتحدة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأخرى عن طريق اتفاقيات خاصة[207].

وفيما يلي سنعرض بعض الوكالات التابعة للأمم المتحدة المتخصصة في مكافحة التغيّرات المناخية ذات الطابع العام أو الطابع الخاص، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

---

[204]- هو الجهاز الذي يشرف على الصندوق الأخضر يتكون من 24 عضو، نصفه من الدول المتقدمة، الأطراف في الاتفاقية الاطار والنصف الآخر من الدول النامية وتكون العضوية فيه لمدة ثلاث سنوات.

[205]- صندوق المناخ الأخضر يساعد المجتمعات المحلية على تحقيق القدرة على الإستدامة، متاح على موقع الأنترنيت: https://share.amenca.gov تم الإطلاع عليه يوم: 1 /2021/09، على: 13سا و56د.

[206]- قرادانيز وافية، مرجع سابق، ص.94.

[207]-سعيد سالم حويلي، التنظيم الدولي لتغير المناخ وارتفاع درجة الحرارة، د.ط، دار النهضة العربية، مصر، 2002، ص.70.

أولا: مساعي الوكالات الدّولّية التابعة للأمم المتحدة بالتغيّرات المناخية

1. الهيئة الحكومية الدّولّية المعنية بالتغيّرات المناخية (Intégovernemental panel on climate change)

تأسست الهيئة الحكومية الدّولّية المعنية بتغير المناخ(IPCC) عام 1988 لتقديم تقديرات شاملة لحالة الفهم العلمي والفني والاجتماعي والاقتصادي لتغير المناخ وأسبابه وتأثيراته المحتملة واستراتيجيات التصدي لهذا التغيير، ولقد أعدت التهيئة منذ إنشائها خمسة تقارير للتقسيم متعددة المجلدات، وهي الآن في دورة التقييم السادس(ARG)[208]، فهي تعمل على تحصيل المعلومات المتصلة بتغير المناخ ووضع استراتيجيات واقعية الاستجابة تتماشى والحالة الراهنة للمعارف المتصلة عليها في مجال تغير المناخ والآثار السيئة.

تمكّنت من خلال أعمالها بالفوز بجائزة نوبل للسلام في سنة 2007، لأنها كثفت جهودها الرامية لدعم سياسة المناخ، ورفع الوعي العام في خصم الجدل حول علوم تغير المناخ وتأشيره وتكلفته[209].

أهم الأعمال الّتي قامت بها (IPCC) هي التقارير الخمس الّتي تضمنت مجموعة من المعلومات الدقيقة حول حالة المناخ العالمي، حيث كان أولها في سنة 1990 والّتي على ضوئه التأكد من حدوث ظاهرة التغير المناخي وتحديد آثاريها حيث تم تأجيل المفاوضات المتعلقة بصياغة نصوص اتفاقية تغير المناخ لحين التوصل إلى نتائج أكثر دقة وبناءً على أعمال الهيئة وفقا للأساس العلمي الذي تم الاستناد إليه لوضع نصوص الاتفاقية واضحا[210].

وفي سنة 1995 قدم نفس الفريق تقريره الثاني والذي تضمن دلائل علمية أكثر دقة فضلا على تحديد طرق التصدي لتغير المناخ، ليكون التقرير الثالث عام 2001، تم تقديم البدائل كالطاقات المتجددة ليؤكد على أهمية التكيف والاستجابة للتغيّرات المناخية.

---

[208]- Intergovernemental Panel ou climat change.

[209]- بوصبع ريمة، مرجع سابق، ص.67.

[210]- وضع المناخ من الناحية العلمية، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، متاح على موقع https://www.dipbmatie.gower.fe تم الإطلاع عليه يوم: 2021/09/1، على: 22سا و18د.

أمّا التقرير الرابع لسنة 2010 أفصح أن الهدف المنشود هو إحتواء ارتفاع معدّل درجات الحرارة العالمية دون الدرجتين المئويتين، مقارنة بالحقبة ما قبل الصناعية وهو هدف مركزي الأطراف الاتفاقية بعدما أشارت الهيئة(IPCC) إلى أن تجاوز هذا السقف يعني أن نطاق التداعيات المترتبة على تغير المناخ سيكون ملحوظًا[211].

والتقرير الخامس لسنة 2014 حث (IPCC) على ضرورة التخفيف من حدة آثار لتغير المناخ وهو بلا شك أفضل التقارير الّتي أصدرها الفريق الحكومي الدّولّي المعني بتغير المناخ، بحيث قام بإصدار 831 مؤلف رئيسي.

التقرير السادس لسنة 2022: الحث على تكثيف الجهود من أجل التّصدّي لظاهرة التغيّرات المناخية نظرا لوصول الذروة وركوب موجة الخطر وفقا لما خلقته آثار التغيّرات المناخية في السنة الماضية 2021، سيكون التقرير السادس المترقب صدوره في سنة 2022 أكثر صرامة وتخويفا نتيجة لما آل إليه العالم مؤخرا[212].

2. مساعي اللجنة الحكومية الدّولّية لحماية التراث الثقافي والعلمي

أقرت اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي لعام 1972 بأن المناخ يعد من بين الأصول التنمية الّتي لا تقدر بثمن ولا يمكن تعويضه، واعتبر فقدانه عن طريق التدهور أو الإختفاء إفتقارً لتراث جميع شعوب العالم، ولقد احتوت كل من الاتفاقية الإطار(UNFCCC) وبروتكول كيوتو الملحق بها على عدد من الأحكام الخاصة بمعالجة اهتمامات التراث العالمي بما فيها كيفية ضمان التكيف مع الآثار الضارة على المواقع الأثرية بدأ إهتمام اللجنة الدّولّية لحماية التراث الثقافي والطبيعي بالإهتمام[213] بالمجال المناخي خاصة تأثيره على مواقع التراث العالمي منذ سنة 2004، حيث أطلقت اللجنة مبادرة لتقييم آثار تغير المناخ على التراث العالمي، وتحديد كيفية معالجة في ديربان سنة 2005.

---

[211]- سعيد سالم جويلى، مرجع سابق، ص.73.

[212]- تقرير التقييم الخامس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، متاح على الموقع: https://climasouth.eu.

[213]- Climate change and world heritage, Report on prediciting and managing the impacts of climate change on world heritage and starategy to assist states parties to implement appropriate management responsonses, world eritage, report UNESCO p 05.

وعقدت اجتماع للخبراء في مارس 2006 من أجل إعداد استراتيجية لحماية الدول الأطراف في مواجهة تغير المناخ والذي أسفر عن تقرير صدر في جويلية 2006 بعنوان **"التنبّؤ وإدارة آثار تغير المناخ على التراث العالمي"**، الذي قام بدراسة سبل وسياسات الرصد والتأهب للمخاطر وإتخاذ إجراءات مبتكرة للإستجابة لها[214].

وفي تقرير لها بعنوان الحفاظ على التراث العالمي، نهج جديد لإنقاذ المواقع الثقافية والتاريخية من تغير المناخ الصادر بتاريخ 18 نوفمبر 2020. إتفق خبراء الحفاظ على التراث الثقافي في جميع أنحاء العالم على أنّه من المستحيل حماية كل هذه الأماكن إلى الأبد، بل سيتطلب الكثير منها تجديد استراتيجيات بعضها الأخر إلى دفاعات مثل الجدران البحرية وبوابات الفيضانات على الرغم من أنّها قد لا تكون فعالة لفترة طويلة إلّا أنّها تعمل على حمايتها مؤقتا.

ثانيا: دوروكالات الأمم المتحدة المتخصصة في التصدي للتغيّرات المناخية

تبرز أهمية دور وكالات الأمم المتحدة المتخصصة من خلال نشاطاتها المتمثلة في التقسيم والرصد والإنذار المبكر في جميع القضايا ذات الصلة بالبيئة وبصفة أخص بالمناخ العالمي، كل حسب ميدانها وتخصصها، ونظرا لوجود عدد كبير من الوكالات المتخصصة سوف نقتصر الدراسة على البعض منها على سبيل المثال لا الحصر:

1. دور منظمة الأرصاد الجوية(OMM) في مجابهة التغيّرات المناخية

أسست منظمة الأرصاد الجوية(**OMM**) عام 1950 وفي عام 1951 أصبحت هيئة تابعة للأمم المتحدة متخصصة في علم الطقس والمناخ.

تنتهج المنظمة برنامجا خاصا من حيث متابعة أرصدة التغيّرات المناخية من خلال تتبع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ليطلق عليه: **"نظام المعلومات العالمي المتكامل للغازات الاحتباس الحراري"**، يهدف إلى توفير المعلومات الّتي يمكن أن تساعد الدول في متابعة التقدم المحرز في تنفيذ تعهداتها الخاصة بالانبعاثات الوطنية[215].

---

[214]-قرادنيز وافية، مرجع سابق، ص.104.

[215]- المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، متاح على الموقع الرسمي: https://public.wmo.int/fr .

شاركت منظمة الأرصاد الجوية (OMM) في سنة 1988 إيجابيات برنامج الأمم المتحدة الإنماي (PNUE) في إنشاء الهيئة الحكومية الدّولّية المعنية بتغير المناخ (IPCC) والّتي كان لها الفضل الأكبر في دراسة تغير المناخ، وتوثيق حقيقة حدوثها، الأمر الذي نتج عنه عدة اتفاقيات دولية خاصة بحماية المناخ أهمّها الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ لسنة 1992، كما يعمل على رصد كل التغيّرات الّتي تحدث على مستوى مياه البحر والمحيطات باعتبارها أكثر الآثار السلبية لتغير المناخ المحتملة الوقوع، وتوفر لذلك طريق التنسيق مع المرافق الوطنية للدول في مجالات تقديم الدعم التقني اللازم لإقامة أنظمة رصد جوي مناخي تمكن من تبادل المعلومات وإنشاء قواعد بيانات خاصة بالمناخ[216]. إضافة إلى نقل وتبادل التكنولوجيا المتعلقة برصد التغيّرات الّتي يمكن أن تحدث للمناخ.

أنشأت (OMM) عدة برامج للتعامل مع تغير المناخ من أهمها برنامج المناخ العالمي وبرنامج التطبيق الفعال للمعارف والمعلومات المناخية لصالح المجتمعات واللذان كرسا لتقديم الخدمات المناخية الخاصة بالشيء والتقلبات المناخية[217].

2. دور منظمة الصحة العالمية (OMS) في مجابهة التغيّرات المناخية

هي وكالة متخصصة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، تم إنشائها عام 1948، تضطلع بتوفير الحلول لمشاكل الصحة العالمية، وصياغة جداول وخطط أعمال البحوث الصحية، أما فيما يخص بعلاقة منظمة الصحة العالمية وأعمالها من أجل التصدي لظاهرة التغيّرات المناخية، ظهر لما أقرت الهيئة الحكومة المعنية لتغير المناخ (IPCC) في 2008 تأثير المناخ على الصحة البشرية من خلال الوفيات الناتجة عن الارتفاع اللامتناهي لدرجات الحرارة أو الفيضانات وإنتشار الأمراض المرتبطة منها كالملاريا وسوء التغذية والاستعمال لذلك مدت منظمة الصحة العالمية على تقديم الخبرة الفنية فيما تخص الشؤون الصحية الّتي تشار في مناقشات مؤتمر الأطراف(CCNUCC)، والمشاركة في جميع برامج الأمم المتحدة سواء الألماني أو السيء من أجل وضع استراتيجيات الحدّ من أخطار

---

[216]- زريق عبد العزيز، دور منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة من التلوث، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2013، ص.49.

[217]- زريرق عبد العزيز، مرجع سابق، ص.49.

انبعاثات الغازات الدفينة[218] على صحة الإنسان، ودعم المكاتب الإقليمية للمنظمة على تقديم الخدمات المختلفة لقطاعات الصحة في الدول الأعضاء الّتي تشكل في الأساس الجبهة الدفاعية ضد الآثار الصحية الناجمة عن تغيّرات المناخ.

ومع ذلك تبقى مخاطر المناخ على الصحة في تزايد مستمر مقابل التمويل الشحيح جدا لحماية الانسان من التغيّرات المناخية وهذا ما أعربت عنه منظمة الصحة العالمية في تقرير صدر عنها في ديسمبر 2019، وأضافت الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس المدير العام لمنظمة الصحة العالمية **"أن أعباء فاتورة تغير المناخ لا تتراكم على الأجيال القادمة فحسب، بل سيدفع ثمنها الباهض الناس من صحتهم اليوم"**، وأضافة أن البلدان على تكريس الموارد اللازمة للتصدي لتغيّرات المناخ وحماية الصحة اليوم وفي المستقبل هو ضرورة أخلاقية[219].

3. دور منظمة التربية والثقافة والعلوم(UNESCO) في مجابهة تغيّرات المناخ

هي هيئة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، تم إنشائها في 16 نوفمبر 1945 بعد ويلات الحرب العالمية الثانية، تدعم الUNESCO أهداف الأمم المتحدة إضافة إلى أهدافها الّتي سطرتها كتأمين التعليم الجيد والشامل وتسخير المعارف والسياسات العلمية لأغراض التنمية المستدامة وبناءً مجتمعات معرفية إستعابية من خلال المعلومات والإتصلات[220].

لذلك فإنّها تعمل على مكافحة التغيّرات المناخية من خلال نشر الوعي وفهم قضية انبعاثات الغازات الدفينة ومجابهتها وحث الأفراد على تغيير سلوكهم وموافقتهم بما يتيح مواجهة هذا التحدّي في المستقبل، حيث أن نص المادة السادسة من اتفاقية الأمم المتحدة الإطار بشأن تغير المناخ تنص على أنّه ينبغي للدول أن تعمل على تشجيع وتسيير برامج التعليم والتوعية العامة بشأن المناخ،

---

[218]- حسين باسم عبد الأمير، تطور مفهوم الأمن الصحي وأثره في الدراسات الأمنية المعاصرة، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2020/02/7، متاح على الموقع: www.politica.dz.com، تم الإصلاع عليه يوم: 2021/90/3، على: 12سا و20د.

[219]- مخاطر المناخ على الصحة في تزايد، لكن التمويل المكرس لحماية صحة الإنسان من تغير المناخ مازال سطحيا، تقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية ديسمبر 2019، متاح على الموقع الرسمي: hptts://www.who.int.item .

[220]- تتألف منظمة اليونسكو من 193 عضو، مقرها باريس وتحتوي على 50 مكتبا ميدانيا في جميع أنحاء العالم، اليونسكو 2009، وثيقة متاحة على الموقع الرسمي: www.UNESCO.ovg/en/strategic.flaning، تم الإطلاع عليه يوم: 2021/09/03، على: 16سا و05د.

لذلك تهدف اليونسكو إلى تعزيز مساهماتها وجعلها أكثر وضوحًا معتمدة في ذلك على نشر هذا الوعي على مستوى التعليم الإبتدائي والثانوي من خلال برامج تعليمية وأخرى غير نظامية كوسيلة اتصال[221].

نظمت عدة دورات ومؤتمرات ذات الصلة بالمناخ أهمها **"وجهة نظر الشعوب الأصلية"** وهي الشعوب الّتي تعيش في مناطق معرضة للإحترار العالمي، إستضافت قمة **"الأعمال التجارية والمناخ"**، ونظمت مؤتمر علميا عالميا تحت عنوان **"مستقبل مشترك في ظل تغير المناخ"** إلى جانب أعمال أخرى لدعم الاهتمام بالمحيطات وأهمية المياه في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة المائية[222].

4. دور منظمة الأغذية والزراعة(FAO)

أنشأت منظمة ال FAO سنة 1945، وهي تعمل لأكثر من 70 عاما من أجل القضاء على الجوع وسوء التغذية وخفض الفقر في المناطق الريفية وإنعدام الأمن الغذائي العالمي والتنمية المستدامة.

وللقضاء على الفقر يجب أن تتكيف الزراعة متضمنة قطاع الغابات ومصائد الأسماك، مع آثار تغير المناخ، وتحت مرونة نظم إنتاج الغذاء من أجل إطعام العدد المتزايد من البشر، وهذا هو السبب في أنّه يجب معالجتها بإعتبارها جزء لا يتجزأ من جدول أعمال التنمية المستدامة[223].

تدعم منظمة (FAO) البلدان في عملية التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف بمهامه من خلال مجموعة واسعة من البرامج والمشاريع العملية القائمة على البحوث، كجزء لا يتجزأ من خطة عمل عام 2030 مستهدفة التنمية المستدامة.

كما يعد تغير المناخ أولوية مؤسسية كبرى للمنظمة، وتهدف هذه الاستراتيجية المعتمدة حديثا بشأن تغير المناخ إلى تقرير القدرات المؤسسية والتقنية للدول الأعضاء وحتى إدماج الأمن

---

[221]- محمد عادل عسكر، مرجع سابق، ص.648.

[222]- موضوع المياه في صلب مؤتمر الأمم المتحدة لتغيرات المناخ لمواجهة التحديات المناخية، متاح على الموقع الرسمي: Unesco تم الإطلاع عليه يوم: 2021/09/03، على: 16سا و30د.

[223]- زريق عبد العزيز، مرجع سابق، ص.50.

الغذائي كما ذكرنا أنفا والزراعة ومصايد الأسماك مع التنسيق الدائم والمستمر للمؤسسات الوطنية تطبيقا لبرامجها وسياساتها[224].

وتعمل المنظمة بصورة وثيقة مع الحكومات والمجتمعات المحلية الريفية ومؤسسات البحوث والوكالات الدّولّية والهيئات الأخرى، كما أنّها تقدم منبرا محايدا للمفاوضات والمباحثات الفنية الدّولّية بشأن تغير المناخ والطاقة الحيوية من حيث علاقتها بالزراعة والغابات ومصائد الأسماك[225].

5. دور صندوق النقد الدّولّي(FMI) لمجابهة التغيّرات المناخية

يُعد صندوق النقد الدّولّي مؤسسة متعددة الأطراف تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة في العالم، يقع على عاتقها مسؤولية تقديم العون المالي والدعم لتحقيق الترابط بيم مجموعات قطاعات دولية ووطنية متعددة كالعلوم والطاقة وعلوم البيئة والتكنولوجيا وفعالية الأنظمة الدّولّية والحكومية، وهو لا يتحمل دورا قياديا في مجال حماية المناخ، وإنّما يتعاون مع المنظمات المعنية في هذا الصدد، ويقوم بتقديم المشروع للدول الأعضاء فيما يخص النواحي المالية الّتي تخص هذه المشكلة، الّتي يمكن أن تكون لها أثر كبير على الاستقرار الاقتصادي[226].

يبرز دور الصندوق بزيادة لحاجة للإنفاق العام على التكيف والتعايش مع الظروف المناخية من خلال إصلاح البنية التحتية وحماية السواحل والصحة والتعليم، ومن المتوقع أن ترتفع تكاليفها إلى أكثر من 100 مليون دولار سنويا بحلول عام 2030[227]، وهو ليس بالأمر الهين على الدول النامية الّتي تحتاج إلى الصندوق في هذا المجال.

---

[224]- وافي مريم، مرجع سابق، ص.177.

[225]- استراتيجية عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال تغير المناخ روما من 7 إلى 11 نوفمبر 2016 الدورة العشرون بعد المائة لجنة البرامج FAO وثيقة(رقم: pc120/2)، ص.3-4.

[226]- محمد عادل عسكر، مرجع سابق، ص.690.

[227]- بريشي بلقاسم، مرجع سابق، ص.197.

الفرع الثالث: جهود بعض المنظمات الإقليمية الفاعلة في مجابهة التغيّرات المناخية

بذلت المنظمات الحكومية الإقليمية جهدا كبيرا في حماية المناخ من التغيّرات الّتي طرأت عليه، وذلك بالنظر إلى خطوة النتائج الّتي مست العالم بصفة عامة وبعض الأقاليم بصفة خاصة، لذلك سعت الجهود الدّولّية إلى دعم نشاط المنظمات الإقليمية في إيجاد حلول للتصدي لظاهرة التغيّرات المناخية الحقيقية الّتي باتت حقيقة علمية وواقعية لا يمكن التنكر منها، وفيما يلي سنتطرق إلى نموذجين من المنظمات الإقليمية في مجابهة تغيّرات المناخ، إضافة إلى الإتحاد الإفريقي ونشاطاته في هذا المجال[228].

أولا: استراتيجية الإتحاد الأوروبي للحد من تغيّرات المناخ

أنشأ الإتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية (Maastiricht) الموقعة عام 1992 ودخلت حيز التنفيذ 1993/11/1، وتتكون من 3 أجهزة رئيسية تتمثل في مجلس الإتحاد والذي يعتبر من أهم الأنظمة الإدارية فيه، المفوضية الأوربية تهتم لصالح الإتحاد ككل، مما يفرض على الممثلين في المفوضية الالتزام بذلك بغض النظر عن الدول الّتي ينتمون إليها، وأخيرا البرلمان الأوربي الذي تملك بعض الصلاحيات التشريعية ويعتبر الجهاز الرقابي الإستشاري في الإتحاد[229].

بدأ الاهتمام الأوروبي بالمناخ منذ 1998 من خلال إصدار قرار 21 جوان 1998، تشدد فيه على ضرورة التصدي للتغيّرات المناخية وتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة، ودعا المجلس الأوربي سنة 1990 في اجتماع دبلن إلى تبني أهداف واستراتيجيات للحد من انبعاثات غازات الدفيئة في أسرع وقت ممكن استجابة لهذه الدعوى[230]، خاصة وأنه يعتبر ثالث أكبر ملوث في العالم بعد الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

من أهم الأعمال الّتي قام بها الإتحاد الأوربي هو التصديق على النّظام الدّولّي لحماية المناخ والمتمثل في بروتوكول كيوتو كما أنشأ مخططا صارما لرفع ضريبة الدول الأوروبية (ضريبة الكربون)

---

[228]- صباح العشاوي، مرجع سابق، ص.129.

[229]- نعوم مراد، مرجع سابق، ص.154.

[230]- ليتيم فتيحة، مرجع سابق، ص.115.

وفي عام 2008 تم الاتفاق من خلال المجلس الأوربي برؤساء دول وحكومات الإتحاد الأوروبي على العمل بسياسات خاصة بالمناخ والطاقة أو ما يعرف بتغيّرات الطاقة وتغير المناخ، حيث تم الاتفاق على خفض نسبة الغازات الدفينة بنسبة 20% من مستويات عام 1990 وذلك بحلول 2020 وزيادة هذه النسبة إلى 30 في حالة التوصل لاتفاق عالمي[231].

أما عن دور البرلمان الأوربي فكان له الدور الفعال في مكافحة تغيّرات المناخ، حيث أشارت قبل إنعقاد مؤتمر باريس إلى ضرورة تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن الطيران الدّولّي والأنشطة البحرية بدعوة جميع الأطراف إلى العمل في إطار منظمة الطيران المدني الدّولّي(ICAO). والمنظمة البحرية الدّولّية (IMO) لوضع خطة استراتيجية تهدف إلى الحدّ من الانبعاثات قبل نهاية 2016[232].

أثار البرلمان الأوربي من خلال دعوته في المؤتمر إلى تسطير ثلاث أهداف كالآتي:

- تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG) بما لا يقل عن 40% مقارنة بمستويات 1991 والانبعاثات النهائية بنسبة 30% بواسطة الطاقات المتجددة وكفاءة القاعدة 40%.

- تسعير ثاني أكسيد الكربون وتخفيض إرادات من نظام تداول الانبعاثات للإستمارات المواتية لحماية المناخ.

- إتخاذ خطوات ملموسة للتخلص التدريجي من إعانات الوقود الأحفوري بحلول 2020. مع ضمان أن إنتاج الوقود الحيوي المستدام بيئيا واجتماعيا لا يؤدي إلى إزالة الغابات أو الزيادة في أسعار المواد الغذائية[233].

---

(231)- Anthony Holey and Dominic Adams, the EU and the climate change in the lead up to cancumipacts, polices and positions(ARL), p 09.

(232)- Daniel Compagnon " Expliquer la cause entre L'UE et L'OACI sur la réduction des émissions de gaz à effet de serre dans l'aviation International, enjeux jeostratégique au moyen orien, n23 septembre 2016, p.p264–283.

(233)- changement climatique et environnement parlement europeen, fiche tchnique sur l'union europeen 2017 p201.

تجدر الإشارة إلى أن البرلمان، عمد في دراساته على التقرير الذي نشرته بريطانيا والمشار إليه سابقا "**Stern 2006** " بأن تكلفة تغير المناخ مقابل 1% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، في حين أن التقاعس ستكون تكلفته 5% على الأقل من الناتج المحلي أو حتى 20%، في أسوء الحالات، لذلك من الضروري ... جزء صغير في ... خفض الكربون[234].

ثانيا: استراتيجية الإتحاد الإفريقي للحد من تغيّرات المناخ

في اجتماع لمجلس الأمن في فيفري 2021 أين تم التطرق إلى خطورة الوضع الذي آل إليه العالم جزاء التغيّرات المناخية والذي أصبح يهدد السلم والأمن الدّوليّين، أوضح بعض المشاركين الأفارقة في أن الوضع الأخطر مما يتصور المجتمع الدّولّي، كون أنّ حالة الجفاف الّتي تعيشها بعض المناطق إن لم تكن أغلبها كانت وستكون السبب في حدوث صراعات دولية[235].

تجدر الإشارة إلى أن القادة السياسيون الأفارق على أعلى المستويات يسعون بالتزاماتهم بالتصدي للتحديات الّتي يطرحها هذا التغير، وهذا ما نستخلصه من مختلف القرارات الصادرة عن مؤتمرات الإتحاد الإفريقي الذي تم إنشاءه عام 2001 بمشاركة 41 من رؤساء الدول الإفريقية خلال القمة الإفريقية الّتي عقدت في **"لوساكا"**، وقد عقد الإتحاد أولى مؤتمراته **في دربان 2002** أين أكّد أنّه من أهدافه المرجوة تحقيق وحدة وتضامن شعوب الدول الإفريقية وتحقيق الشامل الاقتصادي والاجتماعي للقارة مع تشجيع التعاون لدول الأعضاء تحقيقا للتنمية المستدامة وحماية للشعوب الإفريقية والرقي بها.

أما عن أهم الأعمال الّتي قام بها الإتحاد الإفريقي حماية للمناخ هو وضع خطة استراتيجية بشأن تغير المناخ والتنمية المستدامة وكان ذلك في أفريل 2007، وكذا تعزيز قدرات أهم الجهات المعنية من أجل تحسين نوعية البيانات المناخية والمراقبة والخدمات الإعلامية والسياسات وممارسة إدارة المخاطر في القطاعات سريعة التأثير بتقلبات المناخ، أما عن أهداف هذا البرنامج فهي:

---

[234]- نعوم مراد، المرجع السابق، ص.125.

[235]- تغير المناخ على رأس أجندةمجلس الأمن، مرجع سابق، تم الإطلاع عليه يوم: 2021/09/4، على الساعة: 15سا و42د.

- إتاحة المعلومات المتعلقة بالمناخ على نطاق واسع وعرضها ونشرها.
- التحليل الجيد لعملية دعم إتخاذ القرارات والممارسات الإدارية.
- إتخاذ قرارات مدروسة والقيام بالتوعية.
- إثبات قيمة تقييم المعلومات المناخية في خطط التنمية بتنفيذ ممارسات تجريبية للتكيف[236].

وفي عام 2009 وافق الإتحاد الإفريقي في دورته العادية 12 على إعلان الجزائر[237]، بشأن تغير المناخ وأقره كمنهج عمل للموقف الإفريقي الموحد بشأن تغير المناخ، كما وافق مؤتمر القمة أيضا، على أن تمثل إفريقيا وفد واحد يخول له سلطة التفاوض في مجال التغير المناخي بالنيابة عن جميع الدول.

وفي سنة 2014 وخلال المؤتمر المنعقد في ملايو بغنيا الاستوائية خلال دورته الثالثة والعشرون أصدر الإتحاد مقررا حول الأحداث المتعلقة بتغير المناخ، أين اتفق رؤساء الدول على ما يلي:

- إجازة برنامج العمل رفيع المستوى حول الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ في إفريقيا.
- دعوة مفوضية الاتحاد الإفريقي إلى القيام بالتعاون مع اللجنة التنمية الخاصة ذات الصلة وغير ما من المؤسسات الفنية المتخصصة بتوفير مزيد من التفاصيل حول تنفيذ برنامج بشأن تغير المناخ بما في ذلك إشراك الشباب في مفاوضات وكذا الإجراءات المتعلقة بالتظاهر.
- وضع برامج للمرأة ومسائل الجنسين حول تغير المناخ للجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالتظاهر من أجل شراكة المرأة[238].

---

[236]- تقرير عن تغير المناخ والتنمية في إفريقيا، اجتماع لجنة خبرات الإجتماعات السنوية المشتركة الثالثة لمؤتمر الإتحاد الإفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لإفريقيا لوزراء المالية والتخطيط التنمية الاقتصادية، الاجتماع 29 لبلونغوي، ملاوي مارس 2010، وثيقة رقم: E/ECA/COE/29/5، ص.2.

[237]- يبرز دور الجزائر بصفة عامة في حماية البيئة وبصفة خاصة في حماية المناخ من خلال الأعمال التي تقوم بها ونشاطاتها المحلية، ففي المجال التشريعي الوطني الخاص بتغير المناخ، أصدر المشرع الجزائري ترسانة من القوانين أهمها، القانون رقم 99-09 المؤرخ في 1999/07/28، المتعلق بالتحكم في الطاقة والقانون، و03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة والقانون رقم 01/02 المؤرخ في 2001/01/05 المتعلق بالكهرباء والغاز، إضافة إلى قوانين أخرى.

[238]- مؤتمر الاتحاد الافريقي، مرجع سابق، وثيقة رقم Assembly/AU/12، ص.2.

وعلى خلفية هذا المؤتمر قامت إدارة الاقتصاد والزراعة لمفوضية الاتحاد لتنظيم اجتماع نيروبي في جوان 2016 كان الغرض منه دعوة الوكالات الداعية بأصوات المرأة والشباب في كل أرجاء إفريقيا لبناء صوت واحد لهم حول شؤون المناخ والذي أسفر عنه وضع خطة استراتيجية مبتكرة ترمي إلى وضع المرأة والشباب في خط لمواجهة مع السماح لهم في تحقيق المرونة إزاء التغير وفق الأجندة 2063 الإفريقي وأهداف التنمية لعام 2030[239].

في عام 2015 قبل إنعقاد اتفاقية باريس 2015، عقدت لجنة رؤساء دول وحكومات الإتحاد الإفريقي اجتماع تحضيري في نيويورك، أين تم تجسيد تضامن وحدة إفريقيا والعمل على التنسيق مع البرلمان الإفريقي فالبنك الإفريقي. ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية الإفريقية والذي أسفر عنه في 15 نوفمبر 2017 خلال الدورة 23 لمؤتمر الأطراف في الإتفاقية الإطار.

وفي عام 2021 تبنى المشاركون في اجتماع مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي على مستوى رؤساء الدول والحكومات الذي انعقد يوم الثلاثاء 9 مارس 2021 بأديساباب، مقترح الجزائر بإنشاء صندوق إفريقي خاص بالكوارث الناجمة عن التغيّرات المناخية، حيث أفصح الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" على: **"الحرص على صون المبادئ الّتي تقوم عليها الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغير المناخي، وعلى رأسها مبدأ المسؤولية المشتركة والمتفاوتة للدول الأطراف"**، وذلك بمساعدة من الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن وكل من يهتم بتغيّرات المناخ، وتم دراسة بُيدين في الاجتماع الأول في قضية الصحراء الغربية، أما البند الثاني فيخص التغيّرات المناخية وأثرها على السلم والأمن الدّولّيين[240].

أين أكّد رئيس الجمهورية على ضرورة العمل المكثف في تفعيل ما جاءت به اتفاقية باريس 2015، من خلال سياسة تخفيض انبعاثات الغازات الدفينة إلى الحدّ المطلوب مجددا موقف الجزائر اتجاه هذه الظاهرة.

---

[239]- تقرير اجتماع لجنة رؤساء الدول والحكومات الإفريقية المعنية بتغير المناخ حول برنامج مسائل الجنسية والشباب المتعلقة بتغير المناخ المنعقد في المكتب الإفريقي للثروة الحيوانية التابع للاتحاد الإفريقي نيروبي، كينيا، 7-10، يونيو 2016، ص.5.

[240]- بين مقترح الجزائر بإنشاء صندوق إفريقي خاص بالكوارث الناجمة عن التغيرات المناخية، متاح على الموقع: https://www.aps:dz تم الإطلاع عليه يوم: 2021/09/04، على: 19سا و22د.

ثالثا: استراتيجية الجزائر في مواجهة التغيّرات المناخية

تلتزم الجزائر كسائر الدول بما جاء في اتفاقية باريس 2015، وكذا بروتوكول كيوتو كونها انضمت وصادقت عليها لذلك فهي كبقية الدول لها تصيب من تأثير ظاهرة تغير المناخ، على بيئتها، ولقد بين الدكتور "عبد الرحمن محراب" المختص في علم المناخ **"التغيّرات المسجلة في حالة الطقس أو بالأحرى ظاهرة تذبذب الفصول والتداخل النسبي لبعضهما تدخل ضمن إطار التغيّرات المناخية الّتي شهدها العالم"**[241]، هذا وكانت الجزائر قد وقعت على الاتفاقية الإطارية 1993، وانضمت إلى بروتوكول كيوتو عام 2005 كما إلتزمت بالوفاء بالتزاماتها الدّولّية من خلال وضع إطار عام حفاظاً على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة كمشروع (RB/94/U31) عام 2003.

أظهرت الجزائر دورها من خلال تحديد التزاماتها في العديد من المؤتمرات كعقدتها لعدة ندوات تعاونية مشتركة في 2008 كقمة كوبنهاجن، والندوة الإفريقية السابعة حول مواجهة التغيّرات المناخية لضمان تنمية مستدامة لإفريقيا الّتي عقدت بأديسابابا في أكتوبر 2010، كما عقدت ندوة تعاونية مشتركة عام 2013 بالدار البيضاء المغرب، حول تأقلم الفلاحة والزراعة الكبرى بالتغيّرات المناخية[242].

كما وقعت الجزائر على شراكة مع ألمانيا حول برامج الطاقة المتجددة في 2013، حيث يهدف المشروع الذي يبلغ قيمته 450 مليار والذي بادرت به 12 مؤسسة أوربية أعلنتها ألمانيا إلى إنجاز شبكة من المحطات الشمسية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط[243].

وفي السنة الموالية 2014 اجتمعت شركات الطاقة الشمسية الصينية لإفريقيا من أجل إنتاج ألواح الطاقة الشمسية وذلك بعد نجاح أكبر محطة للطاقة الشمسية في القارة السمراء، ليفتح

---

[241]- مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ(COP22)، مقال متاح على البوابة الوطنية للمملكة المغربية، وزارة الثقافة والإتصال، على الموقع: www.Maroc.ma، تم الإطلاع عليه يوم: 2021/09/12، على: 10سا و52د.

[242]- بوسبعين تسعديث، مرجع سابق، ص.233.

[243]- استثمارات ألمانيا بالجزائر في الصناعات الثقيلة والطاقة المتجددة صدر بتاريخ 15 جوان 2013، المتوفر على الموقع: https://www.dw.com، تم الإطلاع عليه: 02 مارس 2022، على الساعة 15:32.

المجال أمام الشراكة الصينية الجزائرية في مجال الطاقات المتجددة والطاقة الشمسية[244]، وفي نفس السياق اعتمدت الجزائر على جملة من اللوائح والقوانين من أجل دعم اطارها المؤسساتي والقانوني وتسهيل سبل مكافحة التغيّرات المناخية[245].

بل ولا تزال الجزائر تُجدّد التزاماتها بمكافحة التغيّرات المناخية حيث صادقت على المخطط الوطني للمناخ للفترة 2020-2030، وهو أداة عملية لتطبيق السياسة الوطنية لمكافحة الانعكاسات السلبية للتغيّرات المناخية على عدة ميادين حيوية تظهر غالبا من خلال تغيّرات مناخية فجائية وانخفاض مستوى الإنتاج الفلاحي ومستوى المياه وتدهور نوعيته وزيادة الطلب على الطاقة وتراجع التنوع البيئي فضلا عن ارتفاع درجات الحرارة وحرائق الغابات، كما تزودت الجزائر بمحافظة وطنية للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية تهدف إلى تدعيم الاستراتيجية الوطنية في مجال الطاقة المتجددة وإعطاء دفع لتجسيدها، وتبقى الجزائر من الدول الأكثر نشاطا في مجال حماية المناخ والعمل على مجابهة التغيّرات المناخية خاصة وأنّها تعيش هذا التغير وتتأثر بسلبياته في مجالات شتى.

المطلب الثاني

دور المنظمات غير الحكومية في التصدي للتغيّرات المناخية

إن العمل البارز للمنظمات غير الحكومية في النطاق الدّولّي لم يقتصر فقط على إنجازاتها، بل أيضا في القضايا الّتي تدافع عنها والّتي تعد التغيّرات المناخية من أهمها، حيث استطاعت هذه المنظمات غير الحكومية من توجيه السياسات الدّولّية وفق برامج بيئية تحقق التنمية المستدامة وتعمل على نشر ثقافة الحدّ من انبعاثات الغاز الدفينة من خلال الاستعلامات اليومية والمتكررة للأفراد على المستوى الوطني صعودا للمستوى الدّولّي، كما أكدت هذه المنظمات أن المجابهة الدّولّية

---

[244]- الحواس كعيوش، "آفاق الشراكة الجزائرية-الصينية، نحو ميادين جديدة لتقرير الشراكة الثانية"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المجلد 12(1)، العدد 16، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والعلاقات الدولية، الجزائر، جوان 2021، ص.ص 217-251.

[245]- قانون رقم02-01 لعام 2002 المتعلق بحماية البيئة في إطار استعمال الطاقة المتجددة.

-قانون رقم 04-09 لعام 2004 المتعلق باستعمال الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.

-الأمر التنفيذي رقم 06-02 المتضمن تحديد القيم القصوى لحجم انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ذات المنشأ الصناعي وأهداف نوعية للهواء في حالة التلوث الهوائي.

لتغيّرات المناخية لن تتسنى إلا من خلال العمل المتكامل لكل من المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وجهود المنظمات الإقليمية الدّولّية ككل متكامل[246].

ومما لا شك فيه فإنّ المنظمات غير الحكومية تعمل إلى جانب مجموعات خاصة تمثل ما يعرف بالمجتمع المدني الذي تحمل عدة معاني، فهو يدل على كل فاعل سياسي منفرد لكنه أكثر تعقيدا من ذلك كما يُستخدم لوصف نوعية مثالية لفاعل خارج نطاق الدولة المعروف، ووصف الباحثان فريدمان (Freedman) وهوشتلر(Houchtler) المجتمع المدني **"مجموعة تبادلات متكررة ومكثفة الأفكار بين الأفراد والمجموعات والمنظمات في نطاق منفصل تماما عن الأفعال الّتي تسطر عليها الدولة"**[247].

وعليه يمكننا أن نستخلص أن النظرة الجديدة الّتي جاءت بها اتفاقية باريس 2015، والّتي تعتمد فيها بدرجة أولى على الجمعوية والرأي العام من خلال نشر الوعي من جهة، ونقل المعلومة الصحيحة لهم وتمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرارات ذات الصلة بحماية المناخ بصفة خاصة وحماية البيئة بصفة عامة –تعطي ثمارها ويظهر ذلك جليا من خلال المشاركة في مختلف المؤتمرات الدّولّية ذات الصلة بالموضوع، وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى دور المجتمعات المدنية في مجابهة التغيّرات المناخية في نقطة أولى، لننتقل بعد ذلك إلى دور المنظمات غير الحكومية من التصدي للتغيّرات المناخية[248].

الفرع الأول: مساهمة الشعوب في حماية المناخ تحت شعار الحق في الحصول على المعلومة والمشاركة في اتخاذ القرارات

انطلاقا من مبدأ المشاركة في إدارة القضايا العامة، وإلتزام الدول بالمبادئ والقواعد والأسس الدّولّية لمنظمة حقوق وحريات الأفراد وخاصة الحق في حرية إنشاء الجمعيات المدنية سواء على الصعيد المحلي أو الوطني، فإنّ أغلب دول العالم في قوانينها الوطنية تقر هذا الحق كركيزة أساسية

---

(246)- محمد سيد أحمد ساتي، الدور السياسي للمنظمات الدولية غير الحكومية في تشكل مفهوم التنمية المستدامة، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2011، ص.32.

(247)- قرادنيز وافية، مرجع سابق، ص.115.

(248) -Benot Faraco, op, cit, p.p 71-85.

لبناء المجتمع الديمقراطي، حيث اختاره محبي البيئة والمدافعين عنها من الأفراد، التكتل في صورة جمعيات تكون مهمتها الدفاع عن البيئة، والّتي هي في تزايد مستمر من خلال العمل على كشف المتسببين في التلوث البيئي وتزايد انبعاثات الغازات الدفيئة من هيئات وأفراد ومتابعتهم قضائيا[249].

ولقد نص على مشاركة الجمهور أول مرة، في مؤتمر قمة الأرض المنعقد في ريوديجانيرو، في المبدأ العاشر من خلال النص على **"قضايا البيئة تعالج على أفضل وجه بمشاركة جميع المواطنين المعنيين على المستوى المناسب وتوفر لكل فرد فرصة مناسبة للوصول إلى ما في حوزة السلطات العامة من معلومات متعلقة بالبيئة"**.

أكدت اتفاقية باريس أن مساهمة المجتمع المدني ليست فقط مكملة، بل ركيزة من أجل التصدي للتغيّرات المناخية وهذا ما نصّت عليه الاتفاقية الخاصة (كوب22) في 17 أكتوبر 2016، أنّه بدون مشاركة المجتمع الدّولّي، تبقى أهداف مؤتمر باريس للمناخ صفة التحقق، وأشارت إلى أن المجتمع المدني استطاع تغيير مسار التنمية بالعالم، وأنه سيعمل ليس فقط على مواكبة الأطراف المؤثرة باعتبارها قوة اقتراحية، بل أيضا على مساعدتها على المضي إلى أبعد حد ممكن في هذا المجال[250]، وتجسيد هذه المساهمة من خلال ما يلي:

أولا: الحق في الحصول على المعلومات المناخية

أو ما يعرف في اتفاقية أرهوس[251]، الوصول إلى المعلومة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات في مجال البيئة، في شتى هذه الاتفاقية في إطار اللجنة الاقتصادية لأوروبا والأمم المتحدة، وهي تهدف إلى تكريس حقوق إجرائية ثلاث تتمثل في:

- الحق في الوصول إلى المعلومة في المجال البيئي.

---

[249]-هشام عبد السيد الصافي محمد بدر الدين، دور منظمات المجتمع المدني في رعاية البيئة، **مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد 09، العدد 02، https://www.asjp.censt.dz، 2020، ص.ص 175-239.

[250]- السيدة الحطي، مؤتمر مراكش(كوب22)، 2016/10/07، 21 :23h متاح على الموقع الإلكتروني:www.mapecdogy.ma تم الإطلاع عليه يوم: 2021/09/12، على الساعة: 22سا و09د.

[251]- **اتفاقية أرهوس:** الاتفاقية الدولية الوحيدة التي تضع على عاتق الأطراف التزامات تجاه مواطنيها، تم تبنيها بتاريخ 25 جوان 1998.

- المشاركة في اتخاذ القرارات البيئية.
- الوصول إلى العدالة.

يُقصد بالمعلومة البيئية وفق الفقرة 3 من المادة 03 من الاتفاقية: **"أنّه معلومات، في شكل مكتوب أو منظور أو الكتروني، أو في أي شكل مادي آخر..."**[252].

ولقد نصّت الاتفاقية في المواد 4 و5 طرق الوصول إلى المعلومة والّتي مفروضة على السلطات الّتي عليها الرد على الطلبات الخاصة بالحصول على المعلومة في أجل أقصاه شهر، بل تذهب الاتفاقية إلى أبعد من ذلك إذ تنص على ضرورة الحصول على المعلومة وإن كانت متعلقة بحماية السر الصناعي، مادامت تخص الكشف عن انبعاثات الغازات الدفيئة.

أما عن الطريقة الثانية للحصول على المعلومة فلقد أوردتها المادة 05 من الاتفاقية والّتي تكون من خلال جمع المعلومات البيئية ونشرها، هذه المعلومات يجب أن تتاح للجمهور بطريقة شفافة وبأسلوب يجعلها متاحة فعليا، باتخاذ تدابير عملية كإنشاء سجلات أو ملفات متاحة مجانا للجمهور[253].

ثانيا: الحق في مشاركة الجمهور في القرارات المتعلقة بالبيئة

تضع المادة 06 من اتفاقية أرهوس، قائمة لأنواع النشاطات المقترحة الّتي تكون موضوع مشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها، وهي النشاطات المدرجة في المرفق الأول للإتفاقية وتحتوي على 22 نشاط منها الّتي تمس بقطاع الطاقة، إنتاج المعادن وتجهيزها، الصناعة الكيميائية، إدارة النفايات، منشأة معالجة المياه المستعملة ...إلخ.

---

[252]- أي معلومات في شكل مكتوب أو منظور أو الكتروني أو في شكل مادي أخر كما يلي:

أ. حالة مناصر البيئة: كالهواء والجو والماء والتربة والأرض والمناظر والمواقع الطبيعية والنوع البيولوجي ومكوناته، بما في ذلك الكائنات المحور وراثيا والتفاعل فيما بين العناصر.

ب. العوامل، كالمواد والطاقة والضوضاء، والاشعاع، والأنشطة والتدابير بما فيها الإدارة والتنويه والسياسات والتشريعات والخطط والبرامج البيئية التي تؤثر أو تحمل أن تؤثر على البيئة في نطاق الفقرة الفرعية(أ) أعلاه.

ج. حالة صحة الإنسان وسلامته، وأوضاع الحياة البشرية والمواقع الثقافية المنشأة من حيث مدى تأثيرها أو احتمال تأثير بحالة عناصر البيئة أو من خلال هذه العناصر بالعوامل أو الأنشطة أو التدابير المشار إليها في الفقرة(ب).

[253]- المادة الخامسة من اتفاقية أرهوس، متاحة على الموقع الالكتروني: https://unece.ovg.document .

إن الالتزام بإشراك الجمهور في اتخاذ القرار مرتبط بالالتزام الأول الوارد في المواد 3 و4 من الاتفاقية والمتعلق بالوصول إلى المعلومة، كما يمكن للجمهور رأي يشارك ويقدم ما يراه من تعليقات أو معلومات أو تخيلات أو آراء ذات الصلة بالنشاط المقترح وذلك كتابة أو في حلية استماع أو يكفل كل طريق متعاقد أن توضع حصيلة مشاركة الجمهور في الاعتبار عند اتخاذ القرار، وفيما يلي عرض لبعض الأمثلة على مشاركة الجمهور في صنع القرارات[254].

1. بروتكول الشعوب حول المناخ

يُعتبر برتوكول الشعوب حول المناخ بمثابة إعلان مبادئ وبرنامج عمل للمستقبل ومحاولة متقدمة للمطالبة بتغيّرات عميقة في بنية الأنظمة العالمية المسيطرة.

يَقوم أساس هذا البروتوكول على أهمية الفرد وجوهريته في أية عملية تنموية، وأن أسس وقيم المسؤوليات العملية التنموية تقوم على العدالة الاجتماعية ونأخذ بمبادئ الديمقراطية والإنصاف بين الناس دون تمييز[255].

وكان قد دعا إليه مجموعة كبيرة من منظمات المجتمع المدني والحريات الاجتماعية في قمة كوبنهاجن، وهو يستند أساسا على عدد من المبادئ أهمها، مبدأ الإحترام البيئي، حق السيادة للشعوب ورفض آليات السوق، واحترام حقوق الأجيال المستقبلية من خلال الاستعمال العقلاني للموارد والثروة الّتي تعد أساس مشكلة التغير المناخي. كما ويناشد بالنضال المستمر لتحقيق تنمية مستدامة بيئيا وعادلة اجتماعيا[256].

2. مؤتمر الشعوب العالمي حول تغير المناخ

انعقد المؤتمر في كوتشابامبا (Cochabamba) من 19 إلى 22 أبريل 2010، بمبادرة من (Evomorales) ناشط نقابي ورئيس سابق لبوليفيا، هدف المؤتمر هو تأسيس إعلان عالمي لحقوق الارض، وحضر المؤتمر عشرات الآلاف من أنحاء العالم واعتبر بأنّه قمة شعبية جمعت بين

---

[254]- Commission Economique pour l'Euope, la convention, d'Aarhus, Guide d'application, nations unies Genève, 2000, p 35.

[255]- حبيب معلوف، المرجع السابق، ص.101.

[256]- حبيب معلوف، المرجع السابق، ص.107.

الحركات الاجتماعية والنقابات ومنظمات الفلاحين، وأكاديميين، إضافة إلى ممثلي الحكومة، حيث أشملت المناقشات موضوع تدهور البيئة وحللت الأسباب النّظامية للظاهرة، كما حددت استراتيجية العمل في أربعة أهداف تتعلق بالتزامات جديدة للاجتماعات المستقبلية لمؤتمر الأطراف أهمها:

- موضوع الديون المناخية وخفض الانبعاثات.
- المهاجرين المنتخبين.
- الإعلان العالمي لحقوق أمنا الأرض.
- إنشاء محكمة العدل المناخية.

ولقد وضع المؤتمر رقما للديون البيئية بقدر ب6% تنفقها الحكومات من الناتج المحلي الإجمالي السنوي، وتعرضت دول الشمال لعدة انتقادات في البيان الختامي للمؤتمر. حملت مسؤولية الأشخاص المتشردين بسبب تغير المناخ، وفتح حدودها لهم مع خفض الانبعاثات بنسبة 50% من 2013 إلى 2017، مقابل خط الأساس العام 1990[257].

ثالثا: اللجوء إلى القضاء

تكفل المادة 9 من اتفاقية أرهوس حق اللجوء إلى القضاء في حالة حرمان أي طرف من الاتفاقية الأشخاص للوصول إلى المعلومة البيئية والمشاركة في إتخاذ القرارات حيث بينت المادة 09 الأشخاص الذين لديهم الحق للوصول إلى القضاء في مادة البيئة وهو الجمهور في حالة إغفال أو رفض طلب المعلومات من السلطات العامة طبقا للمادة 04 من الاتفاقية والمقصود بالجمهور **"شخص أو أكثر من الأشخاص الطبيعيين أو الإعتباريين ووفقا للتشريعات أو الممارسات الوطنية، الرابطة أو المنظمات التابعة لهم"**.

[257]- Conférence Mondiale des peuples sur le changement climatique et les droits de la terre, article publié le 22 avril 2010 par urgeuee climatique justice sociale disponible sur le site électronique : https://www.nritimo.ovg.conférence. Consulté le 13/09/2021, à 12h 04.

ويشترط في الجمهور أن تتوافر فيهم المصلحة وتعتبر جهات ذات مصلحة تابعة للمنظمات غير الحكومية الّتي تعمل على حماية البيئة وتستوفي ما قد ينص عليه القانون الوطني من شروط[258]، وترمي الاتفاقية عل عاتق الأطراف السماح للأشخاص من الجمهور المعني الوصول إلى القضاء يتبنى تدابير وإجراءات منصفة وكافية وفعالة وأن تكون عادلة وفعالة. كما أن كلفتها تكون في متناول الجميع، ويصدر القرارات الّتي تتخذ من قبل الهيئات الإدارية والقضائية كتابة ومتاحة للجمهور.

رابعا: تظاهرات عابرة للحدود

في إطار تأمين العدالة المناخية قبل الموعد النهائي المحدد سنة 2030 الذي أجمع العلماء فيه على الحاجة الماسة بتخفيض انبعاثات الغازات الدفينة (GHG) بنسبة 50%، قامت احتجاجات جماعية في عدد كبير من الشوارع العالمية والّتي نددت بعدم جدية الدول في العمل على خفض غازات (GHG) خاصة في أوروبا كمسيرات "الجمعة من أجل المستقبل"، حيث شهدت باريس عشية انطلاق (COP24) مسيرة خضمة من أجل البيئة بهدف التوعية والتحرك السريع لوضع حد للتغير وآثاره السلبية على كوكب الأرض، وشارك في هذا التجمع الضخم عدد كبير من المتظاهرين إلى جانب أصحاب السترات الخضراء والصفراء[259]، المتحججين على غلاء المعيشة، خاصة وأن السلطات الفرنسية كانت السباقة في وضع خريطة مجابهة التغيّرات المناخية بوضع ضريبة على الكربون ورفع أسعار المحروقات وتشجيع النقل العام والسيارات الكهربائية.

الفرع الثاني: مساعي المنظمات غير الحكومية في مجابهة تغيّرات المناخ

شكل مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بريو ديجانيرو 1992، حدثا مهما فيما يتعلق بمشاركة ممثلين من جهات غير حكومية في النّظام البيئي الدّولّي، حيث سمح المؤتمر بمشاركة المنظمات غير الحكومية في الأعمال التحضيرية للمؤتمر بصفتهم خبراء في مجال التعاون الدّولّي، وكان آخرون أعضاء أيضا في الهيئة الحكومية الدّولّية لخبراء المناخ.

---

[258]- Jean Baril, droit d'accé a l'information du developpement durable, thèse de doctorat université Laval, Quebec, 2012, p 100.

[259]- مسيرة ضخمة من أجل البيئة في باريس للتوعية بضرورة مواجهة تغير المناخ، متاح على موقع hptts://france24.com، تم الإطلاع عليه يوم: 2021/9/23، على: 16سا و38د.

ولقد فصح المبدأ العاشر من إعلان ريو ديجانيرو على أنّه أحسن طريقة لمعالجة المسائل البيئية هو ضمان مشاركة كل المواطنين المعنية وعلى المستوى المناسب، وعلى المستوى الوطني ينبغي أن يكون لكل فرد حق المشاركة في المسارات المتعلقة بإتخاذ القرارات البيئية. كما أكّد الفصل 23 من جدول أعمال القرن 21، على أنّه لا بد أن تتاح للأفراد والمجاميع والمنظمات الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالبيئة والتنمية، وفي نفس السياق تشترط الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ (UNFCCC) بتشجيع وتسهيل مدخل عام إلى المعلومات والمشاركة العامة[260].

ساهمت المنظمات غير الحكومية في إعداد الوثيقة الختامية للمؤتمرات وصياغة التوصيات أو إصدار وثائق خاصة بما في ذلك الوثيقة الختامية، والّتي تتميز بكونها أكثر تغيرا عن الانشغالات والمشكلات، بعكس الوثائق الحكومية الّتي تحكمها أطراف وطنية بالغة التعقيد. إضافة إلى أن النّظام الدّولّي الجديد يعتمد على المنظمات الدّولّية غير الحكومية كطرف في التنظيمات المؤسساتية الدّولّية لتأكيد مصداقيتها[261].

نأخذ على سبيل المثال منظمة (Climat Tracker) أو متعقب المناخ، حيث تعتبر هذه المنظمة كشبكة دولية تضم أكثر من 6000 شاب وشابة في 150 دولة حول العالم. تعمل على زيادة الوعي البيئي عن طريق تدريب الشباب حول كيفية الكتابة عن التغيّرات المناخية وآثاره السلبية على مستقبل كوكب الأرض.

وعلى الرغم من إنقسام الآراء حول مدى فعالية توصيات ودور المنظمات غير الحكومية في مجال حماية المناخ، إلّا أنّ الترجيح يميل إلى أن نشاطها المستمر في المجال الإعلامي وشفافيتها في البحث والمراقبة[262]، يجسد محاولة طموحها لتحقيق المشاركة في قلب عملية الإمتثال نفسها، والمساهمة في عملية تطوير النّظام القانوني لحماية المناخ بعدة طرق ووسائل.

---

[260]- قوق سفيان، "دور المنظمات غير الحكومية في حماية المناخ"، **مجلة البحوث القانونية والإقتصادية**، المجلد 4، العدد 2، كلية الحقوق، المركز الجامعي، آفلو، 2021، ص.ص 141-160.

[261]-بريشي بلقاسم، مرجع سابق، ص.237.

[262]- ميلودي موسعى، المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة، د.ط، دار الخلدونية، د.ب.ن، 2017، ص.36.

من بين المنظمات غير الحكومية الّتي تلعب دورا مهما في تطور المفاوضات المناخية نجد شبكة العمل المناخي(CAN) والصندوق العالمي للحياة البرية(WWF) ومنظمة السلام الأخضر (Green peace) والشبكة العربية للبيئة والتنمية المستدامة "رائد"، صندوق الدفاع عن البيئة (Enivonemenlal Défense fund)(EDF) ونذكر بعضها على سبيل المثال:

أولا: شبكة العمل المناخي ((Climate Action Nermork (CAN))

هي شبكة دولية تضم أكثر من 1300 منظمة بيئة غير حكومية في أكثر من 130 دولة، تعمل على تعزيز الإجراءات الحكومية والفردية للحد من تغير المناخ الفعل الإنساني إلى مستويات مستدامة نسبيا[263]. أهمّ أعمالها تفعيل اتفاقية باريس في تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة(GHG) كما تعمل على تنفيذ مشاريع بحثية تقوم على إنشاء مدن منخفضة الكربون ومقارنة مقاومة للمناخ وتمويل البنية التحتية المستدامة، ووضع استراتيجيات صناعية منخفضة الكربون وحوافز اتغير التغير السلوك، مع جمع سياسات المناخ والتنمية من أجل "التنمية المتوافقة مع المناخ".

وأخيرا العمل على تنفيذ ومراقبة سياسيات التخفيف والتكيف، تتصل بالمنظمة غير الحكومية الأم (CAN) ثمان مجموعات إقليمية تشكل اتحاد إقليميا دوليا من خلال العمل المشترك لها وهي متواجدة في كل من إفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة الأمريكية[264].

من أبرز هذه التشكيلات شبكة العمل المناخي في الوطن العربي والّتي تأسست عام 2015 في إطار مشروع الطاقة والمناخ لمنظمة فردريك أيرت من أجل تعزيز قاعدة المجتمع المدني غي المنظمة العربية كحماية المناخ العالمي[265].

---

[263]- تكونت CAN عام مارس 1989، وهي منظمة غير حكومية، تهدف إلى حماية المناخ والبيئة، والدفع بالاستدامة البيئة، مقرها بون بألمانيا وموقعها الرسمي: www.climatentwork.ovg .

[264] -Protection de l'environnement, Notre véseau intérnational-Réseau Action Climat, disponible sur le site : https://veseauactionclimat.ovg. Consulte le : 15/09/2021, à : 10h 57.

[265]- اطلاق شبكة العمل المناخي في العالم العربي، متاح على موقع الأنترنيت https://greenarea.me/av/78692، تم الإطلاع عليه يوم: 2021/09/15، على: 11سا و15د.

ثانيا: منظمة السلام الأخضر (Green peace)

تأسست منظمة السلام الأخضر في عام 1971 بمدينة فانكورفر الكندية، من قبل ناشطين في مجال السلام والبيئة، وحسب ميثاق المنظمة فهي تهدف إلى حماية مقومات الحياة عن طريق الكفاح السلمي ورفض استخدام العنف، وبالرجوع إلى جدور منظمة (Green peace) ومسارها.

نلاحظ أنّها قطعت نشاطا طويلا مع الأنشطة والتحركات البيئية الّتي حملت الكثير من المعاني، والّتي كان لها وقع على المستوى الدّولّي، بدأت حملتها الأولى الّتي هدفت إلى وقف تجربة القنبلة النووية في آلاسكا[266]، انتقالا إلى مواقفها الدفاعية عن البيئة ضد السلطات الغربية لوقف تجاربها النووية القائمة في عرض البحار والمحيطات والّتي نتج عنها دمار كبير للبيئة البحرية.

وهي تعتمد على المساهمات الفردية في تمويلها، كما ترفض أي اسهام من قبل الحكومات والمؤسسات والشركات، وهي معروفة بأسلوبها في المواجهة الخلاقة غير العنيفة لفضح المشاكل البيئية العالمية وفرض الحلول الضرورية لمستقبل أخضر وسلمي[267].

ومن أهم إنجازات (Green peace) تطوير ثلاجة التجميد الصديقة للبيئة والخالية من أي مواد كيماوية والّتي تحصلت من خلالها على جائزة الأوزون، كما طلب إلى اليابان بموجب القانون الدّولّي للمحكمة البحرية وفق عمليات الصيد البحرية الّتي تستهدف أسماك التونة الزرقاء الزعنفة.

قامت في 2019 بعد اعلان حالة الطوارئ المناخية إلى جانب العديد من المنظمات بالدعم والتعبئة ودفع حركة الشباب، إضافة إلى عملها الإنساني نتيجة الحرب الذي طال الفلبين من جراء إعصار كاموري.

تنشط (Green peace) أمام المحاكم في القضايا الّتي تخص البيئة ومثال عن ذلك الادعاء الذي قدمته المنظمة أمام محكمة أوسلو الجزائية ضد وزارة الطاقة الزراعية والّتي كانت قد انتهكت

---

[266]- جذور منظمة green peace ومسارها ل: راكسويلر ترجمة مارتا قصوف، مقال صادر بتاريخ: 13 سبتمبر 2021/ متاح على الموقع الرسمي: greenpeace.ovg، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2021/09/15، على: 11سا و20د.

[267]- شعشوع قويدر، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014، ص.313.

الدستور النرويجي من خلال اصدار تراخيص النفط والغاز في أعماق البحار، إلّا أنّه بتاريخ 4 يناير 2018 قبول هذا الطلب بالرفض وهذا ما دفعها إلى استئنافه[268].

ثالثا: الشبكة العربية للبيئة والتنمية "رائد"

هي منظمة دولية غير حكومية مقرها جمهورية مصر العربية، وتمارس أنشطتها بموجب التصريح الصادر لها من وزارة التضامن الاجتماعي تحت رقم 68 لعام 2007، وتعمل في مجالات البيئة والتنمية المستدامة على النطاق المتوسطي والإفريقي والدّولّي، أنشأت في نوفمبر 1990، خلال التحضير لقمة الأرض الأولى 1992.

من بين أهم الورشات الّتي نظمتها تلك المتعلقة **"ببناء قدرات منظمات المجتمع المدني في مجال التغيّرات المناخية"** بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أسيا، والّتي ناقشت فيها مسائل تخص التدابير والوسائل المتعلقة بقضيته لتغيّرات المناخية والأطر الّتي تؤدي إلى خفض الانبعاثات وكذا الموقف تجالا الاتفاقية الإطار لتغير المناخ ما بعد 2020[269].

وفي احتفالها بمرور 30 سنة عن إنشائها، رصدت شبكة رائد العربية مجموعة من الخطط المبرمجة للسنوات الثلاث القادمة، (2020-2022) وذلك بتاريخ 10 يناير 2021، خاصة بعد جائحة كورونا والكوارث الطبيعية الّتي شهدتها الدول العربية والإفريقية على الحدّ السواء، وفي إطار تعزيز بناءً القدرات تم إنشاء لجنة فرعية للحد من الكوارث، وتشجيع الشباب على حماية البيئة والنوع البيولوجي[270].

معظم هذه المنظمات غير الحكومية والّتي تساهم بشكل خاص في حماية المناخ تعتمد على أساليب وطرق مناسبة لذلك، حيث تتراوح بين أساليب الدعم والمساعدة، أين يظهر فيها تعاون المنظمات غير الحكومية مع الأطراف. وأساليب أخرى تعرف بأساليب المضادة كالتنديد بالأساليب

---

[268]- قردانيز وافية، مرجع سابق، ص.126.

[269]- ورشة عمل بناء قدرات منظمات المجتمع المدني العربي في مجال التغيرات المناخية، متاح على الموقع: https://readnetwork.ovg تم الإطلاع عليه يوم: 2021/09/17، على: سا13 و35د.

[270]- رائد تحتفل بمرور 30 عاما باعتماد رؤية جديدة لتحقيق التنمية المستدامة، مقال متاح على الموقع الرسمي: https://veadnetwork.ovg تم الإطلاع عليه يوم: 2021/09/17، على: 13سا و50د.

السلبية للهيئات الرسمية، إقامة الدعاوي القضائية ضد الدول الّتي لا تمتثل لأساليب حماية المناخ.

رابعا: جهات محلية فاعلة لحماية المناخ

يُقصد بالجهات المحلية الفاعلة، تلك الهيئات الّتي تنشط في مجال معين وتعزز العمل عليه من خلال ضبط برامجها وخططها في اتجاه يهدف إلى تحقيق المبتغى من إنشائها، ومن أهما الفاعلة في مجال المناخ الحزب الأخضر الألماني الذي برز نشاطه على المستوى المحلي والوطني، لكن تعدى صداه الحدود الجغرافية، وذلك بالنظر إلى انجازاته وخططه المبرمجة وفق تقنيات حديثة تتماشى وتكنلوجية حماية المناخ، ويلاقي دعما في أوساط ألمانيا وتشجيعا خارجيا من قبل المحافظين على البيئة، وقد تعزز موقفه على ضوء الوعي البيئي الذي انتشر بين شرائح المجتمع، ويرجع في ذلك للباحثين الألمان الذين يعملون على تأمين الحياة البشرية ومستقبل الأجيال[271].

خلاصة الفصل

تحتل قضية التغيّرات المناخية الصدارة من حيث كونها من القضايا الأكثر تعقيدا والأكثر سخونة وإلحاحا على المجتمع الدّولّي حاليا، وذلك لما تفرضه من تأثيرات وتداعيات مستقبلية خطيرة أهمها مسألة الأمن الدّولّي بكل أبعاده، لذلك تتكاثف الجهود الدّولّية للتصدي لظاهرة التغيّرات المناخية عبر بوابة الأمم المتحدة وما ينحدر عنها من منظمات، والّتي لا تزال مستمرة في العمل إلى حد الساعة على الرغم من ضآلة نجاحاتها.

[271]-الحزب الأخضر الألماني عبر الموقع الإلكتروني https://mameanefa.org تم الاطلاع عليه يوم 21 سبتمبر 21 09 2021. على الساعة 19:40.

خلاصة الباب الأول

تُعد التغيّرات المناخية من أكبر التحديات الّتي يواجهها المجتمع الدّولّي، ذلك أن الزيادات المتنازعة لإنبعاثات الغازات الكربونية لا تزال مستمرة، ما زاد ظاهرة الإحتباس الحراري تأزما لتكون النتيجة في الأخير ذوبان الجليد، ارتفاع منسوب مياه البحر، أمطار حمضية وغياب التنوع البيولوجي.

هذه الكوارث الّتي لا يمكن السيطرة عليها إلا في إطار التعاون الدّولّي المشترك الذي يتخبط بين تأثيرات وتداعيات آنية ومستقبلية خطيرة أهمها مسألة الأمن البيئي بكل أنواعه.

تستقر المسيرة الّتي لا تزال مستمرة منذ 1972 إلى غاية 2022 بمجابهة التغيّرات المناخية عن جهود الآليات الدّولّية الّتي أنطلقت مع تشكيل الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ 1992 والّتي حقّقت فقرة نوعية من خلال (مؤتمرات الأطراف) والّتي أفصحت عن نجاحات متتالية وإن كانت ضئيلة أمام تعنت بعض الدول القوية الّتي تضع الإعتبارات السياسية والإقتصادية في قمة هرم الأولويات.

الباب الثاني

تحدي تحقيق أمن بيئي وحماية قانونية للاجئ المناخ

أصدرت الجمعية العامة قرار رقم A/RES/63/289 الصادر بتاريخ 03 يونيو 2009 للدورة الثالثة والستون قرارها تحت عنوان: **"تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن"** خمس إتجاهات (قنوات) يمكن من خلالها أن يؤثر تغير المناخ في الأمن وهي؛ الضعف، التنمية، القدرة على التكييف والأمن، انعدام الجنسية والصراع الدّوليّ[272].

كما يمكن اعتبار قنوات التأثير هي الضعف (بتهديده للغذاء، الصحة، الأمن الشخصي بسبب الأحداث المتطرفة) التنمية (يقوض التنمية ومنه يتضاعف الضعف وعدم الاستقرار، الأمن (الهجرة، المنافسة، الصراعات، حيث أن حالة الربط الّتي تمكن إقامتها بين التغير المناخي كظاهرة طبيعية، والانعكاسات السلبية على نمط الحياة وأمن الأفراد، لا تقتصر على الحاضر فقط في تداعياتها وإنّما يجدر أن تمتد الأجيال المقبلة وخاصة وأن العالم يشهد حالة من تنامي المخاوف بشأن التغيّرات المناخية أين بات هناك تبادل لإلقاء المسؤوليات عن أسباب هذه التغيّرات غير المسيطر عليها، تحميل يتعلق أساسًا بالإفراط في مجال التصنيع وعرقلة الدورة البيئة الطبيعية وارتفاع معدلات التلوث وفي جانب آخر أبرزت موافق غير مظمئنة عن مصير الأمن الإنساني على جميع الأصعدة وبوجه خاص الأمن البيئي الذي يعد رابط الوصل بين مركبات الأمن الإنساني[273].

المسألة لم تتوقف على مجرد احترام الجدل حول أسباب التغيير المناخي بين من يعدها ظاهرة طبيعية لأنّه تم التكييف مع هذا الأمر، إنما الأمر يشدد تعقيدًا عند محاولة الحدّ والسيطرة على الوضع من خلال ارتفاع درجات الحرارة المتزايدة وتفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري الذي تؤدي إلى مشكلات أمنية كبرى واضطرابات في معدلات التنمية وحروب من أنماط جديدة أساسها الإقتتال حول الغذاء واليابسة والموارد الصيديّة وبعض ونقص في المياه[274].

---

[272]- قرار الجمعية العامة الصادر بتاريخ 3 يونيو 2009، الدورة 63 رقم A/RES/281، متاح على الرقم الرسمي، https://archive.unescua.org، تم الإطلاع عليه يوم: 15 فيفري 2022، على: 15.00.

[273]- سليم حميداني، مرجع سابق، ص.29-52.

[274]- عبيدي محمد، "آثار تغير المناخ على الأمن البشري وحقوق الإنسان"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، المجلد 9، العدد 1، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2016، ص.ص.194-205.

ويصل الوضع للذروة عندما تكون نتائج هذه التغيّرات المناخية هجرة جماعية ذات طابع خاص وأسباب مردّها المناخ لتكون الصورة الحديثة لهذه الهجرة أو النزوح البيئي، انتقال من نوع خاص، وهو لجوء بسبب التغيير المناخي.

وعليه، سنقوم بدراسة التهديدات المناخية ولإشكالية بناءً أمن بيئي **(الفصل الأول)**، ثم دراسة كيفية تحقيق عدالة مناخية وإنشاء مركز قانوني دولي للاجئ المناخ **(الفصل الثاني)**.

الفصل الأول

التهديدات المناخية وإشكالية بناء أمن بيئي

أكد السيد كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة حول خطر التغيّرات المناخية بقوله "إن الدول الأكثر عرضة للخطر هي نفسها الدول الأقل قدرة على حماية نفسها وهي نفس الدول ذات المساهمة الأدنى في انبعاثات الغازات الدفينة، وستدفع هذه الدول ثمنا أغلى لما قام به الآخرون إذا لم تسارع في إيجاد خطوات مباشرة"[275].

مما يقتضي من المجتمع الدّولّي استجابة سريعة لمواجهة هذا الخطر الذي يهدد على وجه الخصوص طرفين لا يتمتعان بالنفوذ الكافي: فقراء العالم وأجيال المستقبل[276].

هذا الوضع الذي آل إليه المجتمع الدّولّي ارتبط بالعديد من الدراسات الأكاديمية في مجال الدراسات الأمنية بقضايا البيئة والتهديدات المحدقة بها بالمراحل المتقدمة من التّحولات الّتي مست المفاهيم الّتي تندمج في إطار الأمن من منظور واسع، وقد تم طرح قضية الأمن البيئي والمشاكل الّتي يشهدها التوازن البيئي؛ كتهديد وخطر يهدد المجتمع الدّولّي بأكمله، مما يتطلب تدخل سريع واستجابة عامة لمواجهة تلك المخاطر الّتي أصبحت تصب في وعاء دولي واحد تتشارك فيه المسؤوليات الدّولّية[277]، وتترتب الالتزامات وإن كانت متباينة بحسب حجم المسؤولية عن الضرر البيئي.

إن مسألة تحقيق أمن بيئي في ظل التغيّرات المناخية بات يشغل المجتمع الدّولّي على نطاق واسع وأصبح من المطالب الأساسية باعتبار أنّه يمس الوجود البشري بصفة أولى واستقراره في مرحلة لاحقة.

لذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم الأمن البيئي ومناقشة مسألة الأمن وتطوره وكيف يمكن للأمن البيئي أن يجمع جميع أبعاد الأمن الإنساني ويشكل حلقة وصل خطيرة، يتوقف تحقيقها على بقاء واستقرار الفرد في الوجود.

---

[275]- تقرير التنمية البشرية 2007-2008، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الألماني، ص.26.

[276]- Sandrine Maljeam- Dubois et Matieu Vemaere, op cit, p 9.

[277]- سفيان بلماضي، مرجع سابق، ص.ص.205-206.

المبحث الأول

دراسة تأصيلية للأمن البيئي

عملت العولمة من خلال موجة من النظريات الّتي صاحبت مفاهيم جديدة تتماشى والتغيّرات الدّولّية، إلى توسيع المجال النقدي يشمل الدراسات الأمنية أيضًا، وذلك من خلال إدراج عدد من التغيّرات الّتي عدلت من مركزية الدولة ومنطقها[278]. كما حوّلت أيضا مركزية التهديدات والمخاطر من الطبيعة الصلبة (العسكرية والإقتصادية) إلى الطبيعة اللينة (بيئية، ثقافية، عرقية)، إضافة إلى مجموعة من المتغيّرات الّتي تدخل في إطار أولوية حماية حقوق الإنسان، كل هذا إلى توسيع مجال ومنطق الأمن ليشمل النّظام الدّولّي (الدول، المجتمعات)، والإنسان الذي أصبح بدوره وحدة أساسية (حقوق الإنسان) من منظور الأمن وهذا ما يعرف بالأمن الإنساني.

فمقاربة الأمن الجديدة تشمل عدة أبعاد لذلك فإنّ المفاهيم الأمنية ترتبط بتعدد المسائل الأمنية الّتي تشمل معظم المجالات الّتي يكون فيها الفرد عنصرًا أساسيًا[279]، ولعل من أبرزها الأمن البيئي الذي يعدّ نقطة وصل تجمع بين مختلف أبعاد الأمن الإنساني[280].

نتناول مفهوم الأمن البيئي (**المطلب الأول**)، ثم مقاربة معرفية للأمن البيئي وأبعاده (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول

مفهوم الأمن البيئي

ارتبط مفهوم الأمن والأمن البيئي بتصاعد التهديدات البيئية على كافة المستويات (وطني، إقليمي، دولي)، حيث أصبحت هذه التهديدات تشكل خطرًا على الوسط الطبيعي للإنسان والكائنات الحية. ما دفع المجتمع الدّولّي إلى إيلاء أهمية قصوى لهذا القطاع الأمني، حيث أصبحت ثنائية

---

[278]- محند برقوق، الأمن الإنساني: مقاربة ايتمو-معرفية، 2014/01/30. متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.avabvolunteeving.org، في يوم: 20 02 2022، على الساعة 18:00.

[279]- زكية بهلول، مرجع سابق، ص.171.

[280]- طواهرية منى، "نحو مقارنة جديدة للأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 11، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، جويلية 2017، ص.157-174.

متغيري "الأمن-البيئة" من ضمن الاهتمامات البحثية الجادة في السنوات الأخيرة، والّتي تعني بدراسة العلاقة بين العوامل البيئية والأمن، خاصة بعد التحولات الدّولّية الذي مثلته نهاية الحرب الباردة[281].

إن ربط البيئة بالأمن نتج عن جهود مجموعتين في أواخر الثمانيات من العقد الماضي؛ مجموعة السياسة البيئية الّتي عنيت بالتطبيقات الأمنية للتغير البيئي والأمني، ومجموعة الجمعية الأمنية الّتي اعتمدت على تعريفات جديدة للأمن القومي، خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة. ولقد أسهمت جهودها في الاهتمام بالأمن البيئي بوصفه تخصصا معرفيا واستراتيجيا، ولقد أوضح كل من (Buzan Bary) و(Waerver)[282]، على أن الاهتمام بالبيئة بوصفها متغيرًا أمنيًا سيعزز من نطاق الوسائل المتاحة لحل المشكلات البيئية على المدى الطويل، وأنه بالإمكان تحقيق الأمن البيئي، إذا أصبح جزءًا من الجدال السياسي اليومي على مستويات صنع القرار وعلى المستوى الدّولّي. وليس فقط من خلال التركيز على الدولة وسياستها الداخلية والخارجية، حيث أن منظومة الأمن البيئي أوسع وأشمل من مجرد الدول، بل هي في نطاق عالمي[283].

فالمخاطر الّتي تهدد أمن الناس متشعبة الأبعاد ومتداخلة وتؤدي إلى آثار متعددة ولعل تغير المناخ هو واحد من هذه التهديدات الأكثر تأثيرًا على الأمن البشري بأبعاده السبعة المشار إليها في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الألماني عام 1994 وهي: **"الأمن الشخصي، الأمن السياسي، الأمن المجتمعي، الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي"**[284].

---

[281]- سليم قسوم، "دراسات الأمن البيئي: المسألة البيئية ضمن حوار المناظرات في الدراسات الأمنية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، الجمعية العربية للعلوم السياسية، لبنان، 2014، ص.93-102.

[282]– Barry Gordon Buzan né le 28 Avril 1946 à Londne, professeur émérite de relations internationales, Directeur de projet à l'institut de recherche sur la paix de copenhgue.

[283]-وجدان التيجاتي عباس، الأمن البيئي؛ أوراق السياسات الأمنية، المفاهيم الأمنية، المجلد 1، العدد 1، 2021، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https://naussiedu.sa، تم الإطلاع عليه يوم: 23 02 2022، على الساعة 11:35.

- Weaver Ole, ne le 17 septembre 1960, professeur de relation internationales au deplartement de science politique a copenhagne, ex chercheur principal à l'institut de recherche sur la paix de copenhaguen.

[284]- Repport of humain Right and development, UNDP, New York, 2000, p35.

الفرع الأول: تطور مفهوم الأمن

على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن وشيوع استخدامه، إلّا أنّه يصعب تحديد مفهوم واحد للأمن أو إيجاد قانون يحكم ظاهرة الأمن الوطني أو القومي، وكذلك الأمن الدّولّي.

وإن كان المفهوم اللغوي واضحًا في كون الأمن مصطلح مخالف للخوف، فإنّ المعنى الاصطلاحي يتعدد ويختلف من خلال محاولات الباحثين الوقوف على حقيقة المفهوم، وفيما يلي نتطرق لبعض من هذه التعريفات[285].

- **والتر ليبمان (Walter Lippman)**: إنّ الأمة تبقى في وضع آمن، إلى الحدّ الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا ترغب بتفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه".

- **أرنولدور ولفر (Arnold Wolfers)**: يُقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية؛ عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية، فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض القيم للخطر[286].

- **باري بوزان (Barry Buzan)** في حالة الأمن يكون النقاش دائرًا على السعي للتحرر من التهديد، أما إذا كان هذا النقاش في إطار النّظام الدّولّي، فإنّ الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات، على صون هويتها المستقلة وتماسكها العلمي.

- **بوث ويلز (Booth Wheeler)** لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق إذا نظر إلى الأمن بأنّه عملية تحرر.

---

(285)-Marie Ange, schellkens Gaiffe, securité envirromenentale dans les relations exterieures de l'union européemmes vers une appoche intégrée de la pévention des conflits et des crises externes, Thése de Doctord Universite de Rochelle. France, septembre, 2017, p 43.

(286)- نعيمة خطير، "الأمن كمفهوم مطاطي في العلاقات الدولية، إشكالية التعريف والتوظيف"، **المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات(1)**، العدد 02، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2018، ص.ص 242-251.

- جياكومو لوسياني (Giacomo Luciani) الأمن الوطني هو القدرة على مقاومة والتصدي لكل عدوان أجنبي[287]. ويعتبر الأمن القومي بأنّه قدرة الدولة على المحافظة على هويتها ووحدتها الوظيفية[288].

وعرف روبرت مكمارَا في كتابه "جوهر الأمن" الأمن بأنه: ليس المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، والأمن ليس القوة العسكرية وإن كان يشملها، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي وإن كان ينطوي عليه، فالأمن هو التنمية (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية) ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول النامية الّتي لا تنمو بالواقع، لا يمكن ببساطة أن تكون آمنة[289].

ساهمت مجموعة من القواعد الجديدة سواء كانت قومية الأفراد والجماعات والحركات الاجتماعية المختلفة، أو فوق قومية كالمنظمات الدّولّية والشركات المتعددة الجنسيات في التأثير الفعلي في ظهور تهديدات أمنية جديدة، ذات طبيعة مغايرة يتجاوز تأثيرها تأثير الدولة القومية، وهو ما أثر جدلا في الأوساط الأكاديمية والفكرية حول ضرورة إعادة صياغة مفهوم الأمن بشكل جديد يستوعب كل هذه التهديدات. فالمنظور الواقعي الكلاسيكي الذي يوافق نشأة الدولة القومية الّتي ترى الدولة وحدة تحليلية أساسية ومحور أية سياسة أمنية، وأن الأولوية هي تحقيق أمنها في مواجهة أية تهديدات عسكرية إذ تعتبر الوسائل العسكرية وحدها الوسائل المتاحة أمامها لتحقيق أهدافها[290].

وعمومًا فإنّ الأمن من المنظور الواقعي الكلاسيكي يرتكز على عدة مبادئ وأسس، تعتبر محددات لتحليل مفهوم الأمن عند أنصاره وهي كالآتي:

---

[287]- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص.14.

[288]- صباح حواس، التلوث البيئي وأثره على الأمن الإنساني، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2020، ص.37.

[289]- خليل حسين، "مفهوم الأمن في القانون الدولي العام" موقع خاص للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، نشر في: 2009/01/16، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https://dukhalilhussein.blogopot.com.2009/01/blog-post-16htrmt، تم الإطلاع عليه يوم: 14-10-2021، على: 19 سا و04 د.

[290]- قسوم سليم، الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر متطورات العلاقات الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2010، ص.65.

- الدولة هي الفاعل الوحدوي في العلاقات الدّوليّة، وهي الموضوع المرجعي والأساس الأمني، وهي المصدر الأعلى للسلطة الحاكمة.
- النّظام الدّوليّ هو نظام فوضوي، بفضل عدم وجود سلطة مركزية قادرة على ضبط وتنظيم العلاقات التنافسية بين الدول.

تسعى الدول إلى تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها، وتوسيع نطاق سيطرتها، والتأثير على الآخرين، وبالتالي فالحرب لا يمكن أن تنحصر على الطريقة الّتي توزع بها القدرات العسكرية بين القوى الكبرى والتوازن بين هذه القوى هو الذي تحدد حالة الاستقرار في النّظام الدّوليّ، وبالتالي بنية النّظام الدّوليّ هي الّتي تحدد حالة سلوكيات الدول[291].

تَتميز بنية النّظام الدّوليّ بغياب الثقة بين الدول، أو الشك والتجسس، فليس باستطاعة الدول التأكد من نوايا جيرانها وهو ما يولد الريبة ويزيد من احتمال قيام الحرب على الدوام، بمعنى آخر أن العلاقات الاستراتيجية بين الدول مبنية على غياب الثقة لأن كل دولة تعمل على تحقيق حد أدنى من القوة، وبالتالي تسعى إلى التسلح كنتيجة لذلك لأنّه في ظل مبدأ كل لنفسه يعد الأمن معنى نادرًا، وهو ما يفسر كل دولة إلى الصراع من أجل البقاء[292].

استقرار أو عدم استقرار النّظام الدّوليّ يتوقف بشكل على بنيته، بمعنى أن ذلك مشروط بتوزيع القدرات، خاصة العسكرية لا سيما في ظل التوازن بين القوى الكبرى، وهو ما يعبر عنه الرغبة في الحفاظ من عدمه على هذه البنية الّتي تحدد سلوك الدول[293].

لتفادي تفاقم الإشكالية الأمنية، أفسح بعض المفكرون أمثال (Widnezs Buzan) ضرورة توسيع مفهوم الأمن والذي كان يتمحور على الدول كما سبق الإشارة إليه في النزعة الواقعية الكلاسيكية، وجاء ذلك في إطار مدرسة كوبنهاجن (Copennhaguen) وعُرفوا بالتّسعيين والذين

---

[291]- توفيق بوستي، مفهوم الأمن من منظورات العلاقات الدولية، المعهد المصري للدراسات، 22 فبراير 2019، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https://eipss-eg.org، تم الإطلاع عليه يوم: 28 02 2022، على الساعة 18:13.

[292]- جويدة حمزاوي، التصور الأمني الأوروبي: نحو بينية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم، كيلة الحقوق والعلوم سياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص.17.

[293]- توفيق بوستي، المرجع نفسه.

- Barry Buzan et O. Waever. J De Wilde.

انطلقوا من فكرة أن تحليل مفهومة الأمن يجب أن يكون بعيدًا عن سؤال القوة والسلام وأن التعاون الدّولّي هو الحل للمشكلة[294].

واستخدمت المدرسة لتوضيح ذلك؛ توظيف منهجية "فعل الكلام" لمعرفة وتقدير إن كان الخطر يهدد الأمن أم لا، وقد يكون الخطر عسكري وغير عسكري، هذه الفكرة تسمح بتقديم تعريف سلوكي للأمن أكثر من كونه تعريف تعاقدي (الطرح الواقعي) على اعتبار أن الفرد هو وحدة التحليل[295]، كذلك وأن الدولة لم تعد الموضوع المرجعي الوحيد لفهم وتفسير الظواهر الأمنية على المستوى الإقليمي والدّولّي، والموضوع المرجح يتغير بتغيير القطاع الأمني قيد الدراسة وتتأثر بعوامل ومجالات خمسة.

وعليه، نكون أمام أشكال الأمن التالية:

- **الأمن العسكري:** ويرتبط بالقدرات الهجومية والدفاعية للدول وكذلك القدرات التصورية للقدرات العسكرية لدولة أخرى.
- **الأمن السياسي:** يتعلق بالهجوم ضد استقرار التنظيم داخل الدولة وهو موجه ضد الحكومة وضد المؤسسات وهي إيديولوجيات تعبر عنها الدولة.
- **الأمن البيئي:** ويتعلق بالحفاظ على البيئة والطبيعة كعنصر متغير أساسي للحياة والتهديد قد يكون في شكل زلازل، براكين، فيضانات، تلوث بيئي مصدره الإنسان، وقد يكون التهديد العسكري خطر على القطاعات الخمس.
- **الأمن الاقتصادي:** الحصول على الموارد، المال، الثروة بهدف المحافظة على الصحة كأهم مؤشر للأمن[296].
- **الأمن الاجتماعي:** يرتبط بالأخطار ضد الهوية الوطنية، أو الاجتماعية والقومية، حاول التوسعيون وعلى رأسهم (Buzan) بتطوير مفاهيم أخرى مرتبطة بالأمن؛ كالأمن الإقليمي والأمن

---

[294]- Sécurites : un nouveau cadre d'analyse, édition 1998, p 21, disponible sur le site (PDF), ailes 08.FR.

[295]- رضا شوادرة، "تطور مفهوم الأمن الدولي في الدراسات الأمنية بين الإتجاه الحديث والتقليدي"، **مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية**، العدد 5، كلية الحقوق، جامعة مرسلي عبد الله، تيبازة،جوان 2018، ص.ص 95-113.

[296]- رضا شوادرة، مرجع سابق، ص.ص 95-113.

المجتمعي وغيرها، حيث يرى أنّه لا يمكنه فهم أمن الدولة دون الأخذ بعين الاعتبار **"الإطار الإقليمي"** ودراسة الوحدات الّتي تخص الدول المتقاربة جغرافيا، وما تحت الوحدات (كالبيروقراطيات) وأخيرًا الأفراد[297].

وعليه، فإنّ التوظيف الجديد للأمن لا يشمل الأمن بدلالة علاقته بالعامل النفسي أي فكرة التحرر من الخوف، ولا يشمل علاقته بالبعد السياسي في دور الدولة كوحدة تحليل، بل أضيفت خانات للأجندة الأمنية من خلال طبيعة التهديد والموضوع المعنى بالتهديد[298] (من الدولة إلى الفرد) وكلها تهديدات تقلص من فضاء ممارسات الإنسان باعتباره وحدة التحليل الأساسية في الدراسات الأمنية الجديدة الّتي أخذت التوأمة أمن إنسان وبالتالي الحديث عن أمن إنساني بمختلف تركيباته بما فيها الأمن البيئي.

الفرع الثاني: تعريف الأمن البيئي

يُشير مصطلح الأمن البيئي إلى مجموعة من المخاوف الّتي تندرج تحت ثلاث فئات عامة، الأولى مخاوف الآثار الضارة للأنشطة البشرية على البيئة والثانية مخاوف الآثار المباشرة من مختلف أشكال التغيّرات البيئية من ناحية الندرة والتدهور، والثالثة؛ انعدام الأمن للأفراد والجماعات من ندرة الماء وتلوث الهواء وارتفاع درجة حرارة الأرض ومن هنا فمسألة الأمن البيئي ليست مسألة أمنية تقليدية[299].

يدل مفهوم البيئة على الحفاظ على الروابط السلبية بين الظروف البيئية والأمنية، وهو ما يتطلب التحذير من أسباب تدهور البيئة الطبيعية ومنع التهديدات من جماعات العنف المنظم، والمضي قدمًا لبناء مجتمع بشري مترابط وأكثر استقرار.

---

(297)- Florence Basty, la sécurité humaine : un renvérsement conceptuel pour les relations internationales, revue saentifique, dans raisons politiques N° 32/2008/4, p35A57.

(298)- Bertrand Rancharan, un nouveau Droit internationales de la sécurité et de la protection, cronique ONU, sur le site https://www.un.org. Article consulté le : 15/10/2022, à 10h et 55m.

(299)- حمدي هشام، الأمن البيئي العالمي والدمار الشامل للحروب، مقال منشور في: 2022/02/22، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص.5.

أسفرت المنظمات الدّولّية على مجموعة من التعاريف للأمن البيئي والّتي سندرجها فيما يلي: الأمن البيئي هو ذلك الأمن المتعلق بالأمان العام للناس من الأخطار الناتجة عن عمليات طبيعية أو عمليات يقوم بها الإنسان نتيجة إهمال أو حوادث أو سوء إدارة[300].

وعرفه آخرون على أنّه إعادة تأهيل البيئة الّتي تدمر في الحروب ومعالجة المخاطر البيولوجية الّتي يمكن أن تقود إلى تدهور إجتماعي[301].

وعرفه الأستاذ إبراهيم الدسوقي عطية على أنّه المحافظة على النّظام البيئي العام، أو منع أخطاء تهدد عناصر البيئة (المياه بما فيها البحر الإقليمي، والهواء بما فيه طبقات الجو العليا، والتربة سواء ما على الأرض أو ما في باطن الأرض، أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات، أو المحيط الطبيعي للبيئة على المستوى الإقليمي[302].

الأمن البيئي وثيقة ملزمة للحفاظ على المحيط الحيوي من التلوث وتأمين احتياجات المجتمع لتمكينه من تنفيذ خطط التنمية البشرية مع مراعاة كفاية المخزون الطبيعي بمختلف أشكاله لدوام واستمرار عملية التنمية[303].

أغلب التعريفات الوارد ذكرها، تناولت جانبًا وافدًا من جوانب الأمن البيئي كمصطلح عام وأهملت الباقي، فمنها من ركز على فعل الإنسان دون إقحام الإدارة الّتي تعد شخصا معنويا، ومنها من ركز على نتائجه في الحروب، أما الأستاذ الدسوقي اكتفى بتعريف الأمن البيئي الإقليمي في حين أنّ الأخطار الّتي تهدد الأمن البيئي لا تعرف حدودًا سياسية[304].

---

[300]- طارق إبراهيم الدسوقي عطية، النظام القانوني لحماية البيئة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015، ص.51.

[301]- حمدي هشام، المرجع السابق، ص.6.

[302]- طارق إبراهيم الدسوقي عطية، المرجع السابق، ص.52.

[303]- نوال بن فلوش، "الأمن البيئي والأمن الإنساني، تكامل أم تقاطع"، **مجلة آفاق علمية**، المجلد 13، العدد 01، المركز الجامعي، موسى أق أخاموك، تمنراست، 2021، ص.ص 544-560.

[304]- مبطوش الحاج، "أثر النزاعات المسلحة على الأمن البيئي"، **مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية**، العدد 08، كلية الحقوق، جامعة إبن خلدون، تيارت، 2017، ص.ص 158-171.

يمكن أن نتصور صعوبة هذا النقص في التعاريف باعتبار أن مفهوم الأمن البيئي مفهوم مستحدث ومتشابك حيث لا يمكن أن يكون مستقل عن المفاهيم الّتي تدخل في إطار الأمن الدّولّي بصفة عامة.

وعليه وارتكازا على سبق من التعريفات يمكن استخلاص أنّ الأمن البيئي؛ تلك الحالة المستمد من المتغيرين الأمن والبيئة وتحدث عند والاستقرار الأمني (بعيدًا عن كل ما يهدد السلم والأمن الدّولّيين) والتوازن البيئي، أي الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية بطريقة تضمن سلامة الإنسان وحياته وفق مبادئ القانون الدّولّي وميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

تجدر الإشارة إلى أن الأمن البئي ارتبط بمفهوم الأمن البشري، فمع نهاية الحرب الباردة اتسع المجال كما سبق الإشارة إليه لبروز منظومة جديدة للأمن في ظل مفاهيم مغايرة للمألوف كالعولمة، التدخل الدّولّي الإنساني، الأمن الإنساني والأمن البيئي، أين تغيرت التحديات الّتي تواجه الأمن، من احتمال تدخل العدو الخارجي إلى احتمال نشوب حروب داخلية أهلية، لأسباب عرقية ودينية داخل الدولة الواحدة، وأسباب مناخية كنفاذ المياه، التصحر، الجفاف وهي أسباب ترجع إلى عوامل بيئية ومناخية. الأمر الذي جعل مفهوم الأمن الإنساني متعلق بأمن الأفراد؛ وذلك لكون المواطن داخل الدولة يحتل الصدارة بدلاً من أمن الدولة المركزية، ويكون الفضل في إحياء الأمن البشري من حيث المفهوم إلى برنامج الأمم المتحدة الألماني، من خلال تقرير التنمية البشرية لسنة 1994[305]، الذي أشار صراحة إلى أولوية الفرد المكون الأساسي للجماعة دون الإنتقاص من أهمية ومكانة الدولة. وفي تحديده لأبعاد الأمن الإنساني، حدد تقرير برنامج الأمم المتحدة الألماني للتنمية البشرية لسنة 1994 سبع (07) أبعاد منها؛ الأمن الغذائي، الصحي، الشخصي، السياسي، الاجتماعي والبيئي الذي يدخل كمفهوم ذو ثلاث أبعاد (الفرد، الموارد الطبيعية والتكنولوجيا) [306] كل مترابط وكل مؤثر ومتأثر.

[305]- تقرير الأمم المتحدة الألماني للتنمية البشرية لسنة 1994، متاح على الموقع الرسمي: https://www.un.org

[306]- الأزهر داود، الأمن البيئي من منظور القانون الدولي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2016، ص.16.

وعلى هذا الأساس تم تغيير مفهوم الأمن ليتحول من التركيز على أمن الأرض إلى التركيز على أمن الأفراد، ومن أمن عن طريق التسلح إلى أمن عن طريق التنمية الإنسانية المستدامة، وهذه التنمية الّتي تعد الموارد الطبيعية ركيزة لتحقيقها لذلك بات الأمن البيئي صمام أمان للأمن العام في تلاقي الأخطار البيئية الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو البشرية، إضافة إلى أنّه وسيلة من وسائل حفظ حقوق البيئة والّتي تؤدي إلى الإضطراب الاجتماعي والصراعات الإقليمية بين الدول.

وبناءً على ذلك فإنّ الأمن البيئي يحقق كل بنود المواثيق الدّولّية الّتي تنص على:

- التقليل من آثار التدهور البيئي بأشكاله المختلفة.
- إيقاف الاعتداءات والصراعات حول مناطق الموارد الإنتقالية، وإدخال البيئة في المناهج التعليمية والتعاون الإقليمي والدّولّي في مجال حماية البيئة[307].

وللتعمق في مفهوم الأمن البيئي تمت الإشارة إلى المقاربات النظرية التالية:

النظرية التقليدية: تمثلها المقاربة الاجتماعية للمنظور الواقعي، ونظرية سياسة الندرة، وفقًا لذلك فالندرة قد تتطور إلى صراع دولي عندما تكون هناك قيود على الوصول إلى الموارد الحيوية المتجددة وغير المتجددة كالنفط والمياه والغذاء، كما أن التهديدات البيئية العالمية والإجتماعية والاضطرابات السياسية سببها اللاجئون السيئون، الذين يتحركون عبر الحدود الوطنية[308].

النظرية البديلة: يُعتبر المنظور الإيكولوجي لسياسات الدول نظاما للعلاقات المترابطة بين المجتمعات والأرض والّتي تشترك مع بعضها البعض في ظل الإعتماد المتزايد على موارد الكوكب المحددة والّتي تشكل قاعدة أساسية لرفاهية الإنسان وبقائه، وهذا الإتجاه نادت به كل من

---

[307]- منى طواهرية، مرجع سابق، ص.ص 157-174.

[308]- Philippe le Prester, Sécurité environnementale et insécurités internationales, revue québécoise de droit international, année 1998/11/01, p 271-291.

(Margaret) و(Harold)[309] في أعمالهما في مجال العلاقات الدّولّية المسندة على المنظور البيئي للقضايا الإنسانية.

أما بخصوص الأزمات البيئية وجذورها، فهي نتيجة ضعف قدرات الإنسان في التكيف مع الطبيعة ومواقفه السلبية اتجاهها، حيث أن التقدم التكنولوجي السريع أدى إلى زيادة استغلال البشر للموارد الطبيعية، مما يتطلب مزيدًا من التغيّرات في المواقف والمعتقدات في بنية المؤسسات الاجتماعية من أجل تحقيق عالم آمن بيئيًا[310].

المطلب الثاني

نحو مقاربة للأمن البيئي و أبعاده

عرف النقاش حول القضايا البيئية والأمن البيئي تطورًا من خلال ثلاثة أجيال، اختلفت باختلاف النظرة إلى موضوع الأمن البيئي وحماية البيئة الدّولّية.

فالجيل الأول للأمن البيئي اتسم برواج كبير في الأوساط الأكاديمية من خلال كتابات (Lester Broun) من معهد (World watch) من خلال ورقته بحثية حول إعادة النظر في تعريف الأمن القومي حتى يدمج الشواغل البيئية مؤكدًا أن حالة التهديدات الّتي يتعرض لها كل من الإنسان والطبيعة هما جوهر الأمن الحقيقي الذي يسعى المجتمع الدّولّي إلى تحقيقه. وقد أكّد (Ritchard .Ullman)[311] على ضرورة عدم التركيز فقط على القضايا العسكرية، إذ أن التهديدات غير العسكرية والّتي من بينها التهديدات البيئية والّتي تشمل الكوارث الطبيعية المدمرة كالفيضانات تشكل خطرًا محدقًا على الأمن الدّولّي.

---

[309]- Margaret et Harold, deux chercheurs et pionniers dans l'étude des problémes enviromementaux internationaux des premiers qui ont travaillé sur la relation entre la dégradation de l'environnement et les conflits armés. En 1950, Aujourd'hui il existe le prix de Harold et Margaret spreaut qui à été créé en 1972. https://www.isanet.org

[310]- نوال بن فلوش، مرجع سابق، ص.ص 544-560.

[311]- Professeur de science politique americaun, né en 1933, mort en 2014. Il a présidé le conseil d'administration world peace foundation, boston 1980-1984. Jember du conseil des relations étrangéres institut internationales d'études strategiques.

أما الجيل الثاني؛ أظهر تفسيرات جديدة حول مقاربة الأمن البيئي حيث ركز النقاش حول اعتبار الأمن البيئي تهديدًا للأمن القومي، وذلك باعتبار أن الندرة بعدم الحصول على الموارد الأولية أو عدم التكافؤ فالحصول عليها قد يكون السبب الرئيسي لإثارة الصراعات ما بين الدول أو داخل الدولة بحد ذاتها[312].

أما الجيل الثالث[313]؛ شهد النقاش حول الأمن البيئي بالتركيز على قضايا الأمن وتغير المناخ من خلال إلقاء الضوء بشكل متزايد على قضايا تغير المناخ بكونها القضية البيئية الأكثر إلحاحًا من قبل عدد من الجهات الفاعلة في المجالات السياسية والأكاديمية، وتصنيف هذه القضية باعتبارها تهدد السلم والأمن الدّوليّين[314].

الفرع الأول: مقاربة التنمية المستدامة في ظل مخرجات الأمن البيئي

يشير مصطلح التنمية المستدامة إلى المجالات الّتي ينبغي لهذا المفهوم الاشتعال عليها وهي: المجال الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي والبيئي ومن ثم فهي تعرف على أنها: عملية شاملة مستمرة وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة الأفراد ورفاهيتهم، وذلك من خلال مساهمة جميع أفراد المجتمع وعلى أساس التوزيع العادل لعائداتها[315].

إن التعريف السابق يعتمد الشمولية والاستمرارية في التفكير والتخطيط على أساس الاستغلال العقلاني العادل، وعليه فهي تعني أيضا الموارد الطبيعية لأجيال الحاضر والمستقبل والمحافظة على خصائصها[316].

---

[312]- Marie ange, Schellkens Gaffe ,op, cit p 50.

[313]- أمينة دير، مرجع سابق، ص.34.

[314]- من أهم الدراسات في هذا المجال، اعمال كل من (John Barutte) و(Simony Dalby) اللذان سبقا لهم العمل على مفهوم الأمن البيئي في 1990، وركزا بعد ذلك على الرابط بين تغير المناخ والأمن، إضافة إلى دراسات المجلس الاستشاري الألماني للتغيير العالمي (WBGU)، دراسة (Scavven sheeffran) 2008 و2009. كل هذه الدراسات خلصت بنتيجة واحدة وهي تهديد السلم والأمن الدوليين.

[315]- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، جامعة الدول العربية القاهرة، 2007، ص19.

[316]- تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، نيويورك، 1987، ص.15.

في تعريفنا للتنمية المستدامة نلاحظ أن البعد البيئي يحتل مكانة واسعة باعتبار أن التخطيط والاستغلال العقلاني يقع على الموارد الطبيعية، حيث يفترض أن يكون ذلك في إطار الحفاظ على البيئة وعدم استنزافها حتى لا تؤثر على التوازن البيئي، وذلك من خلال التحكم الجيد في المخلفات الصناعية لأجل خلق صناعات نظيفة تحفظ مكانتها وقيمتها[317].

ومن خلال استقراء مراحل تطور الأمن البيئي ظهر جليا أن التهديدات الّتي يمكن أن تسبب متاعب للمجتمع الدّولّي تتمحور حول النّظام البيئي والنّظام الغذائي، وهذا ما أكدته معظم الدراسات الأكاديمية ووثقته لجنة برونتلاند عام 1987[318] والّتي درجت فصلاً كاملاً حول الأمن البيئي من خلال التقرير النهائي الذي جاء فيه "المشاكل البيئية للفقراء تؤثر سلبًا على الأغنياء؛ وذلك في المستقبل غير البعيد جدًا، تنتقل عن طريق عدم الاستقرار السياسي والاضطراب".

هذا التقرير أسفر على مرحلة جديدة للإهتمام بالأمن البيئي كدعامة لاستقرار الأمن القومي، خصوصًا بظهور عوامل أخرى كنقص المياه، والجفاف كمسببات الصراعات الداخلية، وهذا ما شهدته بعض الدول الإفريقية لتتضح جليًا بعد ذلك من خلال دراسات عالية المستوى وتقارير خبرات اللجنة الدّولّية المعنية بتغيير المناخ، بأن التهديد البيئي سواءً كان بفعل الإنسان أو الطبيعة مردّه التغيّرات المناخية وارتفاع درجات الحرارة، الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى تجاوز قدرة النظم البيئية الطبيعية على تحمل هذه التغيّرات ومن ثم إحداث تغيّرات بيئية تكاد تهدد حياة الإنسان[319].

تبعًا لذلك فقد ازداد الاهتمام الدّولّي بمسألة التغيّرات المناخية واعتبارها عاملاً رئيسيًا يهدد الأمن البيئي، نتيجة للانعكاسات الّتي ترتبها هذه الأخيرة.

---

[317]- ذهبية الطرش، متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة لاستخدام الموارد المتاحة، يومي: 7و8 أفريل 2008، جامعة سطيف، ص.4.

[318]- Le rapport Brundttand, le nom de la publication officiellement intitulée "Notre avenir a tous", rédigée en 1987 par la commission mondiale de l'environnement et du devellopement durable, www.adequations.org.

[319]- خالد روشو، "دور الأمن البيئي في التأسيس لمقاربة التنمية المستدامة"، **مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد 18، العدد 03، المركز الجامعي، تيسمسيلت، 2019، ص.ص 157-175.

ويعيق تنفيذ الخطط الإنمائية لتحقيق التنمية المستدامة، وفيما يلي نعرض أهم الأساسيات لتحقيق الأمن البيئي في ظل محددات التنمية المستدامة.

- تهيئة بنك معلوماتي حول البيئة: يُقصد بذلك اعداد دراسات بيئية تنموية معمقة، من خلال البحث والتحري في الأوضاع البيئية وهو يشمل مجموعة من النقاط أهمها الوضع الدقيق لحالة البيئة من خلال رصد المعلومات[320]، ترتيبها من خلال عمليات الجرد والاحصاء تليها عملية رصد التهديدات البيئية الموجودة والمختلفة، والّتي تمكننا من تجسيد تصورات واقعية ومضبوطة عن كيفية التصدي لمعيقات الأمن البيئي لتحقيق التنمية المستدامة، وطرح تصورات جديدة تمكن من تحقيق العمل على الاستدامة البيئية وتثمين كل فرصة من شأنها التأسيس لمقاربة الأمن البيئي خدمة التنمية المستدامة[321].

- تأسيس جهاز الأمن البيئي مثلها مثل الجرائم الدّولّية المحددة وفق المادة 05 من نظام روما المتعلقة بالجرائم الدّولّية، فإنّ الجرائم والبيئة وإن كانت تحال إلى المحكمة الجنائية الدّولّية كن لا تأخذ إلا جانبها التعويضي كمخلفات للجرائم الوارد ذكرها وفق المادة 05 من نظام روما[322]، فإنّ حماية البيئة يستلزم جهازًا أمنيًا مستقلاً يقوم برصد الجرائم المرتكبة في حق البيئة والنّظام الأمني البيئي، وإحالتها إلى الجهة القضائية المختصة.

- إقامة نظام قانوني ردعي يكفل الأمن البيئي: لا يمكن للمجتمع الدّولّي أن يرتب مسؤوليات لمخالفي القوانين الدّولّية في المجال البيئي مالم يضع تقنين دولي يجرم ويدين كل عمل من شأنه تهديد استقرار الأمن البيئي، وضرب الأسس والقواعد البيئية ومن ثم خلق اضطرابات دولية تؤثر لا محالة على السلم والأمن الدّولّيين.

---

[320]- Marie Ange Schelltens, op cit, p 382.

[321]- خالد روشو، المرجع نفسه، ص.ص 157-175.

[322]- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في 17 جويلية 1998، المتوفر على الموقع: https://www.icuc.org، تم الإطلاع عليه يوم 17 جويلية 2022، على الساعة 15:00.

- نشر الوعي البيئي لدى المواطنين على السواء المحلي والدّولّي: إن أغلب المشكلات البيئية ترتبط بالسلوك الإنساني وتفاعل الأفراد مع بيئتهم، لذا فنشر الوعي والإعلام البيئي بكافة صوره وأشكاله له القدرة على تحقيق الأهداف في مجال تحسين نوعية البيئة، وشرح القوانين والقرارات الخاصة بالبيئة وحمايتها بكفاءة وفعالية.

باعتبار أن الفرد شريك حقيقي وحلقة جد مؤثرة في نجاح أي فكرة، فلا بد من العمل على رفع وعيه البيئي من خلال ترشيد الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية المائية والحيوانية والنباتية[323].

تعزيز التعاون الإقليمي والدّولّي في مجال الأمن البيئي: إن العمل على تأسيس اتفاقيات دولية معنية بحماية البيئة وتكريس الأمن البيئي الدّولّي وذلك من خلال العمل على تبادل الخبرات والمعلومات والبرامج والاستراتيجيات الناجحة في التصدي لتهديدات البيئة، من شأنه أن يختزل الوقت والجهد الرامي إلى تنمية الأمن البيئي، تحقيقًا للتنمية المستدامة[324]، وإنّ المحافظة على البيئة، والعمل على تأسيس أمن بيئي بكافة أنواعه ومستوياته هو ركيزة لتحقيق التنمية المستدامة.

حجر أساس لبناء مقاربة للتنمية المستدامة باعتبارها صمام أمان في أي عملية تنموية تطويرية لأي مجتمع[325] ولما ارتبط مفهوم الأمن البيئي بقضية التغيّرات المناخية بات إيجاد حلول خضراء وتغير سلوكيات لتحقيق تنمية مستدامة ضرورة ملحة. إذ تدفع زيادة الإعتراف بحجم أزمة المناخ في تحقيق أمن بيئي وتدوير عملية التنمية المستدامة، البحث عن الحلول الخضراء ويشير

---

[323]- كلثوم صدراتي، "الإعلام البيئي كآلية لحماية البيئة في ظل قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة"، **مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد 09، العدد 01، المركز الجامعي موسى أق أخاموك، تامنراست، 2020، ص.ص909-929.

[324]- بوقراص رقية، "حتمية التعاون الدولي لتحقيق الأمن البيئي"، **مجلة السياسة العالمية**، العدد 01، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، جوان 2020، ص.ص30-54.

[325]- لطالي مراد، "الأمن البيئي واستراتيجيات ترقية"، **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، المجلد 02، العدد 01، كلية الحقوق، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، ص.ص 535-549.

مفهوم التحضير بمعناه العام إلى إحداث تغيير عالمي في السلوكيات من أجل إذكاء الوعي البيئي في الأنشطة البشرية وفي تصميم السياسات والأطرالإنمائية وتنفيذها[326].

هذا وقد أشارت منظمة الأمم المتحدة بوكالاتها إلى ضرورة إشتراك الشعوب الأصلية ومبادئها الخاصة بالإدارة البيئية تفعيلاً للإرادة المستدامة في تحقيق اكتفاء ذاتي من خلال اقتراح حلول تخفض من انبعاثات الغازات الدفينة بطرق تقليدية، علمًا أن أراضي الشعوب الأصلية تغطي 22% من أراضي العالم ونحو 80% من التنوع البيولوجي على كوكب الأرض. فتشكل هذه الأراضي مصرفا لمئات المليارات من أطنان الكربون وبدأت تظهر مناهج مؤسساتية مختلفة تجسد الالتزام الدّولّي بإيجاد حلول بيئية ويشمل الأمثلة (WIPOGREEN)[327] وهي منصة شبكية لتبادل التكنولوجيا الخضراء، والمبادرة الخضراء (منظمة العمل الدّولّية) و(إطار النمو الأخضر) و(بنك التنمية الإفريقي) ويجب أن نعطي هذه المناهج أيضا الأولوية للتعاون النشط مع الشعوب الأصلية لضمان استدامة سبل عيشها وخيراتها، وبالتالي تفادي صراعات دولية (خاصة في إفريقيا) نتيجة لعدم الإستقرار البيئي والذي مراده التغيير المناخي، وبالتالي تتحقق النتيجة الثلاثية الأبعاد "أمن بيئي، تنمية مستدامة، تحقيق السلم والأمن الدّولّيين".

الفرع الثاني: الأمن البيئي كأحد مركبات الأمن الإنساني

أفرزت النقاشات الأمنية حول القضايا البيئية مقاربتين مهمتين، أمن الدولة من الأخطار البيئية مقابل أمن الإنسان من التدهور البيئي الذي مراده التهديد البيئي. وفي دراستنا للأمن البيئي كأحد مركبات الأمن الإنساني، لابد من التطرق إلى مفهوم الأمن الإنساني ثم التهديد البيئي وربط المفهومين لأنهما نقطة الوصل بين الأمنين الإنساني والبيئي.

لذلك سنحاول رصد التوجيهات لكلا المقاربتين بحسب طبيعة العلاقة الّتي تربطهما، فكلما كنا في بيئة سليمة صحية إزدادت فرص الأمن وارتقت، لكن من جهة أخرى كلما ارتفع مستوى الأمن

---

(326)- أولواتيلوبيا مودي، العمل المنافي والاستدامة، مجلة (WIPO)، مارس 2020، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.fao.org.gools./3، تم الاطلاع عليه يوم: 01 03 2022، على الساعة 14:15.

(327)- WIPOGRREEN : c'est une base de données en ligne gratuite d'accès, pour les technologies durables. C'est un projet de l'organisation mondiale de la propriété intellectuelle.

الإنساني قد يؤدي إلى اتجاهين؛ إما المحافظة وحماية البيئة من طرف الإنسان، أو ازدياد الاعتداءات عليها لأجل إشباع الحاجيات اللامحدودة للفرد[328].

أولا: تعريف الأمن الإنساني

طرح تقرير برنامج الأمم المتحدة الألماني (PNOD) لعام 1994 مفهوم الأمن الإنساني يرتكز على جانبين رئيسيين[329]، بالدرجة الأولى تعني السلامة من التهديدات مثل الجوع والمرض، القمع، وبالدرجة الثانية تعني الحماية من الإضطرابات المفاجئة والمؤلمة في أنماط الحياة اليومية سواء المنازل أو في العمل أو في المجتمعات، ووفقًا لذلك فالأمن الإنساني تحرر من الخوف، تحرر من العوز، وتحرر من القهر[330].

وفي نفس السياق ذهبت مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (ONU) إلى اعتبار الأمن الإنساني حماية النواة الأساسية للكل بطرق تدعم الحريات وتحقق الذات الإنسانية، أما الأبحاث الأكاديمية تباينت في شرح مفهوم الأمن الإنساني بحكم تباين المقاربات النظرية، حيث انصرف لينكولان شان (Lincoln Shen) إلى طرح تعريف للأمن الإنساني معتمدًا على مكوناته الثلاثة: بقاء الإنسان، رفاهية الإنسان، حرية الإنسان. فالأمن الإنساني هو الهدف النهائي للاعتبارات الأمنية كافة، أمّا جورج ماكلين (George Maclean) ارتكز على المقاربة الشمولية الكلية في كون أن فكرة حماية الفرد تتحقق من خلال التركيز على رفاهية الأفراد ونوعية الحياة، فالأمن الإنساني يعني الحماية من العنف غير الهيكلي الذي يترافق مع عدة اعتبارات غير مرتبطة بالتكامل الإقليمي كالندرة البيئية أو المجرة الجماعية[331].

وعليه لن تتحقق فكرة الأمن الإنساني إلا إذا توافرت استراتيجية الحماية الّتي تقوم على توسيع قدرات الفرد في سياق لم يكن متاحًا سابقًا له، أما استراتيجية التمكين فتقوم على عملية كسب الفقراء لمعيشتهم والتحكم في أحوالهم ومواردهم.

---

[328]- لطالي مراد، مرجع سابق، ص.ص 535-549.

[329]- خلاف محمد عبد الرحيم، بوسطيلة سميرة، الأمن البيئي من منظور الأمن الإنساني، **"المجلة الجزائرية للأمن والبيئة"**، العدد 09، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة،جويلية 2016، ص.ص 57-70.

[330]- خلاف محمد عبد الرحيم، بوسطيلة سميرة، المرجع نفسه، ص.ص 57-70.

[331]- نوال بن فلوش، مرجع سابق، ص.ص 544-560.

ثانيا: التهديدات البيئية

بعد نهاية الحرب الباردة، وعلى أثر اشباع مفهوم الأمن من القوة العسكرية والدبلوماسية التقليدية، تغير تصور التهديد بشكل جذري، فقد أشارت ستاينر (Stiener) إلى التغيير الجوهري في المخاطر والتهديدات منذ عام 1990. الأمر الذي زاد من مخاطر الحروب المحلية العنيفة وقلل من فاعلية نظم الرقابة على الأسلحة. لينتقل التهديد إلى الأبعاد الاقتصادية والإجتماعية والبيئية، وليمس التحولات الدّولّية وانعكاساتها على المضامين الجديدة للأمن والّتي تمس الإنسان كفرد وكوجود إنساني.

تظهر علاقة "الأمن" و"التهديد" من خلال التأثير المتبادل وأن أية محاولة لتفسير مفهوم الأمن لابد أن تبدأ بتحديد مصادر التهديد الّتي تحول دون تحقيق الأمن[332].

بالرجوع إلى إشكالية بناءً أمن بيئي لتحقيق أمن إنساني فإنّ تقرير العزيف رفيع المستوى التابع للأمين العام المعني بالتهديدات والتحريات والتغير والذي نشر في 02 ديسمبر 2004 أشير إلى المهام الجديدة لمنظومة الأمم المتحدة في القرن ال 21 وقد ورد فيها: "تهديدات اليوم لا تعترف بالحدود الوطنية، وهي مترابطة، ويجب التصدي لها عالميا وإقليميا، بالإضافة إلى المستويات الوطنية[333]. وميز الفريق بين 06 مجموعات من التهديدات، التهديدات الاقتصادية والإجتماعية (كما في ذلك الفقر والأمراض المعدية والتدهور البيئي) الصراع الداخلي بين الدول وأسلحة الدمار الشامل والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والدّولّية، ولأول مرة يتم سرد التدهور البيئي بين التهديدات الّتي تواجه الأمم المتحدة، والّتي تتطلب إجراءات وقائية.

أما نورمان مايز (Norman Mayer) فقد أقر بأن العالم ينخرط في حرب عالمية ثالثة ضد الطبيعة، فالتهديد أصبح يستهدف استنفاذ طبقة الأوزون والإحتباس الحراري وتآكل التربة وغيرها

---

[332]- Amnesty Internationale, la sécurité environnementale est indispensable à la sécurité humaine. Déclaration conjointe à l'occasion de la journée internationale pour la prévention de l'exploitation de l'environnement entempls de gerre et de couflitaime, 6 Novembre 2018, disponible sur le site : www.amnesty.org.

[333]- بوقراص رقية، مرجع سابق، ص.ص 535-549.

من التهديدات البيئية. إذن المفهوم الجديد الناشئ في مجالس صناع السياسية الخارجية والاستراتيجين العسكريين هو البعد البيئي للقضايا الأمنية[334].

ثالثا: التحديات البيئية

تنطوي فكرة التحديات البيئية على أساس وجود تهديدات أو أخطار ترمى إلى إعاقة جهود الإستدامة البيئية، علمًا أن تلك الإعاقة سهم في تأثير تلك التحديات الّتي تمارس تأثيرات سلبية في مناخ العمل الإنساني إنطلاقًا من أن الفرد كائن إجتماعي يتفاعل مع البيئة المحيطة به، فالبيئة تترك آثارها ومجرياتها على الأمن الإنساني وكذلك هم الأفراد الذين يمثلون عنصر الحركة، إذ أن الكثير من المشاريع إذا لم تراعي العوامل البيئية عند التخطيط والتنفيذ فإنّها معرّضة للفشل.

وكانت منظمة الصحة العالمية قد أصدرت تقريرًا لها في 1993 أسفر على أن تدهور البيئة يعد المسؤول الأول عن العنف والإدمان، ما يفسر أن التحديات البيئية الّتي يواجهها العالم تفرض السعي إلى التقليل من التراكمات الناجمة عن الفعاليات البشرية والّتي اتخذت عدة أوجه، من تغيّرات مناخية، تحميض البيئة، التلوث الجوي[335]، ومع ذلك تبقى التحديات الّتي تواجهها البيئة أكبر وأعمق مما يتوقع إلى حد يستلزم الإقرار بتدابير والتزامات دولية صارمة للحفاظ على البيئة من أي خروقات. فهي ملك للبشرية جمعاء.

يمكننا أن نلخص أهم التحديات البيئية الّتي تعرقل تحقيق الأمن البيئي والإنساني على حد سواء فيما يلي:

- **سوء إستخدام الموارد:** إن غياب التوظيف الأفضل للموارد الطبيعية يؤدي إلى عرقلة تفعيل خطط التنمية المستدامة، خاصة إذا انصب هذا الاستغلال على الاستنزاف دونما معالجة، كالاستعمال المفرط للأراضي الزراعية وتكديسها بالمواد الكيمياوية، لذلك فشرط مراعاة بعض

---

[334]- Norman Mayer, "lenvironnemental security" (GUEST ESSAY) accessed 26/10/2021, sur le site: https://www.cengage.com.tressource-uploads/static/vessource.

[335]- نوال يونس محمد، "سلطان أحمد خليف، الأمن الإنساني والتحديات البيئية"، **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية**، المجلد 04، العدد 10، https://www.code.tu.ed.iqr.journal، 2008، ص.ص 21-31..

الضوابط هو شرط ضروري تتجلى مضامينه من خلال احياء الأرض الموات وضع حد للأخطار، الاعتماد على الطاقات المتجددة[336].

- **غياب الوعي البيئي:** وهو يعد من أهم المشاكل الواجب الوقوف عليها، لذلك يجب على المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المدنية العمل على نشر الوعي البيئي وثقافة أن البيئة محددة بحياة ولها فترة زمنية للزوال إذا مالم يتحد الفرد والدولة على السواء الإجراءات الوقائية من أجل الحفاظ عليها، هذا الوعي يجب أن يبرمج من خلال حصص نوعية على جميع المؤسسات التربوية بالإضافة إلى دور الإعلام في المساهمة في تطوير الفكر البيئي[337].

- **تدني الشعور بالمسؤولية اتجاه البيئية:** يُقصد بها تجاهل القواعد والقيود الّتي تساهم في الحدّ من الانتهاكات ضد البيئة وعدم الالتزام بالقواعد القانونية خاصة في المجال الدّولّي، أي الاتفاقيات الدّولّية والإقليمية الخاصة بحماية البيئة، سواء ما تعلق منها بالمحافظة على البيئة البحرية أو الجوية أو البرية بما فيها الحفاظ على التنوع البيولوجي.

- **تدني المستلزمات المطلوبة للإحاطة بالمستجدات البيئية:** بالرغم من وجود ترسانة قانونية دولية لحماية البيئة والتصدي لظاهرة التغيّرات المناخية، وبالرغم من الاستمرارية في وضع حلول طارئة ومستعجلة للحد من التآكل المتزايد للانتهاك السيء إلّا أنّ المجتمع الدّولّي لا يزال يفتقر لآليات ردعية صارمة لإعادة موازين الأمن البيئي تفاديًا لعواقب خطيرة تهدد سلامة الأمن الإنساني واستقراره[338].

رابعا: الأمن البيئي من منظور الأمن الإنساني

من خلال ما تم شرحه من تهديدات بيئية وتحديات بيئية نستخلص أنّه لا يمكننا القول أنّ التغيير البيئي وعدم استقرار الأمن البيئي يقوض الأمن الإنساني بمعزل عن عدة عوامل اجتماعية

---

[336]- رمزي أحمد عبد الحق، التربية البيئية في ظل الألفية الثالثة، ط.1، دار الوراق، بيروت، 2014، ص.65.

[337]- أرناط محمد السيد، الإنسان وتلوث البيئة، ط.1، الدار المصرية اللبنانية، لبنان، 1999، ص.38.

[338]- نوال يونس محمد، سلطان أحمد خليق، مرجع سابق، ص.ص 21-32.

كالفقر وتدني الوعي البيئي، وعدم فعّالية صناع القرار نظرًا لاعتبارات سياسية واقتصادية، كل هذه العوامل تعمل على الحدّ من قدرة الفرد أولاً والدولة ثانيًا على التكييف مع التغيير البيئي[339].

في محاولة لربط العلاقة بين الأمن البيئي والأمن الإنساني، نلاحظ أن هذا الأخير يقوم حول التغير البيئي بأمنه (Sécurisation) ما يراه الأفراد أنفسهم شواغل كبرى بمعنى أن الرأي العام الدّولّي يجب أن يضع خصوصية الجماعة المهددة بخطر التغير البيئي بعين الاعتبار.

حيث يرفع من أهمية بعض الأخطار على حساب أخرى، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ عدم ترتيب أبعاد الأمن الإنساني لا يعتبر نقصًا فيه مثلما يرى منتقدو (الأمن الإنساني) وإنّما هذا الفراغ سيتيح هامشًا للدولة من أجل ترميم أولوياتها وانشغالاتها الأمنية، ومن ثم تطبيق الخيارات الأمنية المناسبة تماشيا مع حاجات وحقوق وقيم مواطنيها، فمثلا يمكن فرض استراتيجية عالمية للتخفيف من نسب استهلاك الطاقة والاعتماد على الطاقة البديلة والتكنولوجيات الصديقة للبيئة[340] (المنخفضة التكلفة) في دول الجنوب الّتي تتخبط شعوبها في الفقر والجوع، بمعنى الحاجيات الأساسية لشعوب الجنوب هي تحقيق الأمن الاقتصادي عن طريق التنمية الاقتصادية. فالبعد الاقتصادي للأمن الإنساني فيها يحتل المرتبة الأولى من حيث الاهتمام، على عكس الدول المتقدمة فإنّ انتقال مواطنيها يكون حماية النّظام البيئي من تأثيرات النمو الاقتصادي (في بعده البيئي) على عكس دول أخرى أين ينصب الاهتمام على الجانب السياسي فتحقيق استقرار سياسي وهو أمن سياسي كأحد أبعاد الأمن الإنساني[341].

إن منظور الأمن الإنساني (وباستعانته بالقضايا البيئية) يضيف بعدًا ثالثًا للدراسات الأمنية، البعد الذي يتحدث عن عنصري العدالة والاستدامة: العدالة بين أفراد الجيل الحاضر (بما في ذلك قضية العدالة شمال وجنوب) والسعي إلى تعزيز أمن وتنمية الفئات الأكثر انكشافا في العالم[342]،

---

[339]- Maie Ange Schellkens gaiffe, opcit: p 448.

[340]- أونسي ليندة، الأمن الإنساني دراسة في المفهوم والأبعاد، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، برلين، من المؤتمر الدولي العالمي الافتراضي، الأمن الإنساني في ظل التحديات العالمية المعاصرة، أيام: 9-10 جانفي 2021، ص.ص 240-257.

[341]- سليم قستوم، مرجع سابق، ص.ص 39-101.

[342]- محند برقوق، مرجع سابق

والاستدامة عبر الأجيال القادمة، أي أنّه لا يحدث فقط عن أمن الأفراد في الحاضر بل يتجاوز هذه النظرة إلى الحديث عن أمن الإنسان في حد ذاته عبر مراحل عمره من جهة وأمن الإنسان في الأجيال القادمة من جهة أخرى، باعتبار أن الأمن الإنساني متغير كما أماريا، فالناس ليسوا على نفس الدرجة من الأمن لبيئي في الوقت الحاضر ولن يكونوا على الدرجة نفسها مستقبلاً، فالكل متغير بحسب تغير مفهوم الأمن والذي يرتبط أصلاً بتحقيق أهداف الأفراد[343].

إلّا أنّ التقدم التكنولوجي والاستنزاف اللامتناهي لموارد البيئة يقيد خيرات الدولة في قابليتها على التكييف ومجابهة التحديات البيئية الّتي تطال الأمن الإنساني والبيئي في صورة تغيّرات مناخية، تآكل طبقة الأوزون، الاحتباس الحراري، كل هذه المسائل تترك أثرًا سلبية على صحة للإنسان وبعده الأمني مما جعل حالة الخوف قائمة، ما يدل على أن الأمن الإنساني يدور في فلك التحديات الّتي لا تستقر ولا تثبت وعليه فإنّ الوضع الأمني للبيئة والانسان يقتضي إقرار احدى الحالتين؛ إما الصراع أو التعاون الدّولّي وهذا ما يسعى المجتمع الدّولّي لتحقيقه بكافة الوسائل القانونية كالعولمة، التقنية والفنية، من خلال مراجعة البنية المستمرة للبيئة على نحو يضفي أهميته لتقسيم الأثر البيئي على أمن الإنسان من خلال خلق معادلة متوازنة بينهما تهدف إلى الحدّ من التهديدات البيئية وجعل البيئة من أولويات الأمن الإنساني[344].

---

[343]- Amnesty international, disponible sur le site : www.amnesty.org. La sécurité environnementale est indisponible à la sécurité humaine.

[344]- خالد روشو، مرجع سابق، ص.ص 157-175.

المبحث الثاني

التغيّرات المناخية و أثرها في عدم استقرار الأمن البيئي

يحتل الأمن البيئي كأحد مركبات الأمن الإنساني بعدًا استراتيجيًا وحاسمًا، وذلك بالنظر إلى أهم المقاربات النظرية الّتي تربط مفهوم الأمن البيئي بالأمن والبيئة، والإنسان وحقوقه باختلاف أنواعها. وباعتبار البيئة تشهد تدهورًا مستمرًا، أصبح الحديث عن تحقيق أو بناءً أمن بيئي مرتبط أساسًا بمعالجة أهم الأسباب الّتي تؤدي إلى تدهوره، ومدى مساهمتها سلبيًا في تراجع تحقيق أمن بيئي ومن ثم أمن إنساني.

إن الدارسين للعلوم الأمنية الدّولّية لا يرون الفرق بين البيئة وحقوق الإنسان، بل يعتبرون أن أمن الإنسان لا يتحقق إلا بناءً على أمن بيئي. وأن حقوق الإنسان كالحق في حياةٍ كريمة، والحق في صحة جيدة والحق في الغذاء والحق في بيئة سليمة لن يأتي من العدم ما لم يكرس المجتمع الدّولّي جميع آلياته القانونية، ويفعل ترسانته القانونية الدّولّية من أجل وضع حد لما آلت إليه البيئة العالمية.

حيث اعترفت أكثر من 155 دولة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة في فبراير 2021[(345)]، أن الحق بالتمتع ببيئة صحية قد ساهم في تعزيز القوانين والسياسات البيئية، وتحسين إنفاذ وتنفيذ تلك القوانين وعزز الوصول لوعي دولي متميز يوفر حماية أقوى للحقوق ذات الصلة بالإنسان، والكفيلة بتحقيق أمن بيئي.

وفي مقابل ذلك أعربت منظمة الأمم المتحدة أن مشكلة التغيّرات المناخية لا تزال الهاجس الخطير الذي يضعف المجتمع الدّولّي من حيث تحقيقه للأمن البيئي. بل أسفر مجلس الأمن أن التغير المناخي أصبح من التحديات الدّولّية لتحقيق الأمن والسلم الدّولّيين وذلك رجوعًا إلى مخلفاته.

[(345)]- قرار جديد صادر عن الأمم المتحدة يعزز الصلة بين حقوق الإنسان والبيئة، صادر بتاريخ 08 أفريل 2021، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: www.unep.org، تم الإطلاع عليه يوم 2022 03 03، على الساعة 17:49.

وفي دراستنا لانعكاسات التغيّرات المناخية في عدم استقرار الأمن البيئي نتطرق إلى نقاط مهمة تدخل في صلب الموضوع وهي التعرف على طبيعته المتعلقة بتغير المناخ، ثم مدى تأثيرها على حقوق الإنسان والّتي تخص بها حقوق ذات صلة بحياة الإنسان، كالحق في الصحة والحق في الغذاء وهي مرتبطة بالبيئة من حيث الحفاظ على نظافة المحيط أو تحقيق الأمن الغذائي والّتي يؤثر الأمن الغذائي فيهما بصفة مباشرة وفيما يلي توضيح ذلك.

المطلب الأول

العلاقة التفاعلية بين التغير المناخي والأمن البيئي

تعد تحديات تغيّرات المناخ ذات أثر عالمي عابر للحدود، لا يقتصر على مدى سخونة الأرض (الاحتباس الحراري)، بل قد ينجر عنه حدوث كوارث طبيعية، كتساقط الأمطار الحمضية أو ارتفاع لمستوى سطح البحر نتيجة ذوبان الجليد.

إن هذه التغيّرات تعد من أساسيات تحقيق الأمن البيئي، فإذا كان المقصود بالأمن التحرر من الخوف وبلوغ الاستقرار، فكيف يمكن بلوغه في ظروف سيئة تشهد تهديدات على جميع الأصعدة. ويجعل عجزًا في قدرة الموارد البيئية على الوفاء في مقابل المتطلبات المتزايدة للأفراد. وعلى كفالة السلامة البيئية والحفاظ على البيئة المحيطة بالأفراد[346].

إن الإحساس بالأمن البيئي للأفراد هو خرق وانتهاك لحقوقهم في بيئة سليمة وصحية تتماشى ومقتضيات كفالة أمن غذائي، هذا ما يدفعنا لتوضيح تلك العلاقة التفاعلية بين التهديدات المناخية للأمن البيئي والّتي تنجر عليها خروقات لحقوق الإنسان والّتي سندرسها بحسب طبيعة العلاقة بين حقوق الإنسان ذات الطابع البيئي، والتغيّرات المناخية ذات البعد الإنساني والبيئي.

[346]-عطية إدريس، "التحديات المناخية من منظور الأمن الإنساني"، **مجلة تحولات**، العدد 01، كلية الحقوق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يناير 2018، ص.ص 38-47.

الفرع الأول: التهديدات البيئية لتغيّرات المناخ على الأمن البيئي.

يحتل مصطلح التهديد الصدارة حين يتحدث المجتمع الدّولّي على أمن البيئة وعلى خطر التغيّرات المناخية، وبالرغم من أن الغموض بدأ في التلاشي في كون التغير المناخي انتقل من مفهوم التحدّي إلى مفهوم التهديد. وذلك بعد تدخل مجلس الأمن في قضية التغيّرات المناخية وإدراجها من المشاكل الّتي تهدد السلم والأمن الدّولّيين، إلّا أنّ بعض الدول كروسيا لا تزال ترى في أن التغيّرات المناخية تحدي دولي يتطلب مجهودات جبارة وتعاون دولي نظرًا للطبيعة الدّولّية لهذه المسألة[347].

فالدول الّتي ترى التغير المناخي تهديدًا تؤسس موقفها في صلب مفهوم التهديد بحد ذاته والذي يكون جسديا أو اقتصاديًا وقد يمس بالأمن التقليدي وحقوق الإنسان، أو بالوضع الاجتماعي وهو متعدد الأبعاد والمظاهر وغير موحد المصدر في العادة، ويرتبط بحركة سببية من جهة وبعوامل من جهة أخرى.

أما التحديات فهي تلك الصعوبات أو المخاطر الّتي تواجه الدولة، وتحول دون تقدمها أو تحقيق استقرارها ويصعب تجنبها وقد تبدأ أو تزول بانتهاء أسباب بلوغ الهدف المفروض عليه دون الوصول إلى مستوى التهديدات[348].

تدخل التحديات في إطار الأمن الناعم على عكس التهديدات الّتي تتخذ صورة الأمن الخشن، أي الفرق بين الإثنين يكمن في أن التهديد قد يكون مباشرًا باستخدام القوة العسكرية أو التهديد بها ويكون تأثيره مباشرًا على الأمن أما التحدّي فإنّه يؤدي على المدى المتوسط أو البعيد إلى الإضرار مباشرة على الأمن الوطني والإقليمي[349].

ومن هنا تتضح الصورة جليًا في كون أن الدراسة تقوم على أساس التحديات الّتي تواجه الدول من أجل القضاء أو الحدّ والتخفيف من حدّة التغيّرات المناخية من أجل تحقيق أمن بيئي بشتى أبعاده.

---

[347]- زكية بهلول، مرجع سابق، ص.186.

[348]- محمد عبد السلام، "ترتيبات الأمن الإقليمي في مرحلة ما بعد 11 ديسمبر 2011"، **مجلة كرسيات استراتيجية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، 2003، ص.ص 1-42.

[349]- إدريس عطية، مرجع سابق، ص.ص 38-47.

وفي هذه النقطة سنتناول أهم ركائز ومقومات الأمن البيئي الّتي تعطي معطيات الأمن من جهة والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة أخرى، ونقصد بذلك تحقيق كفاية غذائية وتوفير معالجة صحية تضمن للإنسان العيش بكرامة[350].

أولا: تأثير التغيّرات المناخية على الأمن الغذائي

يعتبر الأمن الغذائي أحد أهم مقومات الأمن البيئي باعتباره مرتبط بالحق في الغذاء من جهة، وتوفير موارد طبيعية من جهة أخرى، لذلك عرفته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بأنه: **"حالة تمنع كل إنسان في جميع الأوقات بإمكانية الوصول إلى ما يكفي من الغذاء المأمون والمغذي للحفاظ على حياة صحية ونشيطة"**[351].

بناءً على هذا؛ يشكل الأمن الغذائي حالة من التمتع الفعلي بالحق في الغذاء، الذي يظهر الحق الأكثر احتمالاً في تحديد مفهوم الأمن الغذائي، حيث ذات النصوص المتضمنة للحق في الغذاء تكون ضامنة للأمن الغذائي لذلك أعربت منظمة الأغذية والزراعة مخاوفها من تفاقم مشكلات الأمن الغذائي من جراء التغيّرات المناخية الّتي باتت تهدد الإنتاج العالمي للغذاء وذلك من خلال الركائز التالية المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي وهي:

1. توفر الامدادات الغذائية

من المتوقع أن تعرف المناطق الّتي تشكو من انعدام الأمن الغذائي انخفاضًا شديدًا في المحاصيل، ففي البلدان النامية يمكن أن يتراوح الانخفاض بين 9 و21% من القدرة الإنتاجية الزراعية الكليّة ووعلى الرغم من توقع ارتفاع غلة الكثير من المحاصيل الزراعية في بعض المناطق بسبب تركز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، فإنّ القيمة الغذائية للمنتجات الزراعية سوف لن يشهد ارتفاعًا بسبب تدهور الأراضي الزراعية، استنزاف المياه، إضافة إلى ارتفاع معدّل الأمراض

---

[350]- عبيدي محمد، "آثار التغيرات المناخية على الأمن البشري وحقوق الإنسان"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، العدد 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2016، ص.ص 194-205.

[351]- Les concepts de sécurité alimentaire et leur aptitude à répondre aux défis posés par la coissance urbaine. Article publie sur le site : https://www.fao.org. Visité le : 16/11/2021, à 18h 05m.

والآفات في المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية والسمكية وفي الأخير ارتفاع درجات الحرارة الّتي تؤثر على الفلاحين والعمال[352].

2. الحصول على الامدادات الغذائية

تؤثر التغيّرات المناخية بصفة كبيرة على المناطق الواقعة في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى بسبب انكماش المحاصيل الزراعية وارتفاع أسعار المعدلات الغذائية، ما يضع الأمن الغذائي في تحدي كبير، هو الوصول إلى الأغذية من خلال تحقيق تدابير أكثر من المعونة الغذائية الطارئة لمساعدة الفقراء. والمفتاح الأساسي لمعالجة المشاكل المتعلقة بالوصول إلى الموارد الغذائية هو تحقيق الأبعاد البنيوية للأمن البيئي[353].

3. جودة الغذاء

يُقصد بها تحقيق الإستفادة من الغذاء كمًا وكيفًا بطريقة يمكن من خلالها ضمان غذاء صحي إلّا أنّ الآثار المحتملة لتغير المناخ ستزيد من تفاقم ما يعرف بالجوع المستمر أو المتحصي، بالإضافة إلى تغير في معايير السلامة الغذائية بزيادة الأمراض المتنقلة عبر المياه والأطعمة.

عمومًا فإنّ القدرة على الإنتاج الزراعي ستتأثر سلبيًا بتغير المناخ، بين الارتفاع والإنخفاض، ارتفاع في البلدان المتقدمة بنسبة 8% وانخفاض بنسبة 9% في البلدان النامية[354].

ثانيا: تأثيرات التغيّرات المناخية على الأمن الصحي

يعتبر الأمن الصحي أحد أهم أبعاد الأمن الإنساني وأهم مقومات الأمن البيئي إذ لا يمكن أن يتصور تحقيق أمن صحي في غياب الأمن البيئي. خاصة وأن المحددات الأساسية للصحة الجيدة: الهواء النظيف، المياه النقية، والغذاء الكافي والمأوى الملائم والسلامة من الأمراض[355].

---

[352]- تقرير التقييم الخامس، عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تغير المناخ 2014 الآثار والتكيف والأوضاع الهشة، ملخص لصانعي السياسات، بمساهمة الفريق العامل الثاني، جنيف-سويسرا، 2014، متاح على الموقع التالي: www.ipcc.wg2:gov/Ar5، تم الإطلاع عليه يوم: 03 03 2022، على الساعة 22:09.

[353]- تقرير منتدى الخبراء رفيع المستوى، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، التحديات التي يمثلها تغير المناخ والطاقة الحيوية بالنسبة للأغذية والزراعة، اطعام العالم 2050، روما 12-13 أكتوبر 2009، متاح على الموقع التالي: www.fao.org.«Docs »2.، تم الإطلاع عليه يوم: 23 03 2022، على الساعة 20:55.

[354]- تقرير التنمية البشرية 2007-2008، مرجع سابق، ص.08.

هي ذات صلة وثيقة بعناصر الأمن البيئي، فارتفاع درجات الحرارة وتلوث الهواء، من شأنها المساهمة في الوفيات الناتجة عن الأمراض القلبية والوعائية وأمراض الجهاز العصبي التنفسي، خاصة عند المسنين، وأضف إلى ذلك الفيضانات ونوبات الجفاف والمياه، ومن أجل الضمان الفعلي للتمتع بالصحة الجيدة لابد من توافر عنصريين مهمين:

- ضمان الاستباقية في مواجهة المخاطر الصحية وتدخل في ذلك العمل على الحفاظ على بيئة سلمية ونظيفة والاهتمام بنشر الوعي الصحي وتوفير مساكن صحية مناسبة وخدمات للصرف الصحي، مع ضرورة تحقيق تغذية سلمية وصحية من خلال نظام غذائي صحي وسليم.

- ضمان العلاج والخدمات الصحية: يكون بتوفير ما يلي:

✓ إمكانية الوصول المادي لخدمات الرعاية الصحية بصورة مجانية، وتحقيق أمن اقتصادي للأفراد من أجل ضمان دخل كافي يمكنهم من تحمل أعباء العلاج[356].

✓ تتجسد صورة تأثير تغير المناخ على الصحة في التهديد الذي يأخذ الطابع غير المباشر لآثاره، فذلك بخلق عدم المساواة الصحية داخل الدول ونقص فرص الحصول على مياه الشرب المؤمنة، زيادة نقص الأغذية الناتج عن تضاءل الإنتاج الغذائي في الأقاليم الأخيرة، زيادة المخاطر الناجمة عن الأمراض الّتي تنقلها الأغذية والمياه[357].

إن الاهتمام بالأمن الصحي بات ضرورة ملحة لإستمرار الوجود البشري بإيجاد ما يكفي من المبادرات، كاستخدام المعلومات عن المناخ في تحسين الترصد والانذار المبكر وتعزيز التأهب الصحي

---

[355]- أحمد طالب، الأمن الصحي في الظروف الإستثنائية بين تكريس الحق وصناعة الوعي، دفاتر البحوث العلمية، المجلد 8، العدد 2، كلية العلوم الاجتماعية-جامعة خميس مليانة، 2020، ص.ص 61-75.

[356]- هيوكش، إدارة الجودة الشاملة: تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الرعاية الصحية وضمان استمرار الإلتزام بها، ترجمة طلال خالد بن سعيد، مفهوم الإدارة العامة، مكتبة المركزية تطوير الإدارة العامة، جامعة صنعاء، الرياض، 2002.

[357]- Changement climatique, guerre et santé, article publié sur le site : https:apps :who.int.hamdle, visite le : 18/11/2021, à 11h et 10m.

لمواجهة الظواهر المناخية الشديدة والاستجابة لمقتضياتها، وأخيرًا العمل على التصدي لتغير المناخ وتلوث الهواء في إطار شراكة دولية وتعاون إقليمي ووطني[358].

الفرع الثاني: تجليّات تغيّرات المناخ على حقوق الإنسان

ترتبط قضية التغيّرات المناخية وآثارها ارتباطًا وثيقًا بالوجود البشري، خصوصًا في الدول الفقيرة الّتي باتت التكلفة البشرية فيها متزايدة سنة بعد أخرى، لدرجة أن سكان الدول الجزرية أصبحوا مهددين بفقدان أوطانهم بسبب ارتفاع منسوب البحار[359].

فإذا كانت البدايات الأولى لنقاشات تغيّرات المناخ تركز على الجوانب العلمية والبيئية والاقتصادية فإنّها في الوقت الراهن تمس الأبعاد البشرية والاجتماعية حيث تُوّج موضوع التغير المناخي بإصدار مجلس حقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمم المتحدة عام 2008 قراره 23/07 نبّه من خلاله إلى تأثيرات التغيّرات المناخية وتهديدها الفوري والبعيد المدى على التمتع بالحقوق الأساسية وعلى بقاء بعض الشعوب تلته قرارات أخرى 15/29 عام 2009، 22/18 عام 2011، 27/26 عام 2014، 35/20 عام 2018، 33/9 عام 2019، وكلها تنصب في موضوع انعكاسات التغيّرات المناخية على حقوق الإنسان وضرورة التضامن الدّولّي لمواجهتها[360].

كما أضافت الهيئة الحكومية الدّولّية المعنية بتغير المناخ (IPCC) قرار تحذيريًا أصدرته في 2018 مشيرة فيه أنّه ليس أمام العالم سوى عشرة أعوام فقط بخفض الاحتباس الحراري بمقدار 1.5 درجة مئوية لمواجهة الآثار الكارثية للتغير المناخي[361].

---

[358]- عبدي محمد، مرجع سابق، ص.ص 194-205.

[359]- مراد نعوم، مرجع سابق، ص.158.

[360]- الموقع الر سمي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، https://www.ohchr.org، تم الإطلاع عليه يوم: 04 04 03 2022، على الساعة 12:45.

[361]- Global Warning of 1.5°C, an IPCC, special report in the impacts of global warning of 1.5°C above pre-industrial levels and related global greenhouse gas, emission pathways in the context of strengthening the global response to the threat of climate change, sustainable developenent and efforts to eradicate poverty, 2018/XLVN-9 https://www.ipcc.ch

ومن دون اتخاذ إجراءات سريعة، فإنّ هذا التغير والتقلب في ظواهر الطقس المتطرف وارتفاع مستويات سطح البحر، سيعرض حياة الملايين من البشر لمخاطر تشمل كافة حقوق الإنسان.

نخص في دراستنا أهم الحقوق ذات الصلة بالبيئة المعيشية والمحيط البيئي والذي نلخصهما في الحق في مستوى معيشي لائق الذي يضم مجموعة من الحقوق ذات التأثير القريب المدى، والحق في بيئة متوازية وصحية[362].

ومن أجل الإحاطة بمختلف التجليات المناخية على حقوق الإنسان، نخص بالذكر الآثار المباشرة لها، وغير المباشرة، أو البعيدة المدى، وفقًا لما يلي:

أولا: الآثار المباشرة لتغير المناخ على حقوق الإنسان

يشمل الآثار السلبية للتغيّرات المناخية مجموعة من الحقوق ذات الصلة بحياة الأفراد وحقوق أخرى، تنطوي على البنية الطبيعية وأحقيته بالتمتع بنظافتها وتوازنها الإيكولوجي.

1. الحق في الحياة

هو أساس كل حقوق الإنسان، ويطلق عليه حق الحقوق جميعها، إذ لا وجود لباقي الحقوق من دونه، وهو يتراوح بين مدلولين[363]، الأول ضيّق ويُقصد به بقاء الإنسان على قيد الحياة، والثاني أوسع ويشمل بالإضافة إلى المدلول الأول مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفرد.

وقد تم النص عليها في مجموعة من الصكوك القانونية والّتي تشكل جوهر الشرعية الدّولّية لحقوق الإنسان، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر

---

[362]- حمزة حموشان، ميكامينيو- بلويللو، الثورة القادمة في شمال إفريقيا-الكفاح من أجل العدالة المناخية، ترجمة عباد مراد، ط.1، مؤسسة روزا لوكسومبروغ ومؤسسة بلاطفورم لندن، 2015، ص.33.

[363]- محمد النادي، "آثار التغيرات المناخية على حقوق الإنسان"، **مجلة الدراسات والأبحاث**، 21 أكتوبر 2020، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: www.arabvcrc.org، تم الإطلاع عليه يوم:04 03، على الساعة 19:20.

عن منظمة الأمم المتحدة عام 1948، فالمادة 03 منه نصت على أنّه: **"لكل فرد الحق في الحياة والحرية وفي الأمان**[364] **على شخصه"**[365].

كذلك العهد الدّولّي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عام 1966 فالمادة 06 منه نصت على أنّ: **"الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان وعلى القانون أن يحمي هذا الحق ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفًا"**[366].

إضافة إلى مجموعة من المؤتمرات الدّولّية (مؤتمر ستوكهولم 1972)، (اتفاقية باريس 2015)، قمة الأمم المتحدة للعمل من أجل المناخ 2021، والّتي أكدت بشكل أو بآخر على أن البيئة السليمة هي الّتي تسمح بحياة تتسم بالكرامة والرفاه.

فإذا كان الحق في الحياة يُعنى بأهمية كبرى، فإنّ الواقع يؤكد أن التغيّرات المناخية ستؤثر عليه من خلال زيادة الجوع وسوء التغذية وما يتصل بذلك من اضطرابات لا سيما في الدول النامية[367].

وفيما يلي أمثلة عن التوقعات الكارثية الّتي أثبتتها دراسات دولية عن حياة الفرد ومصيرها من جراء التغيّرات المناخية. تفيد التقديرات بأن 262 مليون شخص تأثروا بكوارث المناخ خلال فترة ما بين عامي 2000 و2004، ويعيش أكثر من 97% منهم في بلدان نامية، فالأعاصير المدارية الّتي تمس أكثر 120 مليون شخص سنويًا قد أودت إلى وفاة 250000 شخص خلال الفترة ما بين عامي 1980 و2000[368].

---

(364)- الأمان من الأمن أي أمن الفرد أو الإنسان من الخوف والفقر والعنف والتهميش والتحرر من الحاجة ومن الحرمان وعدم التمكين الاجتماعي، من موسوعة كتاب المفاهيم الاسلامية العامة، المكتبة الاصلية الحديثة، ص 52.

(365)- المادة 03 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر في: 16 ديسمبر 1966، ودخل حيز التنفيذ في: 23 مارس 1976.

(366)- المادة 06 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر في: 16 ديسمبر 1966، ودخل حيز التنفيذ في: 23 مارس 1976.

(367)- TPCC ARU Working Uroup: (WGI) report, p 393.

(368)- IPCC ARU Working Uroup I (WAI) report, p317.

أثبت باحثون من جامعة كارولاينا الشمالية (UNC) عملوا من خلالها على تحليل البيانات المجمعة من أكبر نماذج تغير المناخ في العالم، وجدوا أن الضباب الدخاني القاتل سيؤثر على جميع المناطق في العالم باستثناء إفريقيا وبهذا الصدد قال الدكتور جيسيون واست والذي قاد الأبحاث في(UNC) **"إن تأثير تغير المناخ[369] على تركيز ملوثات الهواء، يمكن أن يؤدي إلى مشاكل صحية كبيرة في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى موت الملايين بسبب تلوث الهواء"**[370].

حسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة فإنّه يموت ما يقارب من 7ملايين شخص حول العالم، كل عام نتيجة لتلوث الهواء وحيث يحدث حوالي 4 ملايين من هذه الوفيات في منطقة آسيا والمحيط الهادي[371].

2. الحق في الغذاء الكافي

يُقصد بالحق في الغذاء الكافي توافره (بما في ذلك إمكانية أن يطعم الفرد ذاته من الموارد الطبيعية) والمتيسر لجميع الأفراد الخاضعين لسلطة دولة ما.

وكانت المادة 2/11 من العهد الدّولّي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد أشارت إلى حق الانسان من التحرر من الجوع، ولم توضح صلة هذا الحق بالحق في غذاء كافٍ، إلّا أنّ المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقديم التقارير إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تظهر أن الحق في التحرّر من الجوع هو من المتطلبات الأساسية لبلوغ الحق في غذاء مناسب. إلّا أنّ

---

[369]- Jason West, conducts interdisplinary research addressing air pollution and climate change by using models of atmosphenr chemistry.

[370]- مقال متاح على الموقع التالي: https://www.unenvronment.org/ar/alakhbar، تم الإطلاع عليه يوم: 11/28 2021، على: 12سا و08د.

[371]- محمد يوسف علوان، ومحمد خليل الموشي، القانون الدولي لحقوق الإنسان (الحقوق المحمية)، ج.4، ط.1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص.338.

الدراسات الحالية تشير أن التغيّرات المناخية ستزيد من إنخفاض المحاصيل مما يزيد من خطر الجوع وانعدام الأمن الغذائي في المناطق الفقيرة في العالم[372].

هذا ما أكده آخر تقرير أصدرته المنظمة العالمية للأرصاد الجوية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والصادر في أكتوبر 2021، وذلك بالتنسيق مع مجموعة من العلماء والخبراء، حيث نص على أنّه عام 2020 شهد ارتفاعًا غير متوقع لدرجات الحرارة في إفريقيا، مع تسارع في ارتفاع منسوب مياه البحر واضطرابات جوية زادت من حجم الفيضانات، انزلاق التربة والتصحر وجاء ذلك على لسان الأمين العام للمنظمة (Petteri Taalas) كما ثبت أن وضعية الأمن الغذائي وعدم الاكتفاء الغذائي سبب التغيّرات المناخية زاد من 5 إلى 20% مصاحبًا لكل موجة تصحر أو فيضانات[373].

إن هذه التغيّرات الّتي تمس الحق في الغذاء لم تزد إلا إثبات ما جاء في توقعات منظمة (FAO) في أن تغير المناخ قد يسفر عن خفض الناتج الزراعي بنسبة تصل إلى 30% في إفريقيا و21% في آسيا[374].

إن التحولات البطيئة في المناخ، تشكل تحديات جسيمة طويلة الأجل، فالمواسم الزراعية أخذت بالتغير مع تحول أنماط تساقط الأمطار وارتفاع درجات الحرارة بطرق ذات آثار بالغة على المحاصيل والثروة الحيوانية. مما يؤثر بشكل مباشر على النظم الغذائية، ومن المحتمل أن يؤدي تفاقم الأزمات الممتدة حول العالم إلى خلق حالة من اللاأمن الغذائي والّتي ستدفع إلى تشكيل بيئة ملائمة لانتشار النزاعات المسلحة[375].

---

[372]- Insécurité alimentaire, pauvreté et déplacement en hausse en Afrique à cause du changement climatique, (OMM) article publié sur la page officielle de l'ONU- l'actualité mondiale. Un regard humain- climat et environnement 19 octobre 2021, visité le 30/11/2021 à 17h et 37m, https://nenis.un.org »storg.2021/10.

[373]- Insécurité Alimentaire, Pauvreté et deplacement, en Afrique à cause du changement climatique- 19 octobre 2021, https://neus.un.org.stary.

[374]- النادي محمد، "آثار التغيرات المناخية على حقوق الإنسان"، **مجلة الدراسات والأبحاث**، المتوفر على الموقع التالي: www.arabrcrc.org، تم الإطلاع عليه يوم 21 أكتوبر 2020،

[375]- بوغاري ليلى، فقها وليد أنور محمد، "تحديات الأمن الغذائي في مواجهة التغيرات المناخية"، **مقال في إطار المشاركة في المؤتمر الدولي الموسوم بالتغيرات المناخية والأخطار الطبيعية بالعالم العربي، رهانات و آفاق**، مؤتمر دولي في تركيا، المنعقد بتاريخ 3 أكتوبر 2021، 3 أكتوبر 2021.

3. الحق في الماء

عرّفت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة الحق في الماء على أنّه لكل فرد الحق في الحصول على كمية من الماء تكون كافية ومأمونة ومقبولة، ويمكن الحصول عليها ماديًا وميسورة ماليًا لاستخدامها في الأغراض الشخصية والمنزلية ويتبع مع هذا الحق، الحق في الصرف الصحي[376].

الحق في الماء من الحقوق الأساسية لبناء حياة كريمة والاستمتاع بحصة جيدة، وهو ذو ارتباط وثيق بالحق في الغذاء، والحق في مسكن خاص والحق في بيئة صحية ونظيفة[377].

أدت التغيّرات المناخية إلى فقدان الكتل الجليدية وتقلص الغطاء الثلجي، مما أدى إلى التأثير سلبًا على ما يزيد عن سدس سكان العالم، وذلك وفقًا لما جاء في تقرير قدمته لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في تقريرها الصادر عام 2006. إلى جانب ذلك فإنّ التواصل المستمر للتغيّرات المناخية سيحرُم ما يقدر 1.1 مليار شخص في العالم من إمكانيته الوصول المأمون للماء الشروب والنتيجة ستكون ارتفاع الأمراض، ارتفاع الضغوطات حول مصادر المياه وبالتالي ظهور صراعات داخلية، كما هو الحال في إفريقيا.

لا يتوقف استعمال الماء على الشرب والصرف الصحي، إنما يتعلق بالتنمية الاقتصادية ذات الارتباط الوثيق باستعمال الماء، كالزراعة، الكهرباء كمصدر للطاقة وحتى وإن كانت تحتل المرتبة الثالثة من حيث الأولوية فإنّ استهلاكها لموارد المياه كالأنهار والأودية والبحيرات يفوق الاستعمالات المعتادة نظرًا للتطور الصناعي الذي يشهده العالم، وفي مقابل ذلك إعادة صرف مياه المصانع الّتي تساهم بقدر لا يستهان به من التلوث المائي.

إن العوامل المناخية والظواهر الّتي ترافقها كالاحتباس الحراري، الزلازل، الفيضانات، الأمطار الحمضية تمس بنوعية وكمية المياه الّتي باتت مصدرًا مباشرًا للجوء البيئي أو النزوح البيئي، إلى

---

(376)- Observation générale n°15 (2002) de droit à l'eau "article 11 et 12 du pacte international relative aux droits économiques, sociaux et culturels), https://www.unhcv.org.

(377)- Céline Dubreuil sous la direction de poulvan hofwegens, le droit à l'Eau du concept à la mise en œuvre. Centre on housing rights and Evictions page, Universite de Genéve, page 5, https://ise,unige.ch.

جانب الصراعات الدّولّية وهذا ما أثبته مجلس الأمن في آخر تقرير له والذي صدر في فيفري 2021، عقب اجتماع دار حول آثار تغيّرات المناخية على الأمن الدّولّي.

ومع الأسف فإنّ تقارير الأمم المتحدة تشير إلى أنّه من المتوقع أن تفقد إفريقيا ثلثي أرضها الصالحة للزراعة بحلول 2025 ويؤدي جفاف الأرض حاليًا إلى خسارة أكثر من 3% سنويًا من إجمالي الدخل القومي من الزراعة في دول جنوب الصحراء الإفريقية[378].

4. الحق في الصحة

جاء في أحكام المادة 22 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان "لكل شخص بوصفه عضوًا في المجتمع الحق في الضمان الاجتماعي ومن حقه أن توفر له من خلال المجهود القومي والتعاون الدّولّي، وبما يتفق مع هيكل كل دولة ومواردها ..." **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الّتي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيته في حرية"** إضافة إلى المادة 25[379] من نفس الإعلان.

أما منظمة الصحة العالمية فهي تعرف الحق في الصحة بأنه: **"حالة من الرفاه الجسدي والنفسي والاجتماعي الكامل، لا تتحقق بمجرد غياب مرض أو عاهة"**.

وعلى الرغم من الكم الهائل من القوانين الدّولّية والوطنية لحماية حق الإنسان في صحة جيدة، إلّا أنّ الظروف الاستثنائية حالت دون تحقيق ذلك[380]، فجائحة كورونا (كوفيد 19) قلبت موازين النّظام الصحي، حيث أنّها خلقت تحديات جديدة في قطاع الصحة تمثل تهديدات غير تقليدية وكبيرة تهدد أمن الدولة واستقرارها، حيث مس هذا الفيروس بالمناعة البشرية.

---

[378]- أماني الطويل، إلى أين يقود الفقر المائي، مقال متاح على الموقع الإلكتروني التالي: Independentarabia.com، 11 أكتوبر 2019، تم الإطلاع عليه يوم: 5 ديسمبر 2021، على: 13سا و44د.

[379]- المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: **"لكل شخص الحق في مستوى معيشي يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته وخاصة على المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وعلى صعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية وله الحق فيما يأمن به العوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والّتي تفقده أسباب عيشه، للأمومة والطفولة حق في رعاية ومساعدة خاصتين، ولجميع الأطفال حق التمتع بذات الحماية الاجتماعية سواء ولدوا في إطار الزواج أو خارج هذا الإطار".**

[380]- أحمد طيلب، الأمن الصحي في الظروف الإستثنائية بين تكريس الحق وصناعة الوعي، مرجع سابق، ص.ص 61-75.

وفي نفس السياق أثبت المختصون في مجال الصحة أن تأثيرات التغيّرات المناخية لا تكاد تخلو من نفس المخاطر فأمراض الربو تمس بالدرجة الأولى بالجهاز المناعي التنفسي عند الإنسان، والأمراض الجلدية المعدية جراء ارتفاع درجات الحرارة، إضافة إلى مجموعة الأمراض السرطانية، والناتجة عن تلوث المياه والهواء والّتي أودت بالآلاف من الأفراد خاصة في الدول الإفريقية الّتي تعاني من نقص في الغذاء وبالتالي انخفاض كبير على مستوى المقاومة والمناعة.

ذكرت نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان في حلقة النقاش المتعلقة بحقوق الإنسان وتغير المناخ الّتي عقدت في 03 مارس 2016، أن تغير المناخ يهدد المحددات الأساسية للصحة على جميع المستويات ويؤثر بشكل غير متناسب على الذين لديهم أقل قدرة من الممتلكات، أي النساء والأطفال وكبار السن والشعوب الأصلية والأقليات والمهاجرين[381].

وعلى نفس السياق أي الدراسات العلمية ذات الطابع التنبئي، طرح مجموعة من الباحثين من أمريكا الشمالية تقريرًا عن الجوانب المستقبلية للبحث العلمي حول العلاقة بين صحة الإنسان وتغير المناخ، تم إدراج هذه الدراسة في المجلة الطبية البريطانية المفتوحة (BMJOPEN) في جوان 2021.

حيث نصّت أن بيانات الدراسات العلمية السابقة تترتب حول هذا الأمر، وذلك وفق اختلاف المناطق الجغرافية واختلاف أماكن مجموعات الباحثين العلميين في أرجاء العالم لتكون النتيجة بجميع الأدلة حول خمس فئات من تأثيرات المناخ وهي:

- ظواهر الأرصدة الجوية (الحرارة الرطوبة، هطول الأمطار، الثلوج)
- ظواهر الطقس المتطرفة (موجات الحرارة، موجات الصقيع، الأعاصير المدارية، الفيضانات)[382].

---

[381]- محمد يوسف علون، محمد خليل الموسنى، المرجع نفسه، ص.ص.420-421.

[382]- حسن محمد صندقجي، تأثيرات صحية عميقة وطويلة الأمد لتغيرات المناخ على الإنسان، مراجعات علمية لإستكشافها، جريدة الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية، الأربعاء 12 ذو الحجة 1442هـ الموافق ل21 جويلية 2021، رقم العدد 15576، متاح على الموقع التالي: https://aawsat.com/home/article، تم الإطلاع عليه يوم: 08 03 2022، على الساعة 09:10.

- ملونات الهواء (دخان السيارات، دخان حرائق الغابات) والّتي شرحنا عنها، الأمراض الميكروبية المعدية، ارتفاع معدلات الوفيات، الأمراض النفسية أو القلبية الوعائية، أو القصبية[383].

كما يحذر علماء النفس في ذات الدراسة عند البالغين والأطفال كالقلق البيئي والاكتئاب المناخي.

5. الحق في السكن اللائق (الملائم)

إن الحق في المسكن اللائق لا يمكن مطلقًا النظر إليه بمعزل عن سائر حقوق الإنسان الأخرى المعترف بها في الصكوك الدّولّية المختلفة الخاصة بحقوق الإنسان. ونظرًا لأهميته المطلقة فإنّ لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أكدت على أن الحق في المسكن ينبغي أن يجري تفسيره تفسيرًا واسعًا لا ضيقًا، وأن هذا التفسير يجب أن يجعله مساويًا أو مكافئًا للمأوى الموقر للمرء بمجرد وجود سقف فوق رأسه"، أو يجعل من المأوى سلعة على وجه التحديد[384] ولذلك فلابد أن يفسر على أنّه حق الإنسان في أن يعيش في مكان ما في أمن وسلام وكرامة[385].

عند تعريف الملائمة للمسكن ركّزت اللجنة على العوامل البيئية والمناخية ذات الأهمية البالغة في توفير الأمان الذي بات محطة شك في مقابل التغيّرات المناخية السلبية، فحسب توقعات (IPCC) سيكون لارتفاع مستوى البحر والعواصف تأثير مباشر على الكثير من المستوطنات الساحلية والمستوطنات الواقعة في الدالتا الكبرى المنخفضة، والدليل على ذلك هو تأثّر ملايين الأفراد والمنازل بالفيضانات في السنوات الأخيرة، مما أصبح يهدد على المدى الطويل الوجود[386] الإقليمي لعدد من الدول الجزرية الصغيرة.

ومن أهم آثار تغير المناخ على الحق في السكن نجد:

- فقدان المسكن والملكية: سواء كان جزئيا أو كليا.

---

[383]- IPCCARY Synthesis. Report. p 48.

[384]- Observations générales du comité n°=4 (1991) sur le droit à un logement suffisant et n°=7 (1997) sur les expulsions forcées.

[385]- محمد يوسف علوان، محمد خليل، مرجع سابق، ص.344.

[386]- الفقرة (8) من التعليق العام رقم 4 بشأن الحق في السكن الملائم، المادة 1/11 من العهد الدولي للحقوق التقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- فقدان سبل العيش، كالسياحة والصيد، الرعي، الزراعة.
- فقدان أو تلوث مصادر المياه العذبة[387].

وفي الأخير تهديد أمن المجتمعات والأفراد المرتبطة بمسكنهم[388].

ثانيا: الآثار غير المباشرة لتغير المناخ على حقوق الإنسان

أَبرزت الدراسات العلمية والفنية الخاصة بالتغيّرات المناخية في خمسينيات القرن أن الخطر الذي يداهم البشرية جراء ظاهرة الاحتباس الحراري، سيغير من خريطة العالم الجغرافية والطبيعية والاقتصادية والسياسية على حد السواء، وذلك بالرجوع إلى مختلف الانعكاسات الّتي يطالها التغير المناخي.

بالفعل فإنّ السنوات الأخيرة، أثبتت صحة الدراسات، بل فاقت توقعاتها وذلك أمام عجز الدول في الإلتزام بالاتفاقيات المنافية الّتي تنص على آليات فعالة للتصدي لظاهرة التغيّرات المناخية ووضع خطة لمواجهة ظاهرة البيت الزجاجي والعمل على الحدّ من انبعاثات الغازات الدفينة.

إنّ الانعكاسات بعيدة المدى والّتي كانت محل دراسات في السنوات الماضية، أصبحت ملموسة في السنوات الأخيرة، خاصة بعد القول بفشل معاهدة باريس 2015 والّتي رسم عليها آمال كثيرة في إعادة جدولة آليات التكيف والتحقيق للحد من ظاهرة التغير المناخي، ولعل من أهم هذه الآثار البعيدة المدى، قضية التشرد، النزوح البيئي، والنزاعات المسلحة[389].

---

[387]- زكية بهلول، مرجع سابق، ص.111.

[388]- راكيل رولنك، تقرير المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التهميش في هذا السياق، من 18-26 فيفري والدورة 13 تقرير رقم A/HRC/1320/3، مجلس حقوق الإنسان الجمعية العامة للأمم المتحدة 2010، ص.7، متاح على الموقع التالي: https://daccess.ddsmy.org.doc/UNDOC/GEN/G10/102/14/PDF/G10102/G، تم الإطلاع عليه يوم: 28 03 2022، على الساعة 21.00.

[389]- قرادانيز وافية، الحماية الدولية للبيئة من التغيرات المناخية، مرجع سابق، ص.43.

وفيما يلي نعرض باختصار أهم ما تحمله هذه التغيّرات من آثار على المستوى الدّولّي.

1. التشرد

جاء في الفصل الحادي عشر لرصد وحماية حقوق الإنسان الخاصة بالعائدين والمشردين داخليًا، تعريف المشردين داخليًا في الفقرة "ج" منه على أنّه تبعًا للمبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي، يعرف المشردون داخليًا على أنهم: "الأشخاص أو مجموعة الأشخاص الذين أُكْرِهُوا على الفرار أو على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة واضطروا إلى ذلك، لاسيما نتيجة أو سعيًا لتفادي آثار النزاع المسلح أو حالات العنف المعمم أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية والّتي هي من صنع الإنسان والذين لم يعبروا حدّا دوليًا معترفًا به من حدود دولية"، ويعتبر التشرد في هذه الحالة مصطلح وصفي وليس صفة قانونية[390].

لا حظنا أن التشرد مرده الكوارث الطبيعية أو فعل الإنسان ومساهمته من خلال أنشطته الصناعية في الزيادة من التلوث الهوائي والتغير المناخي.

تسببت الكوارث الطبيعية في نحو ثلاثة أرباع حالات النزوح الجديدة المسجلة في جميع أنحاء العالم في عام 2019 وهو ما يمثل 24.9 مليون، وكان أكثر من 95% نتيجة للمخاطر المتعلقة بالطقس كالأعاصير والفيضانات، كما أضافت قمة غلاسكو في تقرير لها أثناء عقد (كوب 26) أن تغير المناخ يمكن من تشريد 30 مليون إنسان خلال 12 شهر، وأعربت ألكسندرا بيلاك مديرة مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) أن التغير المناخي ضاعف بنسبة 3 مرات من عدد المشردين مقارنة بالتشرد الناجم عن الصراع والعنف، لذلك فالوضع يدعوا إلى القلق في كون أن الاحترار العالمي سيؤدي إلى أحداث مناخية أكثر شدة[391].

---

[390]- مركز رصد النزوح الداخلي: مركز فكر وإحصاء ومعلومات عالمي متخصص في النزوح، متاح على الموقع الرسمي التالي: https://www.ohcht.org، تم الإطلاع عليه يوم: 15 03 2022، على الساعة 21.00.

[391]- زعتر وفية، قمة غلاسكو، تغير المناخ يشرد 30 مليون إنسان خلال 12 شهر، مقال متاح على العين الإخبارية، صدر بتاريخ 2021/11/9، على 6سا و52د بتوقيت أبوظبي، مقال متاح على الموقع التالي: https://al.ain.com.article.glasgaw، تم الإطلاع عليه يوم: 9 ديسمبر 2021، على/ 17سا و59د.

2. اللاجئ البيئي (لاجئ المناخ)

أكد تقرير الأمم المتحدة الصادر في فيفري 2022[392]، أن عام 2050 سيعرض سكان السواحل للخطر حتى مع حصر الاحترار المناخي بأقل من نقطتين مئويتين وستتعرض مناطق شرق البرازيل وجنوب شرق آسيا ووسط الصين لكوارث مناخية متزامنة[393]، وسنتطرق إلى تفاصيل أكثر في الفصل الموالي.

3. النزاعات المسلحة كأثر غير مباشر للتغيّرات المناخية

كشفت دراسات جديدة أقيمت على مستوى جامعة (Stanford) الأمريكية أن تكثيف التغير المناخي سيزيد من خطر نشوب نزاع مسلح عنيف داخل الدول (خاصة الإفريقية منها). حيث أنّه في سيناريو مع درجة حرارة 4° درجة مئوية (تقريبا المسار الذي نحن بصدده إذا لم تقم المجتمعات بتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بشكل كبير)، فإنّ تأثير المناخ على الصراعات سيزيد أكثر من خمس مرات، حيث قفز إلى فرصة 26 بالمئة من زيادة كبيرة في خطر الصراع، وحتى وفق الهدف المراد تحقيقه في اتفاق باريس أي 2 درجة مئوية، يزيد الصراع ليصل إلى فرصة 13 بالمئة، وفي نفس السياق أكّد مدير معهد بحوث السلام بستوكهولم السيد "دان سميث" على الارتباط بين التغيّرات المناخية والأمن، حيث قال بهذا الخصوص **"أن تأثيرات تغير المناخ ساهم مع عوامل اجتماعية و اقتصادية وسياسية في خلق ظروف تتفجر فيها النزعات"**.

كما حذر من انعكاسات تغير المناخ وما يسببه من جفاف وفيضانات ليس له تأثير محلي فحسب، إذ أن هذه الظواهر الحادة تؤثر على الأسعار العالمية للغذاء وتتسبب من خلال ارتفاع الأسعار في النزاعات، ففي كل مرة ارتفعت فيها أسعار الغذاء في الأسواق العالمية، تحدث صدمات وعدم استقرار اجتماعي سياسي، في 30 حتى 40 دولة في آنٍ واحد[394].

---

[392]- Migration et crise climatique, L'ONU cherche des solutions, Aout 2019, sur le site, https://neus.un.org.

[393]- Climat 250 millions de nouveaux deplacés d'ici à 2050, selon le HCR, 10 de cembe, https://neus.un.org.

[394]- تغير المناخ سبب إضافي لتأجيج نزاعات مسلحة وموجات نزوح جديدة، مقال متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.dm.com، تم الإطلاع عليه يوم: 10 03 2022، على الساعة : 18:00.

المطلب الثاني

استراتيجيات ترقية الأمن لصناعة سلام بيئي (إفريقيا أُنموذجا)

تبعث التقارير الّتي تصدرها أغلب المنظمات التابعة للأمم المتحدة والمختصة بدراسة وتتبع مجريات إشكالية التغيّرات المناخية كالهيئة الحكومية المختصة بالتغيّرات المناخية (IPCC) والمنظمة الدّولّية للأرصاد الجوية، إلى جانب كم كبير من الدراسات والأبحاث الأكاديمية، إلى الخوف مما سيحدث في المستقبل القريب للعالم جراء التهاون الدّولّي في عدم الامتثال للالتزامات الّتي جاءت بها اتفاقية باريس. بل وأكثر من ذلك بقاء الوضع كما كان عليه والتراجع إلى الوراء. إذ لم تتمكن الدول من تخفيض حتى نسبة 2% الّتي كانت مرجوة قبل اتفاقية باريس[395].

وأمام هذا الوضع الأخير يتسارع المجتمع الدّولّي وبالأخص المنظمات الدّولّية المختصة إلى إيجاد حلول قريبة المدى من أجل تفادي عواقب التغيّرات المناخية الّتي ما لبثت أن مست شتى حقوق الإنسان وأصبحت الهاجس الذي يؤرق الوجود البشري في أمنه وعيشه في سلام[396].

كل هذه العوامل المرتبطة دفعت المنظمات الدّولّية إلى رسم هدف ذو طابع فني وتقني يستدعي التعاون الدّولّي والبحث عن حلول مشتركة من خلال تكاثف الجهود الدّولّية والأخذ بعين الاعتبار الدراسات العلمية ومدى تفاعلها في اتخاذ تقنيات تصعد بالعالم لتحقيق سلام بيئي وصناعة أمن بيئي من خلال اتباع استراتيجيات خاصة تصب في مفهوم صنع السلام البيئي. والّتي تهتم بمفهوم التنمية المستدامة وهي الاستدامة الاقتصادية والاستدامة الاجتماعية والثقافية والاستدامة البيئية.

إضافة إلى التعاون الدّولّي عن طريق دمج عمليات التنمية في إطار استفادة المجتمعات من إدارة الموارد الاقتصادية المشتركة[397].

---

[395]- محمد ريان، من المرجح أن يزداد دور المناخ في النزاع المسلح، Innerself, climate change مقال متاح على الموقع التالي: r.climateimpactneus.com، تم الاطلاع عليه يوم 12 12 2021، على الساعة 20:35.

[396]- حواس صباح، المرجع السابق، ص.769 – 789.

[397]- بوحنية قوي، غياب البعد الأخلاقي الدولي في إدارة الملف البيئي للقارة الإفريقية، بحث مقدم في مؤتمر مركز دراسات التشريع الاسلامي والأخلاق، المنعقد بالدوحة، في 23 03 2019.

وقبل التطرق إلى أهم الاستراتيجيات المتبعة لصناعة سلام بيئي يجدر بنا التطرق لمفهوم السلام البيئي تليها الآليات المعتمدة لترقية الأمن البيئي.

الفرع الأول: آليات بناءً السلام البيئي

يرتبط الصراع والبيئة كمتغيرين دوليين من خلال العلاقة الّتي تجمعهما وكلما زاد استغلال البيئة اشتد الصراع، وكلما انتهج المجتمع الدّولّي سبلاً سلمية لاستغلال موارد الطبيعة نقُص الصراع.

لكن سرعان ما تُخلّفُ هذه المعادلة اختلالاً في التوازن حين يدخل التغير المناخي كمتغير جديد، تحول هذه المعادلة إلى جدلية يصعب فكها، في غياب الوعي البيئي والالتزام الدّولّي في السعي إلى مراقبة المنشآت الصناعية للدول الكبرى والّتي على الرغم من مصادقتها على أغلب الاتفاقيات الدّولّية الخاصة كحماية البيئة والتصدي للتغيّرات المناخية، إلّا أنّها تتنصل من هذا الالتزام لاعتبارات اقتصادية وسياسية[398].

أولا: مفهوم السلام البيئي (الدبلوماسية البيئية)

يرتبط مفهوم السلام البيئي إلى حد بعيد بمفهوم الأمن البيئي، إلّا أنّ هذا الأخير أي الأمن البيئي له ركائزه الخاصة الّتي تقيده من حيث المفاهيم والنتائج أي الغاية الّتي يحققها الأمن البيئي. هي آخر نتيجة يتحقق بها السلام البيئي، وبمفهوم أدق؛ إذا ما تحققت جميع عناصر الأمن البيئي تكون النتيجة سلام بيئي[399].

وظهر بناءً السلام البيئي كمجال بحثي متخصص ومستقل بذاته في بداية القرن الحادي والعشرين، ويرجع ذلك جزئيا كرد فعل على التركيز الضيق لأدبيات الأمن البيئي على العلاقة بين ندرة الموارد الطبيعية والصراعات وذلك خلال فترة التسعينيات.

---

[398]- لمين هماش وآخرون، رهانات الأمن البيئي في افريقيا،: تحديات قائمة واستجابات محدودة، المؤتمر العلمي الرابع، بعنوان: القانون والبيئة جامعة طنطا، 22 – 23 04 2018، ص.7.

[399]- بوحني قاوي، المرجع السابق.

ونظرًا لتداخل المجالات وتعدد الاختصاصات الّتي تشكل مجال بناءً السلام البيئي وتنوع الجهات الفاعلة في تنشئة المجال البحثي فيه، فإنّ تعريفاته تعددت بتعدد هذه التخصصات فسمي السلام البيئي أو صنع السلام البيئي، الدبلوماسية البيئية، دبلوماسية العلوم، بيئة السلام، وهذا التعدد لم يرد إلاّ من تعقيد المفهوم الحقيقي للسلام البيئي[400].

يمكن الاعتماد على تعريف السلام البيئي بأنّه يشمل كافة الاضطرابات والمداخلة المختلفة الّتي يتم من خلالها دمج إدارة القضايا البيئة بما يدعم منع الصراعات. والتخفيف من حدتها من خلال البحث في سبل الحدّ منها ويعتبر هذا التعريف الأكثر شمولاً حيث أنّه يغطي كلا الساحتين الدّولّية والمحلية، وكذلك الدرجات المختلفة من الصراعات سواء كانت كامنة أو نشطة، والّتي تدفع بممثلي الدول إلى ضرورة الجلوس والتفاوض بشأن أساليب التخفيف والتكيف. ولقد طورت الدبلوماسية البيئية منهج التعاون الدّولّي[401].

إذ وضعت عدة اتفاقيات دولية لها صفة الإلزامية، و(الشمول) أهمّها: اتفاقية باريس 2015 الّتي تلزم جميع أطرافها بتقديم خططها الوطنية بشأن حجم الانبعاثات دوريًا، وهنا تطور مفهوم الدبلوماسية البيئية إلى دبلوماسية المناخ، حيث أصبح من الواضح بشكل متزايد أن تغير المناخ يشكل جزءًا لا يتجزأ من الدبلوماسية الثنائية والمتعددة الأطراف[402]، وليس هناك شك في أن تغير المناخ ينطوي على تفاعلات معقدة بين العوامل البيئية، وبين الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجيا، الأمر الذي يتطلب دراسة ديبلوماسية المناخ في البيئة السياسية. هذه الدبلوماسية الجديدة ليست حكرًا على الدول بل يمكن ممارستها من قبل أشخاص أحزاب جماعات منظمة وجمعيات مدنية لأنّه يشمل في مفهومها العام على مجموعة الحلول وأدوات

---

[400]- محمد عاشور، التغيرات المناخية وقضايا الصراع والأمن في افريقيا، جامعة القاهرة، برنامج تدريب وبناء القدرات الافريقية 2015، ص.41.

[401]-محمد سلمان طايع، الأمن البيئي وتفسير الصراع الدولي، مكتبة أكاديميا العربية،https://www.acadlemia-arabia.com ، فيفري 2022، ص.1 – 85.

[402]- محمد عاشور، مرجع سابق، ص.44.

الضغط في الرأي العام لمحاولة التغيير في القوانين والتنظيمات المتعلقة بنظام تجارة الانبعاثات[403].

إن دبلوماسية المناخ هي نشاط مقارب للعمل السياسي في تجلياته العامة، كسلوك سياسي وفق مناهج القانون الدّولّي، يستند إلى تحليل شامل للأخطار ومعالجتها وفق أدوات القوة في قالبها القانوني المرن، ونشاط دبلوماسي تثقيفي تُسخّر فيه كافة الطاقات، كما أنّها فعل استباقي يستهدف السيطرة على أخطار بيئية بأساليب وقائية ذات طابع اقتصادي، سياسي، اجتماعي وثقافي له بعد مستقبلي لحل المشاكل البيئية والارتقاء إلى السلام أو الدبلوماسية البيئية[404].

وعليه، فإنّ السلام المناخي الذي يعد جزءًا من السلام البيئي هو إحدى أدوات التعامل مع النزاعات المناخية الّتي يمارس فيها. تنفيذ نمط إدارة مناخية تعتمد على أساليب دولية ومحلية لفك الغموض عن المتغيّرات الطارئة والبحث في الأساليب المستعملة على صعيد التنافس بين الدول في مجالات الحدّ من ظاهرة الاحتباس الحراري.

تقودنا دراسة السلام البيئي بطريقة استقصائية إلى دراسة دبلوماسية المناخ باعتباره لُب السلام البيئي، حيث يرى المختصون في قضايا البيئة والمناخ أن أدوات ديبلوماسية المناخ يجب أن ترتكز على النواحي العلمية والفنية المساعدة لتشكل وصقل الجوانب المعرفية الّتي تساهم في بناءً الثقة في مجموعة الأنشطة والفعاليات والإجراءات الّتي تستهدف قضايا المناخ إبتداءً من الصعيد المحلي وصولاً للصعيد الدّولّي. في إطار قانوني ممنهج يسطر الالتزامات الدّولّية الواجب اتباعها بما يغير مفهوم المصلحة الوطنية لكل دولة، للحصول على تحديات جديدة لإدارة التغيّرات المناخية بشكل السباقي وبلوغ السلام البيئي الذي يتمثل في مضمونه على ثلاثة أبعاد تدخل في دراسة دبلوماسية المناخ والدبلوماسية البيئية[405]، والّتي كانت قد تمت الإشارة إلى بعض منها فيما سبق:

---

[403]- فريق عمل ستراتيجيكس، ديبلوماسية المناخ ما بين الجواجز القانونية والحسابات، 05 11 2021، مقال متاح على الموقع https://masr,masr360.net

[404]- فريق عمل ستراتيجيكس، المرجع نفسه.

[405]- فهد بن ناصر الدرسوني، "دبلوماسية المناخ في البيئة السياسية"، جريدة الرياض، مقال منشور يوم: 2021/10/29، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:https://www.alriyadh.com ، تم الإطلاع عليه يوم: 2021/12/23، على: 11سا و42د.

وفيما يلي نعرض بصورة مبسطة ومختصرة بعض الآليات المعتمدة لتحقيق السلام البيئي:

أ . تحقيق الأمن

إذا كان السلام البيئي يعني الإدارة الشاملة والمستدامة للموارد الطبيعية، فإنّه لا يتسنى تحقيقه إذا ما ارتبط بنزاعات حول هذه الموارد أو صراعات من حيث تقسيمها والحصول عليها.

ومن ثم فإنّ تحقيق الأمن يضفي الطابع الحمائي للموارد الطبيعية ويقلل من تخوف المجتمعات من استنزافها. فالعامل النفسي للاستقرار يساهم في تقبل فكرة تسيير الموارد الطبيعية من جهة، والبحث في سبل تطويرها والحلول في حالة نفاذها جراء العوامل المناخية الّتي تتسبب في تراجعها[406].

ب . ترقية سبل العيش وتطوير الاقتصاد

من أجل تحقيق سلام بيئي لابد من العمل عل بناءً الأمن المعيشي وتطويره الأداء الاقتصادي الذي يعد عدم توافرهما مؤشرًا رئيسيًا للصراع العنيف وفشل بناءً السلام، لذلك تعد الإدارة الفعالة والمستدامة للقضايا البيئية أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق الأمن المائي والأمن الغذائي ومن ثم تقليص المساحات المتاحة لنشأته، فالتركيز على الأداء المحلي والمجتمعات المدنية المحلية أمر حيوي لاستعادة بناءً السلام في حال تم تدمير البنية التحتية للبيئة أثناء الصراعات، ويعد الحدّ من مخاطر الكوارث أمرًا حاسمًا أيضًا لتحقيق الأمن المعيشي[407].

ج . تطوير السياسة والعلاقات الاجتماعية

تعد المشاكل البيئية وفكرة تحقيق أمن وسلام بيئي تحدّ دولي مشترك بين الدول بالنظر إلى طبيعة المشاكل البيئية العابرة للحدود، وعلى الرغم من أن الطابع الغذائي هو الأكثر سيطرة في

---

[406]- حليمة قعقور، ثقافة السلام والبيئة، **مجلة ,Green area، مقال صادر بتاريخ 27 04 2020**، العدد 1، كلية الحقوق، جامعة اللبنانية، لبنان، سبتمبر 2020، ص.84.

[407]- محمد سلمان طايع، مرجع سابق، ص.1 – 58.

المجال الدّولّي إلّا أنّ التحديات البيئية توفر فرصًا للتعاون لأنها تتجاوز الحدود السياسية وقد تكون أقل حساسية من حيث التنازل من الموضوعات الأخرى ذات الطبيعة السياسية[408].

كما أن التعاون في المجال البيئي يحفز على خلق مؤسسات تفضي إلى المزيد من التكامل وحل النزاعات، علما بأن هذه المؤسسات المتكيفة والمرنة تعد ضرورية لبناء القدرة على الصمود والاستجابة للتحديات العالمية في التصدي لتغير المناخ كما أن التعاون الإيجابي بشأن التحديات البيئية سيُدعم في بناءً الثقة والتفاهم بين الفئات الاجتماعية والقادة السياسيين، وغالبا ما يشار إلى هذه الديناميكية باسم صنع السلام البيئي[409].

ثانيا: أوجه القصور لبناء سلام بيئي (فجوات صنع السلام البيئي)

تداخلت المفاهيم حول موضوع صناعة أو بناءً السلام البيئي أو كما يصطلح بالدبلوماسية البيئية والّتي أصبحت في الآونة الأخيرة يصطلح بها بالدبلوماسية المناخية.

وذلك لتدخل المجالات الّتي يشملها، حيث يعتبر تحقيق السلام البيئي كل متكامل لا يصنع إلاّ إذا كان هناك تنمية للمجالات التالية؛ الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية والّتي تنصب في جانب منها على البيئة الّتي تعد مركز الشدة الذي تلقى فيه جميع هذه المجالات والّتي لا يتحقق آمنها إلاّ بوجود أمن بيئي، يعنى بتوافر الموارد الطبيعية وحسن استغلالها، والاحساس بكفايتها للأجيال القادمة مع ضرورة اتباع مناهج تحد من الصراعات الّتي يمكن أن تنشأ نتيجة تراجعها[410].

وعلى الرغم من أن الدراسات الأكاديمية لن تقصر في إيجاد حلول نظرية سواء ما تعلق بتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة، أو الاعتماد على الطاقات المتجددة والصناعة الخضراء، إلّا أنّ الواقع أثبت قصورًا في ذلك يحتاج إلى معالجة ومن أهمها:

---

[408]- خلفة نصير، "انعكاسات التهديدات البيئية على السلم والأمن الدوليين، منطقة الساحل الافريقي أنموذجا"، **مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية**، المجلد 11، العدد 01، جامعة إبن خلدون، تيارت، 2021، ص.85 – 104.

[409]- بوحنية قوي، مرجع سابق.

[410]- حليمة قعقور، مرجع سابق.

1. المقاربات التصاعدية (Bohom-up.Approches)

ركزت الأبحاث المتخصصة في مجال بناءً السلام البيئي لفترة كبيرة على القيادة من أعلى إلى أسفل بمعنى البدء بالمجال الدّولّي نزولاً إلى المجال المحلي أو الوطني. ومثال ذلك الدراسات الخاصة في بروتكول كيوتو 1997[411] والذي تم ترتيب الالتزامات الدّولّية فيه إلى جانب طرق التخفيض من الانبعاثات بطريقة تصاعدية.

ولقد كانت المنظمات الدّولّية الحكومية، وغير الحكومية هي السباقة في نهج هذه الطريقة فعلى سبيل المثال منظمة (Teatfund's) غير الحكومية لحل الصراعات حول المياه من خلال الاهتمام بالبعد الأمني وبرامج الأمم المتحدة للبيئة(UNEP) لتحسين الوضع البيئي في مجتمعات ما بعد الصراعات إلى جانب مبادرات دولية من نفس الطبيعة أي الاهتمام البيئي.

إلاّ أنّه وعلى الرغم مما سبق فقد كشفت الأبحاث أنّه في كثير من الأحيان تنجح المجتمعات المحلية في إدارة الموارد الطبيعية والتخفيف من حدّة الصراعات البيئية وإدارتها على نحو أفضل من التوجيه المركزي، ذلك أنّه تكون أكثر دراية بالبيئة الاجتماعية ومعدل النضج التوعوي والثقافي للبيئة المراد معالجتها. إضافة إلى الاعتماد على السكان الأصليين وتجاربهم في إيجاد الحلول الّتي تتماشى وطبيعة الصراع[412].

ونتيجة لكل هذا أولى الباحثون اهتمامًا متزايدًا لممارسات بناءً السلام البيئي على المستوى المحلي من القاعدة إلى القمة لا سيما فيما يتعلق بالقضايا الّتي تهتم الأمن البشري واستدامة سبل العيش.

---

[411]- لوسي هولداواي، كاميل ماركت موير إيسيبسون، دمج النوع الإجتماعي والأمن في التكيف مع المناخ، مبائ النجاح، 25 07 2022، مقال متاح على الموقع: https://cmxus.org .

[412]- سارة عبد العزيز، السلام البيئي، "رؤية متطورة لمواجهة صراعات الموارد"، **مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، المتوفر على الموقع: .infosfuturneuae.com، تم الاطلاع عليه يوم: 01 04 2022 على الساعة 13:15.

2. النوع الاجتماعي (gernder)

منذ أكثر من عقدين من الزمن، صدرت توصية عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تحت رقم 1325 تنص بمساهمة المرأة في السلام والأمن، كما تقر بضرورة معالجة عدم المساواة من أجل تحقيق سلام دائم.

وفي نفس السياق؛ أعز برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية، وبناءً السلام (UNDPPA) وبرنامج الأمم المتحدة الألماني تقريرًا بتاريخ 6 جوان 2020 تحت عنوان **"النوع الاجتماعي والمناخ والأمن: الحفاظ على السلام الشامل على الخطوط الأمامية للتغير المناخي"**[413].

يفصح التقرير عن الروابط الوثيقة بين النوع الاجتماعي والمناخ والأمن الذي يعد أحد مقومات السلام البيئي.

وبحسب التقرير هاجر الكثير من الأشخاص معظمهم من الرجال خاصة في مناطق إفريقيا الّتي مسها الجفاف المتواصل وتقلب سقوط الأمطار، بعيدًا عن القرى المحلية بحثًا عن مصادر رزق بديلة في مخططات زراعية كبيرة أو في مناجم مجاورة، تاركين النساء مع أعباء اقتصادية أكبر وتسلط، أمثلة أخرى الضوء على مخاطر الأمن المرتبطة بالمناخ للنساء في المناطق الحضرية، خاصة في المخيمات غير الرسمية[414].

وعلى الرغم من الأدلة والأطر المعيارية العالمية الراسخة، إلّا أنّ هناك فجوة بين البنية التحويلية لأجندة المرأة والسلام والأمن وبين مسألة تنفيذها داخل منظمات بناءً السلام وحل النزاعات.

---

[413]- أشابوند (Ashapond): تقرير عن إدماج الاختلاف أو النوع الاجتماعي في صلب تكوين بناء السلام، عن مؤسسة مارلتي أهتيساري للسلام (CMI).

[414]- منظمة فلندية مستقلة تعمل على منع وحل النزاعات العنيفة من خلال الموارد الوساطة، سبتمبر 2021، بالاشتراك مع مؤسسة (conciliation resources) و(Reace Nexus)، تحت الروابط التالية: www.cmi.fi، www.er-org، www.peacenexus.org

3. البرمجة الحساسة للصراعات (Conflict-sensitire Programming)

أعلنت الجمعية العامة بموجب قرارها A/RES/56/4 المؤرخ في 5 و6 نوفمبر 2001 من كل عام بوصفه اليوم الدّولّي لمنع استخدام البيئة في الحروب والصراعات العسكرية[415].

وكان برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد أسفر عن أسباب الصراعات الداخلية فيما لا يقل عن الأربعين في المئة منها والّتي كانت مرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية، سواء كانت موارد ذات قيمة عالية مثل الأخشاب والماس والذهب والنفط، أو موارد نادرة مثل الأراضي الخصبة والمياه، كما تم التوصل إلى أن فرض تأجج النزاعات تتضاعف إذا كانت مرتبطة بالموارد الطبيعية[416].

لذلك عمدت الأمم المتحدة إلى البرمجة الحساسة للصراعات من خلال إدخال العمل المتعلق بالبيئة في بناءً الخطط الشاملة لمنع نشوب النزاعات وصون السلام وبناءه، وفي 27 ماي 2016 اعتمدت جمعية الأمم المتحدة للبيئة قرارًا اعترفت فيه بدور النظم البيئية السليمة والموارد المدارة بشكل مستدام في الحدّ من مخاطر النزاعات، كما أعادت توكيد التزامها القوي بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ضمن القرار 70/1 تحت عنوان **"تحويل عالمنا"**.

ولقد اثبتت تجارب الأمم المتحدة أن التخطيط المسبق والبرمجة الحساسة تساهم في إنهاء النزاعات وإحلال السلام البيئي، وخير دليل على ذلك ما حدث بين البيرو والاكوادور، بناءً السلام البيئي بفضل محمية سلسة جبال الكوندور، وتحويل النزاع إلى تبادل تجاري يستفيد منه السكان المحليون للبلدين.

4. استخدام التكنولوجيا في المجال البيئي

ظَهر الاهتمام بالبيئة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أين ركّزت الدراسات الأكاديمية على طبيعة الظواهر الطبيعية الّتي تؤثر على حياة الإنسان وتمنع العيش بسلام، وذلك

---

[415]- اليوم الدولي لمنع استخدام البيئة في الحروب والصراعات العسكرية –الأمم المتحدة- تقرير خاص بتاريخ 6 نوفمبر 2021، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.un.org.observance، تم الإطلاع عليه يوم: 25 ديسمبر 2021، على: 12سا و00د.

[416]- دليل المجتمع المحلي للحد من النزاعات والتنمية الحساسة للنزاعات –برنامج الأمم المتحدة الإنماني، ص.47، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.undp.org.Dacs.

من خلال الاعتماد على وسائل تكنولوجية تواكب ما يعرف بالنظم المعلوماتية، الذكاء الاصطناعي، سلاسل الكتل، وتساهم في مجال بناءً السلام البيئي.

يتجلى هذا الاهتمام من خلال تطوير أنظمة إنذار مبكر أو الكشف المبكر عن الأزمة وتحديد حجمها ونوعها واستخدام المنهج العلمي والمنطقي للتعامل مع الأزمات، من أجل إيجاد أسلوب لإدارتها أو ما يطلق عليه بإدارة الأزماتية[417].

وفي نفس السياق جاء في تقرير حالة الخدمات المناخية لعام 2020، الصادر بالتزام مع اليوم العالمي للحد من الكوارث 13 أكتوبر أنّه يتوجب الانتقال من الإنذارات المبكرة إلى العمل المبكر[418].

يشدد التقرير على ضرورة التحول إلى التنبؤ القائم على الآثار أي التحول من "ما سيؤول إليه الطقس" إلى ما سيفعله الطقس إذ أنّه وعلى لسان البروفيسور بيتري تالاس، الأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية إن نظم الإنذار المبكر شرط أساسي للحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ[419].

5. عمليات الرصد والتقييم البيئي

يُقصد بالرصد والتقييم البيئي؛ الأنشطة الّتي يجب أن تتم بتوصيف ومراقبة جودة البيئة، حيث يستخدم الرصد البيئي في إعداد بعض تقسيمات الآثار البيئية وكذلك الظروف الّتي قد تنطوي فيها على الأنشطة البشرية على بعض مخاطر الآثار الضارة على البيئة الطبيعية، وتتعقد عملية الرصد والتقييم لبناء السلام البيئي بسبب خمسة تحديات رئيسية:

- طول الفترة الزمنية الّتي يجب أن تنقضي قبل أن تصبح تأثيرات عمليات التدخل واضحة.

---

(417)- إدريس إكرام، بوتحيلي خديجة، مركزية البيئة والموارد الطبيعية في سياق النزاعات المسلحة، (Journal d'économie, de Management, d'Envisagement et de Droit volume 3, numéro 1, février 2020, p 57-74).

(418)- خالد عبد الله إبراهيم، غسان قاسم داوي اللامي، إدارة الأزمات، الأسس والتطبيق، جامعة الفلوجة، ط.1، كلية الإدارة والاقتصاد، الجزائر، 2015، ص.56.

(419)- نظم الإنذار المبكر شرط أساسي للحد من الكوارث والتكيف مع تغير المناخ، تقرير أممي صادر بتاريخ 13 أكتوبر 2020، متاح على الموقع الرسمي للأمم المتحدة:https://neuse.un.org.climatesolutions

- السياق الديناميكي وغير الأمن في كثير من الأحيان للقيام بتلك العمليات، والذي يتسم بالخلاف السياسي والعنف.
- تعدد الجهات الفاعلة، مما يعقد عملية جمع البيانات وإسنادها.
- حالات نقص أدوات التدخل والسيطرة.
- المضاعفات الّتي تنشأ من الجمع بين مختلف الأهداف والمقاييس المستخدمة على التوالي، للتدخلات البيئية وبناءً السلام.

إن التصدي لفجوات بناءً السلام البيئي، تتطلب جهودًا دولية وتعاونًا فعالاً لتعزيز الجيل الثالث من أبحاث بناءً السلام البيئي لما لها من أهمية كبيرة في المجال الوقائي والحمائي للبيئة[420].

الفرع الثاني: المساعي الدّولّية والإقليمية لتحقيق أمن وسلام مناخي في إفريقيا

تعد البيئة الإفريقية حاضنة حقيقية لمظاهر الفشل البيئي بفعل تزايد درجة الحرارة والاحترار المحيطة بالتربة، وكذلك مظاهر التغير المناخي، ومع مرور عقود من الانتهاكات البيئية من القوى العظمى للبيئة الإفريقية بفعل تحول جزء من القارة السوداء إلى مكبّات عملاقة لليورانيوم المشع والنفايات النووية، كما تحولت البيئة الإفريقية بفعل العوامل المناخية الّتي يمكن حصرها في عوامل كالتصحر وتناقص خصوبة التربة وتقلص نسبة الأراضي الصالحة للزراعة.

وأمام تملص الدول الكبرى من تنفيذ التزاماتها بتخفيض انبعاثاتها إلى المستويات المطلوبة، وتراجعها في تمويل إفريقيا من أجل التكيف مع التغيّرات المناخية، أصبح الوضع البيئي والأمني لإفريقيا مهيئا لنشوب صراعات ومصدرًا لعدم الاستقرار الأمني.

وأمام هذه التحديات الّتي تشهدها القارة الإفريقية عمدت هذه الأخيرة إلى تكثيف جهودها من أجل تخطي الصراعات الداخلية الّتي أثبتت وجودها بسبب التغيّرات المناخية، ورفع مستوى الأمن فيها لبلوغ أمن بيئي يكون كأساس للسلام البيئي، الهدف الذي ينشده المجتمع الدّولّي.

---

[420]- كلاع شريفة، "التهديدات البيئية في دول جنوب الصحراء الافريقية وتأثيرها على التنمية المستدامة"، **مجلة مدارات سياسية**، العدد 5، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر، جوان 2018، ص.110–139.

أولا: الجهود الافريقية من أجل تحقيق أمن بيئي

1. الوسائل القانونية الدّولّية والإقليمية لتحقيق أمن بيئي إفريقي وسلام مناخي

اعتمدت الدول الإفريقية على مجموعة من البرامج والاتفاقيات من أجل الحدّ من التدهور البيئي وترقية أمنه والّتي نلخص أهمها فيما يلي[421]:

أ. برنامج تسخير المناخ لتحقيق التنمية في إفريقيا

- يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق أربعة مجالات تتمثل:
- إتاحة المعلومات المتعلقة بالمناخ على نطاق واسع وعرضها ونشرها.
- التحديد الجيد لعملية دعم اتخاذ القرارات والممارسات الإدارية.
- اتخاذ قرارات مدروسة والدعوى للتوعية.
- إثبات قيمة تعميم مراعاة المعلومات المناخية في خطط التهيئة عن طريق تنفيذ ممارسات تجريبية للتكيف مع تغير المناخ.

كما كثفت كل من مفوضية الإتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا ومصرف التنمية الإفريقي، الإجراءات الرامية إلى تفعيل البرنامج بالكامل والذي يهدف إلى التشجيع على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا، من خلال تعزيز قدرات المؤسسات المعنية بتحسين نوعية البيانات المناخية، والمراقبة وإدارة المخاطر في القطاعات الحساسة إتجاه تقلب المناخ مثل الزراعة والمياه، والصحة وقطاع الطاقة[422].

---

[421]- هماش لمين، كافي فريدة، بن وهيبة نورة، "رهانات الأمن البيئي في إفريقيا: تحديات قائمة واستجابات محدودة"، **مقال من المؤتمر العالمي الرابع بعنوان القانون والبيئة**، جامعة طنطا، يومي 23/22 أفريل 2018، ص.ص.1-20.

[422]- سناء إبراهيم، السور الأخضر العظيم، معجزة إفريقية بدأت تتحقق، مقال متاح على موقع سولارابيك، منشور بتاريخ 16 سبتمبر 2021، تم الإطلاع عليه يوم: 2021/09/27، على: 18سا و32د، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https://solarabic.com.

ب . مبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل

الهدف منه إنشاء ممر للحياة النباتية تنفد على مساحة تزيد عن 8000 كلم، من جيبوتي إلى السنغال، وتسعى المبادرة على تنشيط المناطق الريفية من خلال جملة من الطرق المختلفة وهي تدمج الجهود الرامية إلى الإبطاء أو التخفيف من آثار تغير المناخ. [423]

ج . الإطار الشامل للبرامج الإفريقية المتعلقة بتغير المناخ

هو برنامج يهدف إلى التنسيق بين جميع الأعمال والمبادرات الإفريقية المتعلقة بتغير المناخ وفق خطط التنمية المستدامة المراد تحقيقها في أجندة الأمم المتحدة لعام 2030.

د . خطة عمل النيباد في مواجهة التهديدات البيئية

جاءت مبادرة الشراكة من أجل تنمية إفريقيا "النباد" في إجتماع منظمة الوحدة الإفريقية "37" في زامبيا 2001 وفيه تم اعتماد خطة واستراتيجية عمل "النيباد" والمعروف عليها أنّها إحدى المحاولات الجادة لتنمية القارة الإفريقية والشراكة الإقليمية على مستوى الدول والتكتلات الاقتصادية الموجودة داخل القارة الإفريقية[424].

هـ . منظمة تنمية حوض السنغال

تشكل منظمة تنمية حوض نهر السنغال حالة فريدة في إفريقيا، حيث أنشأت ثلاثة بلدان محايدة بُنى أساسية مشتركة للإدارة التشاورية للموارد المائية كحوض نهر السنغال، وتحدد ثلاث اتفاقيات الإطار المؤسسي والقانوني للتعاون بين الدول الثلاث الأعضاء في المنظمة المذكورة[425]، وهي إتفاقية 1972/03/11 تليها اتفاقية 1978/12/21 وآخرها اتفاقية 1982/05/12[426].

---

[423]- سناء إبراهيم، مرجع سابق.

[424]- سالي يوسف، كوثر مبارك، دور ومستقبل النيباد في القارة الأفريقية، مقال متاح على المركز الديمقراطي العربي بتاريخ 11 أوت 2017، متاح على الموقع الألكتروني التالي: https://demouaticac.de .تم الإطلاع عليه يوم: 27 /2021/12، على: 19سا و50د

[425]- الإدارة المتكاملة للموارد المائية والأمن الغذائي في إفريقيا، جوهانزبورغ-جنوب إفريقيا، بتاريخ: 2004/03/05، ص.ص 06-29، متاح على الموقع الرسمي: www.fao.org.

[426]- تقرير المؤتمر الإقليمي الثالث والعشرون لإفريقيا.

و. بروتكول مجموعة تنمية الجنوب الإفريقي حول المياه المشتركة

تعكس هذه الإتفاقية تنوع الخصائص الجغرافية والبيئية لكل منطقة جيوإقليمية إقليمية على المستوى القارة الإفريقية، كما تمثل هذه الاتفاقيات محاولة من الدول الإفريقية لمعالجة النقض في الاتفاقيات المتعددة الأطراف الدّولّية، والسعي إلى الوصول لاتفاق ملزم لمواجهة التغيّرات المناخية لتحقيق الأمن الغذائي[427].

ز. أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتعلقة بتغير المناخ في إفريقيا

يتمثل الهدف من أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتعلقة بتغير المناخ في إفريقيا في شقين:

- دعم البلدان الإفريقية للحد من الضعف وبناءً القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ، من خلال التكيف القائم على النظم الإيكولوجية.
- تعزيز تنمية مصادر الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة كجزء من مبادرة الطاقة المستدامة للجميع والجهود المبذولة لتحفيف حدة تغير المناخ.

ح . التكيف مع آثار تغير المناخ

- إعداد مشاريع تعزيز القدرة على الصمود مستمرة في حوض نهر زامبيزي وتحديدًا ملاوي زامبيا وموزمبيق.
- التكيف القائم على النظم الإيكولوجية للجبال: في أوغندا؛ تم إطلاق تقييم لأثر هشاشة الأوضاع والذي يطلع على تدخلات التكيف القائم على النظم الإيكولوجية في جبل للغون.
- أما عن تخفيف آثار الضرر فيعمد البرنامج على: إتلاف المناخ والهواء النظيف ودعم البلدان للحد من الملوثات المناخية القصيرة الأجل[428].

- تأسيس برنامج الإدارة المتكاملة لإنتاج المبيدات ومعالجة الآفات في إفريقيا:

---

[427]- تقرير الأمم المتحدة، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الإستجابة لآثار تغير المناخ، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.unep.org.africa، تم الإطلاع عليه يوم: 2021/12/28، على: 12سا و30د.

[428]- كلاع شريفة، مرجع سابق، ص.ص.110–139.

في إطار مكافحة التغير المناخي وتحقيق أمن غذائي يعمل برنامج الإدارة المتكاملة لإنتاج المبيدات ومكافحة الآفات (IPPM) مع المجتمعات المحلية ومنظمات المزارعين[429][430]، والمجتمع المدني والحكومات المحلية والقطرية والجهات الفاعلة الأخرى لدعم الإجراءات الّتي تهدف إلى بناءً نظم إنتاج زراعي أكثر قدرة على الصمود، بدءًا من المستوى الميداني أو الحقلي ووصولاً إلى مستوى المناطق والمستوى القطري والإقليمي.

- الهدف وضع السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالتكيف مع تغيّرات المناخ والتحول من نهج الإستجابة إلى نهج الجاهزية والاستباقية.
- إشراك الشركاء والبرامج الحكومية، بهدف قيادة الممارسات المحسنة لإدارة التربة والمحاصيل في مختلف نظم الإنتاج.

أما فيما يخص رفع مستوى الوعي وتمكين المجتمعات الزراعية، من خلال استخدام برنامج الإدارة المتكاملة لمدارس المزارعين الحقلية (FFS) كمنصة لبناء القدرات في المجتمعات المحلية وذلك بغرض التعرف على الممارسات الزراعية المحسنة والتكيف معها وتبنّيها.

وعلى الرغم من هذا الكم الهائل من الوسائل القانونية والدراسات المتخصصة إلّا أنّ الوضع لم يتغير بالدرجة المراد الوصول إليها، وذلك نظرًا لجمود دور الهيئات الحكومية وعدم تفعيل الالتزامات في غياب عقوبات ردعية.

ليس هذا فقط فإنّ مسألة التمويل وضعفه أدى إلى فشل آليات الإنذار المبكر للكوارث الطبيعية والذي يستلزم موارد مالية معتبرة من أجل التقييم البيئي ورصد المعلومات المناخية بشأن التنبؤ، وتبقى الاعتبارات السياسية المحرك الوحيد للدعم أو التخلي في تمويل الدول الافريقية.

---

[429]- ميرود خديجة سلمى، "الاتحاد الافريقي لمواجهة آثار التغيرات المناخية في افريقية"، **مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 4، العدد 2، كلية الحقوق، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، جوان 2022، ص.ص.1–14.

430

2. مكانة الشعوب الأصلية الإفريقية في إطار التعاون الدّولّي لترقية الأمن البيئي وبناءً سلام مناخي

تَتطلب دراسة ترقية الأمن البيئي الإفريقي الوقوف على أهم عناصر تدهوره من جهة والأسس الّتي يجب معالجتها من أجل الصعود به وبنائه بما يتماشى والسلام المناخي، ولعل أهم محور في هذه الدراسة الفرد الإفريقي الذي يعد المحور الأساسي من حيث التأثر بالتغير المناخي والبحث في كيفية حمايته من انعكاساته حماية لحقوقه في بيئة سليمة.

تُعتبر إفريقيا موطن الشعوب الأصلية تقدر أعدادها بحوالي 50 مليون، من بين مجموعة للسكان الأصليين في العالم البالغ عددهم 3270 مليونا[431].

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف شامل كامل للسكان أو الشعوب الأصيلة، إلّا أنّ وجودهم القانوني قائم، فإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية لعام 2007 بأن هذه الشعوب تسمح بحقوق الإنسان على قدم المساواة مع الشعوب الأخرى أمام التميز الثقافي، وهو يهدف إلى تعزيز الاحترام المتبادل والعلاقات الطيبة بين الشعوب الأصلية والدول[432].

ويبقى تعريف الشعوب الأصلية تعريف ذاتيا كشخص أصلي ذو معيار أساسي، وهذا ما تأكد من خلال تقرير مؤتمر ديربان لعام 2009، الذي جاء فيه: **" لا يتضمن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية تعريفًا للشعوب الأصلية"**.

ووفقًا للإعلان؛ يعتبر التعريف الذاتي كشخص معيارًا أصلي، إذ يشير الإعلان إلى حق هذا الشخص في تعريف هويته الخاصة أو انتمائه وفقًا لعاداته وتقاليده[433].

---

[431]-تقرير البنك الدولي، الشعوب الأصلية، مقال متاح على الموقع الرسمي: https://www.albank

[432]-المنظمة العالمية للملكية الفكرية، اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفلكلورية في دورتها ال 18، مسرد المصطلحات الرئيسية المتعلقة بالملكية الفكرية وأشكال التغيير الثقافي التقليدي جنيف من 9 إلى 13 ماي 2011، ص.13.

[433]- Nation Unies, Droits de l'homme; conférence d'Examen de Durban -Grenéve 2009, Combattre la discrimination contre les peupbles autochtones, Geneve 20-24, Avril 2002, p 02. Publiseh on https://www.un.org. Dunbanrevieus 2009, consulte le: 06/01/2022, à 11h 28m.

ويرى خوسيه مارتينيز المقرر الخاص للجنة الفرعية لمنع التمييز العنصري وحماية الأقليات بشأن مشكلة التمييز ضد السكان الأصليين أن هذه الفئةلها هوية عرقية ونمط ثقافي واجتماعي خاص يمنح لهم حماية قانونية ذات طابع خاص[434].

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 13 سبتمبر 2007 إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (UNDRIP)[435].

تضمن الاعلان مجموعة من الحقوق أهمها:

- الحق في تقرير المصير كحق مركزي للشعوب الأصلية كمصدر لجميع الحقوق الأخرى[436].
- الحق في الأراضي والأقاليم والموارد، بما فيها الحقوق الّتي تخوضها بصفة تقليدية والخاضعة حاليًا لسيطرة الآخرين بحكم الواقع والقانون معًا.
- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الّتي تشمل حقوق الشعوب الأصلية في الصحة والماء والغذاء والتعليم والتوظيف والصرف الصحي والضمان الاجتماعي وفي مستوى معيشي لائق، إلى جانب الحق في الحفاظ والسيطرة على تراثها الثقافي ومعارفها التقليدية وتغيراتها الثقافية التقليدية وحمايتها وتطويرها[437].
- الحقوق الجماعية وتشمل كل من الحق في التنمية والمشاركة والموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة.
- الحق في المساواة وعدم التمييز كهدفين من الأهداف العامة الّتي يستند إليها الإعلان[438].

---

[434]- Rapport de la Rapporteuse speciale sur les droits des peuple autochtones, Victoria Tauli corpus, conseil des Droits de l'homme, 27eme session, 11 Aout 2014.

[435]- إعلان الأمم المتحدة بشأن الشعوب الأصلية، اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 61/295 المؤرخ في 13 سبتمبر 2007.

[436]- المادة 03 من إعلان الأمم المتحدة بشأن الشعوب الأصلية رقم 61/295، المؤرخ في 13 سبتمبر 2007.

[437]- المادة 05 من إعلان الأمم المتحدة بشأن الشعوب الأصلية رقم 61/295، سبتمبر 2007.

[438]- ديباجة إعلان الأمم المتحدة بشأن الشعوب الأصلية.

إن الملاحظ للصعوبات الّتي تواجه الاعتراف القانوني لحقوق الشعوب الأصلية، يستنتج أنّها ترتبط ارتباطا وثيقا بالمشاكل والتحديات الّتي تواجهها هذه الشعوب في الكثير من مناطق العالم. والّتي يمكن حصرها في ثلاث فئات رئيسية من هذه الشعوب[439].

أ. شعوب الغابات الأصلية

تلك الّتي تأثرت بأنشطة الشركات الكبرى في مجال استغلال الغابات وقطع الأشجار بشكل قانوني وغير قانوني، مما أدى إلى القضاء تدريجيا على وسائل معيشتهم التقليدية. والتأثير على ظروف عيشهم نذكر منهم السكان الأصليين بالغابات الإستوائية في وسط إفريقيا وحوض نهر الأمازون والغابات الشمالية وسلسلة جبال الأنذير جنوب شرق آسيا[440].

ب. الشعوب الأصلية الرعويّة

هناك مجموعة كبيرة من الشعوب الأصلية الّتي تعاني من عدم الاستقرار البيئي جراء التغيّرات المناخية الّتي مردّها الإنسان ونشاطاته اللامتناهية.

فحالة رعاة (ماساي) في كينيا مثلا: تعد عينة من المشاكل الّتي تواجهها الشعوب الرعوية في شمال إفريقيا وشرقها وآسيا الوسطى وجهات أخرى من العالم[441].

تعرضت الماساي إلى تجريد من جزء كبير من مناطقهم الشاسعة الّتي يرعون فيها كرُحّل أو شبه رُحّل وطردوا في السنوات الأخيرة من المناطق المخصصة للمحميات، وبالضغط من المؤسسات المالية الدّولّية تم تحويل الكثير من مناطقهم الرعوية الجماعية إلى ممتلكات زراعية خاصة، وبالتالي على الماساي وغيرهم من الشعوب الرعوية الأصلية مثل الصوماليين والثوركانا من تقلص قطعانهم والتدهور التدريجي لمستوى معيشتهم واشتداد الفقر وانعدام الأمن المرتبط أساسًا بحالات الجفاف

---

[439]- صلاب سيد علي، الحماية الدولية لحقوق الشعوب الأصلية من تغير المناخ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، 2020، ص.20.

[440] Alban Gestin, La protection internationale des peuple autochtones de la reconnaissance d'une identité transnationale. à l'interculturalité normative, Annuaire français de droit international, 2010, (parution 2011) pp 657 – 687.

[441]- ميلود خديجة سلمى، مرجع سابق، ص.1 – 14.

الدورية في المناطق القاحلة، حيث يعانون مشقة الحياة[442]. والّتي تزايدت التحديات في تحقيق سلام بيئي ومناخي فيها أمام تزايد انبعاثات الغازات الدفيئة المتسببة في تغير المناخ، وقلة موارد المياه والمراعي[443].

ج . الشعوب الأصلية المنعزلة

يُعرّفون كذلك بالمنعزلين وهي شعوب إما تجنبت التواصل مع بقية الشعوب، وإما دفعتها ظروفها للانقطاع عن العالم الخارجي، وتوجد حوالي مائة قبيلة منعزلة حول العالم، وتعيش هذه الفئة في قبائل مهددة من قبل الشركات الكبرى الّتي تساهم بجرافاتها في قطع الأشجار فتصيب الضوضاء وأصوات الآلات تلك القبائل بالذعر ليهجروا ديارهم تاركين خلفهم منازلهم ومحاصيلهم الزراعية[444].

تتمتع هذه الشعوب بأسلوب عيش بسيط، تستطيع من خلاله تحقيق اكتفائها الذاتي، من رعي، وتربية مواشي، وصيد في البحيرات والأنهار، إلّا أنّ التغيّرات المناخية بفعل الإنسان أدت إلى تدهور هذه الموارد الطبيعية وباتت حياة هؤلاء الأشخاص في خطر محدق.

لذلك أوصت الحلقة الدراسية المنعقدة في 2006 بيوليفيا بشأن الشعوب المنعزلة وبدعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان على أن تحظى هذه الفئة ذات الأولوية القصوى بحماية دولية ووطنية وتم التشديد على أهمية مشاركتها في وضع برامج خاصة للحماية[445].

أدى الوضع الذي آلت إليه الشعوب الأصلية جراء تغير المناخ إلى الدفع بالمجتمع الدّولّي إلى إعادة النظر في المكانة القانونية لهؤلاء ووضع آليات قانونية دولية، إقليمية ووطنية من أجل ضمان

---

(442)- Albane Gestin, op.cit, p 657 – 687.

(443)-تغير المناخ حقيقة واقعة، مساندة الرعاة في منطقة الساحل لبناء مستقبل قادر على الصمود، مقال متاح على موقع البنك الدولي بتاريخ 2020/09/21، على الموقع الرسمي: https://www.albankaldamli.org، تم الإطلاع عليه يوم: 7 جانفي 2022، على: 22سا و00د.

(444)- جيلان سالم، "المنعزلون"، **مجلة عين على العلوم كوكب العلم**، 12 ماي 2019، ص.3، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.bibalex.org. تم الإطلاع عليه يوم: 07 04 2022، على الساعة: 10:20.

(445)- Kelly Johanna Escobar Jimenez, " la configuration des territories des peuples en isolement "volentaire" controverses sur les modes de production de counaissances, les modes de contrat et les modes de gestion. Revue d'Anttrpologie des counaissances, 2/2012, Volume 6 n° 2, p 435 A 462, P (1-2).

حقوقهم وحمايتهم. حيث أسهمت الاجتهادات القانونية المتعلقة بالمسائل البيئة الّتي انبثقت، سواء عن نظم حقوق الإنسان في إفريقيا وأوروبا والبلدان الأمريكية أو عن النظم الوطنية في إصدار قرارات تاريخية توضح الكيفية الّتي تؤثر بها الكوارث البيئية وتغير المناخ على حقوق الإنسان.

وأوضحت الصكوك الدّولّية الإقليمية تلك الأبعاد والمقاربات الّتي تشمل البعد البيئي للأمن الإنساني في تداخل مع حقوق الإنسان ذات الارتباط الوثيق بالبيئة الصحية والنظيفة للإنسان[446].

ولما اتّضح أنّه لا يمكن أن ننكر الواقع المعاش للشعوب الأصلية (الإفريقية بصفة خاصة) من جراء التدهور البيئي، ذو الأسباب المناخية، كان من الضروري وضع آليات دولية وإقليمية لمعالجة هذا الوضع الطارئ والذي يهدد وجود الشعوب الأصلية الّتي ترتبط وثاقا بالطبيعة والموارد البيئية في حياتها اليومية ووجودها منذ آلاف السنين.

وبما أننا بصدد دراسة الشعوب الأصلية الإفريقية فإنّنا سنشير إلى بعض الآليات الإفريقية لحماية حقوق الإنسان والشعوب في إطار بناءً سلام بيئي وأمن مناخي[447].

ثانيا: اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

أوصت اللجنة في فتوى صادرة عن الدول الإفريقية بتعزيز موقف إفريقي مشترك، من شأنه إبلاغ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية الذي يؤكد مبدأ الموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة في جنوب الصحراء الكبرى لإفريقيا[448].

---

[446]- صلاب سيد علي، مرجع سابق، ص.215.

[447]- المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (CRIN African Court on Hermann and peoples Rights) مقروها أوروشا، تانزانيا، أنشأها الإتحاد الإفريقي لرصد انتهاكات حقوق الانسان في القارة وهي مكملة لعمل اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، دخلت حيز التنفيذ في 2006، تهتم بحل النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب البروتوكول والصكوك الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان، كما أنها تضطلع بدور استشاري في مسائل المتعلقة بالميثاق وصكوك أخرى لحقوق الإنسان ما لم يكن قد تم البحث فيها من قبل اللجنة الإفريقية وهذا يشمل لجنة الخبراء الأفارقة المعنية بحقوق الطفل ورفاهيته، وأكدت المحكمة في قرار صدر عام 2014 أنه يمكن للجنة أن تطلب فتاوى من المحكمة الإفريقية.https://www.african-court.org>wpafc

[448]- صلاب سيد علي، مرجع سابق، ص.215.

كما ركّزت اللجنة تركيزًا خاصًا على حقوق الشعوب الأصلية المتأثرة من جراء التدهور البيئي الناجم عن أنشطة الصناعات الاستخراجية، وإبعاد هذه الشعوب قسرًا عن أراضيها التقليدية[449]، وقامت بتفسير عدد من الأحكام على أنّها اعتراف بهذا الحق[450].

أما عن علاقة الشعوب الأصلية بالبيئة، فإنّ اللجنة الإفريقية أصدرت قرارين فقط، الأول في قضية (SERAC) الشهيرة المتعلقة بشعب "الأوغوني الأصلي" والذي انتهكت حقوقه في منطقة "ذلتا النيجر في نجيريا".

إذ رأت اللجنة الإفريقية أنّه تم انتهاك المادة 16 و24 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الّتي تنص على التزام الدول بتوفير كافة المعلومات للمجتمعات المتضررة وتوفير فرص للأفراد للإستماع والمشاركة في قرارات التنمية الّتي تؤثر على مجتمعاتهم[451].

أما فيما يخص إقرار الثاني، فهو يتصل بقضية مجتمع "الأندرووسين الأصلي" ضد الحكومة الكينية عام 2010، الّتي أنشأت محمية وطنية للألعاب على منطقة بحيرة "بوغوريا" المملوكة للمجتمع الأندرووسين[452].

---

[449]- اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب: (ACHRP, African Commission on Human and people Rights)، هو جهاز شبه قضائي مكلف بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحقوق الفردية في جميع أنحاء القارة الإفريقية، فضلا عن تفسير الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والنظر في الشكاوي الفردية والمتعلقة بإنتهاك الميثاق، تم تأسيسه في 2 نوفمبر 1987.

[450]- المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (CRIN African Court on Hermann and peoples Rights) مقروها أوروشا، تانزانيا، أنشأها الإتحاد الإفريقي لرصد انتهاكات حقوق الانسان في القارة وهي مكملة لعمل اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، دخلت حيز التنفيذ في 2006، تهتم بحل النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب البروتوكول والصكوك الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان، كما أنها تضطلع بدور استشاري في مسائل المتعلقة بالميثاق وصكوك أخرى لحقوق الإنسان ما لم يكن قد تم البحث فيها من قبل اللجنة الإفريقية وهذا يشمل لجنة الخبراء الأفارقة المعنية بحقوق الطفل ورفاهيته، وأكدت المحكمة في قرار صدر عام 2014 أنه يمكن للجنة أن تطلب فتاوى من المحكمة الإفريقية.

[451]-Rapport du groupe de travail d'experts de la commission africaine des droits de l'homme et des peuples sur les populations/ communautés Autochtones, présenté en vertu de la "resolution sur les droits des populations/ communautés autochtones en Afrique Adopté par la commission Africaine des droits des ordinaires 2005. P18.

[452]-En mars 1996, le (SERAC) ainsi que le GESR ont allégué que le gouvernement militaire Nigérien était directement impliqué dans l'exploitaion de petrole à travers une societé d'Etat: la NNPC (Nigeua National Petroleur Company). La NNPC. S'est révélée étre l'actionnaire majoritair d'un consortiun avec shell petroleum Development Coorporation (SPDC), les activitées opérées par l'entreprise se sont révélées autour d'un impact

رأت اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب أن الحكومة الكينية انتهكت انتهاكا صارخًا للميثاق كون أنّه كان من الواجب عليها الحصول على موافقة من المجتمع الأندرووسي لذلك أوصت بمجموعة من التعويضات عن الاستغلال التعسفي للأراضي برد لأراضي لأصحابها وضمان وصولهم بدون قيود إلى البحيرة لممارسة طقوسهم الدينية والثقافية، واعتبر هذا القرار إنجاز هاما وحماية قوية لحقوق الشعوب الأصلية، غير أن ندرووس لم يتمكنوا من تحقيق ما جاء في قرار اللجنة وهم في انتظار أن تنفذ ما أوصت به وذلك بسبب إشكالية الحكومة في وجود صعوبات في التوفيق بين الحقوق العرقية للشعوب وما يسمى بالنّظام القانوني الحديث للدولة وبالتالي فإنّ النقاش بشأن الطابع الجماعي لحقوق الشعوب يصبح أكثر حضورًا، وعلى الرغم من ذكر هذا الحق في الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، فإنّ الحق في بيئة نظيفة وصحية هو حق فردي معترف به في القانون الدّولّي.

ألا نلاحظ أن مواطن الضعف في النظم الإقليمية لحماية حقوق الإنسان، أن تفيد تأكيد الطابع الجماعي لحقوق الشعوب؟

ألا يعتبر الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في بيئة نظيفة وصحية مساوي للاعتراف بحقوقهم في المشاركة في حماية البيئة؟[453].

ثالثا: المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

تم إنشاؤها بموجب البروتوكول الملحق بالميثاق الإفريقي بشأن إنشاء محكمة إفريقية لحقوق الإنسان والشعوب عام 1998 الذي دخل حيز التنفيذ في 25 جانفي 2004[454].

---

autant sur l'environnement parmis le peuple des Ogoris: par Hestia PDH, "Affaire Ogori, le prix de l'or nor" _ taout 2019, https://www.hestiapdf.com.

[453]- صلاب سيد علي، مرجع سابق، ص.237.

[454]-le 9 November 1973: creation de la réserve faunique de la croix Hamingtion par le conseil de comité et le KWS (Kenya wildlife service) 12 October 1974: adoption de la loi sur la protection des animaux sauvages. La réséve est renomrmée "Réserve faunique du lac Bogoria et la chasses, l'abattage et la capture des animaux sur le térritoire de la résérve sont interieurs.

أهم القرارات الّتي أصدرتها المحكمة ذات الطابع البيئي قضية "أوجيك" لعام 2017 ضد حكومة كينيا[455]، أين تم طرد الشعب الأوجايكي من غابة "مو" ووجدت المحكمة أن الحكومة الكينية انتهكت أكثر من 7 بنود من مجموع 68 بند للإتفاقية الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ولم تتمكن الحكومة الكينية من إثبات ضرر مجتمعات الأوجيك للبيئة[456].

وبالفعل صدر الحكم التاريخي لصالح مجتمعات الأوجيك وتم الاعتراف بالعلاقة المميزة بين مجتمعات السكان الأصليين والبيئة الطبيعية لبقائهم المادي والثقافي.

يمتد هذا الاعتراف بالعلاقة الوثيقة بين حقوق الشعوب الأصلية وتغير المناخ من جهة لذلك يجب احترامها أثناء تصميم وتنفيذ المشاريع المتعلقة بتدابير التخفيف[457].

1978 Reclassement de la réserve faunique du lac Bogaria comme “Zone protégée “Le gouvernement refuse aux Endorois l'accé aux terres de cette zone.

1974,1979 Expulsion des Endorois de leurs terres du lac Bogria. Ils s'installent en bordure de la réserve, sur les zones semi aided.

(455)-Olivier Dismas Ndayambage, des peuples autochtones à la protection de l’environnement à la lumiere de l'affaire Tndorois ckenya, Reuvue Quebequoise de droit international, 29/02/2016. P.173.190.

(456)-FIDH, practical guide: the African court on human and people's rights: towards the African court of justice and human rights, International federation for human rights, Paris France, 2010, p p 49-53.

(457)- En October 2009, le service des forêts du Kenya a emis, un l’expulsion demandant aux Ogiek, une communautés vivant dans la forêt et l'un des peuples autochtones les plus marginalisés au kenya de quitter la forêt de Mau dans un delai de 30 jour, en November 2009, Ogiet peuple’s Development Program (OPDP) accompagné de Centre for Minority Rights group international (MRGI) a envoyé une communication à la commission Africaine des droits de l'homme et des peuples, soutenant que l'expulsion avait violé plusieurs des dispositions de la charte Africaine des droits de l'homme et des peuples natament l'article 14 (le droit à la profneiete) Article 2, droit à la non discrimination et Art 8_ la liberté de religion, et des articles 17/21/22, Commission Africane des droits de l’homme et des peuples, c Republique de Kenya CAFDHP, Requête n° 006/20/2(2017).

خلاصة الفصل

يشهد العالم طابعا جديدا من التهديدات البيئية جراء التغيّرات المناخية الّتي تسببت في أضرار كبيرة ومخاطر كثيرة على البشرية والكائنات الحية، وكوكب الأرض بصفة عامة، مما جعلها تهديدا أمنيا حقيقيا على غرار باقي التهديدات التقليدية المعروفة، لذلك لابدّ من تظافر الجهود الدّولّية للحد من نتائج ظاهرة التغيّرات المناخية، إذ أن كل تراخ وهروب عن المسؤولية سيزيد من عمق اللاأمن البيئي.

الفصل الثاني

البحث عن عدالة مناخية ومركز دولي قانوني لأمن المناخ

تتميز العلاقة بين قانون تغير المناخ وقانون حقوق الإنسان بالتعقيد والاشتباك، فكلا النّظامين له أسسه وقيمه، ومع ذلك فإنّ الإنسان كفرد محمي من القانون الدّولّي يفعل ويتفاعل في كلا النّظامين. ففي حين أن التغير المناخي يرجع إلى أسباب بشرية محضة، فإنّ الآثار الوخيمة له يتأثر بها هذا الفرد في حد ذاته[458].

ظهرت هذه العلاقة بصراحة ولأول مرة في إعلان التنمية بشأن البعد البشري لتغير المناخ في العالم وأفصح أن للتغير المناخي آثار واضحة وفورية على تمتع الإنسان بكامل حقوقه[459].

إن التأكيد المستمر لحقوق الإنسان جراء التغيّرات المناخية يثير مشكلة عدالة هائلة، فهو يجعل من الضروري إعادة تغيير المفاهيم الأخلاقية التقليدية كالمسؤولية الدّولّية ويدفعنا للبحث عن مفاهيم معيارية جديدة، كاللاجئ البيئي والعدالة المناخية وهو بذلك يضطرنا لابتكار آليات سياسية واقتصادية واجتماعية مؤطرة بأطر قانونية دولية مناسبة، رغم أنّه لا شيء يضمن أن النظريات الأخلاقية المعاد النظر فيها ستمكن من فك الغموض عن المسائل الأخلاقية الّتي يثيرها تغير المناخ. كما لا يوجد أي ضمان بأن إصلاح المؤسسات الدّولّية والإقليمية تشجع في منع الضرر الذي لا رجعة فيه. إلّا أنّ عدم أخذه هذه التحدّيات على محمل الجد يزيد من خطر خلق العدالة المناخية وإفقار للأجيال القادمة، وتجريد للحقوق الإنسانية[460].

إنّ العلاقة بين الجهات الرئيسية المتسببة لانتشار الغازات الدفيئة (الدول المصنفة) وتلك المعرضة لآثار تغير المناخ (خاصة دول العالم الثالث) تنشأ عنها التزامات بالعدالة، وفي حين أن البيانات الّتي تم استعراضها حتى الآن تبين وجود عدم مساواة في المسؤولية البيئية عن تغير المناخ

---

[458]-إعلان مالية بشأن البعد البشري لتغير المناخ العالمي وهو معاهدة أو إعلان توصل إليه ممثلوا العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية الذين اجتمعوا للتوقيع على الإعلان في نوفمبر 2007، وكان الهدف من الإعلان هو وضع استراتيجية واضحة للربط بين تغير المناخ والإنسان حقوقًا معًا.

كما سعى الإعلان إلى تغيير جدول أعمال حملة مكافحة تغير المناخ من التركيز فقط على الآثار البيئية لتغير المناخ إلى مراعاة آثار تغير المناخ على حقوق الإنسان، ويوضح الإعلان أن الحق في بيئة صحية هو شرط أساسي لجميع حقوق الإنسان الأساسية الأخرى.

[459]-Dinde, Shelton ditigating a Right-based approach to climate change, proceedings of the Justice international conference on humain Rights and the Environment (Tehran 13-14. May 2009), p 211-258.

[460]-Olivier Godard, la justice Climatique mondiale, collection repéres, 2015, p 03.

وعدم المساواة في للمتعرضين لآثار، يجب اعتماد موقف فلسفي من أجل وصف أوجه عدم المساواة هذه بأنها غير عادلة.

والوجه الذي يبدوا أكثر إقناعا لجعل الانتقال من الوضعية إلى المعيارية يركز على حقوق الإنسان الّتي تهددها آثار تغير المناخ[461].

ونحاول في هذا الفصل البحث عن مفهوم العدالة المناخية كأساس لحماية حقوق الإنسان وكيفية تطورها انسجاما مع المستجدات الدّولّية ذات الصلة بالمناخ وحقوق الأنسان على حد سواء، لننتقل بعد ذلك للاجئ المناخ كأثر من آثار عدم المساواة المناخية، في محاولة لإيجاد حماية دولية له في إطار مركز قانوني دولي معترف به.

[461]-Michel Bourhan, Justice climatique et négociations internationals. Dans revue Négociations. 2017/1/n27, p.7–22.

المبحث الأول

نحو توجه لعدالة مناخية دولية

قلبت التغيّرات المناخية موازين الأمن الإنساني بكل أبعاده، وأحدثت عدم مساواة على جميع الأصعدة، وتهديد بتفاقم معدلات الفقر.

إن تغير المناخ في حد ذاته قضية غير عادلة لثلاثة أسباب، أولاً: ليس كل شخص مسؤول بنفس القدر على تغير المناخ، والبلدان ذات الناتج المحلي الإجمالي الأكبر والأفراد ذوي المستوى الأعلى هم الأكثر مساهمة في انبعاثات الغازات الدفيئة، ثانيًا: ليس كل البشر عرضة للخطر على قدم المساواة، أولئك الذين كانوا أقل مسؤولية هم من يتحملون العبء الأكبر من الآثار السلبية، ثالثًا: ليس كل شخص على قدم المساواة لتمكينه من المشاركة في عملية صنع القرار الّتي ستؤثر على كيفية توزيع الموارد المحدودة للتكيف[462].

لذلك فإنّ التعاون على المسؤوليات والالتزامات ورفض بعض الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية فكرة التغير المناخي وإن كان الرئيس الحالي "بايدن" يبدي رغبته للتعاون الدّولّي من أجل مواجهة خطر التغيّرات المناخية، يطرح إشكالية العدالة المناخية في طريق البحث عن مقربات بشان كيفية الاستجابة لتغير المناخ سواء عن طريق خفض الانبعاثات (التخفيف) أو عن طريق التكيف معه بطريقة منصفة لتحقيق العدالة المناخية[463].

المطلب الأول

تحديات تأسيس بُنى العدالة المناخية

يتفق خبراء المناخ الرائدون، على أن المجتمع الدّولّي وصل لنقطة اللارجوع، إذ يتعين على الدول أن تعمل جاهدة من أجل تقليل انبعاثاتها، ولكن يبدو أن الدول خاصة المصنعة منها تتحرك نحو الاتجاه المعاكس، الإتجاه اليوم في المناخ يتحدى الوجه الإنساني لتغير المناخ، والسعي لتحقيق عدالة مناخية.

---

[462]- Olivier Godord, op.cit, p 04.

[463]- حنان كمال أبو سكين، "مقاربات تحقيق العدالة المناخية"، **مجلة السياسة والاقتصاد**، المجلد 9، العدد 8، كلية الحقوق، جامعة بني سويف، القاهرة، أكتوبر 2020، ص.ص 100-132.

لذلك فإنّ التفكير في تغير المناخ من منظور حقوق الإنسان ضرورة أساسية لتوجيه السياسية الدّولّية في صورة اتفاق دولي وعمل جماعي، ومن غير المرجح أن يتم التوصل إلى ذلك ما لم تنظر إليه جميع الدول أنّه "عادل" فلا يمكن لشمال أن يستقر دون الالتزام الكامل من الجنوب ولا يمكن للجنوب الالتزام بذلك إذا كان ذلك سيهدد بتفويض تنميته، وتدرك إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مشكلة العدالة المناخية لكنها كانت غامضة بشأن تفاصيل كيفية معالجتها[464]، نظرا لعدم وضوح الصورة في كيفية توزيع المناخ والأعباء المرتبطة بتغير المناخ بشكل عادل ومنصف.

الفرع الأول: مفهوم العدالة المناخية وتطورها

ليس من السهل الخوض في المفاهيم الفقهية خاصة إذا كان الجدل قائما بينها وبين المفاهيم القانونية، فأبعاد العدالة المناخية تزيد من صعوبة البحث عن المفهوم الأنسب للعدالة المناخية ذات الصبغة القانونية.

أولا: مفهوم العدالة المناخية

تطرح قضية العدالة المناخية جدلا على المستويات الوطنية، الإقليمية، والدّولّية، ولا تخلو المناقشات بشأن التغيّرات المناخية من توجيه اللوم والانتقاد لهذه الدول أو تلك على مسؤوليتها أمام المجتمع الدّولّي. فتتماسك بعض الأطراف بالمسؤولية التاريخية وأخرى بالمسؤولية المشتركة وثالثة بالمسؤولية المشتركة لكن المتباينة [465] ومما جاء في تعريف العدالة المناخية (Climate justice) أنها أُخذت فكرة العدالة المناخية من مبادئ العدالة البيئية، لكنها أكثر تعدّدًا وانتشارًا من حيث الأبعاد، حيث لا يوجد تعريف جامع ومانع لها، لأنها مفهوم فقهي.

ومع ذلك فإنّ الذين يدافعون عن العدالة المناخية والذين ينظرون لها يربطونها بمفهوم آخر وهو الدين المناخي على بلدان الشمال الملوث الأول تاريخيا للكرة الأرضية والمستنزفة لثرواتها

---

[464]- حنان أبو سكين، المرجع السابق، ص.100–132.

[465]- شكراني حسين، نحو مقاربة جيلية للعدالة المناخية، مركز دراسات الوحدة العربية، مقال متاح على الموقع: www.cause.org .

الطبيعية وبالخصوص ثروات البلدان الّتي سقطت تحت الاستعمار، أي المسؤولية التاريخية للبلدان الصناعية وهو دين مناخي لأجيال سابقة على أجيال حاضرة المستقبلية.

هذا الدين يمثل في كل أشكال المساس بالإنسان والبيئة ومواردها.

العدالة المناخية الحاضرة تشكل مفهوما لمنظومة جديدة نقيضة للتي نعيشها منذ أزيد من قرن، أي منظومة (Pradigme) الاستدامة المؤسسة على أخلاق جديدة تقتضي التخلي عن الإنتاج والاستهلاك المفرطين الذين سوق لهما النموذج الرأسمالي للبلدان الصناعية والأكثر مساهمة في الانبعاثات[466].

هذه المنظومة الّتي يرى فيها (Eckersley Rebyn)[467] أن العدالة المناخية تتجسد أولاً في التوزيع العادل لمنافع التعاون الاجتماعي ومخاطره، وثانيًا إنقاص هذه المخاطر في علاقتها بأخلاق الجماعة.

أما الأستاذ شكراني حسين يرى أنها: "تحمل الأعباء والتكاليف بين مختلف الأجناس والأمم والأفراد والفئات والأقاليم تبعا لأماكن وجود البنايات التحتية الملوثة للبيئة وأساليب مجابهة هذا التلوث"[468].

إن البعد الأخلاقي في المناخ يفصح عن ضرورة ملحة لاتباع نهج جديد يركز على مبادئ العدل والإنصاف لمواجهة الآثار المدمرة التغير المناخي، الّتي تفاقمت وقد ابرزت الحوارات الدّولّية الّتي يفصح عنها اتفاق الأطراف لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ على ضرورة استمرار المفاوضات واستقضاء الجانب الأخلاقي فيها للتغلب على بعض أهم بعض التحديات من جهة، الصعوبة والارتباط بالعمليات والّتي تتطلب تحولا في الأفكار والسلوكيات.

---

[466]- حكيمة ناحي، العدالة المناخية مفهوم لا يزال يلتمس طريقه نحو النقاش العمومي أية قيمة للكوب 22 إذا لم يجعل للعدالة المناخية في قمة مخرجاته، 5 ديسمبر 2016، متوفر على الموقع التالي: ae.linkedin.com، تم الاطلاع على يوم: 10 سبتمبر 2021، على: 24:00.

[467]- Eckersley Robyn: Professeur et directrice des sciences politiques à l'éede des sciences sociales et politiques de l'Université de Melbourne Australie.

[468]- جميلة مرابط، "العدالة المناخية بين قرني المأزق والإذعان كحلول وسطى"، **مجلة آفاق البيئة والتنمية**، مقال متوفرعلى الموقع الألكتروني التالي: https://www.man-ctr.org/magazine/Article، تم الاطلاع على يوم: 12 سبتمبر 2021، على: 24:00.

ومن هنا تبدوا الحاجة ماسة، ليس إلى المقاربات السياسية والاقتصادية والمالية فقط، بل إلى المقاربات الأخلاقية أيضا. وإذا كانت المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 تنص على: **"أن لكل شخص حق الحياة والحرية والأمن الشخصي فإنّ التقاعس واللامبالاة العالمية حيال خطر التغير المناخي، يمثل انتهاكا لهذا الحق الدّولّي مبدأ المساواة والعدالة بين الأجيال"**[469]، وذلك في ظل المقاربات الّتي تدخل في موضوع العدالة المناخية وعلى رأسها الإختلافات الإيديولوجية والاعتبارات السياسية والاختلاف الاقتصادي بين الفاعلين والمنتفعين. مما زاد من صعوبة اتخاذ قرار مناخي يرضي الأطراف.

تقوم البنى الأساسية للعدالة المناخية على الجانب القانوني والأخلاقي لحقوق الإنسان واحترام كرامته مما يجعلها أساسا قويا وركيزة صلبة في مجال تغير المناخ، يدفع الفقر وعدم المساواة، والانتهاكات وتحقق الحدّ الأدنى من الكرامة الإنسانية، ويمكن للمحاكم الداخلية الاستناد إلى العدالة المناخية، كإطار قانوني والأنسب للتعامل مع التحديات الّتي يفرضها تغير المناخ، لمنح لاجئ المناخ الحق في البقاء أو اللجوء للدول المستقبلة، وعدم إعادته قسرًا لبلده الأصلي[470].

وهذا الإرتباط الوثيق بين تحقيق العدالة المناخية وحماية حقوق الإنسان، يدفع بالمجتمع الدّولّي إلى تركيز جهوده للتصدي لتغير المناخ ونتائجه من خلال دمج القيم الأخلاقية في سياسات التصدي، كحقوق الإنسان، العدل والمساواة، من خلال حماية الفئات الضعيفة وتقاسم أعباء وفوائد تغير المناخ مع احترام مبادئ التنمية المستدامة حفاظًا لحقوق الأجيال المستقبلية، حيث توجد مقاربة جلية تهدف إلى تعزيز استدامة الموارد الطبيعية للأجيال المستقبلية من جهة أولى، وتضمن الإنتقال السلس لهذه الموارد من جيل إلى آخر من جهة ثانية[471].

---

[469]- Eckersley Robyn: Professeur et directrice des sciences politiques à l'éede des sciences sociales et politiques de l'Université de Melbourne Australie.

[470]- بهلول زكية، المرجع السابق، 159.

[471]- Plusieurs auteurs, Questions-réponses approfondies: qu'est ce que la “justice climatique" Carbon Brief, cleau on Climate, 4 October 2021, article publie sur: https:carbon brief.org.n.de consulte le 8 Mais 2022, à 11h 04m.

ثانيا: تطور العدالة المناخية

أول إشارة لمصالح العدالة المناخية، كانت في تقرير صدر سنة 1999 من قبل (San Francisco-Based Corporate watch group) بعنوان (Greenhouse Gangsters vs Climate justice)

واستخدم أساسا لتأطير التناقض بين البلدان الصناعية الّتي ظلت حرة في حرق كميات كبيرة من الوقود الأحفوري لعدة قرون وبين أفقر المناطق والأكثر حساسية لارتفاع درجة الحرارة. كما أنّه استخدم لاستهداف شركات الوقود الأحفوري، والتباين في النفوذ السياسي[472].

وعقد أول مؤتمر لقمة العدالة المناخية عام 2000 في (Hague) في هولندا بالتوازي مع المؤتمر السادس لأطراف إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي (UNFCCC) والمؤتمر قرر أن التغير المناخي هو قضية حقوق، ليظهر المفهوم للمرة الثالثة في الجزيرة الأندونسية باكي(Baci) سنة 2002 أين تم وضع مبادئ (BACI) للعدالة المناخية في 29 أوت 2002، والّتي دعت المجتمع الدّولّي إلى بناءً حركة عالمية لجميع الشعوب من أجل العدالة المناخية انطلاقا من العدالة الاجتماعية والبيئية وتقوم على المبادئ والأسس التالية:

- تؤكد العدالة المناخية على أن المجتمعات لها حق في التحرر من التغير المناخي وآثاره.
- الضرورة الملحة للحد من انبعاثات الغازات الدفينة.
- تؤكد العدالة المناخية على حق الشعوب الأصلية المتضررة بتمثيل نفسها.
- تؤكد العدالة المناخية على مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة والّتي أكدت عليه إتفاقية باريس 2015.

تؤكد العدالة المناخية على حق الفئات المستضعفة فقراء بناءً الشعوب الأصلية في الحصول على الطاقة المستدامة والحق في تقرير مصيرهم[473].

---

[472]- شكراني حسين، "العدالة المناخية، نحو منظور جديد للعدالة الاجتماعية"، **مجلة رؤى استراتيجية**، المجلد 1، العدد 1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،الإمارات العربيةالمتحدة، ديسمبر 2012، ص.100،

[473]- زكية بهلول المرجع نفسه، ص.161.

وفي نفس الوقت لسنة 2002 تم اجتماع إئتلاف دولي في جوهانسبرج في قمة الارض، حيث صودق على إعلان مبادئ بهدف وضع وجه إنساني على مؤتمر الأطراف (COP6)[474].

وفي سنة 2007، تم تأسيس "حركة العدالة المناخية الآن" ثم توالت المؤتمرات وظهور المنظمات المتخصصة في العدالة المناخية، وكان أهمها تشكيل شبكة للعمل من أجل العدالة المناخية (Network Action) والّتي ظهرت في 2009، وقد طرحت شعار (تغير النّظام لا تغير المناخ)، والذي استعمل على نطاق واسع من قبل الكثيرين من النشطاء في العدالة المناخية للدعوة إلى تغيّرات في النظم الاقتصادية والسياسية المسببة لتغير المناخي[475].

وفي نفس السنة 2007 وبالضبط في 13-14 نوفمبر تم إعلان (Male) الذي جاء عقب مؤتمر العدالة البيئية وتغير المناخ العالمي، المنظم من قبل الدول الجزرية الصغيرة النامية في المالديف، والذي نص هو الآخر على مبادئ العدالة المناخية مدعما بقرارات مجلس حقوق الإنسان الّتي تؤكد على العلاقة الوطيدة بين المناخ وحقوق الإنسان.

أمّا المؤتمر العالمي المنعقد في نيسان من سنة 2010 ببلوفيا عن التغير المناخي وحقوق الأم الأرض فقد وجه نداءً من أجل حماية الأرض الأم وإنشاء محكمة دولية العدالة البيئية المناخية[476].

يعود الفضل في تطوير مفهوم العدالة المناخية إلى التلاحم والتعاون المستمر للمنظمات الّتي تعنى بحماية البيئة والحركات البيئية أو الإيكولوجية والّتي تربط الأزمة المناخية بالأزمة النّظامية

---

[474]- البيئة ملفات دراسية، حول مفهومي التنمية المستدامة والعدالة المناخية، مقال متاح على صفحة أطاك المغرب: attacmaroc.org. تم الإطلاع عليه يوم: 8 مارس 2022، على: 10سا و51د.

[475]-عباس غالي داود الحديثي، فارس مظلوم مكي الغالي، "العدالة المناخية والعواقب الجيولوجية"، **مجلة جامعة الأنبار العلوم الإنسانية**، العدد 2، https://www.uoanbar.iduiq.cms، 2004، ص.ص 403-421.

[476]- تضم شبكة العدالة المناخية الآن: (CNJ) والّتي تعد أكبر شبكة تعني بهذا المفهوم مجموعة كبيرة من المنظمات أهمها: فياكامبيسنا (Viacampesina)، جمعية أصدقاء الأرض الدولية (Friends of the Earth International)، الجنوب العالمي (Foues on the Globalsl South)، العدالة الإيكولوجية العالمية (Global justice Ecology)، الشبكة البيئية للسكان الأصليين (the Inindigenous Gnronmental Network)، شبكة العالم الثالث (Third world Network)، شبكة مراقبة تجارة الكربون(Carbon trade watche)

(Crise Systemique) وهي تبني الاقتصاد السياسي من أجل شرح التناقضات البيئية والاستغلال المفرط والغير المبرر للبشر وللطبيعة غير البشرية الّتي تميز المجتمع الدّولّي[477].

وفي الأخير فإنّ المفهوم الحقيقي للعدالة المناخية يرتكز على الاقتناع بأن السبيل لإقرارها تمر عبر حلول تضمن السيادة الكاملة للسكان المحليين الأصليين على مواردهم وتملكهم الفعلي للقرار السياسي في حكم مصيرهم. فهي تعبر عن اقتناع بأن مواجهة التغيّرات المناخية تمر بالضرورة بمواجهة سيطرة الشركات العالمية والمنطق النيوليبرالي وتعنت الدول المصنعة في التهرب من مسؤولياتها التاريخية بالتزاماتها الحالية.

الفرع الثاني: المقاربات المؤطرة للعدالة المناخية

تتعدد المقاربات الّتي يطرحها الباحثون والمنظرون بشأن الوصول إلى سياسات مناخية عادلة، باعتبار أن النظريات المؤطرة للعدالة المناخية من منظور العدالة الاجتماعية عديدة ومختلفة ومع ذلك يمكن حصرها في منظورين متناقضين[478].

أولا: مقاربة الدول الصناعية الرأسمالية (المنظور الليبرالي)

ترى هذه المقاربة أن التّطوّر الاقتصادي وحماية مصالح الدول وأمنها القومي من أولوياتها، أما المسؤولية البيئية فهي مشتركة بين جميع الدول مصنعة كانت ام لم تكن، مادامت انعكاسات الاحتباس الحراري عالمية وشاملة، حيث تؤسس النظرية الرأسمالية موقفها فيما يلي:

عن المسؤولية المشتركة: تتساوى الدول بحسب هذه المقاربة في مسؤولياتها بغض النظر عن مستوى تقدمها الصناعي والاقتصادي، أو مسؤوليتها التاريخية، فالعبرة وفقًا لها تقوم على النتائج الّتي آل إليها الوضع وليس الأسباب أو الفاعلين. بالرغم من أن الإحصاءات الّتي تشير إلى أن المسؤولية التاريخية للدول المصنعة لا يمكن التغاضي عنها، فيشار إلى أنّه خلال المدة 1800 إلى

---

[477]- البيئة ملفات دراسية، المرجع السابق، تم الاطلاع عليه في 16 04 2022، على 14:05.

[478]-Patrick Bondi, La justice climatique sud africaine face à l'économie fossile, revue écologie et politique 2011/2(N42) dans école v 2020/1/N, p.48.

2008 فإنّ (24) دولة صناعية قد أنتجت (73%) من انبعاثات غازات الدفينة وبقية الدول وعددها (91) دولة أنتجت (27%) من الانبعاثات العالمية وهذا يقودنا إلى عدم تحقيق العدالة المناخية[479].

عدم التكافؤ في المسؤوليات يحمل كل دولة قدر إنتاج انبعاثاتها من الغازات الدفينة، لكن الدول المصنعة كما سبقت الإشارة ترفض هذا الطرح تميز بأمن مسؤولياتها والتزاماتها على الحدّ السواء[480]، وهذا ما جاء به المفكر الأمريكي ناعوم تشومسكي[481].

في الكتاب الذي أصدره "ازمة المناخ والصفقة الخضراء العالمية الجديدة" وناقش فيه السياسات الاقتصادية النيوليبرالية منذ الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريفان الّتي اعتبر أنّها أوصلت العالم إلى مصير الفوضى الحالية. كما انتقد المفكر اللغة الّتي كتب بها تقرير حالة المناخ العالمي الّتي أصدرتها اللجنة الدّولّية المعنية بتغير المناخ في 9 أوت 2021 حيث اعتبرها لغة تدعم هيمنة الدول المصنعة وتحمل المسؤولية للإنسانية كافة بشكل عام، مؤكدًا أنّها لغة إيديولوجية تحاول إبعاد المسؤولية عنها.

ويضيف أن إنكار أزمة المناخ لم يعد العائق الرئيسي حاليا، وإنّما التهرب من المسؤوليات للرأسماليين ونظامهم الليبرالي الذي يضع الربح فوق كل اعتبار هو الذي يمنع تحقيق انبعاثات الكربون ويعيق سياسات التخفيف والتكيف.

فالمجتمع الدّولّي اليوم أمام خيارين إما الانغماس في سياسات مناخية مخالفة لحقوق الإنسان ومهددة البشرية مع التعتيم على السبب الحقيقي للأزمة، أو تبني رؤية إنسانية واشتراكية للعدالة المناخية[482].

---

[479]- عباس غالي، داود الحديثي، فارس مطلوم مكي العاني، المرجع السابق، ص.ص 403-421.

[480]-Patrick Bondi, op.cit. P.46-60.

[481]-Naoum Chomsky né le 7 décembre 1928 à Philadelphie, est un linguiste américain. Professeur émérite de linguistique au Massachuesetts Institute of Technology de 1955 à 2017, il a fondé la linguistique générative. Il a publié plusieurs livres parlant du changement climatique et la politique international vis a vis ce problème; changement climatique et menace nucléaire / danger d'extinction

[482]- قراءة يسارية للتغير المناخي: الرأسمالية لا البشرية هي التي تحرق الكوكب –مقال وارد على الموقع الرسمي للجزيرة: De.aljazeera.net.news، صادر بتاريخ 7 ديسمبر 2021، آخر الاطلاع 10 مارس 2022، على: 11سا و35د.

- **مبادلة الديون بالعمل المناخي:**

يطلق عليها نهج مقايضة الديون بالعمل المناخي ويُقصد بها، تحويل مدفوعات الدين الوطني المستحقة على الديون الخارجية إلى استثمارات محلية لتنفيذ مشاريع قادرة على التكيف مع تغير المناخ، من خلال ترسنات تعاونية بين المدينين والدائنين والمناخيين فبالنسبة إلى الجهات، تعفيها المبادرة من دفع فوائد الدين الخارجي وتزيد في الوقت نفسه الاستثمار العام المستدام في مشاريع قادرة على التكيف مع تغير المناخ.

وبالنسبة إلى الجهات الدائنة، يزيد مبلغ مقايضة الديون المخصص للمشاريع القادرة على التكيف مع تغير المناخ من مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية/التعهدات بتمويل المناخ الّتي تسرع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس، دون إضافة أعباء إضافية على ميزانيات هذه الجهات[483].

أطلقت الإسكوا (ESCWA) هذه المبادرة في ديسمبر 2020 خلال مؤتمر رفيع المستوى وعقدت أولى اجتماعاتها في مارس 2021 من أجل تفعيل آلية "مقايضة الديون بالعمل المناخي"[484] مع العلم أن أول مقايضة الدين بالطبيعة أبرمت في عام 1987 في بوليفيا.

وبعد ذلك في الاكوادور وكوستاريكا ويمكن القول بأن مقايضة الديون بالاستثمار في الطبيعة لا يخدم الدول المتقدمة ويتناقض مع مبدأ السيادة[485].

---

[483]- مقايضة الديون بالعمل المناخي، تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي 2020، مقال متاح على الموقع الرسمي لESCWA التابع للأمم المتحدة، متاح على الموقع التالي: https://www.unesewa.org.debt.swap. تم الاطلاع عليه يوم: 16 04 2022 على الساعة 17:30.

[484]-ESCW: United Nation Economic and Social Commision for Wistern Asia (Liban). Le commission économique et social des nations unies pour l'Asie occidental dont le siège se situe à Beyrouth au Liban. C'est un organisme dépendant de l'ONU. Elle a été établie en 1973 pour encourager la coopération économique entre ses états membres.

[485]- شكراني الحسين، مرجع سابق، ص.ص.98- 123.

ثانيا: المقاربة التنموية (المنظور التنموي)

تبنت هذه المقاربة مجموعة من الدول الّتي تجمع تيارات مختلفة أهمها مجموعة ال77+ الصين، الدول العربية والدول الجزرية الصغيرة.

وهي دول تتمسك بالمسؤولية التاريخية للدول الرأسمالية عن الأضرار البيئية الّتي لحقت البشرية جمعاء منذ الثورة الصناعية الأولى، لذلك من حق دول هذا المحور أن ترفض، لذلك من حق دول هذا المحور أن ترفض كل رقابة دولية بيئية على صناعتها "الناشئة"، بل على العكس يجب أن تمنح لها نفس الفرص والامكانيات لتعزيز التّطوّر الاقتصادي وتكثيف التصنيع وفق مبدأ الحق في التنمية.

يؤسس المنظور التنموي المدعم من دول الجنوب بالاعتماد على مجموعة من القيم أهمها:

1. المسؤولية المشتركة لكن المتباينة

نفس المادة الثالثة من الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة لتغير المناخ سنة 1997، والمادة السابعة من إعلان ريو 1992، وبروتوكول كيوتو 1997، ووثيقة ريو 20+ الختامية على هذا المبدأ الذي يفرض على الدول الغنية مسؤولية أكبر في تحمل أعبائها، مقابل الدول النامية الّتي تبقى انبعاثاتها محدودة مقارنة بالدول المصنعة[486].

ونكون إذن أمام أهم الخطوط العريضة للتحدي المناخي، حيث أن المسار الاقتصادي لدول الشمال هو الذي أدّى إلى هذه الأزمة، ومن المسلم به أيضا أن الاستجابة الدّولّية يجب ألا تمس حقوق التنمية لدول الجنوب[487].

إلاّ أنّ إشكالية التفعيل تكمن في التفاصيل، أشار **"مارتن خوزمة"** شبكة العالم الثالث إلى أن انخفاض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 80% عن مستوياتها العالمية في عام 1990 بحلول عام 2050. وهو الحدّ الأدنى الضروري، ذلك يترجم بتخفيضات لا تقل عن 150% إلى 200% من الجانب الشمالي، اتباعًا لمبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة.

---

[486]- قراءة يسارية للتغير المناخي، مرجع سابق، صادر بتاريخ 2021/09/7، آخر إطلاع: 2022/03/11، على: 14سا و02د.

[487]-حمزة حموشان وميكامينيو وبالويللو، ترجمة عباب مراد، الثورة القائمة في شمال إفريقيا، ص.57.

فهل حكومات الدول الشمالية على استعداد للقبول بهذه الالتزامات؟

من المشكوك فيه أن الدول المصنعة تملك حاليا ما يلزم لمواجهة المشكلة وجها لوجه، والافتراض السائد هو أن الدول المصنعة يمكن أن تصنع لنفسها التزامات للحد من انبعاثات الغازات الدفينة. مع الاستمرار بالنمو والتمتع بمستويات معيشية عالية إذا تحولت إلى مصادر طاقة غير الوقود الأحفوري على أساس أن الاتفاق على الالتزامات يكون تماشيا والسوق الدّولّية[488]، أي تداول تصاريح الانبعاثات المعنى الضمني هو: إصلاحات تكنولوجية وسيجعل سوق الكربون الانتقال غير محسوس نسبيا ومربحا لها.

على عكس دول الجنوب الّتي تحتاج إلى عقود لتصبح التقنيات المستعملة في دول الشمال قابلة للتطبيق فيها.

لقد بات واضحا أن النمو الاقتصادي يعيق الجهد الدّولّي في التصدي لتغير المناخ، ويبقى مركز الإشكال هو تحويل الطبيعة الحية الّتي سلع مبنية مع توليد نفايات هائلة خلال هذه العملية من أجل الربح وباختصار دعم الرأسمالية[489].

2. المسؤولية التاريخية للدول المصنعة (الدول الغربية أو دول الشمال)

يشير مصطلح المسؤولية التاريخية إلى الاقتراح الداعي إلى ترتيب حقوق والتزامات الدول الحالية والمستقبلية عن طريق عكس مستوى انبعاثاتها التراكمية من غازات الدفيئة منذ بداية العصر الصناعي. والدول المقصودة هنا هي دول الشمال أو الدول المصنعة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وفي حوار مع البروفيسور(JeanPaulvan Ypersele)[490] حول موضوع "الديون المناخية للدول الصناعية اتجاه دول الجنوب"، من مجلة(MDGs and Climate change

[488]- جميلة مرابط، المرجع السابق، 1 شباط 2017، العدد 91، متاح على الموقع التالي: www.maan.ctv.org تم الإطلاع عليه يوم: 22 فيفري 2022، على: 14.00

[489]- Gabriel Babadi, Le Principe des responsabilités communes mais différenciées dans les conventions droit international de l'environnement, article publié sur : village de la justice 25 octobre2016. Site électronique: village-jutice.com.

[490]-Jean Paul Y, persele, Professeur de climatologie et de science de l'environnement à l'UCL, il représente les services fédéraux de la politique scientifique lors de nombreuses conférences internationales sur les changements climatiques notamment celles du GIEC et de la convention climat.

(Accelerating and sustaining Development, Avril 2008 كان السؤال حول موقفه من "الدين المناخي" الذي تحمله الدول المصنعة على عاتقها اتجاه دول الجنوب.

حيث أعرب أنّه: "قريبا سنسمع أن الدول السائرة في طريق النمو ستزيد انبعاثاتها مقارنة بالدول المتقدمة، وهنا ستتقلب المسؤولية؛ لكن هذا تحليل خاطئ، لأن غاز ثاني أكسيد الكربون (CO_2) يبقى مئات السنين في طبقة أتموسفير(Atmosphére)، حيث أن نسبة كبيرة من (CO_2) المنبعثة من الدول المصنعة لا تزال موجودة قرابة 200 سنة لتصل نسبة (CO_2) الحالية في طبقة الأتموسيفر إلى 80% ومصدرها الدول المصنعة، وحتى وإن كانت هناك انبعاثات للغازات من الدول السائرة في طريق النمو فإنّها لا تقارن بين الدول المتقدمة نسبة 80% و20% لبقية البلدان، ما يرتب مسؤولية تاريخية لهما، كما يجب أن نأخذ في الحسبان الاختلافات في السكان ويلاحظ أن 8% من (CO_2) المتراكمة تمثل فقط 1.5 إلى 1.6 من سكان العالم.

وحتى وإن اصدر الجنوب انبعاثات مماثلة للشمال فهي لن تمثل إلى 5% من الدول المتقدمة، لذلك فإنّ الولايات المتحدة لمّا تنص أنّها لن تخفض من انبعاثاتها حتى تفعل الصين ذلك، فهذا غير منطقي وغير عادل حيث أن نسبة انبعاثات الصين 6 مرات أقل من الفرد الأمريكي[491].

هذا ما يفسر ظاهرة عدم العدالة المناخية الّتي تقوم على أساس نظرية المركز والأطراف (Core Peiphery) والّتي فحواها أن الثروة والقوة في العالم قد تركزت في أيدي الدول الرأسمالية الرئيسية نتيجة للتعاون في القدرة الإنتاجية بين مختلف مناطق العالم[492]، لتجعل الدول مجموعتين. جزء يمثل المجموعة المتطورة والمتقدمة، وجزء ثاني يمثل الجزء المتخلف الضعيف وهي أشد تضررا من التغير المناخي على الرغم من قلة مساهمتهم في هذا التغير مما يعني وجود تبعية مناخية في العلاقات المناخية الدّولّية، **فمن تملك القوة تملك القانون**[493].

---

[491]-Jean Paul Ypersele "La dette climatique des pays industrialisés envers le sud". Interviewé par Elise Pirsoul, publié dans la revue MDGs and climate change: accelerating and sustaining development Avril 2008 WWW.dgcd.be.

[492]- عباس غالي داود الحديثي، فارس مطلوم مكي العاني، المرجع السابق، ص.403-421.

[493]- أخام ملكية، دورس ماستر (2) 2018، القانون الدولي الإنساني، جامعة لونيسي على (البليدة 2).

ثالثا: مقاربة منظمة الأمم المتحدة

من أجل إيجاد توازن بين المقارنين السابقين، وتجاوز ما يسمى الصدام المناخي (UNDP 2008) بين الأمم حاولت منظمة الأمم المتحدة أن تبلور مقاربة توفيقية تقتضي بأن المسؤولية البيئية مشتركة بين جميع الفاعلين، لكنها متباينة حسب الظروف الموضوعية والأولويات الوطنية والإقليمية في شأن القضايا التنموية والأهداف الّتي تسعى إليها كل دولة على حدى.

تتجسد هذه المقاربة فيما سبقت الإشارة إليه سابقا في المادة الثالثة من إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية في شأن تغيّرات المناخ 1992 والمبدأ السابع من إعلان ريو دي جانيرو، والمادة العاشرة من بروتوكول كيوتو. كما أصدرت منظمة الأمم المتحدة القرارين 35/8(30 أكتوبر 1980)، والقرار 36/7(27 أكتوبر1981) حول المسؤولية التاريخية للدول عن حفظ الطبيعة لفائدة الأجيال الحاضرة والمستقبلية[494] كل هذا في إطار التعاون الدّولّي وتعزيز الشراكة الدّولّية للتصدي للتغيّرات المناخية.

المطلب الثاني

دور الذكاء الاصطناعي في تحقيق عدالة مناخية

في وسط الكم الهائل من التّطوّرات الّتي شهدتها تكنولوجية الإعلام، تتسارع الآثار السلبية للتغيّرات المناخية الّتي فاقت قدرة الإنسان على التنبؤات، فالطبيعة حين تغضب ترفض كل القوانين العلمية، لتكون النتيجة وخيمة على الكائن البشري[495].

فبالرغم من اعتماد أحدث التكنولوجيات القائمة على نظام الرقمية الذي تضاعف بما يعادل 30000 مرة في السنوات الأخيرة فيما يعرف بنموذج (Deep Learning) مكتسحا بذلك المجال البيئي، إلّا أنّ هذه البيانات تبقى مجرد حبر على ورق أمام المجموعة الدّولّية الّتي تتماطل في تخفيض انبعاثاتها للغازات الدفينة.

---

[494]- شكراني حسين، المرجع السابق، ص.98-123.

[495]- محمد سناجلة، الذكاء الاصطناعي سلاح جديد في يد البشرية لمواجهة التحديات البيئية، مقال متاح على الموقع De.djazeera.net تكنلوجيا العالم، آخر تحديث، 08 09 2021، آخر اطلاع 2022/04/18 على الساعة: 16:40.

هذه الدراسات المستحدثة والمعروفة بالذكاء الاصطناعي أخذت بعين الاعتبار التغيّرات المناخية كمجال هام.

يتطلب البحث في إحداثيات بيانات من أجل التشريع في إيجاد حلول دولية لإنقاذ البشرية من كوارث طبيعية بغض النظر عن المسؤول عنها في إطار ما يعرف بالمعلوماتية المناخية.

وهذه أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا من أجل حماية البيئة وصولا إلى استدامة بيئية. لتحقيق العدالة البيئية أو المناخية كما يطلق عليها في المجال الدّولّي.

وفي هذا السياق أوضح الباحث أوين مولهيرن في تقرير نشره في مرسسة (Earth) (Earth.org) على منصتها كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي لتحقيق عدالة مناخية مكملة للتنمية الاستدامة في الجمال البيئي.

وفي خضم هذه المفاهيم العلمية الجديدة وكيفية استخدامها في المجال المناخي ستكون الدراسة وفق نقطتين مهمتين، **دراسة** المفاهيم التأصيلية للذكاء الاصطناعي **(الفرع الأول)**، وتفعيل الذكاء الاصطناعي للتصدي لتغير المناخ **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول: مفاهيم تأصيلية للذكاء الاصطناعي في علاقته بالبيئة

طرح العالم الرياضي (Alam Turing) في 1950 تساؤلاً: هل يمكن للحاسوب أن يفكر؟

هذا الطرح كان كفيلاً بأن يدفع العالم إلى البحث في مجال الإعلان الآلي، وبالفعل مقاله بعنوان (Compiting Machinery and intelligence) هو الذي أسس فكرة الذكاء الاصطناعي، مجالاته وأهدافه.

ومصطلح الذكاء الاصطناعي كما هو متداول حاليا، استعمل لأول مرة في عام 1955 من قبل(John Mccarthy) ومساعديه والذين نظموا محاضرة بعنوان(Dartmouth Summer

Research Project on Artificial intelligence) والّتي تولدت منها مفهوم "الدراسة المعمقة" (Deep Learning) ومفاهيم علمية جديدة لعلم البيانات[496].

وعليه يعرف الذكاء الاصطناعي على أنّه تنفيذ عدد من التقنيات المضممة للسماح للآثاث العلمية والحاسوب بتقليد شكل من أشكال الذكاء الحقيقي، من خلال الاعتماد على علم البيانات.

فهو يشير إلى تطبيق قادر على التعامل مع المهام الّتي يؤديها البشر في الوقت الحالي، على نحو مرضٍ بقدر ما هو ينطوي على عمليات عقلية رفيعة المستوى مثل التعلم الإدراكي وتنظيم الذاكرة والتفكير النقدي.

وقد يتبادر للأذهان تساؤلات عن ماهية العلاقة الّتي تربط العلوم الدقيقة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية على حد السواء، إلّا أنّ التفسير المنطقي في دراستنا لا يتطلب جهدا في التفسير، فإذا كانت التغيّرات المناخية في بداياتها مجرد مفاهيم علمية قائمة على البحث العلمي، أصبحت حاليا حقيقة ميدانية تسخر لها جميع الدول الإمكانيات في إطار التعاون الدّولّي لتصدي لنتائجها الّتي تهدد الوجود الإنساني.

كذلك الذكاء الاصطناعي خرج من مجرد بكونه فكرة مجردة إلى التطبيق الفعلي في بدايات 2018، ليكسح جميع المجالات بما في ذلك المجال البيئي.

وكانت قد أقرت كبرى شركات العالم على أهمية علم البيانات ودوره في تحقيق تطورات مذهلة.

ومثال ذلك شركات ميكروسفت (Microsoft)، جوجل(Google)، (Apple) والّتي صرح مدير سابق لها أن زيادة المبيعات كانت بسبب البيانات الضخمة والتنقيب على البيانات الأكثر دقة.

كما أعرب براد سميث(Brad Smith) الرئيس والمدير القانوني لشركة(Microsoft) أن الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات بالإضافة إلى العلوم البيئية والمساعدات الإنسانية ستساعد على إنقاذ

[496]-What is an "Artificiel Intelegence" article published on https://www.netapp.com consult on: 18th of Mars 2022, at: 12h :14m.

المزيد من الأرواح وتخفيض المعاناة وذلك عن طريق تحسين الطرق الّتي تتنبأ بحدوث وتعزيز وسائل للتعامل مع الكوارث قبل أو بعد وقوعها.

وفي سياق تعزيز التعاون الدّولّي من أجل حماية كوكب الأرض، أطلقت مايكروسوفت برنامج "الذكاء الاصطناعي من أجل الأرض" (AI FOV Earth) والذي يهدف إلى حماية كوكب الأرض من خلال استخدام علم البيانات، وتبلغ مدة البرنامج خمس سنوات بتكلفة تقدر ب50 مليون دولار. حيث يقوم البرنامج بنشر خبرة (Microsoft) الّتي تصل إلى 35 عاما في مجال البحث والتكنولوجيا في تقنيات الذكاء الاصطناعي، في الأربع قطاعات الرئيسية: الزراعة، المياه، التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، فهذه القطاعات الّتي تدخل في إطار17 هدفا المحدد من قبل الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة[497].

وأكد ذلك الباحث أوين مولهيرن في تقريره الصادر بتاريخ 6 سبتمبر 20211[498] أن للذكاء الإصطناعي القدرة على تسريع الجهود العالمية لحماية البيئة والحفاظ على الموارد من خلال مراقبة تلوث الهواء، وانبعاثات الطاقة، والمساعدة في تطوير شبكات النقل، ومراقبة إزالة الغابات والتنبؤ بالظروف الجوية القاسية.

حيث يعمل الذكاء الإصطناعي في تحليل البيانات للمساعدة في مكافحة التغيّرات المناخية حيث يمكن استخدام التعليم الآلي لتحسين طرق توليد الطاقة وتنظيم عملية الطلب عليها مع التركيز على استخدام الطاقة المتجددة ونشر أجهزة الاستشعار والعدادات الذكية داخل المباني لجمع البيانات وتحليلها وتوظيفها في استخدام الطاقة داخل المباني. إلى جانب مجموعة من التقنيات الحديثة ذات التكنولوجيا العالية.

إن الجهود الدّولّية في تزايد مستمر سواء من قبل المنظمات الدّولّية أو غير الحكومية، وصولا إلى المجتمعات المدنية الّتي تعد اللبنة الأساسية في مواجهة آثار التدهور البيئي كونها أول المتضرر من

---

[497]- محمد سناجلة، مرجع سابق، آخر اطلاع 17 04 2022 علا الساعة 19:30.

[498]-Owen Mulhern: c'est un biologiste spécialisé dans l'analyse d'images et passionné l'imagerie satellitaire. Ses travaux antérieurs impliquant des reconstructions cérébrales tridimensionnelles développant de nouveaux algorithmes pour le traitement d'image. Il se concentre maintenant sur la réalisation de ritualisations puissantes de l'état actuel de notre climat, en tant que chef d'équipe de sciences des données. Owen Mulhern (at) earth.org.

ذلك، خاصة وأننا في فترة ما يعرف بالثورة الصناعية الرابعة، هذه الثورة الّتي خلقت فرصة لإعادة تشكيل الطريقة الّتي يتم من خلالها إدارة البيئة الدّولّية. لكن في إطار احترام الالتزامات الدّولّية وتحمل المسؤولية القائمة على عاتق الدول المصنعة.

وفي مبادرة ناجحة أعلنت كل من (Microsoft National géographique) (ميكروسوفت وناشيونال جيوغرافيك) عن شراكة جديدة للمضي قدما في الأبحاث الّتي تدور حول التحديات البيئية الكبيرة من خلال استخدام قوة الذكاء الإصطناعي، وقد ساعد برنامج "منح الابتكار في الذكاء الاصطناعي من أجل الأرض"[499].

(AI For Earth Innovation Grand) الذي تم إطلاقه حديثا والبالغ تكلفته 12 مليون دولارًا بتقديم منحا ل11 باحث لدعم المشاريع المبتكرة في المجالات البيئية، وأهمها سولومون هاس يانغ (Salomon Hcnang)[500] حيث تركزت أبحاثه على فهم تأثير تغير المناخ على هجرة البشر في إفريقيا، وقد استعان (Salomon) ب1.6 مليون صورة جوية تاريخية جمعتها القنوات الجوية الملكية البريطانية الّتي استخدمتها طائرات تجسس أثناء الحرب العالميتين من أجل مسح الدول اليت كانت خاضعة للحكم البريطاني أنذاك، وكذلك تم التقاط صورة للمشهد الأرضي على مدار القرن الماضي في جميع أنحاء إفريقيا. وقرر (Salomon) رقمنة هذه الصور مع فريقه وتطبيق أدوات التعلم الآلي والذكاء الإصطناعي من أجل إنشاء خرائط سكانية جديدة لإفريقيا بهدف فهم تغير المناخ على هجرة البشر عبر مرور الزمن[501].

وفي نفس القارة يعمل الدكتور ميرسي لونغاهو وهي عالمة تغذية وعالمة أبحاث في المركز الدّولّي للزراعة الاستوائية، على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لإيجاد حلول لسوء التغذية في القارة

---

(499)- Bolibar, j.Rabatel.A.Gouttevin, l'intelligence artificielle pour mieux prévoir l'évolution des glaciers face au changement climatique, 21 01 2022. www.insu.cnrs.fr consulté le 19 04 2022 a 18:30.

(500)-Hsiang Solomon: est un scientifique et économiste américain qui dirige le Global Policy Laboratory et un professeur chancelier de politique publique à l'université d californie à Berkeley. Co-directeur du Climate Impact Lab. Il est actuellement l'auteur principal du chapitre sur l'économie de la cinquième évaluation national du climat. En 2022 il a reçu la médaille du président de la Geological Society of America.

(501)- Solomon Hsiang et Rebert Z Kopp: guide d'un économiste sur la science du changement climatique, journal des prespectives Economique volume.32. NON4.

الافريقية دعما لبرنامجها الشخصي "نظام الإنذار المبكر للتغذية" حيث يقوم هذا البرنامج بالتنبؤ بأزمات التغذية قبل حدوثها، وعلى نحو موازي كشفت جامعة أوهايو الأمريكية على منصتها عن مشروع في 17 أوت 2021(New prgect brings Artificiel Intellegence ..... environmental researchin the field)

وهو جديد من نوعه يتمثل في بناءً برج جديد، يرتفع على حافة مطار الجامعة وهو يعد النقطة المحورية في مشروع بحثي ضخم تجربه الجامعة يهدف إلى استخدام الذكاء الاصطناعي ومجموعة متنوعة من أجهزة الاستشعار الذكية لمراقبة التغيّرات والظروف البيئية المختلفة في كل دقيقة.

إن الجزء الأهم من المشروع حسب مديرة معهد تحليل البيانات المترجمة (TANIA BERGER WOLF) تانيا بيرجر وولف (TDAI) [502].

يكمن في كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لتحليل وتفسير البيانات الّتي تم جمعها أثناء فترة الدراسة، والّتي لها علاقة مباشرة بالظروف والعوامل المختلفة بالمناطق الحضرية ومدى تأثيرها على البيئة كدراسة أثر انبعاثات غازات الكربون والضوضاء وتلوث الهواء، وكيف يتغير مع الوقت.

ويقوم الباحثون بجمع بيانات حول مجموعة متنوعة من العوامل، مثل درجة حرارة الهواء، سرعة الرياح واتجاهها والرطوبة، والّتي قد تؤثر على انبعاثات الكربون في الغلاف الجوي وهي فرع من التكنولوجيا تُعرف بالمعلوماتية المناخية الّتي تعمل على تطوير تقنياتها كأسلوب حديث لتحقيق عدالة مناخية آمنة.

[502]-IDAI: Translational Data Analytics Institute it's an inclusive community commited to interdisciplinary, big dataenabled research and creative expression for the greater good: university of Ohio. USA.

الفرع الثاني: نحو نهج حديث لتحقيق عدالة مناخية

رغم أن العالم بأسره يواجه خطرا محذقا بسبب تغير المناخ وآثاره إلّا أنّ أزمة المناخ لا تؤثر على الجميع بالتساوي وسوف تواجه بعض المجتمعات والفئات أضرارا كبيرة لا يمكن التخفيق من حدّتها إلا بالاعتماد على آخر تقنيات التكنلوجيا الحديثة وهي المعلوماتية المناخية المؤسسة على الذكاء الاصطناعي كأحدث مناهج التصدي للتغرات المناخية.

يعد الذكاء الاصطناعي أحدث التقنيات العلمية في العصر الحالي والّتي اكتسحت جميع المجالات بما فيها المجال البيئي وعلى وجه الخصوص العمل على التصدي لتغيّرات المناخ الّتي أصبحت من أهم الظواهر الّتي تهدد السلم والأمن الدّولّيين جراء التأثيرات الّتي لم تلبث في تزايد مستمر أمام تقاعس أغلب الدول في خفض انبعاثاتها.

وفي إطار المعلوماتية المناخية أو علم البيانات فإنّه تصنف الحلول التقنية لمكافحة تغير المناخ ضمن فئتين؛ إذ تتمثل الفئة الأولى في حلول عمودية تعالج التلوث في قطاع واحد مثل نقل إنتاج الأسمدة منخفضة الكربون الّتي تساهم في خفض الانبعاثات في القطاع الزراعي، في حين تتمثل الفئة الثانية في الحلول الأفقية الّتي تعالج مشكلات مختلفة ضمن العديد من الصناعات، وهي مثل بطاريات الليتيوم أبوب، الّتي تعمل في السيارات الكهربائية، لكنها تساهم أيضا في دمج مصادر الطاقة المتجددة ضمن مزيج الكهرباء[503].

ومن خلال ذلك نستخلص أن الذكاء الاصطناعي يندرج ضمن التقنيات الأفقية، الّتي لديها قدرة كبيرة على المساعدة في خفض الكثير من الانبعاثات المتسببة بالاحتباس الحراري، وعلى هذا الأساس فإنّ تجميع أكبر عدد من البيانات يمكن الباحثين من توسيع دائرة الحلول.

ومن بين أهم هذه البيانات أن العماء لاحظوا أن تقليل كمية الأجزاء المتطايرة في الجو ينقذ 12000 شخص تقريبا كل سنة من مختلف الأمراض الناتجة عن التغيّرات المناخية.

---

[503]- حسام غدا الله، المعلوماتية المناخية – دور علم البيانات في التغير المناخي، سلسلة مقدمة في علم البيانات وتطبيقاتها، متاح على الموقع الأكاديمية بوست: https://elakademipost.com، آخر اطلاع 20 04 2022 على الساعة: 23:10.

كما أن الأقمار الصناعية تساعد على توقعات مكان حدوث موجات حارة أو جفاف أو حرائق واسعة، وتؤخذ هذه البيانات من مجموعة من المصادر نذكر بعضها على سبيل المثال:

- ملاحظة عوامل الطقس مثل دراجات الحرارة وسقوط الأمطار والرياح والسحب، وهي بيانات أولية لا يوجد بها أي تغيير، وتكمن أهميتها في إبراز المقاربات والاختلافات بين عدة مناطق في العالم.
- تحويل البيانات الأولية إلى بيانات منظمة وتنقيتها ودراستها بشكل كامل.
- بيانات من الأقمار الصناعية وبدأ ذلك منذ عام 1979 عن طريق بعض وكالات الفضاء الأمريكية والأوروبية.
- إعادة تحليل البيانات المتوفرة ومقاربتها باستمرار مع البيانات الجديدة.
- التفاعل مع بعض العوامل الفزيائية الّتي تساعدنا على الحصول على بيانات مثل تأثير المحيطات والبحار والجليد سواء على المستوى الدّولّي أو الإقليمي أو المحلي[504].

ومن أجل إسهام الذكاء الاصطناعي في خفض انبعاثات الغازات الدفينة يعتمد بعض الباحثون على طرق واسعة النطاق يمكن حصرها فيما يلي مع إمكانية تطويرها المستمر تماشيا وسرعة البيانات.

- استخلاص البيانات وتحويلها إلى أفكار قابلة للتنفيذ، كاستخدام شركة(Kayrros) للتحليلات البيانية، صور الأقمار الصناعية والتعلم الآلي للمساعدة في اكتشاف تسرب غاز الميثان.
- تحسن الأنظمة المعقدة، كاستخدام شركة(Ferolabs) الّتي يقع في كل مرة من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، التعلم الآلي لتحسين كفاءة الطاقة في شركات الإسمنت والصلب والكيماويات، كما تساعد شركة (Weave Grid) مستغلي الشبكات الكهربائية على دمج خاصية شحن السيارات الكهربائية بشكل أفضل[505].
- تسريع الاكتشاف العلمي، إذ تساعد الشركة الناشئة(Aionics) في تسريع التجارب اللازمة للعثور على مادة جديدة للبطاريات.

---

[504]- محمد فوزي، الأمن غير التقليدي، "ما أبعاد الاستراتيجية الاماراتية لمواجهة التغيرات المناخية"، **مجلة inter regional**، على الساعة 13:38، على الموقع: www.interegional.com، تم الإطلاع عليه يوم 17 جويلية 2022.

[505]- حسام غدا الله، مرجع سابق.

- تسريع عمليات محاكاة المناخ، إذ يعمل الباحثون على توظيف الذكاء الاصطناعي لتقليص الوقت الازم لتشغيل نماذج المحاكاة الكبيرة والمعقدة.
- تحسين التنبؤات، حيث تستخدم شركة(Kehle) الشبكات العصبية لتحسين التوقعات المتعلقة بمخاطر حرائق الغابات[506].

إن تفعيل المعلومات المناخية من أجل الساهمة في تخفيض انبعاثات الغازات الدفينة، لن يتسنى إلا باستثناء معامل أبحاث تجمع بين خبراء ومهندسي الذكاء الاصطناعي، وخبراء المناخ، وذلك على مستوى جميع الدول، إذ على حكومات الدول وضع سياسات جديدة تتماشى ومتطلبات البحث العلمي في مجال الذكاء الاصطناعي، وتطوير بيئة عمل يمكن من خلالها التنبؤ بما قد يحدث في المناخ مستقبلا، وقد طبق العلماء تلك المساعي في الصحة والجنايات وحقق نتائج جيدة.

كلما تم تحديد مصادر المعلومات وتخصيصها تكون النتائج أكثر دقة ومن أمثلة ذلك:

- التنبؤ بالكوارث الطبيعية والتكيف معها.
- تقليص الآثار السلبية للتغيّرات المناخية على الزراعة.
- حماية المجتمعات الحضرية من الكوارث المناخية.
- تحليل آثار الكوارث الطبيعة على الطبيعة.
- تفادي الاستهلاك اللاعقلاني للمياه.
- بناء زراعة ذكية ومسؤولة بمعنى اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق الاكتفاء الذاتي دون إهلاك الأراضي الزراعية[507].

بالرغم من هذا الكم الهائل من المصادر المتعددة والبيانات المناخية إلّا أنّ المعلوماتية المناخية مثلها مثل أي نظام معلوماتي جديد تقابلها تحديات وعراقيل يمكن حصرها في التغيّرات المناخية المفاجئة وغير المتوقعة الّتي قد تحدث في أي وقت والّتي يحاول العلماء إيجاد تفسير لها.

---

[506]- محمد فوزي، مرجع سابق.

[507]- عبد الله مسعد، التحول الرقمي ودوره في مواجهة التغيرات المناخية: ندوة المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 19 08 2022، متاح على الموقع https://darelhilal.com، آخر اطلاع 20 08 2022 على الساعة 19:15.

إضافة إلى التناقضات في البيانات بين المناطق المختلفة، لذلك لا بد من خوارزمية قوية للتأكد من دقة المعلومات والبيانات.

من المعلوم أن لكل ابتكار جديد إيجابيات وسلبيات، فكيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يشكل خطرًا على الكوكب بصفة عامة والكائن البشري بصفة خاصة؟

أفادت الباحثة بريا دونتي(Priya Donti) أن الاهتمام المتزايد بنشر حلول الذكاء الاصطناعي[508] قد تزيد بشكل يخرج عن السيطرة[509] فقد استقطبت ورشة عمل افتراضية حديثة بشأن دور الذكاء الاصطناعي في التصدي للتغيّرات المناخية حوالي 300 مشارك وقدم الباحثون ثلاثمئة اختراع لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري[510] متابعة من المهم التأكد من أن حلول الذكاء الاصطناعي لن تشكل في نهاية المطاف أمرًا مفضلا.

في نفس السياق أعربت أندريا ريندا(Andrea Rind) رئيسة الإدارة العالمية وخبيرة الاقتصاد الرقمي في مركز دراسات السياسات الأوروبية في بروكسل، وعضو في فريق الخبراء الذي يقدم المشورة للمفوضية الاوربية من أجل تلبية احتياجات المجتمع الدّولّي وحماية البيئة عن طريق توفير المزيد من الطاقة وأن كل هذه الوسائل والتقنيات(التقنيات الكثيفة لاستخدام البيانات) تشكل

---

(508)-Priya Donti: est titulaire d'un doctorat, étudiant à l'université Carnegie Mellon; codirigé par Zico Kolter et Ines Azvedo et un boursier diplômé en science informatique du département américain de l'énergie. Elle est également co-fondatrice et présidente de Climate Change A.I son travail se concentre sur l'apprentissage automatique pour l'optimisation et le contrôle des prévisions dans les réseaux électriques à Mauts énergie renouvelable. https://www.linkedim.priyadonti.

(509)-Lynn Kaack, Priya Donti, Emma Strubell, GeorgeKamiya, Felix Gentzig, Dvid Rolnick, Aligning artificiel intelligence with climate change mitigation, pré publication, document de travail, dernière modification le samedi 9 octobre 2021 /03-54 :00 /Archivage a long terme. Vendredi 7 janvier 2022à 19 :13 :37. Publié sur Hal revue de science ouverte / hal archive ouvertes.fr.

(510)-Documents d'atelier sur l'intelligence artificielle sur le changement climatique. Les différents travaux acceptés des ateliers sur "la lutte contre le changement climatique avec l'apprentissage automatique. Climate change AI workshop papers" https://www.climatechange.ai<papers.

خطورة بالغة على البيئة مالم تتمكن من استخدام هذه التقنيات على نحو يوفر الكثير من الطاقة لأنها توفر حلولا أكثر كفاءة، مع استخدام المزيد من الطاقة[511].

إن بلوغ هذا الطور من التكنولوجيا والذي ولّد المعلوماتية المناخية أصبح متاحا في الدول المتقدمة والّتي تتسبب في أكبر نسبة في الانبعاثات.

فهل سيتمكن المجتمع الدّولّي من خلق توازن في المعادلة القائمة بين خفض الانبعاثات واستعمال الذكاء الاصطناعي، أم أن المعلومات المناخية ستبقى مجرد دراسات أكاديمية مستحيلة التطبيق نظرا للتكلفة الباهظة الّتي تتطلبها هذه التقنية.

ويبقى التحدّي قائما أمام دول الجنوب لاستعمال هذه التّطوّرات كونها تفتقر لهذا النوع من التكنولوجيا من جهة والدعم والتمويل المالي من جهة ثانية.

[511]-Annette Ekin, Arteficial Intellegence help us to Fight climate change, but it has energy problems to horizon. The EU research and innovation magazine.12 september 2019 https://ec.europa.eu.

المبحث الثاني

تحديات القانون الدّولّي لحماية لاجئي المناخ

تؤدي جدلية العلاقة بين الاحتراز العالمي أو الاحتباس الحراري وتحركات البشر إلى تصاعد مستمر إذ ما رسمناها على مخطط بياني، فالتغيّرات المناخية لا تزال تنتج آثارا يستحيل توقيفها فالمجتمع الدّولّي وصل إلى مرحلة الخروج عن السيطرة، ومادامت هذه الظاهرة مست مسألة السلم والأمن الدّولّيين وأسفرت على مراكز دولية جديدة ومفاهيم معقدة أهمها لاجئي المناخ، الذي أصبح في مقدمات جداول أعمال المنظمات الدّولّية، نظرا للوجود المادي الحقيقي له وأهميته على جميع الأصعدة فلا بدّ من منحها قدرا من الإهتمام الدّولّي[512].

اضطر العديد من الأشخاص للتنقل والهجرة والنزوح واللجوء أو التأقلم أحيانا استجابة للضغوط المتزايدة على الطبيعة وسبل العيش والّتي يأتي التغير البيئي والمناخي في مقدماتها، لذلك وحماية للنفس البشرية أصبح اللجوء المناخي سواء كان قصرا أم طوعا أحد أبرز التحديات الّتي يواجهها المجتمع الدّولّي في وقت لا يملك فيه المجتمع الدّولّي الإمكانيات الكافية لمنعه أو التعامل معه بطريقة فعالة، لذلك تميل الاستجابات الدّولّية الحالية إلى التركيز على إيجاد مركز قانوني وقبل ذلك مفهوم قانوني دولي مرتبط بحماية دولية للاجئي المناخ[513].

---

[512]- بوغاري ليلى، أنسية بولرياح، النازح البيئي نتيجة حتمية لتغيرات المناخ، -محور المداخلة- جدلية العلاقة بين البيئة والنزوح، الملتقى الوطني، النازحون البيئيون: آفاق حماية دولية في غياب مركز قانوني، جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، أيام: 7-8 أفريل 2021، ص.ص1-20.

[513]- إبت قاسي حورية، مرجع سابق، ص.ص 57-94.

المطلب الأول

مقاربة معرفية للاجئي المناخ

تكتسي مسألة تعريف اللاجئ بصفة عامة واللاجئ البيئي بصفة خاصة، غاية الأهمية، كونها تساهم في معالجة قضية اللاجئين، ذلك أن تحديد تعريف لهم يستتبع بتوفير الحماية القانونية لأولئك الذين ينطبق عليهم وصف لاجئ[514].

هناك عوائق كثيرة أمام دراسة هذه المسألة، أولهما ذو طابع نظري: وهو البحث في موضوع يكون المصطلح الأساسي فيه غير مبهم، ففي حين أن المنظمة الدّولّية للهجرة تفصل مصطلح المهاجر البيئي فإنّ برنامج الأمم المتحدة للبيئة بفضل مصطلح اللاجئ البيئي أو لاجئ المناخ[515]. وهو المصطلح المعتمد في مشروع الاتفاقية بشأن النازحين داخليا[516].

وهو المصطلح الأكثر صوابا لأنّه يعكس تنوع أسباب وأشكال اللجوء البيئي، كما يجسد الطابع القصري للجوء الناتج عن المشاكل البيئية وفي ظل التغيّرات المناخية الّتي أصبحت تعرض حياة الأفراد للخطر.

أمّا العائق الثاني فهو ذو طابع قانوني: إذ لا يوجد تعريف قانوني محدد، لا يمكن خلق مركز قانوني ومنح حماية دولية. حيث أن استخدام مصطلح اللاجئ البيئي أو لاجئ المناخ والذي يستخدم في نطاق واسع يثير الكثير من الاعتراضات بسبب انتهاكه للمصطلح المعروف في اتفاقية جنيف للاجئين لعام 1952[517]، المعدلة ببروتكول 1967[518]، وأمام العائقين السابقين يحتل المنظور[519]

---

[514]- حمداوي محمد، مرجع سابق، ص.ص 109-148.

[515]-Christel Cournil les défis du droit international pour protéger les "réfugiés climatique" .Réflexion sur les pistes actuellement proposées revue de HALopen science, 2010.pp.345.372. Submitted on 5 avril 2018.

[516]- المؤرخة في 28 جويلية 1951 ودخلت حيز النفاذ في 22 أفريل 1954 وفقا لأحكام المادة 43، ويمكن الإطلاع على النص الكامل لهذه الإتفاقية على الموقع: https://www.unher.arabic.org.4dlllb3020.htm. تم الإطلاع عليه يوم: 25 مارسة 2022، على: 12:00.

[517]- تم التوقيع عليه في 31 جانفي 1967، ودخل حيز النفاذ 14 أكتوبر 1967، وهو متاح على الموقع أعلاه.

[518]- بوغاري ليلى، أنيسة بولرياح، مرجع سابق، ص.1 – 20.

[519]- آيت قاسي حورية، مرجع سابق، ص. 57 – 94.

الأخلاقي مكانة لا يستهان بها في أوساط المنظمات الدّولّية الحكومة منها وغير الحكومية كشعار دولي في محاولة إيجاد مركز قانوني للاجئ المناخ.

الفرع الأول: مفهوم لاجئ المناخ أو اللاجئ البيئي

أول ظهور لمصطلح لاجئ المناخ(Rèfugie Climatique) كانت في عام 1970 من قبل العالم البيئي(Laster Broun) وهو مؤسس منظمة(World watch) وكان قد أورد المصطلح في مجلة العلوم، ولكن لم يكتسب المصطلح وضوحا أكبر ومستوى دولي حتى عام 1985 من قبل الباحث المصري عصام الحناوي مدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والذي عرف لاجئ البيئة[520] بوجه أدق ومع ذلك لا يزال غير مقبول بالإجماع، لكن يبق الأكثر تداولا وعرف عصام الحناوي اللاجئين البيئيين بأنهم "أشخاص أجبروا على مغادرة مساكنهم المعتادة بصفة مؤقتة أو نهائية، بسبب تدهور متقدم أصاب بيتهم من جراء عوامل طبيعية أو بشرية أدت إلى خلل كبير في الوسط الذي يعيشون فيه، جعلهم يفقدون الشعور بالاطمئنان على حياتهم" أي لم يعد بمقدورهم كسب رزق آمن في أوطانهم بسبب الجفاف وتآكل التربة والتصحر وغيرها من المشاكل البيئية[521].

وفي وقت لاحق في عام 1988 قام جودي جاكوبسون بدمج آثار "تغير المناخ" في مفهوم "اللاجئ البيئي"، حيث يظهر أن تغير المناخ بما في ذلك التصحر[522] هي السبب الرئيسي لرحيل اللاجئين البيئيين. وما يقارب 900 مليون شخص يعانون من التصحر وأربعة ملايين منهم أصبحوا لاجئين بيئيين في منظمة الساحل وحدها. بل وسع من قائمة اللاجئين البيئيين ليشمل الأشخاص الذين تشردهم مشاريع التنمية أو الحوادث الصناعية كبوبال وحادثة تشرتوبيل وغيرها.

---

[520]- اللاجئ: يقصد باللاجئ كل إنسان تتعرض حياته أو سلامته البدنية أو حريته الفطرية، خرقا لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فيكون له الحق في طلب الملجأ. أو هو كل شخص هجر موطنه الأصلي أو أبعد عنه بوسائل التخويف، فلجأ إلى إقليم دولة أخرى طلبا للحماية أو لحرمانه من لعودة إلى وطنه الأصلي.

المادة 1 من إتفاقية جنيف لعام 1951 والخاصة بوضع اللاجئين.

[521]-Giuseppe Terranova, Nalhamael Herzog, géopolitique des réfugiés climatiques publie; outre terre: 2013/1-2(n35-36) p.91-97.

[522]-Etienne Piguet, Climate change and forced migration, new issues in refugee research.Paper no153.January 2008.p4.

ويعرف اللاجئون البيئيون أيضا بأنهم الأشخاص الذين يخشون الكوارث الطبيعية مثل تحولات الأرض الجذرية وتنفيذ السدود وأعمال الري والتلوث بالمواد، وهم يشكلون الآن مجموعة من الأشخاص المعزولين في العالم[523].

وفي نفس السياق عرفته المنظمة الدّولّية للهجرة على الشاكلة التالية "هم الأشخاص والمجموعات الذين يضطرون بسبب الأسباب الغالبة المرتبطة التغير البيئي المفاجئ أو التدريجي الذي له تأثير سلبي على حياتهم أو ظروفهم المعيشية إلى مغادرة وطنهم المعتاد أو تركه بمبادرة خاصة بهم بشكل مؤقت أو دائم داخل بلدهم أو خارجه.

واقترح جيف كريسب في 2006[524] إفاضة النتائج السليبة لتغير المناخ للتعريف السباق.

وعرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة(UNEP) في تقرير له بأن اللاجئين البيئيين هم الأفراد الذين شردوا مؤقتا بسبب الحوادث الصناعية المفاجئة أو مصادر الخطر الطبيعية أو هم الأفراد الذين شردوا بشكل دائم بواسطة مشروعات التنمية الاقتصادية أو الذين اضطروا إليها الهجرة بسبب التبديد المدمر للموارد الطبيعية

أما تعريف اللاجئ البيئي في ظل أحكام القانون، عرفته المادة الثانية من مسودة المعاهدة الخاصة باللاجئين البيئيين بأنهم الأفراد والأسرة والأشخاص الذين يواجهون كارثة بيئية تدريجية أو مفاجئة تؤثر حتما في ظروفهم المعيشية وتجبرهم حتما على ترك أماكن إقامتهم المعتادة[525].

كما عُرّف لاجئ المناخ في الموسوعة العالمية للجغرافيا السياسية بأنّه "الشخص الذي يهجر بسبب كوارث بيئية ناتجة عن تغير المناخ، فهذه الكوارث دليل على تغير إيكولوجي ساهم فيه

---

[523]-حميد جميلة، المرجع سابق.

[524]- Serge Dufoulon, Colère des temps, et réfugiés climatiques pour une approche sociologique (vertigo). La reuve electronique de l'environnent. https://doi.org/10.4000.vertigo.13964.2013

[525]-Art2/2 du projet de convention relative au statut international des déplacés environnementaux (deuxième version 2010) : 'on appelle déplacés environnementaux' les personnes physiques, les familles et les populations confrontées à un bouleversement brutal ou insidieux de leur environnement portant inéluctablement atteinte à leurs conditions, les forçant à quitter dans l'urgence ou dans la durée leur lieux habituel de vie. Rapport scientifique de fin de projet deuxième version du projet, Tome2. Annexes./https://www.iom.envmig.

الإنسان وتغير النّظام المناخي الأرض، بسببه الأول هو الاحتباس الحراري وانبعاثات الغازات الدفينة وهو نوع من هجرة المناخ ذات الطابع القسري[526].

من خلال التعريفات السابقة يمكن أن نلخص جملة من الشروط لتحديد مفهوم لاجئ المناخ(اللاجئ البيئي) وهي:

- وجود خطر جسيم يكون دافعا لترك الديار أو الأوطان بفعل القوة القاهرة.
- ترك أو هجرة الديار بصفة مؤقتة أو بصفة نهائية.
- التدهور البيئي بما في ذلك النتائج المستمرة للتغيّرات المناخية كالتصحر، ارتفاع منسوب المياه البحر، الجفاف.

الوجهة الّتي يُقصدونها تكون داخل نفس البلد أو خارجه، ومن خلال هذه الخصائص ووفقا لما جاء في عصام الحناوي، فاللاجئون البيئيون ثلاثة أنواع:

- النوع الأول هم الذين هجروا من منطقتهم بسبب أحداث بيئية طارئة، كالزلازل والعواصف والفيضانات، أو الحوادث الصناعية على أمل العودة بعد انتهاء الحدث البيئي.
- النوع الثاني هم الذين نقلهم من موطنهم الأصلية بصفة دائمة وسكنهم في مناطق أخرى بديلة، وهذا مثلا عند[527] تشييد سد من السدود، فيتم نقل قرى كاملة في المناطق الّتي تأثر في بالمشروع إلى مواقع جديدة.
- والنوع الثالث الذين يتركون مواطنهم الأصلية بصفة مؤقتة أو دائمة، إلى مناطق أخرى داخل البلد نفسه بحثا عن نوعية أفضل من الحياة والسبب الرئيسي لهجرة هؤلاء هو تدهور الموارد الطبيعية في مواطنهم الأصلية لدرجة لم تعد تفي بمتطلباتهم الأساسية[528].

---

(526)-Bogumil Terminski. Enviromentally-Induced Diplacement. Theoretical Framworks and current challenges. Geneva 2012.(27.03.2022) https//www.cedem.ulg.ac be/wp-content-uploads/ Enviromentally-Induced Diplacement- Termiski.1pdf

(527)-Laura.Westra. op.cit. p 04.

(528)-Laura.Westra. op.cit. p 05.

إن التمييز بين مختلف أنواع اللاجئين البيئيين يضيف بعد آخر ألا وهو مدى اضطرار الأشخاص للتحرك لذلك تم التمييز بين المهاجرين البيئيين الذين هاجروا بحركة طوعية استباقية وطريقة إجبارية، وبين النازحين للبيئة الذين أجبروا على ذلك، ومع ذلك فإنّ الانقسام بين الهجرة القسرية والطوعية في كل هذه الحركات تعد شكلا من أشكال الهجرة[529].

موضوع الهجرة الطوعية والقسرية يدخل في صميم "**المضمون القانوني لمصطلح لاجئ المناخ**" حيث ركز عصام الحناوي على عنصر الاختيار أو الارادة، إذ يتم التمييز بين المهاجر الطوعي واللاجئ وفق النقص في السياق الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، وتدفقات اللاجئين البيئيين عادة ما تتضمن اللاجئ الاستباقي حسب(Bates) هو "الذي يهاجر[530] طوعا بما أنّه قادر على المغادرة بسبب اقتناعه بأن الوضع المحلي سيدهور حتما وسيدفعه للهجرة قسرا مستقلا". ويعرف على أنّه "هو الذي سوف تجبره الظروف على التحرك في المستقبل القريب وتتبع هذه الهجرة كإجراء وقائي تكيفي".

إن التمييز بين اللاجئ المناخي غير الطوعي والمهاجر المناخي المجبر على الهجرة هدفها خلق فرق بين الفئتين ولكن لا تحل المشكل كله[531]

كذلك ميز معهد الأمم المتحدة للبيئة والأمن الإنساني(UN Universty Institute for environment and humain securty) بين ثلاث أنواع من اللجوء البيئي هي: مهاجر لدوافع بيئية، مهاجر بيئي قسري، ولاجئ بيئي.

على الرغم من المحاولات المتعددة في إيجاد تفسيرات وتعريفات جامعة للاجئ المناخ، يبقى المصطلح يفتقر للمعنى القانوني الذي يمنح حماية قانونية دولية مع أنّه مرتبط بمفهوم المسؤولية أي مسؤولية المجتمع الدّولّي سواء بالنسبة للدولة الّتي لجأ إليها أو الّتي جاء منها، كل هذا يدفع إلى

---

[529]- حمودة صبرينة، خلفة نادية، "الوضع القانوني للاجئ البيئي"، **مجلة الدراسات والبحوث القانونية**، المجلد 6، العدد 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2021، ص.ص 229-248.

[530]-Dianes C .Bates. Réfugiés environnementaux ? classification des migrations humaines causées par les changements environnementaux, population et environnement, publié : 23 mai 2002, p.(465-477).

[531]- زكية بهلول، المرجع السابق، ص.59.

العمل والتعاون الدّولّي لإيجاد تعريف موحد من أجل ضمان حماية فعالة للاجئ المناخ وبالتالي ضمان حقوقهم وفق القانون الدّولّي[532].

الفرع الثاني: إشكاليات ضبط مفهوم لاجئ المناخ

أحدثت التغيّرات المناخية منعرجا حاسما في مجال القانون الدّولّي حيث أصبحت حلقة وصل ذات أثر سلبي على جميع الأصعدة وصولا بالأمن الدّولّي، فضلا على أنّها أدرجت أفكار قانونية جديدة في المنظومة القانونية الدّولّية ومن أهمها لاجئ المناخ الذي يستدعي قانوني حمائي دولي بالنظر إلى الأعداد الهائلة والمتزايدة على المستوى الدّولّي.

سبقت الإشارة إلى مجموعة كبيرة من التعاريف للاجئ المناخ، لكنها لم تلق تعريفا جامعا يُمكّن لاجئ المناخ من الحصول على مركز قانوني دولي، وقبل التّطرق إلى المعوقات أو إشكالات توحيد وضبط مصطلح لاجئ المناخ. لابد من الوقوف على الدوافع أو المبررات الّتي تقتضي توحيد التعريف للوصول إلى اتفاقية دولية ترسم أحكامها الإطار العام للاجئ المناخ وتخصه بالحماية القانونية والرعاية الدّولّية بواسطة المواثيق بواسطة المواثيق الدّولّية الخاصة بحقوق الإنسان[533].

أما عن المبررات الأخلاقية فتكمن في مبدأ صياغة الكرامة الإنسانية، فقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 131/43 أن ترك ضحايا الكوارث الطبيعة وحالات الطوارئ المماثلة دون مساعدة إنسانية يشكل خطرا على حياة الإنسان وإهانة لكرامة الإنسان وبالتالي يشكل انتهاكا للحقوق الإنسانية الأساسية[534].

حيث أن تقديم المساعدات الإنسانية يدخل في إطار الواجب الأدبي والأخلاقي الذي يستند على فكرة العدالة الإنسانية، ومع ذلك يبقى الأمر متوقف على قبول الدولة المنكوبة المساعدات الإنسانية في إطار احترام سيادتها، دون أن يكون كنوع من التدخل ووسيلة للضغط على والابتزاز إذ

---

[532]-Guisppe Terranova; Nathanael Herzog. op.cit. P. 91.97.

[533]- حمداوي محمد، المرجع السابق، ص.ص 109-148.

[534]- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 131/43، المتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية إلى ضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المماثلة المنعقدة بتاريخ 8 ديسمبر 1988، الوثيقة A/RES/43/131، ص.293. والقرار رقم 100/45 المتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية إلى ضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المماثلة الجلسة العامة 68 المنعقدة بتاريخ 14 ديسمبر 1990 الوثيقة A/RES/45/100، ص.233.

أن المساعدة تكون وفقا لأحكام القانون الدّولّي، ويتجلى صورة مشروعية المساعدات الإنسانية في جملة من المبادئ أهمها:

- الهدف من وراء تقديم المساعدات هو حفظ الكرامة الإنسانية.
- أن يكون باعث الدولة المساعدة إنسانيا مجردًا من النوايا البيئية.
- مبدأ المساواة بين جميع المتكونين أو الضحايا دون تمييز على الدين أو الجنس أو العرق أو اللون.
- مبدأ الحياد وعدم تقديم المساعدة الإنسانية لتعزيز أي وضع سياسي أو ديني وتقويته بغية زعزعة أمن الدولة المنكوبة[535].

وتبقى المساعدات الإنسانية مبعثها ومرجعها حقوق الإنسان بصفة عامة في إطار مواثيق دولية واتفاقيات حقوق الإنسان، إضافة إلى الدوافع الإنسانية الّتي تظهر مبررات أخرى يشكل تحديا في توحيد تعريف لاجئ المناخ وهي ذات طبيعة تقنية مردها ازدواجية التفاعل بين حقيقة التغيّرات المناخية وتأثيراتها الّتي لا تزال إلى يومنا هذا موضع نقاش كبير في كل المنتديات العلمية والسياسية[536].

أشارت لجنة(Brunadtland) عام 1993 إلى التهديدات الجديدة للأمن وصرحت بأنها قد تكون ناجمة عن التدهور البيئي وتغير المناخ والتصحر وإزالة الغابات وفقدان التنوع البيولوجي واستنزاف موارد المياه العذبة وتأكل التربة، وفي العام الموالي 1994 نوقشت في المؤتمر العالمي للسكان المنعقد في القاهرة عواقب تغير المناخ على السكان ولأول مرة وفي عام 1997 ذكرت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين هذه الفئة من اللاجئين لأول مرة دون تقديم تعريف محدد لها.

إذن مواقف المنظمات الدّولّية تثبت خطورة التغيّرات المناخية بل تراها عاملا مضاعف للمخاطر.

---

[535]- حمداوي محمد، المرجع السابق، ص.ص 109-148.

[536]-Anthony Olivier, Smith, Policy Arena Debating. Environnemental migration, society, nature and population displacement in climate change. Journal of International development I.int.Dev.24.2012.p.1059

وفي نفس السياق خلص تقرير أصدره الصليب الأحمر الدّولّي إلى أن الكوارث الطبيعية تؤثر على 144 مليون شخص سنويا وساهمت في نزوح عدد كبير من الأشخاص على مستوى العالم، بل تجاوزت في ذلك الحروب والنزعات. كما أعربت على حرصها في دفع المجتمع الدّولّي للاهتمام بهذه الفئة، نفس الموقف خلص إليه تقسيم الألفية للنظام الإيكولوجي إلى أن 15 من 27 من خدمات النّظام البيئي الّتي تم تقييمها تتدهور أو تستخدم بشكل غير مستدام. وأشار إلى خطورة المجتمعات الفقيرة الّتي تعمد على الموارد الطبيعية المحلية، وبلغت تقسيم النّظام البيئي الانتباه إلى حقيقة أن 10 إلى 20 في المئة من الأراضي الجافة تدهورت بالفعل وتؤثر على ما يصل إلى مليار شخص، وهي ستؤثر على قدرة النظم البيئية علة توفير خدمات النظم البيئية مثل الغذاء والمياه من أجل من أجل البشر والماشية والري والصرف الصحي، كل هذه العوامل ساهم في حركة الأفراد وانتقالهم من المناطق الجافة إلى مناطق أخرى أكثر أمان[537].

إن الوقوف على المبررات الأساسية للجوء هو تحد في حد ذاته نظرا لتعددها حتى وإن أجمع العلماء على الأسباب الدافعة لها كالكوارث الطبيعية والتدهور البيئي طويل الأجل والحوادث الصناعية والحرب، وبغض النظر عن الاعتراف بوضع دولي فإنّ قضايا حقوق اللاجئين بسبب المناخ لا ترتبط بالعامل الطبيعي حسب بل ترجع إلى النظم السياسية والاقتصادية الّتي تحرم الأفراد من حقوقهم في استخدام الموارد الطبيعية[538] وبالتالي فإنّ التحدّي الرئيسي يتمثل في توافر آليات قانونية ومالية والتنسيق مع السياسات الدّولّية من أجل إدارة الارتفاع المتزايد للاجئ المناخ.

وهنا نشير إلى الجانب القانوني الذي يجسد صورة التعاون والتضامن الدّولّي وفق ما نصت عليه العديد من المواثيق الدّولّية أهمها الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة تحت عنوان "مقاصد الهيئة ومبادئها" والمتمثل في حفظ السلم والأمن الدّولّيين، ومبدأ إنماء العلاقات الودية بيم الأمم

(537)-Anthony Olivier Smith, op.cit.p. 1060.

(538)-Diane C. Bates .op.cit.p.465-477.

ومبدأ التعاون الدّوليّ على حل المسائل الدّوليّة ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية[539]،

ومن بين ما يعزز مبدأ التعاون الدّوليّ في مواجهة الكوارث الطبيعية وينزله منزلة الالتزام للدول هو تضمينه وبشكل صريح في اتفاقية دولية وهو ما تبناه المجتمع الدّوليّ في مسودة المعاهدات الخاصة بالمهاجرين لأسباب بيئية. مؤكدا في مادتها الرابعة على أن ممارسة الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية تتم وفق مبدأ التضامن[540].

من بين التحديات كذلك في إيجاد مفهوم للاجئ المناخ، هي مواجهة هذه الفئة الجديدة من المصطلحات والمفاهيم مع الشيكات الكلاسيكية للقانون والفئات القانونية الّتي تخضع للقانون الدّوليّ العام، والّتي تثبت أنّها غير مناسبة، بل غامضة عند الحديث عن "لاجئ المناخ" لأن مصطلح "لاجئ" محصور أو محجوز لأولئك الذين مع الاعتراف عليهم ضمن اتفاقية جنيف، ومع ذلك لا تجود إشارة في هذا النص إلى ضحايا الكوارث الطبيعية أو البيئية أو المناخية[541].

إن التحديات الّتي أثارتها إدارة عمليات اللجوء تؤكد على أوجه القصور في القانون الدّوليّ كما تم بناؤه لحد الآن، لذلك أصبح الزاما إعادة التفكير فيه إذ لا يمكننا الاستمرار في تجاهل اللاجئين المناخيين لمجرد أنّه لا يوجد وضع مؤسسي للتعامل معهم[542].

---

[539]- نص المادة 3/01 من ميثاق الأمم المتحدة، تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وعلى تقرير احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك إنطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفرق بين الرجال والنساء.

[540]- القرار رقم 2625 للجمعية العامة المتعلق "إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، الجلسة 1883 الأمم المتحدة الدورة 25 لعام 1970، الوثيقة A/RES/2625، ص.312 وما يليها، والقرار رقم 264/65 المتعلق بالتعاون الدولي في تقديم الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإعاقة إلى مرحلة التنمية الصادر في 28 يناير 2011، دورة 65 لعام 2011، الوثيقة A/RES/65/264.

[541]- حمود صبرينة، خلفية نادية، المرجع السابق، ص.ص 229-248.

[542]-Christel Cournil, op.cit. 345-372.

المطلب الثاني

نحو تأسيس قانون حمائي دولي للاجئي المناخ

يدرك المجتمع الدّولّي بشكل متزايد الآن أن التغيّرات المناخية بلغت الذروة من حيث آثارها الّتي أصبحت تمسو بصفة مباشرة الكائن البشري ووجوده كإنسان ذو مكانة دولية محمية بموجب القانون الدّولّي الذي بالرغم من تطوره الدائم إلّا أنّه لا يزال اللاجئ القانوني فيه مفتقرا لدعائم قانونية، تمنح للاجئ المناخ حماية تعادل الحماية الممنوحة للاجئين السياسيين[543].

ويبدو أن التّطوّر الدّولّي في هذا المجال يظهر بصفة محتشمة وبطيئة جدا ويظهر ذلك جليا في قرار اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في 7 يناير 2020 والّتي أبدت رأيها في إمكانية تطبيق المادة 06 من العهد الدّولّي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والّتي تكرس الحق في الحياة في قضية السيد: "إيوان كيوتا" وهو من سكان كبيريباس بعد أن هرب بسبب ارتفاع منسوب مياه البحر والملح في المياه العذبة.

لذلك سنحاول في هذا المطلب معرفة الأبعاد الدّولّية والمساعي المؤسساتية في حماية لاجئ المناخ.

الفرع الأول: المرجعيات القانونية لإبرام اتفاقية خاصة بلاجئ المناخ

يُقصد بالمرجعيات القانونية، قواعد القانون الدّولّي ذات الطابع خاص كاتفاقية اللجوء لسنة 1951. وآراء كبار الفقهاء الدّولّيين وأساتذة القانون الدّولّي أمثال: (Nanser Fridtjof) إضافة إلى الأعمال التحضيرية والخاصة بمسألة اللجوء وبشأن الحماية إعلانات قانونية كإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين وأخيرا الميثاق العالمي بشأن اللاجئين وهذا ما سنتطرق إليه بصفة موجزة.

---

[543]-Agathe Delorme, migration climatique : la progressivité reconnaissance d'un statut de ' Réfugié climatique ?' publié sur village de justice le 16 avril 2021.

أولا: استبدال التعريف الحالي الموجود باتفاقية 1951 باستحداث لاجئ المناخ

يعرف اللجئ على أنّه كل شخص يوجد خارج دولة جنسيته بسبب تخوف مبرر من التعرض للإضطهاد لأسباب ترجع إلى عرقه أو دينه أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة أة آرائه السياسية وأصبح بسبب ذلك الخوف يفتقرإلى القدرة على أن يستظل بحماية دولته أو لم تعد لديه الرغبة في ذلك. "ما يُلاحظ أنّه لاتوجد إشارة إلى ضحايا الكوارث أو التدهور البيئي[544].

تجدر الإشارة إلى أن اتفاقية جنيف 1951 تستند إلى نهج فردي إزاء أسباب تغني اللاجئ، بيد أن المنهج الظاهري (القائم على المجموعات) يبدو أكثر ملائمة في مواجهة حالات الطوارئ الّتي سيمر بها أغلب اللاجئين البيئيين.

والاشكالية هنا أن الهجرة الحالية تحدث لأسباب مختلفة منها الكوارث البيئية والمناخية والظروف الّتي لا تُطاق في بعض المناطق بسبب الطبيعة أو من صنع البشر، فهل كل فرد متضرر في جماعة يجب أن يستوفي المعايير المطلوبة لتبرير تحركه؟[545].

نقطة الاضطهاد في حد ذاتها تتطلب إعادة النظر فيها، فقد يشكل مساهمة الدولة بالسماح بالأنشطة المضرة بالبيئة مع البيروقراطية في خلق مناطق غير آمنة بيئيا للعيش بسبب الكوارث المناخية والبيئية، اضطهادا للأشخاص القاطنيين بهذه المناطق خاصة الفئة الفقيرة.

إن ظهور أسباب جديدة للجوء يتماشى وظهور الوعي بالحاجة إلى حماية كوكب الأرض أين تظهر تدريجيا الحاجة إلى حماية الفارين من الجفاف، أو كوارث طبيعية أو صناعية أو الفيضانات أو ارتفاع منسوب مياه البحر خاصة في الدول الجزرية.

ثانيا: برنامج الأمم المتحدة لحماية لاجئ المناخ

أسفر مؤتمر كانكون للتغيّرات المناخية في ديسمبر 2010 على تبني الدول الأطراف للفقرة 14 من الاتفاقية، الّتي نصت على ضرورة العمل التعاوني طويل المدى وتكثيف الجهود الدّولّية للتكيف مع التغيّرات المناخية والتعاون حول النزوح والهجرة.

---

[544]- Gistel Cournil, op.cit.(345-372)

[545]- بهلول زكية، مرجع سابق، ص.304.

وبالرغم من أن الاتفاقية (المادة 14) أعربت صراحة بالتوابع الإنسانية للتنقلات السكنية المدفوعة بالتغيّرات المناخية على أنّها من تحديات التكيف. وتتطلب دعما من صندوق المناخ الأخضر في إطار إجراءات التكيف إلّا أنّها لم تنوه إلى الكيفية الّتي يجب التعامل بها مع النزوح المدفوع بالتغيّرات المناخية ما دفع المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إطلاق مبادرة لدعوة مجموعة من الخبراء الاجتماع في فيفري 2011 لمناقشة خيارات التعامل مع النزوح المرتبط بالمناخ [546].

- **مؤتمر نانسن حول التغيّرات المناخية والنزوح في القرن الحادي والعشرين**

استضافته حكومة النرويج في أسلو عام 2011 وتضمنت مجموعة من الاقتراحات والتوصيات كحلول لبعض التحديات العاجلة الناتجة عن النزوح في سياق التغيّرات المناخية والأخطار البيئية والّتي لخصت في عشرة مبادئ أطلق عليها "مبادئ ننسن" أهم ما جاء فيها بعد الديباجة:

المواد من 1 إلى 5: تحدد الأدوار والمسؤوليات الملقاة على عاتق أصحاب المصلحة المعنيين وفقا للقانون الدّولّي بشكل عام، حيث أن المبادئ تذكر مسؤولية الدول النامية في حماية سكانها المتأثرين بالتغيّرات المناخية وغيرها من الأخطار البيئية. حتى وإن كان ذلك من قبيل التحدّي الناتج عن التغيّرات المناخية، ما يستدعي تعاون وتضامن دولي على مختلف الأصعدة حكومات وجمعيات محلية ومدنية من أجل دعم المنع على الهجرة وبناءً القدرة على مواجهة الظروف والاستعداد للكوارث والإستجابة لها وفق المبدأ السادس[547].

وتؤكد مبادئ نانسن على التوصية باستخدام المعايير الحالية للقانون الدّولّي(المبدأ السابع) في الوقت الذي تقر فيه بوجود فجوة معيارية خاصة بالحماية (المبدأ الثامن) لتلخص في الأخير باقتراح إنشاء صك إرشادي للدول العاملة مع المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في

[546]- والتر كايلين "من مبادئ نانس إلى مبادرة نانس" الهجرة القسرية: منع التهجير، العدد 41، ديسمبر 2011، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: .https//:www.fmreview.org/ar/front-parge/html

[547]-Leonie Tuitjer, Emélie Chevalier, L'initiative Nansen. Le développement d'un agenda international de protection des populations déplacées à travers les frontière, publié dans mobilité humaine et environnement (2015) page : 141 à158.

المشاركة والتعاون والشراكة الدّولّية مع المراعاة اللازمة للجوانب المتعلقة بالعمر والجنس والتنوع مع وضع أصوات المهددين بالنزوح في الاعتبار (المبدأ السابع والعاشر)[548].

في أكتوبر 2012 أطلقت النرويج وسويسرا في جنيف ونيويورك ما أسمته "مبادرة نانسن"[549] والّتي تهدف إلى بناءً توافق الآراء بين الدول بشأن المبادئ والعناصر الرئيسية لحماية المشردين عبر الحدود في سياق الكوارث الناجمة عن الأخطار الطبيعية، بما فيها تلك المتعلقة بتغير المناخ.

يستند جدول أعمال الحماية على ثلاث دعائم:

- التعاون الدّولّي والتضامن.
- معيار معاملة النازحين من حيث قبول دخولهم وبقائهم في بلد النزوح وحصولهم على الحقوق الأساسية.

عمليات الاستجابة كآليات التمويل مسؤولية الفاعلين الانسانيين والتنمويين وفواعل التنمية. أما نطاق الحماية فتمثل في:

- الاستعداد قبل النزوح.
- الحماية والمساعدة أثناء النزوح.
- الانتقال للحلول بعد وقوع الكارثة[550].

استهلت المبادرة بمجموعة من الاجتماعات المتسلسلة الإقليمية ودون الإقليمية ودامت ثلاث سنوات انتهت بتحضير **جدول أعمال الحماية** الذي اشتمل على فهم مشترك للحكومات المشتركة للقضية وأبعادها والتحديات الّتي يواجهها النازحون، ووصلت إلى تقديم اتفاق على المبادئ الأساسية الّتي يجب العمل بها. وتوصيات تحدد مسؤولية الفاعلين وأصحاب المصلحة المعنيين.

---

[548]- والتر كايلين، مرجع سابق.

[549]- مبادرة لاننسن "عملية استشارية تملكها الدولة بعيدا عن الأمم المتحدة حول جدول أعمال الحماية لبناء الإجماع بصورة تصاعدية بين الدول المهمة حول أفضل السبل للتعامل مع النزوح عبر الحدود في سياق الكوارث المناخية.

من النواحي المؤسسية يدير مبادرة ننسن مجموعة توجيه صغيرة تترأسها النرويج وسويسرا وإنظم إليها كل من استراليا، كينيا، المكسيك والفلبين.

[550]- زكية بهلول، مرجع سابق، ص.302.

وفي الأخير تم اقتراح خطة عمل من أجل اتباع التّطوّرات المعيارية والمؤسسية والتنفيذية اللازمة على المستويات الوطنية والإقليمية والدّولّية[551].

في يوم 12-13 أكتوبر 2015 اجتمعت الدول في جنيف لإنشاء "جدول الأعمال بشأن الحماية" المعني بالتهجير العابر للحدود في سياق الكوارث وتغير المناخ والذي أدرج مجموعة من المفاهيم ذات الصلة بالقضية وأبعادها والتحديات الّتي يواجهها أصحاب المصلحة المعنيين.

تم تأييد جدول الأعمال بشأن الحماية من قبل 109 دولة. وقد أدرجت التوصيات(the franework for desaster fisk reduction 2015-2030) للعمل بها مستقبلا، كما ظهرت في قمة باريس 2015.

كما حدد جدول الأعمال الإجراءات المتخذة لسد الثغرات القائمة في هذا المضمون وهي:

- جمع البيانات وتعزيز المعرفة بشأن الكوارث عبر الحدود.
- تعزيز استخدام تدابير الحماية الإنسانية من أجل عبور الحدود.
- تعزيز إدارة مخاطر التشرد في حالات الكوارث في البلد المُنشئ عن طريق[552]:

✓ ادماج التنقل البشري في الحدّ من أخطار الكوارث والمناخ.
✓ تيسير اللجوء والهجرة بكرامة بوصفها وسيلة إيجابية محتمل التغلب عليها.
✓ تحسين استخدام عمليات النقل المخطط لها كوسيلة وقائية أو استجابة.

ومن أهم إجراءات الحماية الصادرة عن جدول الأعمال اصدار تأشيرات إنسانية وتوفير أماكن إقامة للمرتحلين، ومنح صفة لاجئ في الحالات الاستثنائية إضافة إلى مجموعة من الإجراءات ذات الطابع الوقائي والعلاجي[553].

---

(551)-J Mc Adam, de l'initiative Nansen à la platforme sur les déplacements liés aux catastrophes : façonné les approches international du changement climatique, des catastrophes et des déplacements, journal de droit de l'université de nouvelle Galles du sud ,2016 (1519-1545).

(552)-Jane Mcadam : OP cit.1520.

(553)-Leonie Tuitjer, Emelie Chevalier. OP. Cit (141.158)

ثالثا: إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين

قدّمت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 19 سبتمبر 2016 مجموعة من الالتزامات من أجل حماية اللاجئين والمهاجرين، وعُرفت بإعلان نيويورك الخاص باللاجئين والمهاجرين، من قبيل الدول الأعضاء الّتي تعهدت بالعمل على إنشاء آليات حمائية للفئة السابق ذكرها، كما مهد الإعلان لمجموعة من البنود في عام 2018، تُغنى بالميثاق العالمي بشأن اللاجئين والميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة[554].

يحدد إعلان نيويورك العناصر الرئيسية للإطار الشامل للاستجابة للاجئين الّتي ستطبق على تحركاتهم الواسعة النطاق.

كما يعتبر الإعلان إلى جانب تقرير الأمين العام "للهجرة بكرامة وأمان" بشأن تغير المناخ والكوارث يمثلان تحديات في نزوح وهجرة الأشخاص[555].

أما عن الميثاق العالمي بشأن اللاجئين فقد تضمن جزئين متكاملين هما:

- الإطار الشامل للاستجابة للاجئين، كما سبق أن وافقت عليه الدول الأعضاء في إعلان نيويورك.
- برنامج عمل يحدد الإجراءات الّتي يمكن اتخاذها من قبل الدول الأعضاء وغيرها لدعم وتعزيز إطار الاستجابة الشاملة للاجئين والّتي تنحصر في(أ) الاستقبال والقبول(ب) دعم الاحتياجات الفورية والمستمرة(ج) ودعم البلدان والمجتمعات المصنفة(د) الحلول الدائمة[556].

أما الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة، جاء لتعزيز التنسيق بشأن الهجرة الدّولّية، في إطار تعاون دولي شامل بشأن المهاجرين وتنقلهم، كما يسهم في الحوكمة العالمية

---

[554]- إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين على الموقع: https://www.unher.org/av/596322f94html، تم الإطلاع عليه يوم: 3 مارس 2022، على15:00.

[555]- تقرير الأمين العام للجمعية العامة للأمم المتحدة "بأمان وكرامة، التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين"، عن رقم A/70/59، حيث يعرض معلومات وتوصيات في إطار التحضير الاجماع العام رفيع المستوى بشأن التعامل مع المهاجرين واللاجئين باستعراض الاتجاهات العالمية وتحليل الأسباب الدافعة للتحركات الكبرى للاجئين والمهاجرين ودراسة احتياجاتهم في الطريق وعند الوصول وهذا لضمان حقوقهم وأمنهم وكرامتهم، وعلاج أسباب التحرك دون تمييز.

[556]- والتير كايلين، المرجع السابق.

بتناوله جميع جوانب الهجرة الإنسانية والإنمائية، والمتعلقة بحقوق الإنسان. مسترشدا لخطة التنمية المستدامة لسنة 2030 وخطة عمل أديسا بابا وإعلان الهجرة الدّولّية والتنمية لسنة 2013.

يوفر الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة النّظامية المنظمة حماية الإنسان المهاجر وتعزيزًا لحقوقه وحرياته الأساسية في إطار التعاون الدّولّي. وفي نفس السياق يعالج دوافع حركات نزوح الأفراد قسرا والّتي تدخل التغيّرات المناخية فيها كأحد أهم الأسباب في الهجرة.

يحثّ الاتفاق كذلك على اتباع الحوكمة الرشيدة للهجرة من خلال توسيع القنوات القانونية للهجرة الآمنة وهذا ما أكده الأمين العام في رسالته أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تُفسح فرصة لضمان حقوق المهاجرين[557].

الفرع الثاني: معالم اتفاقية جديدة خاصة بلاجئ المناخ

إن احتمالية تأثير تغير المناخ والكوارث الطبيعية في إجبار الناس على الفرار عبر الحدود واللجوء إلى الدول المجاورة بحثا عن حياة أفضل بات أمرا واقعيا، خاصة إذا كان هذا التغير متفاعل مع الصراعات والفقر والاضطهاد وهذا ما قاله المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن التفاعل بين المناخ والصراعات والفقر والاضطهاد يزيد بشكل كبير من تعقيد حالات الطوارئ الخاصة باللاجئين[558] ما يجعل احتمالية التواصل لحلول مستدامة وشاملة في إطار الحماية بعيدة المنال بشكل متزايد لعدد كبير من اللاجئين لذلك اعتبروا دعم الدول في إيجاد حلول من شأنها تمكن اللاجئين من الوصول إلى الحماية الدّولّية والعيش بكرامة وسلام مكونا جوهريا لتحقيق أسس العدالة المناخية[559].

إن مشروع قانون حماية لاجئ المناخ يبقى مثيرا للجدل فهو يدور حول أراء فقهية ودراسات أكاديمية ومجموعة من الاقتراحات.

---

[557]-Pacte mondiale pour des migrations sure ordonnées et régulières de HCDH et l migration (A/LES/73/195) https// www.iom.int.pacte mondiale.

[558]- بارني توميون، التغير المناخي والنزوح، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 15 أكتوبر 2019، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: unhcr.org.

[559]- تطبيق خطة العمل المكونة من 10 نقاط، إيجاد الحلول للاجئين، مقال متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https//www.refworld.org.vta، تم الإطلاع عليه يوم: 30 مارس 2022، على 9سا و08د.

أولا: الحماية الدّولّية للاجئ المناخ في إطار قانون حقوق الانسان

لقد اقترح كل من البروفيسور(Docherty Boming, Tyler Giamiry) عمل تحضيري في صميم موضوع حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية. ذلك أن مشروع قانوني دولي لحماية لاجئ المناخ يكون على أساس التعاون الدّولّي المشترك الناتج عن المسؤولية الدّولّية المشتركة لنتائج التغير المناخي والتدهور البيئي.

يؤسس الاقتراح أفكاره على الواقع الذي يعيشه لاجئ المناخ، والمشاكل الّتي يمكن أن يتلقاها، إضافة إلى واجب الدول في امتصاص هذه الأزمة من خلال بناءً سياسات دولية قائمة على الاتفاقيات الدّولّية المعنية بتغير المناخ وأهمها اتفاقية باريس 2015 الّتي يرتب مسؤولية دولية بحسب حجم إنبعاثات الغازات الدفينة، لذلك تلتزم هذه الدول بتمويل لاجئ المناخ من خلال انشاء صندوق عالمي يدير تقديم المساعدات الدّولّية والمساهمات المالية[560].

وعليه يمكن القول أنّ هذا الاقتراح مؤسس على:

حماية ذات طابع حقوقي تدخل فيها:

- المساعدات المقدمة للاجئ (المساعدات الإنسانية).
- الحماية القانونية للاجئ وفق قانون حقوق الانسان.

حماية ذات طابع مالي إداري:

- إدارة التمويل من خلال إنشاء صندوق عالمي يشمل المساعدات والمساهمات.
- إنشاء وكالة تنسيق ومراقبة تعمل على تنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاقية من خلال التعاون والمشاركة ومراقبة مبدأ الالتزام في الحماية من جهة وفي الحدّ من آثار اللجوء المناخي[561].

---

[560]-Louis Imbert. Premier éclaircissement sur la protection international des migrants climatiques. Note sous comité des droits de l'homme des nations unies, constatation relatives à la communication n° :2728/2016 Loane Teitiota, nouvelle belande, 24 octobre2019 (dist générale le 7 janvier2020/ ccpr/C/127/D2728/2016. La revue des droits de l'homme Mai2020.

[561]- Jean Jaques Parfait Poumo Leumbe. Les déplacés environnementaux : problématique de la recherche d'un statut juridique en droit international. Thèse pour l'obtention du grade de docteur de l'Université Limoges octobre 2015.p.185.

ثانيا: حماية دولية للاجئ المناج في إطار مؤسسة قانونية دولية

حسب اقتراح هذا المشروع فإنّ وجود اتفاقية دولية متعددة الأطراف تعالج مشكلة لاجئ المناخ من حيث الأسباب والنتائج تكون وفق إطار مؤسسي دولي متعدد وفعال[562]، وهذا الاقتراح جاء به كل من البروفيسور(Hadgkinson David, Tess Butin, lucy Young, Heather Anderson)[563].

تقوم مبادئ هذا الاقتراح على مزيج بين قواعد حقوق الإنسان والالتزامات الدّولّية ذات صلة بالحدّ من إنبعاثات الدفيئة، كما تنص على مجموعة من الحقوق الّتي يجب أن يتمتع بها لاجئ المناخ والّتي تختلف عن تلك الّتي نصت عليها منظمة الأمم المتحدة في العهدين الدّولّيين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ففي غياب حماية للاجئ المناخ في الاتفاقيات الإطارية للأمم المتحدة لتغير المناخ وغياب إطار دولي شامل متعدد وملزم وإقليمي، يضمن مشروع الاتفاقية لسد هذا الفراغ القانوني، بضمان إطار عام لمساعدة لاجئ المناخ ودراسة تغيّرات الحماية في قانون اللجوء الدّولّي وقانون حقوق الإنسان. واللجوء الإنساني لضم هذا الاقتراح لمشروع القانون الخاص بحماية اللاجئين ما يلي:

- مبادئ ذات الصلة بالمساعدات المباشرة وغير المباشرة للاجئ المناخ.
- مبادئ ذات الصلة بالدولة اللاجئين منها والمستضيفة، ويقوم على أساس المسؤولية المشتركة والمتباينة.
- مبادئ ذات الصلة بكيفية إنشاء مؤسسة خاصة بهم وفق معايير دولية[564].
- مبادئ ذات الصلة بالسياسات التنظيمية الدّولّية لخطط الحدّ من اللجوء المناخي من خلال التصدي للتغير المناخي والتدهور البيئي.

---

[562]- Louis Imbert.op.cit.10.

[563]- David Hodgkinson, Lucy Young 'In the face of hooming catastrophe : A convention for climate change displaced persons' pp.1-24 p7 (30.03.2022) www.ccdp convention.com.

[564]- يكون إنشاء هيئة أو مؤسسة خاصة بهم خاصة في مجال تعدادهم وفرزهم لأنهم يشكلون مسألة مركبة ومعقدة، هدفها المساعدة على إعادة التوطين وتكون على علاقة وثيقة بمنظمات البحث العلمي في مجال تغير المناخ.

إن هذه الإتفاقية تقدم حلول وقائية لكل فرد متضرر من أثر التغيّرات المناخية، أي أنّها تسعى للحد من اللجوء من خلال تحسين ظروف عيش الأفراد ومساعدتهم على التنقل الآمن داخل بلدانهم تفاديا للجوئهم العابر للحدود.

ثالثا: حماية دولية للاجئ المناخ وفق بروتكول مكمل لاتفاقية تغير المناخ

تُعد الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ اللبنة الأساسية والمرجعية القانونية لكل الباحثين والأكاديميين وأساتذة القانون الدّولّي في مجال اللجوء المناخي. ذلك أنّها تحدد الطبيعة القانونية لمفهوم التغيّرات المناخية وتقف على الأسباب المباشرة وغير المباشرة للتغيّرات المناخية وتوثق الالتزامات الدّولّية للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة كحل للتصدي لظاهرة التغيّرات المناخية[565].

يرى كل من (Frank Birmanad Jngrid Boas) أن لاجئ المناخ مفهوم جديد لذلك يجب أن توضع له مجموعة من المبادئ تكون جزءا من بروتوكول مكمل لاتفاقية تغير المناخ يتضمن الاعتراف بهم وتحديد حماية لهم وإعادة توطينهم[566]، مع احترام قواعد القانون الدّولّي وقانون حقوق الإنسان.

على الرغم من الاختلافات بين هذه المقترحات فإنّها تلتقي أو تُنفذ شأنها شأن مشروع ليمونج (Limonges) حيث تستند إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة ويقترح استخدام صندوق عالمي ووكالة عالمية وأخيرا تخصيص حقوق ذاتية للاجئين[567].

---

(565)- Julien Betaille, réfugiés écologique à la Protection des déplacés environnementaux' éléments du débat juridique en France, homme et migration revue française de référence sur les dynamique migratoires, 2010, pp144-155.

(566)- زكية بهلول، مرجع سابق، ص.317.

(567)-Julien Betaille, op, cit, p 154.

خلاصة الفصل

يقف اختلال التوازن بين الدول المصنعة والدول النامية كعتبة ضد تحقيق عدالة مناخية، وإن كانت التكنلوجيا الحديثة القائمة على الذكاء الاصطناعي تعمل على خلق التوازن ولو بالتكلفة الباهضة، الأمر الذي يجعلها مرهونة بإيرادات الدول، في حين أن الدول القوية ترى في تحقيق العدالة المناخية تقويضا لاقتصادها، فإنّ الدول النفطية ترى الأمر غير عادل لمواطنيها الذين يعتمدون على النفط، على عكس الدول الافريقية الّتي ترى تحقيق هذا النوع من العدالة تحدّيا يصعب تجاوزه على جميع الأصعدة.

خلاصة الباب الثاني

أفصحت الحركات البيئية أو ما يسمى بالوعي الأخضر في الدول المتقدمة في فترة الستينيات إلى جانب دخول القضايا البيئية الأجندة السياسية الدّولّية، وإعادة النظر في مفهوم الامن الدّولّي وتطبيقاته من وجهة نظر بيئية على تزايد الإعتراف بالتهديدات البيئية وعلى أعلى قمة تأثيرات التغيّرات المناخية على الأمن الإنساني، ما دفع الأمم المتحدة لطرح برنامجها الإنمائي، اين أخذ الفرد المرجعية لتحديد الإعتبارات الأمنية، البيئية أو إنسانية بصفة عامة.

ومن هنا إنشقت الأراء حول إشكالية بناءً عدالة مناخية يصعب تحقيقها أمام إختلال التوازن الفكري بين الدول المصنعة والنامية على الرغم من ان التكنولوجيا الحديثة القائمة على الذكاء الإصطناعي تعمل على تحقيق التكافؤ وإن كان باهض التكاليف.

ففي حين تتنافس الدول القوية في إيجاد حلول للتصدي لتغيّرات المناخ تبقى القارة الإفريقية عالقة في مشاكل أهمها مطالبة الشعوب الأصلية بحقها في أراضيها ومواردها المائية السائرة في طريق الزوال، أمام غياب أمن بيئي يدفع بالفرد إلى اللجوء إلى مناطق أكثر أمنا منأى مركز قانوني دولي يحميه.

خاتمة

خاتمة

قدّم هذا البحث تحليلا لظاهرة التغيّرات المناخية من الناحية العلمية الّتي تعد أساسا للنظام القانوني الدّولّي لحماية المناخ والتصدي للتغيّرات المناخية، حيث تضمن هدف الدراسة تسليط الضوء على أهم التحديات الدّولّية الّتي تعيق بناءً نظام مناخي متوازن، فضلا عن القيود الّتي لا تزال قائمة والّتي تحول دون الحدّ من انبعاثات الغازات الدفيئة، والمسببة للاحتباس الحراري.

وقد أتاح لنا هذا البحث فرصة لدراسة مجموعة من المسائل المترابطة مع قضية التغيّرات المناخية والّتي تشكل صعوبة في تحقيقها بل وتعد عاملا لعدم استقرارها، بما في ذاك مسألة أمننة البيئة، السلام المناخي، تحقيق العدالة المناخية بالرجوع إلى الأسس التاريخية وربطها بوسائل حديثة ذات تكنولوجية فائقة كالذكاء الاصطناعي، وحق الشعوب الأصلية في المساهمة في الحفاظ على النّظام المناخي ومسألة لاجئ المناخ بين الوجود المادي وامل الحماية القانونية الدّولّية وهذا ما يبرز الطابع المعقد لمشكلة التغيّرات المناخية والتداعيات الّتي تطرحها سواء كتهديد- مخاطر- التحديات- إخلالا بالأمن الإنساني في أغلب أبعاده، حيث تعد عاملا أساسيا يغطي الأبعاد الوطنية والدّولّية للأمن الانساني، حتى أن أغلب الدراسات الحديثة أثبتت بأن التهديدات الأمنية الجديدة خاصة للقارة الإفريقية تتصل بالتحديات المناخية وهذا ما كشفت عنه خديجة شريف وباتريك بوند وهما كاتبين من جنوب إفريقيا عن فشل تجارة الكربون وآلية التنمية النظيفة في الحدّ من الانبعاثات بل يفضحان حقيقة العنصرية البيئية والحلول الزائفة الّتي تسمح لشركات الدول المصنعة بالتلويث وفي الوقت نفسه تحقيق أرباح أكبر من أي وقت مضى.

فتجارة الكربون تدفع الكثيرين إلى التفكير بأنّه يمكن التعامل مع تغير المناخ دون تغيير هيكلي، وهذا خطأ وارد إذ أنّه يجب الاعتراف أن آليات التسويق لن تقلل من الانبعاثات الدّولّية بما فيه الكفاية.

ونحن قادمون قدما لتحقيق توازن بيئي وأمن دولي بكل ابعاده نقف أمام مفترق الطرق بين الاقتصاد الأخضر وحقوق الطبيعة، فالاعتماد على الاقتصاد الأخضر للنجاة عن طريق خصخصة وتسليع الطبيعة سيواصل في تدميرها.

تغيير المناخ هو تحد وفرصة في نفس الوقت لإحداث إصلاحات اجتماعية واقتصادية تأجلت طويلا وخرجت عن مسارها وخُربت في السنوات الماضية من قبل الدول القوية الّتي تسعى إلى الحفاظ على امتيازاتها أو زيادتها.

والفرق هو أن اليوم وجود البشرية في خطر وكوكب الأرض يتطلب استبدال النظم الاقتصادية القائمة على اقتصاد السوق وتراكم الرأسمالية بحجة- من يملك القوة يملك القانون-، بنظام يرتكز على العدالة والمساواة.

وعلى ضوء هذه الدراسة استخلصنا جملة من النتائج، رأيناها أساسية لما تم إنجازه في إطار التصدي لظاهرة التغيّرات المناخية فضلا عن التحديات الدّولّية القائمة الّتي يشكل التغير المناخي حاجزا لتحقيقها.

النتائج المقترحة

- تعد انبعاثات الغازات الدفيئة الباعث الأكبر للتغيّرات المناخية ولاتزال في تصاعد مستمر جراء الصناعات البشرية ما يجعلها تتركز في الغلاف الجوي مسببة ما يعرف بتأثير الصوبة الزجاجية وهي احتباس الحرارة في المجال الجوي القريب من سطح الأرض (البيت الزجاجي).
- بلوغ قضية التغير المناخي درجة عالية من الاهتمام الدّولّي بدليل حمل مجلس الأمن على مناقشتها وبحث تداعياتها.
- بالرغم من أهم المؤتمرات الدّولّية والاتفاقيات الدّولّية بشأن تغير المناخ، الّتي تتمثل في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ إلى جانب مؤتمراتها السنوية، بروتوكول كيوتو 1997، ومعاهدة باريس 2015 الّتي أحدثت منعرجا حاسما في تاريخ التصدي الدّولّي لتغيّرات المناخ،

ومع ذلك فإنّ تطبيق الالتزامات الواردة فيها يبقى مرهونا بعدم التصادم بمصالحها، وعلى رأس هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية الّتي أفشلت العديد من المؤتمرات في اتخاذ أي قرار بشأن التغيّرات المناخية.

- تباين وجهات النظر بين أطراف المجتمع الدّولّي خلال المؤتمرات المعنية بشأن المناخ، أحدث تراجعا في تفعيل آليات الرقابة الوطنية والدّولّية والوقوف على حلول لتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة في الجو.

- عدم توافق بين العمل الدّولّي في مجال الحدّ من الانبعاثات والتدابير اللازمة في مواجهة تغيّرات المناخ، ما شكل تحديا في تنفيذ التزامات معاهدة باريس 2015.

- سعي المنظمات الدّولّية غير الحكومية والمجتمعات المدنية إلى إنشاء قضاء دولي بيئي يهتم بالمسائل الدّولّية الخاصة بانتهاكات البيئية للمناخ.

- الالتفاف الدّولّي من أجل اتخاذ تدابير سريعة ومبتكرة، كاستخدام تقنيات إعادة التفريغ والاعتماد على الطاقات المتجددة وتعميم استخدام الذكاء الاصطناعي كنهج متسق ومتكامل.

- سرعة تزايد الانعكاسات السلبية للتغيّرات المناخية تتطلب جهودا ضخمة وأموالا طائلة تعجز الدول المتضررة على توفيرها. علما أنّها الأقل انبعاثا، إضافة إلى تراجع الدول القوية عن تمويلها.

- التعويض كأساس للمسؤولية الدّولّية لا يتماشى وطبيعة الأضرار الناتجة عن تغيّرات المناخ، ما يستدعي تطوير قواعد المسؤولية في مجال انتهاك المناخ وهذا ما تسعى إليه المنظمات غير الحكومية النشطة في مجال حماية المناخ كمنظمة السلام الأخضر والصندوق العالمي للطبيعة، من خلال تكوين شبكات لتبادل المعلومات وتنسيق العمل المناخي، والاعتماد على المجابهة السلمية من خلال إقامة دعوات قضائية ضد الدول الممتثلة لنظام حماية المناخ.

- يمثل الأمن البيئي المرجعية المنظمة والمراقبة لكل الأنظمة والقوانين الّتي تجسد استراتيجية بيئية من شأنها تحقيق أمن واستقرار الفرد في دولته.

خاتمة

- تحدي بناءً امن بيئي يقتضي الرجوع إلى مقاربة إنسانية من أجل وضع الفرد كمرجعية لفهم الخطر المحدق به. خاصة الفرد الإفريقي الذي يعاني من تدهور قطاعات حساسة نتيجة لتغير المناخ وبالأخص قطاع الزراعة حيث تعاني القارة الإفريقية من نضوب الموارد البيئية مما نتج عنه إجهاد تسبب وسيواصل في نشوب نزاعات مستقبلية مردها نقص المياه.

- تراجع كل من الأمن الصحي والغذائي في إفريقيا جراء التغيّرات المناخية، كالجفاف سوء التغذية ما ينبئ بظهور أزمات إنسانية تحول دون تحقيق سلام بيئي بل أكثر من ذلك تُنبئ بظهور أزمات إنسانية تهدد أمن الفرد الإفريقي وعيشه بسلام.

- المساهمة الفعالة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إضافة إلى دور المنظمات غير الحكومية في السعي لبناء أمن بيئي إفريقي من خلال سياسة التمويلات ووضع خطط استراتيجية لمواكبة طرق التصدي لتغيّرات المناخ.

- تقوم العدالة المناخية على نهج يشمل ضرورة الحدّ من انبعاثات الغازات الدفيئة والحاجة إلى تغير الأنظمة الموروثة لاستخراج الموارد ونقلها وتوزيعها وتوليد الطاقة، إضافة إلى التمويل الذي يتمحور حول التدقيق في كيفية توزيع السلع والمسؤوليات البيئية على المستوى الدّولّي والإقليمي والوطني في ظل تغير المناخ.

- انعدام آليات ملزمة من أجل التأكد من مدى تحقيق العدالة المناخية، حيث أن الدول لا تقدم وثيقة المساهمات المحدودة وطنيا، كما لا تلتزم بتنفيذها، وهذا هو الاختلاف الأساسي الأول بين اتفاقية باريس 2015 وبروتوكول كيوتو 1997، ففي حين يعتمد بروتوكول كيوتو على المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، تسمح اتفاقية باريس للدول الأعضاء ان تقرر المسؤوليات الّتي تريدها، لذلك لاقت تزكية واسعة من الدول.

- في ظل سياسة التكيف والتخفيف أثبتت التكنولوجيا الحديثة مكانتها من خلال الاعتماد على أحدث التقنيات والذكاء الاصطناعي الذي يعتمد على المعلوماتية المناخية القائمة على تحويل البيانات الأولية إلى بيانات منتظمة وانتقائها ودراستها بشكل كامل.

- مساهمة الذكاء الاصطناعي في خفض الانبعاثات من خلال الاعتماد على تحليل بيانات الأقمار الصناعية والذي يتطلب مهارات وإدراكا كافيا إضافة إلى مبالغ ضخمة نظرا للتكلفة الباهضة.

- تشكل تغيّرات المناخ وما تطرحه من تداعيات ديناميكية حركية بين مختلف أبعاد الأمن الإنساني مشكلة دورة من التهديدات والمخاطر، تأتي على رأس هرمها قضية اللاجئ البيئي أو لاجئ المناخ، الذي بات يحظى باهتمام بالغ بين الأوساط الدّولّية لكونه يمس مجموعة من الحقوق اللّصيقة بالإنسان، كالحق في الحياة، الحق في الصحة والحق في الغذاء والعيش بسلام.

- على الرغم من حداثة مصطلح لاجئ المناخ، إلّا أنّ القضية لاقت مساندة واهتمام أغلب المنظمات الدّولّية غير الحكومية لمساسها بالحقوق الأصيلة للفرد.

- عدم وجود تعريف قانوني لمصطلح اللجوء المناخي يشكل عقبة أمام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالة المهاجرين ووكالات أخرى ذات الصلة بالموضوع على الرغم من أن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة قضت بتاريخ يناير 2020 في حكم تاريخي أنّه من واجب الحكومات والدول الأخذ بعين الاعتبار التغير المناخي قبل قرارات ترحيل طالبي اللجوء وذلك في قضية المواطن "ايواني تيتوتا" بعد ترحيله من نيوزيلاندا.

- غياب مركز قانوني دولي للاجئ المناخ، أو اللاجئ البيئي أو المهاجر البيئي وإن تعددت التسميات دفع بإنشاء مبادرة دولية لمسودة معاهدة تعنى بشؤون اللاجئين البيئيين وان لم يكتب لها النور لحد الساعة.

وعلى ضوء ما كشفت عنه هذه الدراسة من نتائج، فإنّنا نتقدم بعدد من المقترحات في سياق التصدي للتحديات الرئيسية الّتي تواجهها الدول للحد أو التخفيف من ظاهرة التغيّرات المناخية من أجل خفض انبعاثات الغازات الدفيئة، وهي تحديات تتراوح بين صعوبة تنفيذ الالتزامات الدّولّية بشأن التغير المناخي، وتحديات تُعيق تحقيق أو توفير الحقوق الأصيلة للفرد في مواجهة التغير المناخي كنتيجة لعدم الامتثال للالتزامات.

المقترحات

- تشكل الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ 1992 وبروتوكول كيوتو 1997 إلى جانب معاهدة باريس 2015، العمود الفقري للنظام المناخي وبالرغم من الحلول الّتي أوردتها هذه الاتفاقيات من أجل التصدي للتغيّرات المناخية القائمة على نظام البلاغات الوطنية، ومؤشرات التحقيق من سلوك الجهات المعنية بالخفض، إلّا أنّ المجتمع الدّولّي يتأرجح بل ويتراجع أمام سياسة التنفيذ لذلك يقترح الأخذ بأنجع الطرق للدول الّتي وفقت في تخفيض انبعاثاتها ونخص بالذكر الدول الأوروبية واعتماد نموذجها إلى حين نضج الوعي الدّولّي لمصير كوكب الأرض.

- العمل المستمر في تنفيذ آليات الحدّ من انبعاثات الغازات الدفيئة وتثبيت تركيزات ثاني أكسيد الكربون من خلال تفعيل سياستي التكيف والتخفيف.

- الاعتماد على الأساليب التقليدية المستخدمة من قبل الشعوب الأصلية خاصة والّتي أثبتت نجاحا، ثم تعميمها على أوسع نطاق من أجل المساهمة في خفض تداعيات الاحتباس الحراري.

- تعزيز التعاون الدّولّي للتكنولوجيا الحديثة من أجل رصد المناخ والتنبؤ بتغيراته عن طريق إنشاء شبكات المراقبة ودعم عمليات نشر البيانات واعتماد أساليب المشاركة للأفراد على أكبر نطاق وبمختلف المستويات بداية بالمجتمع المدني، والمساهمة في الحملات التحسيسية والخرجات الميدانية الفاعلة.

- تعميم ثقافة الوعي البيئي من أجل أن تترسخ لدى مختلف طبقات المجتمع التصرفات الأولية المساهمة في التصدي لتغير المناخ، كالاعتماد على النقل الجماعي من أجل تخفيف انبعاثات أدخنة عوادم المركبات، الاعتماد على الممارسات المستدامة لإدارة الأرض، استخدام الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية، المائية وطاقة الرياح.

- اما إفريقيا وتحقيقا للأمن البيئي، نقترح تجاوز الإجراءات الإدارية الّتي تعرقل تنفيذ التزامات الاتفاقيات الدّولّية والأخذ باستراتيجيات التنمية كبعد وطني من خلال إنشاء أجهزة فعالة للتصدي للتغيّرات المناخية اعتمادا على أجهزة الإنذار المسبق للأزمات وذلك توازيا مع الدعم اللازم للاستثمار الزراعي الذي يؤدي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي ومنه الأمن الغذائي والصحي، مع تحسين الظروف المعيشية لسكان الأرياف والشعوب الأصلية الّتي تقف كالسد المنيع أمام اللجوء البيئي (المناخي).

- تقرير الأمن الإنساني بمختلف أبعاده وتجاوز الاعتبارات السياسية والاقتصادية خاصة للدول المصنعة، فالتهديدات المناخية عابرة للحدود وتخص البشرية جمعاء علما ان انبعاثات الغازات الدفيئة وصلت من الذروة ما يستحيل التراجع بها (ارتفاع درجة الحرارة بمقدار درجتين مئويتين).

- تعزيز التعاون الدّولّي وتبادل التكنولوجيا ونقل الخبرات خاصة في مجال الذكاء الاصطناعي الذي يعتمد على خوارزمية البيانات الّتي تساهم بطريقة كبيرة في التنبؤ بحالات الطقس من خلال المعلومات والبيانات التاريخية للأمكنة وتطويرها عبر الأزمنة ما يجعل عملية الترقب أكثر نجاحا.

- بناء قاعدة قوية وصلبة لعدالة مناخية دولية تقوم على أساس السلام البيئي يكون فيها الفرد المرجعية الأساسية والهدف المنشود في نفس الوقت، ولن يتسنى ذلك إلا بغرس مبادئ التعامل السلمي مع البيئة بشكل تصبح فطرة للأجيال القادمة والمستقبلية.

- إعادة التفكير في قواعد القانون الدّولّي، في شقها الخاص باللجوء الدّولّي، من أجل بسط حماية قانونية للاجئ المناخ ومنحه مركز قانوني دولي، مع تحديث التعريف الحالي للاجئ في إطار الأمم المتحدة من خلال إدراج العامل البيئي (المناخي) كمعيار للجوء.

- العمل على ترقية القضاء الدّولّي البيئي (المساءلة الدّولّية على انتهاكات المناخ) بما يتماشى والمعطيات الحديثة للبيئة الدّولّية وانعكاساتها على الاستقرار الأمني للفرد، مع توفير دورات

تكوينية للقضاة الوطنيين في ذات المجال تماشيا وتطوير التشريعات الوطنية بما يتناسب ونصوص الاتفاقيات الدّولّية بشأن التغير المناخي، لأجل حماية فعالة للمناخ.

- الاعتراف الدّولّي بأن عدم الامتثال للالتزامات الدّولّية في الحدّ من انبعاثات الغازات الدفيئة يشكل جريمة دولية ضد السلام ويقترح إدراجها في نظام روما الأساسي.

قائمة المراجع

القرآن الكريم

أولا: المراجع باللغة العربية

I. الكتب

1. أرناط محمد السيد، الإنسان وتلوث البيئة، ط.2، الدار المصرية اللبنانية، لبنان، 1999.
2. بيان محمد الكايد، سيكولوجية البيئة وكيفية حمايتها من التلوث، ط1، دار الراية، الأردن، 2011.
3. حبيب معلوف، قضية تغير المناخ العالمي بين إخفاقات كيوتو وتوقعات باريس، ط.1، دار القرابي بيروت، 2016.
4. حمزة حموشان، ميكامينيو- بلويللو، الثورة القادمة في شمال إفريقيا-الكفاح من أجل العدالة المناخية، ترجمة عباد مراد، ط.1، مؤسسة روزا لوكسومبروغ ومؤسسة بلاطفورم لندن، 2015.
5. خالد بن سعيد، مفهوم الإدارة العامة، مكتبة المركزية تطوير الإدارة العامة، جامعة صنعاء، الرياض، 2002.
6. خالد عبد الله إبراهيم، غسان قاسم داوي اللامي، إدارة الأزمات، الأسس والتطبيق، ط.1، جامعة الفلوجة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجزائر، 2015.
7. خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، جامعة الدول العربية القاهرة، 2007.
8. داليا الشربين، تصميم وحدة دراسية في المخاطر والكوارث الطبيعية والبيئة للتعليم الجامعي، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2009.
9. رمزي أحمد عبد الحق، التربية البيئية في ظل الألفية الثالثة، ط.1، دار الوراق، بيروت، 2014.
10. سعيد سالم حويلي، التنظيم الدولي لتغير المناخ وارتفاع درجة الحرارة، د.ط، دار النهضة العربية، مصر، 2002.
11. سمير حامد الجمال، الحماية القانونية للبيئة، دار النهضة العربية، مصر، 2007.
12. شهير إبراهيم حاتم المهيتي، الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، منشورات الحلبي الحقوقية، د.ب.ن، 2014.
13. صباح العشاوي، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، ط.1، دار الخلدونية، الجزائر، 2010.

14. طارق إبراهيم الدسوقي عطية، النظام القانوني لحماية البيئة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015.

15. عامر محمود طراف، إرهاب التلوث والنظام العالمي، ط.1، الموسوعة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2004.

16. عبد الحكيم ميهوبي، التغيرات المناخية، الأسباب المخاطر، ومستقبل البيئة العالمي، دار الخلدونية، الجزائر، 2011.

17. عبد الرحمان حامد عبد الرحيم، تغيرات المناخ الدورية خلال الأحقاب الجيولوجية والزمن الحاضر، مكتبة أطلس، مطابع فتى العرب، دمشق، 1998.

18. عبد الله بن ظافر فهد ومجموعة مؤلفين، أمن وحماية البيئة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية السعودية، دار الحامد للنشر والتوزيع، السعودية، 2014.

19. عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

20. على الشيخ حسن، البيئة، مشكلات وحلول، دار اليازوري، الأردن، 2009.

21. علي عدنان الفيل، التشريع الدولي لحماية البيئة، ط.1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

22. قصي عبد المجيد السمرائي، المناخ والأقاليم المناخية، ط.4، دار اليازودي للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

23. مالك حسين حواندة، التحديات البيئية في القرن الحادي والعشرين، ط1، دار المجلة، الأردن، 2014.

24. محمد سلمان طايع، الأمن البيئي وتفسير الصراع الدولي، مكتبة أكاديميا العربية، فيفري 2022.

25. محمد عادل عسكر القانون الدولي البيئي، تغير المناخ، التحديات والمواجهة -دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة الأحكام الإتفاقية، الأمم المتحدة الإطارية وبروتوكول كيوتو، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013.

26. محمد عاشور، التغيرات المناخية وقضايا الصراع والأمن في افريقيا، جامعة القاهرة، برنامج تدريب وبناء القدرات الافريقية، 2015.

27. محمد يوسف علوان، ومحمد خليل الموشي، القانون الدولي لحقوق الإنسان (الحقوق المحمية)، ج.1، ط.4، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

28. مهدي صالح السامرائي، الحفاظ على البيئة في العصور العربية الاسلامية تشريعا وتطبيقا، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

29. ميلودي موسعى، المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة، دار الخلدونية، 2017.

30. يحي نبهان، الإحتباس الحراري وتأثيره على البيئة، ط1، دار كنوز المعرفة، عمان، 2013.

II. الأطروحات والمذكرات الجامعية

أ. أطروحات الدكتوراه

1. بوسبعين تسعديث، أثر التغيرات المناخية على الاقتصاد والتنمية المستدامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، كلية الحقوق، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2015.

2. تعوم مراد، الحماية القانونية للبيئة في القانون الوضعي والفقه الإسلامي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، كلية العلوم الإنسانية والحضارات الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2012.

3. شعشوع قويدر، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014.

4. صباح حواس، التلوث البيئي وأثره على الأمن الإنساني، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2020.

5. صلاب سيد علي، الحماية الدولية لحقوق الشعوب الأصلية من تغير المناخ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف، 2020.

6. قردانير وافية، الحماية الدولية للبيئة من التغيرات المناخية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون الدولي والبيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2021.

7. محمد سيد أحمد ساتي، الدور السياسي للمنظمات الدولية غير الحكومية في تشكل مفهوم التنمية المستدامة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2011.

8. مطالس عبد الحق، أثر التغيرات المناخية على الأسواق العالمية للطاقة إدارية وقياسية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2012.

9. وافي مريم، إدماج اتفاقية تغيير المناخ في التشريع الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2018.

ب. المذكرات الجامعية

1. الأزهر داود، الأمن البيئي من منظور القانون الدولي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2016.

2. بوصبع ريمة، آليات الأمم المتحدة، لمجابهة التغيرات المناخية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لمين دباغين، سطيف، 2016.

3. جويدة حمزاوي، التصور الأمني الأوروبي: نحو بينية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011.

4. زريق عبد العزيز، دور منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة من التلوث، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2013.

5. سليم قسوم، الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر متطورات العلاقات الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2010.

6. محمد صخري، الاهتمام الدولي بمسألة التغير المناخي: المؤتمرات والإتفاقيات، من تداعيات التغير المناخي على الأمن الدولي (1989-2016) دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2016.

7. مشري سلمى، الحق في الأمن السياسي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم، كلية الحقوق، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010.

8. موج فهد علي، قواعد القانون الدولي لحماية البيئة في ضوء اتفاقية باريس للمناخ 2015، دراسة تحليلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2017.

III. المقالات والمداخلات

أ. المقالات

1. أحمد طالب، الأمن الصحي في الظروف الإستثنائية بين تكريس الحق وصناعة الوعي، دفاتر البحوث العلمية، المجلد 8، العدد 2، كلية العلوم الاجتماعية-جامعة خميس مليانة، 2020.

2. أونسي ليندة، الأمن الإنساني دراسة في المفهوم والأبعاد، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، برلين، من المؤتمر الدولي العالمي الافتراضي، الأمن الإنساني في ظل التحديات العالمية المعاصرة، أيام: 9-10 جانفي 2021.

3. أيت إدير نسيم، "منظمة الأمم المتحدة في مواجهة تحدي التغيرات المناخية، قمة باريس 2015"، **مجلة السياسة العالمية**، العدد 1، كلية الحقوق، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2017.

4. أيت قاسي حورية، "تأثير الغموض المفاهيمي على المركز القانوني للأشخاص المنتقلين لأسباب بيئية"، **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، المجلد 10، العدد 03، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبدر الرحمان ميرة، بجاية، 2019.

5. بشار محمد عويد القيسي، "التغيرات المناخية وأثرها في بعض المشكلات السياسية الدولية (حوض بحيرة التشاد أنموذجا)"، **مجلة بحوث الشرق الأوسط**، المجلد 6، العدد 59، السعودية، 2012.

6. بشير جمعة عبد الجبار السيسي، الحدّ من تغير المناخ باستخدام الآليات المرنة التي نص عليها بروتوكول كيوتو 1997، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية**، العدد 08، القاهرة، 2021.

7. بن فلوش نوال، "الأمن البيئي والأمن الإنساني، تكامل أم تقاطع"، **مجلة آفاق علمية**، المجلد 13، العدد 01، المركز الجامعي، موسى أق أخاموك، تمنراست، 2021.

8. بوثلجة حسين، الآليات المرنة لحماية البيئة من التغيرات المناخية، مجلة المعارف، العدد 15، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، ديسمبر 2013.

9. بوقراص رقية، "حتمية التعاون الدولي لتحقيق الأمن البيئي"، **مجلة السياسة العالمية**، العدد 01، كلية الحقوق، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، جوان 2020.

10. حسين حبر، سمى مطلك الشمري، "التغير المناخي، وأثره في درجة حرارة الأرض"، **محلية كلية التربية الإنسانية**، العدد 13، كلية الحقوق، جامعة بابل، العراق، 2013.

11. حليمة قعقور، ثقافة السلام والبيئة، **مجلة ,Green area، مقال صادر بتاريخ 27 04 2020**، العدد 1، كلية الحقوق، جامعة اللبنانية، لبنان، سبتمبر 2020.

12. حمداوي أحمد، "اللاجئ البيئي من الوجود المادي إلى أمل الحماية القانونية الدولية"، **مجلة الدراسات الحقوقية**، المجلد 1، العدد 1، كلية الحقوق، جامعة طاهر مولاي، سعيدة، 2015.

13. حمودة صبرينة، خلفة نادية، "الوضع القانوني للاجئ البيئي"، **مجلة الدراسات والبحوث القانونية**، المجلد 6، العدد 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2021.

14. حنان أبو سكين، تغير المناخ والأمن الإنساني، الطريق إلى العدالة، المركز العربي للبحوث والدراسات، 21 مارس 2020، المتوفر على الموقع: https://www.dahaimstitie.ovg، تم الإطلاع عليه يوم: 2021/08/06، الساعة 21h : 00.

15. حنان كمال أبو سكين، "مقاربات تحقيق العدالة المناخية"، **مجلة السياسة والاقتصاد**، المجلد 9، العدد 8، كلية الحقوق، جامعة بني سويف، القاهرة، أكتوبر 2020.

16. الحواس كعيوش، "آفاق الشراكة الجزائرية-الصينية، نحو ميادين جديدة لتقرير الشراكة الثانية"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المجلد 12، العدد 16، جوان 2021.

17. الحواس كعيوش، "آفاق الشراكة الجزائرية-الصينية، نحو ميادين جديدة لتقرير الشراكة الثانية"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المجلد 12(1)، العدد 16، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والعلاقات الدولية، الجزائر، جوان 2021، ص.ص 217-251.

18. خالد روشو، "دور الأمن البيئي في التأسيس لمقاربة التنمية المستدامة"، **مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد 18، العدد 03، المركز الجامعي، تيسمسيلت، 2019.

19. خطير نعيمة، "الأمن كمفهوم مطاطي في العلاقات الدولية، إشكالية التعريف والتوظيف"، **المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات(1)**، العدد 02، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2018.

20. خلاف محمد عبد الرحيم، بوسطيلة سميرة، "الأمن البيئي من منظور الأمن الإنساني"، **المجلة الجزائرية للأمن والبيئة"**، العدد 09، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، جويلية 2016.

21. خلفة نصير، "انعكاسات التهديدات البيئية على السلم والأمن الدوليين، منطقة الساحل الافريقي أنموذجا"، **مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية**، المجلد 11، العدد 01، جامعة إبن خلدون، تيارت، 2021.

22. راجين داربا تسوري، "كوكب الأرض المتغير حان وقت العمل"، **مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية**، المتوفر على الموقع: https//www.iaea.org>files، أخر إطلاع 15 جويلية 2021 على الساعة 22:00.

23. راحيندار باستوري، "كوكب الأرض المتغير، حان وقت العمل"، **مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية**، 2 مارس 2008، المتوفر على الموقع: https//www.iaea.org>files، آخر إطلاع 2021/8/01 على الساعة 19:00.

24. راكيل رولنك، تقرير المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التهميش في هذا السياق، من 18-26 فيفري والدورة 13 تقرير رقم A/HRC/1320/3، مجلس حقوق الإنسان الجمعية العامة للأمم المتحدة 2010، ص.7، متاح على الموقع التالي:
https://daccess.ddsmy.org.doc/UNDOC/GEN/G10/102/14/PDF/G10102/G، تم الإطلاع عليه يوم: 28 03 2022، على الساعة 21.00.

25. رضا شوادرة، "تطور مفهوم الأمن الدولي في الدراسات الأمنية بين الإتجاه الحديث والتقليدي"، **مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية**، العدد 5، كلية الحقوق، جامعة مرسلي عبد الله، تيبازة، جوان 2018.

26. سارة عبد العزيز، السلام البيئي، "رؤية متطورة لمواجهة صراعات الموارد"، **مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، المتوفر على الموقع: .infosfuturneuae.com، تم الاطلاع عليه يوم: 01 04 2022 على الساعة 13:15.

27. سكاي نيوز العربية، حرائق مستمرة وتقرير حذر من مناخ خطر الدول المتوسط، 12 أوت 2021، 5:53 بتوقيت أبوظبي، 8:53 بتوقيت الجزائر، تم الإطلاع عليه 12 أوت Sky news arabia.com 9h :.

28. سليم حميداني، "التغير المناخي في الواقع العالمي، بحث في الظاهرة والمخاوف"، **حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 24، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، جوان 2018.

29. شرارة فيصل، الواقع البيئي في ظل المتغيرات الدولية -دراسة بعض الدول العربية، مصلحة قانون العمل والتشغيل-، **مجلة قانون العمل والتشغيل**، العدد 6، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، جوان 2018، جوان 2018.

30. شكراني حسين، "العدالة المناخية، نحو منظور جديد للعدالة الاجتماعية"، **مجلة رؤى إستراتيجية**، المجلد 1، العدد 1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،الإمارات العربيةالمتحدة، ديسمبر 2012.

31. صدراتي كلثوم، الإعلام البيئي كآلية لحماية البيئة في ظل قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، المركز الجامعي موسى أق أخاموك، تامنراست، 2020.

32. طارق راشي، "قراءة في مسيرة منظمة الأمم المتحدة في التصدي لمشكلة التغيير المناخي خلال فترة "1972 إلى 2018"، **مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية**، المجلد 11، العدد 03، كلية الحقوق، جامعة مهمد لمين دباغين، سطيف، نوفمبر 2020.

33. طواهرية منى، "نحو مقارنة جديدة للأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 11، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، جويلية 2017.

34. طيلب أحمد، "الأمن الصحي في الظروف الإستثنائية بين تكريس الحق وصناعة الوعي"، **مجلة البحوث العلمية**، المجلد 8، العدد 2، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2020.

35. عباس غالي داود الحديثي، فارس مظلوم مكي الغالي، "العدالة المناخية والعواقب الجيولوجية"، **مجلة جامعة الأبيار العلوم الإنسانية**، العدد 2، 2004.

36. عباس غالي داود الحديثي، فارس مظلوم مكي الغالي، "العدالة المناخية والعواقب الجيولوجية"، **مجلة جامعة الأبيار العلوم الإنسانية**، العدد 2، https://www.uoanbar.iduiq.cms، 2004، ص.ص 403-421.

37. عبيدي محمد، "آثار تغير المناخ على الأمن البشري وحقوق الإنسان"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، المجلد 9، العدد 1، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2016.

38. عطية إدريس، "التحديات المناخية من منظور الأمن الإنساني"، **مجلة تحولات**، العدد 01، كلية الحقوق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يناير 2018.

39. قاسي علال، "الآليات القانونية لحماية البيئة في ظل تطور الجريمة البيئية تحقيقا لتنمية"، **مجلة الدراسات والبحوث القانونية**، المجلد 3، العدد 4، كلية الحقوق، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، ديسمبر 2018.

40. قسوم سليم، "دراسات الأمن البيئي: المسألة البيئية ضمن حوار المناظرات في الدراسات الأمنية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، الجمعية العربية للعلوم السياسية، لبنان، 2014.

41. قوق سفيان، "دور المنظمات غير الحكومية في حماية المناخ"، **مجلة البحوث القانونية والإقتصادية**، المجلد 4، العدد 2، كلية الحقوق، المركز الجامعي، آفلو، 2021.

42. كلاع شريفة، "التهديدات البيئية في دول جنوب الصحراء الافريقية وتأثيرها على التنمية المستدامة"، **مجلة مدارات سياسية**، العدد 5، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر، جوان 2018.

43. لطالي مراد، "الأمن البيئي واستراتيجيات ترقية"، **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، المجلد 02، العدد 01، كلية الحقوق، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2018.

44. مبطوش الحاج، "أثر النزاعات المسلحة على الأمن البيئي"، **مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية**، العدد 08، كلية الحقوق، جامعة إبن خلدون، تيارت، 2017.

45. محمد عبد السلام، "ترتيبات الأمن الإقليمي في مرحلة ما بعد 11 ديسمبر 2011"، **مجلة كرسيات استر اتيجية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، 2003.

46. محمد نعمان نوفل، "إقتصاديات التغير المناخي والأثار والسياسات"، **سلسلة إجتماعات الخبراء**، العدد 24، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2007.

47. محمد نعمان نوفل، إقتصاديات التغير المناخي والأثار والسياسات، سلسلة إجتماعات الخبراء، العدد 24، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2007.

48. معلاوي حليمة، "تغير المناخ والأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية، أفاق القانون الدولي"، **المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والإجتماعية**، مجلد 92، العدد 3، جامعة باجي مختار، عنابة، جويلية 2020.

49. معيفي فتحي، "تأثير التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في إفريقيا، جنوب الصحراء"، **مجلة أفاق علمية**، المجلد 11، العدد 4، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2019.

50. مناخ يتغير فيفاقم أوضاعا إنسانية"، **مجلة الإنساني الصادرة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر**، العدد 65، ربيع/صيف، 2019.

51. ميرود خديجة سلمى، "الاتحاد الافريقي لمواجهة آثار التغيرات المناخية في افريقية"، **مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 4، العدد 2، كلية الحقوق، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، جوان 2022.

52. ميسون طه محمود السعدي، "التغيرات المناخية العالمية (أسبابها، دلالتها، توقعاتها المستقبلية)"، **مجلة كلية التربية الأساسية**، المجلد 21، العدد 89، كلية التربية إبن رشد، جامعة بغداد، العراق، 2015.

53. نجية مقدم، "التغيرات المناخية وأثارها الضارة وكيفيات معالجتها"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 10، العدد 2، كلية الحقوق، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، سبتمبر 2019.

54. نوال يونس محمد، "سلطان أحمد خليف، الأمن الإنساني والتحديات البيئية"، **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية**، المجلد 04، العدد 10، https://www.code.tu.ed.iqr.journal، 2008، ص.ص 21-31.

55. نوال يونس محمد، سلطان أحمد خليف، "الأمن الإنساني والتحديات البيئية"، **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية**، المجلد 04، العدد 10، 2008.

56. هشام عبد السيد الصافي محمد بدر الدين، "دور منظمات المجتمع المدني في رعاية البيئة"، **مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد 09، العدد 02، 2020.

57. هشام عبد السيد الصافي محمد بدر الدين، دور منظمات المجتمع المدني في رعاية البيئة، **مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد 09، العدد 02، https://www.asjp.censt.dz، 2020، ص.ص 175-239.

ب. المداخلات والمقالات

1. إدريس إكرام، بوتحيلي خديجة، مركزية البيئة والموارد الطبيعية في سياق النزاعات المسلحة، Journal d'économie, de Management, d'Envisagement et de Droit volume 3, numéro 1,) (février 2020, p 57-74).

2. أماني الطويل، إلى أين يقود الفقر المائي، مقال متاح على الموقع الإلكتروني التالي: Independentarabia.com، 11 أكتوبر 2019، تم الإطلاع عليه يوم: 5 ديسمبر 2021، على: 13سا و44د.

3. أولواتيلوبيا مودي، العمل المنافي والاستدامة، مجلة (WIPO)، مارس 2020، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.fao.org.gools./3، تم الاطلاع عليه يوم: .01 03 2022، على الساعة 14:15.

4. بارني توميون، التغير المناخي والنزوح، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 15 أكتوبر 2019، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: .unhcr.org.

5. بوحنية قوي، غياب البعد الأخلاقي الدولي في إدارة الملف البيئي للقارة الإفريقية، بحث مقدم في مؤتمر مركز دراسات التشريع الاسلامي والأخلاق، المنعقد بالدوحة، في 23 03 2019.

6. بوغاري ليلى، أنسية بولرياح، النازح البيئي نتيجة حتمية لتغيرات المناخ، -محور المداخلة- جدلية العلاقة بين البيئة والنزوح، الملتقى الوطني، النازحون البيئيون: آفاق حماية دولية في غياب مركز قانوني، جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، أيام: 7-8 أفريل 2021.

7. بوغاري ليلى، فقها وليد أنور محمد، "تحديات الأمن الغذائي في مواجهة التغيرات المناخية"، **مقال في إطار المشاركة في المؤتمر الدولي الموسوم بالتغيرات المناخية والأخطار الطبيعية بالعالم العربي، رهانات و آفاق**، مؤتمر دولي في تركيا، المنعقد بتاريخ 3 أكتوبر 2021.

8. تغير المناخ حقيقة واقعة، مساندة الرعاة في منطقة الساحل لبناء مستقبل قادر على الصمود، مقال متاح على موقع البنك الدولي بتاريخ 2020/09/21، على الموقع الرسمي: https://www.albankaldamli.org، تم الإطلاع عليه يوم: 7 جانفي 2022، على: 22سا و00د.

9. توفيق بوستي، مفهوم الأمن من منظورات العلاقات الدولية، المعهد المصري للدراسات، 22 فبراير 2019، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https://eipss-eg.org، تم الإطلاع عليه يوم: 28 02 2022، على الساعة 18:13.

10. جميلة مرابط، "العدالة المناخية بين قرني المأزق والإذعان كحلول وسطى"، **مجلة آفاق البيئة والتنمية**، مقال متوفر على الموقع الألكتروني التالي: https://www.man-ctr.org/magazine/Article، تم الاطلاع على يوم: 12 سبتمبر 2021، على: 24:00.

11. جميلة مرابط، المرجع السابق، 1 شباط 2017، العدد 91، متاح على الموقع التالي: www.maan.ctv.org تم الإطلاع عليه يوم: 22 فيفري 2022، على: 14.00.

12. جيلان سالم، "المنعزلون"، **مجلة عين على العلوم كوكب العلم**، 12 ماي 2019، ص.3، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.bibalex.org. تم الإطلاع عليه يوم: 07 04 2022، على الساعة: 10:20.

13. حبيب معلوف، قمة بولندا للمناخ تفشل في تفعيل اتفاقية باريس: حرارة الأرض ستزداد أكثر درجتين/عالم/قضية/الثلاثاء 18 كانون الأول 2018، https://b.boell.ovg.klf./dm.24.im.

14. حسام غدا الله، المعلوماتية المناخية – دور علم البيانات في التغير المناخي، سلسلة مقدمة في علم البيانات وتطبيقاتها، متاح على الموقع الأكاديمية بوست: https://elakademipost.com، آخر اطلاع 20 04 2022 على الساعة: 23:10.

15. حسن محمد صندقجي، تأثيرات صحية عميقة وطويلة الأمد لتغيرات المناخ على الإنسان، مراجعات علمية لإستكشافها، جريدة الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية، الأربعاء 12 ذو الحجة 1442هـ الموافق ل21 جويلية 2021، رقم العدد 15576، متاح على الموقع التالي: https://aawsat.com/home/article، تم الإطلاع عليه يوم: 08 03 2022، على الساعة 09:10.

16. حسين باسم عبد الأمير، تطور مفهوم الأمن الصحي وأثره في الدراسات الأمنية المعاصرة، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2020/02/7، متاح على الموقع: www.politica.dz.com، تم الإصلاع عليه يوم: 2021/90/3، على: 12سا و20د.

17. حمدي هشام، الأمن البيئي العالمي والدمار الشامل للحروب، مقال منشور في: 2022/02/22، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص.5.

18. خليل حسين، "مفهوم الأمن في القانون الدولي العام" موقع خاص للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، نشر في: 2009/01/16، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https://dukhalilhussein.blogopot.com.2009/01/blog-post-16htrmt، تم الإطلاع عليه يوم: 2021-10-14، على: 19 سا و04 د.

19. دليل المجتمع المحلي للحد من النزاعات والتنمية الحساسة للنزاعات –برنامج الأمم المتحدة الإنماني، ص.47، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.undp.org.Dacs.

20. ذهبية الطرش، متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة لاستخدام الموارد المتاحة، يومي: 7و8 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس سطيف.

21. رائد تحتفل بمرور 30 عاما باعتماد رؤية جديدة لتحقيق التنمية المستدامة، مقال متاح على الموقع الرسمي: https://veadnetwork.ovg تم الإطلاع عليه يوم: 2021/09/17، على: 13سا و50د.

22. زعتر وفية، قمة غلاسكو، تغير المناخ يشرد 30 مليون إنسان خلال 12 شهر، مقال متاح على العين الإخبارية، صدر بتاريخ 2021/11/9، على 6سا و52د بتوقيت أبوظبي، مقال متاح على الموقع التالي: https://al.ain.com.article.glasgaw، تم الإطلاع عليه يوم: 9 ديسمبر 2021، على/ 17سا و59د.

23. سالي يوسف، كوثر مبارك، دور ومستقبل النيباد في القارة الأفريقية، مقال متاح على المركز الديمقراطي العربي بتاريخ 11 أوت 2017، متاح على الموقع الألكتروني التالي: https://demouaticac.de .تم الإطلاع عليه يوم: 27 /2021/12، على: 19سا و50د.

24. سناء إبراهيم، السور الأخضر العظيم، معجزة إفريقية بدأت تتحقق، مقال متاح على موقع سولارابيك، منشور بتاريخ 16 سبتمبر 2021، تم الإطلاع عليه يوم: 2021/09/27، على: 18سا و32د، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https://solarabic.com.

25. السيدة الحطي، مؤتمر مراكش(كوب22)، 2016/10/07، 21 :23h متاح على الموقع الإلكتروني: www.mapecdogy.ma، تم الإطلاع عليه يوم: 2021/09/12، على الساعة: 22سا و09د.

26. شكراني حسين، نحو مقاربة جيلية للعدالة المناخية، مركز دراسات الوحدة العربية، مقال متاح على الموقع: www.cause.org.

27. عبد الله مسعد، التحول الرقمي ودوره في مواجهة التغيرات المناخية: ندوة المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 19 08 2022، متاح على الموقع https://darelhilal.com، آخر اطلاع 20 08 2022 على الساعة 19:15.

28. فهد بن ناصر الدرسوني، "دبلوماسية المناخ في البيئة السياسية"، جريدة الرياض، مقال منشور يوم: 2021/10/29، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:https://www.alriyadh.com ، تم الإطلاع عليه يوم: 2021/12/23، على: 11سا و42د.

29. لمين هماش وآخرون، رهانات الأمن البيئي في افريقيا: تحديات قائمة واستجابات محدودة، المؤتمر العلمي الرابع، بعنوان: القانون والبيئة جامعة طنطا، 22 – 23 04 2018، ص.7.

30. لوسي هولداواي، كاميل ماركت موير إيسيبسون، دمج النوع الإجتماعي والأمن في التكيف مع المناخ، مبائ النجاح، 25 07 2022، مقال متاح على الموقع: https://cmxus.org.

31. مارسيا كريرى، أثار تغير المناخ على الشعب المرجانية والبيئة البحرية، نوفمبر 2017، الموقع الرسمي الأمم المتحدة https// www.un.org. articl

32. محمد النادي، "آثار التغيرات المناخية على حقوق الإنسان"، **مجلة الدراسات والأبحاث**، 21 أكتوبر 2020، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: www.arabcrc.org،

33. محمد ريان، من المرجح أن يزداد دور المناخ في النزاع المسلح، Innerself, climate change مقال متاح على الموقع التالي: https://arinnerself.com>impactneus.com

34. محمد سلمان طايع، الأمن البيئي وتفسير الصراع الدولي، مكتبة أكاديميا العربية، https://www.acadlemia-arabia.com، فيفري 2022.

35. محمد سناجلة، الذكاء الاصطناعي سلاح جديد في يد البشرية لمواجهة التحديات البيئية، مقال متاح على الموقعDe.djazeera.net تكنلوجيا العالم، آخر تحديث، 08 09 2021، آخر اطلاع 2022/04/18 على الساعة: 16:40.

36. محمد على الأمغاري، كوب 22، مناخ يتغير ومراكش الخضراء تتفاعل، HUFFPOSE، تم النشر في 12016/8 على الساعة 13 و1د، أخر تحديث 2017/11/9، على الساعة 12 و13د، أخر الإطلاع 2021/08/25، على: 12سا و28د، على الموقع: https://www.turkpress.co.node.2773.

37. محمد فوزي، الأمن غير التقليدي، "ما أبعاد الاستراتيجية الاماراتية لمواجهة التغيرات المناخية"، **مجلة inter regional**، على الساعة 13:38، على الموقع: www.interegional.com، تم الإطلاع عليه يوم 17 جويلية 2022.

38. محند برقوق، الأمن الإنساني: مقاربة ايتمو-معرفية، 2014/01/30. متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.avabvolunteeving.org، في يوم: 20 02 2022، على الساعة 18:00.

39. مخاطر المناخ على الصحة في تزايد، لكن التمويل المكرس لحماية صحة الإنسان من تغير المناخ مازال سطحيا، تقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية ديسمبر 2019، متاح على الموقع الرسمي: hptts://www.who.int.item.

40. مسيرة ضخمة من أجل البيئة في باريس للتوعية بضرورة مواجهة تغير المناخ، متاح على موقع hptts://france24.com، تم الإطلاع عليه يوم: 2021/9/23، على: 16سا و38د.

41. مقال متاح على الموقع التالي: https://www.unenvronment.org/ar/alakhbar، تم الإطلاع عليه يوم: 11/28 2021، على: 12سا و08د.

42. مقايضة الديون بالعمل المناخي، تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي 2020، مقال متاح على الموقع الرسمي لESCWA التابع للأمم المتحدة، متاح على الموقع التالي: https://www.unesewa.org.debt.swap. تم الاطلاع عليه يوم: 16 04 2022 على الساعة 17:30.

43. موضوع المياه في صلب مؤتمر الأمم المتحدة لتغيرات المناخ، لمواجهة التحديات المناخية، متاح على الموقع الرسمي: Unesco تم الإطلاع عليه يوم: 2021/09/03، على: 16سا و30د.

44. هشام بشير الصادق، مؤتمر كاتكون بشأن التغير المناخي، حدود النجاح والإخفاق، https://www.ennow.net، تم الإطلاع عليه يوم: 2121/08/23، على: 14سا و15د.

45. هشام بومجوط، الخبراء والبيئة، مستوى سطح البحر في ارتفاع أكثر مما نتوقع، الموقع الإلكتروني الجزيرة https// www aljazera net

46. هماش لمين، كافي فريدة، بن وهيبة نورة، "رهانات الأمن البيئي في إفريقيا: تحديات قائمة واستجابات محدودة"، **مقال من المؤتمر العالمي الرابع بعنوان القانون والبيئة**، جامعة طنطا، يومي 23/22 أفريل 2018.

47. والتر كايلين "من مبادئ نانس إلى مبادرة نانس" الهجرة القسرية: منع التهجير، العدد 41، ديسمبر 2011، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https//:www.fmreview.org/ar/front-parge/html.

48. وجدان التيجاتي عباس، الأمن البيئي؛ أوراق السياسات الأمنية، المفاهيم الأمنية، المجلد 1، العدد 1، 2021، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https://naussiedu.sa، تم الإطلاع عليه يوم: 23 02 2022، على الساعة 11:35.

49. ورشة عمل بناء قدرات منظمات المجتمع المدني العربي في مجال التغيرات المناخية، متاح على الموقع: https://readnetwork.ovg تم الإطلاع عليه يوم: 2021/09/17، على: سا13 و35د.

50. وضع المناخ من الناحية العلمية، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، متاح على موقع https://www.dipbmatie.gower.fe تم الإطلاع عليه يوم: 2021/09/1، على: 22سا و18د.

IV. النصوص القانونية

أ. الاتفاقيات الّتي إنضمت إليها الجزائر

1. إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ 1992 المبرمة في 1992/5/9، المصادق عليها من قبل الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي 93-90 المؤرخ في 1993/4/10 الواردة في الجريدة الرسمية عدد 24 الصادر بتاريخ 1993/04/21.

ب. النصوص التشريعية

1. قانون رقم 99-09 المؤرخ في 1999/07/28، المتعلق بالتحكم في الطاقة والقانون، ج.ر.ج.ج عدد 51، صادرة بتاريخ 2022/07/31.

2. قانون رقم 02-01 المؤرخ في 2001/01/05 المتعلق بالكهرباء والغاز، إضافة إلى قوانين أخرى، ج.ر.ج.ج عدد 01، صادرة بتاريخ 2002/01/05.

3. قانون رقم 03-10 المؤرخ في 2003/07/19المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج.ر.ج.ج عدد 43، صادرة بتاريخ 2003.

4. قانون رقم 04-09 المؤرخ في 2004/08/04 المتعلق باستعمال الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، ج.ر.ج.ج عدد 52، صادرة بتاريخ 2004/08/18.

ج. قرارات

1. اتفاقية أرهوس، متاحة على الموقع الالكتروني: https://unece.ovg.document .
2. اتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ 1992.
3. إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، 1994.
4. اتفاقية باريس، https://www-arabic-paris-agreement.
5. إتفاقية جنيف لعام 1951 والخاصة بوضع اللاجئين.
6. اتفاقية وارسو الدولية للخسائر والأضرار: هي آلية تعاونية حديثة أسفر عنها في مؤتمر وارسو 2013، وتم تكريسها في اتفاق باريس للمناخ 2015، "وهي آلية ابتكارية في مجال التغيرات المناخية، فالأول مرة في تاريخ النظام القانوني لتغير المناخ يتم إدراج ألية لمواجهة الخسائر والأضرار المناخية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، المجلد 8، العدد 1، 2020، ص.ص869-888.
7. إعلان الأمم المتحدة بشأن الشعوب الأصلية رقم 61/295، سبتمبر 2007.
8. إعلان الأمم المتحدة بشأن الشعوب الأصلية، اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 61/295 المؤرخ في 13 سبتمبر 2007.
9. إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين على الموقع:
https://www.unher.org/av/596322f94html، تم الإطلاع عليه يوم: 3 مارس 2022، على15:00.
10. برتوكول كيوتو المتوفر على الموقع: https://unfccc.in>kpfrench، تم الإطلاع عليه يوم: 26. أفريل 2022، على الساعة: 22:00.
11. الجمعية العامة للأمم المتحدة، تفاصيل الاتفاقية الاطارية للتغير المناخي، المتوفر على الموقع: www.uniorg/arabic/douments,/GADOCS/56A/..../126، تم الإطلاع عليه يوم 2021/08/12، على: 18س و35د.
12. صندوق المناخ الأخضر يساعد المجتمعات المحلية على تحقيق القدرة على الإستدامة، متاح على موقع الأنترنيت: https://share.amenca.gov تم الإطلاع عليه يوم: 1 /2021/09، على: 13سا و56د.

13. قرار الجمعية العامة الصادر بتاريخ 3 يونيو 2009، الدورة 63 رقم A/RES/281، متاح على الرقم الرسمي، https://archive.unescua.org، تم الإطلاع عليه يوم: 15 فيفري 2022، على: 15.00.

14. قرار الجمعية العامة رقم: 43/53، نص الديباجة، الفقرة 1 و2، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والأربعون، الوثيقة (A/RES/43/53)، ص.190.

15. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 19 ديسمبر 1991، متاح على الموقع الالكتروني: www.un.org.

16. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 131/43، المتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية إلى ضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المماثلة المنعقدة بتاريخ 8 ديسمبر 1988، الوثيقة A/RES/43/131، ص.293. والقرار رقم 100/45 المتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية إلى ضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المماثلة الجلسة العامة 68 المنعقدة بتاريخ 14 ديسمبر 1990 الوثيقة A/RES/45/100، ص.233.

17. قرار جديد صادر عن الأمم المتحدة يعزز الصلة بين حقوق الإنسان والبيئة، صادر بتاريخ 08 أفريل 2021، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: www.unep.org، تم الإطلاع عليه يوم 03 03 2022، على الساعة 17:49.

18. القرار رقم 2625 للجمعية العامة المتعلق "إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، الجلسة 1883 الأمم المتحدة الدورة 25 لعام 1970، الوثيقة A/RES/2625، ص.312 وما يليها، والقرار رقم 264/65 المتعلق بالتعاون الدولي في تقديم الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإعاقة إلى مرحلة التنمية الصادر في 28 يناير 2011، دورة 65 لعام 2011، الوثيقة A/RES/65/264.

19. المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (CRIN African Court on Hermann and peoples Rights) مقروها أوروشا، تانزانيا

20. المعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والإجتماعية والثقافية 1966.

21. المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966.

22. المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، متاح على الموقع الرسمي: https://public.wmo.int/fr .

23. المنظمة العالمية للملكية الفكرية، اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفلكلورية في دورتها ال 18، مسرد المصطلحات الرئيسية المتعلقة بالملكية الفكرية وأشكال التغيير الثقافي التقليدي جنيف من 9 إلى 13 ماي 2011، ص.13.

24. منظمة اليونسكو من 193 عضو، مقرها باريس وتحتوي على 50 مكتبا ميدانيا في جميع أنحاء العالم، اليونسكو 2009، وثيقة متاحة على الموقع الرسمي: www.UNESCO.ovg/en/strategic.flaning، تم الإطلاع عليه يوم: 2021/09/03، على: 16سا و05د.

25. منظمة فلندية مستقلة تعمل على منع وحل النزاعات العنيفة من خلال الموارد الوساطة، سبتمبر 2021، بالاشتراك مع مؤسسة (conciliation resources) و(Reace Nexus)، تحت الروابط التالية: www.cmi.fi، www.er-org، www.peacenexus.org

26. مؤتمر الاتحاد الافريقي، مرجع سابق، وثيقة رقم Assembly/AU/12.

27. مؤتمر الأطراف الثامن عشر COP18: المنعقد بالدوحة بتاريخ 26 إلى8 ديسمبر 2012، وثيقة الأمم المتحدة رقم 2، Eccc/cp/2012/8/Add، ص.13.

28. مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ(COP22)، مقال متاح على البوابة الوطنية للمملكة المغربية، وزارة الثقافة والإتصال، على الموقع: www.Maroc.ma، تم الإطلاع عليه يوم: 2021/09/12، على: 10سا و52د.

29. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، المتوفرة على الموقع: www.politics-dz.com .

30. الموقع الر سمي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، https://www.ohchr.org، تم الإطلاع عليه يوم: 04 04 03 2022، على الساعة 12:45.

31. نشرت منظمة الأرصاد الجوية تقريرا في 2017 عن حالة المنا خ، المتوفر على الموقع: https://library.wa1.imt

32. نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في 17 جويلية 1998، المتوفر على الموقع: https://www.icuc.org، تم الإطلاع عليه يوم 17 جويلية 2022، على الساعة 15:00.

33. نظم الإنذار المبكر شرط أساسي للحد من الكوارث والتكيف مع تغير المناخ، تقرير أممي صادر بتاريخ 13 أكتوبر 2020، متاح على الموقع الرسمي للأمم المتحدة:https://neuse.un.org.climatesolutions

34. الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، https://www.ipcc.chz.ardaic. 03 فيفري 2022 على الساعة 10:00.

35. وثيقة الأمم المتحدة الصادرة عن مجلس الأمن عن الجلسة 5663، بتاريخ 18 أفريل عام 20007، متاحة على الموقع الالكتروني: https://www.un.org.

36. وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: A/REC/47/195 22 ديسمبر 1989.

37. اليوم الدولي لمنع استخدام البيئة في الحروب والصراعات العسكرية –الأمم المتحدة- تقرير خاص بتاريخ 6 نوفمبر 2021، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.un.org.observance، تم الإطلاع عليه يوم: 25 ديسمبر 2021، على: 12سا و00د.

ج. تقارير

1. تقرير 15 ماي 2015، أخر إطلاع 1 أوت 2012 على الساعة 13:30.

2. تقرير sterm هو تقرير حول اقتصاديات تغير المناخ، يتكون من 700 صفحة، صدر للحكومة البريطانية في 30 أكتوبر 20006، من قبل الاقتصادي نيكولاس ستارم يعد أكبر تقرير من نوعه والذي أعرب أن تغير المناخ يمثل تحديا فريدا للإقتصاد وأن فوائد العمل المبكر الفوري بشأن تغير المناخ تفوق بكثير عدم التصرف. للمزيد من المعلومات إرجع: https://mimirbookcom

3. تقرير اجتماع لجنة رؤساء الدول والحكومات الإفريقية المعنية بتغير المناخ حول برنامج مسائل الجنسية والشباب المتعلقة بتغير المناخ المنعقد في المكتب الإفريقي للثروة الحيوانية التابع للاتحاد الإفريقي نيروبي، كينيا، 7-10، يونيو 2016، ص.5.

4. تقرير الأمم المتحدة الألماني للتنمية البشرية لسنة 1994، متاح على الموقع الرسمي: https://www.un.org

5. تقرير الأمم المتحدة، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الإستجابة لآثار تغير المناخ، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.unep.org.africa، تم الإطلاع عليه يوم: 2021/12/28، على: 12سا و30د.

6. تقرير الأمين العام للجمعية العامة للأمم المتحدة "بأمان وكرامة، التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين"، عن رقم A/70/59، حيث يعرض معلومات وتوصيات في إطار التحضير الاجماع العام رفيع المستوى بشأن التعامل مع المهاجرين واللاجئين باستعراض الاتجاهات العالمية وتحليل الأسباب الدافعة للتحركات الكبرى للاجئين والمهاجرين ودراسة احتياجاتهم في الطريق وعند الوصول وهذا لضمان حقوقهم وأمنهم وكرامتهم، وعلاج أسباب التحرك دون تمييز.

7. تقرير البنك الدولي، الشعوب الأصلية، مقال متاح على الموقع الرسمي: https://www.albank

8. التقرير التجمعي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، لسنة 2001، ص.47.

9. التقرير التقيمي الرابع لهيئة الحكومية الدولية لخبراء المناخ Hhps// www/ ipcc ch

10. تقرير التقييم الخامس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، متاح على الموقع: https://climasouth.eu.

11. تقرير التقييم الخامس، عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تغير المناخ 2014 الآثار والتكيف والأوضاع الهشة، ملخص لصانعي السياسات، بمساهمة الفريق العامل الثاني، جنيف-سويسرا، 2014، متاح على الموقع التالي: www.ipcc.wg2:gov/Ar5، تم الإطلاع عليه يوم: 03 03 2022، على الساعة 22:09.

12. تقرير التنمية البشرية 2007-2008، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الألماني.

13. تقرير التنمية البشرية الإنمائي الصادر عن الأمم المتحدة 1994، المتوفر على الموقع: https://publications.iom.int.idm27-avb، تم الإطلاع عليه يوم: .26 افريل 2022، على الساعة: 22:00.

14. التقرير الثالث لتوقعات البيئة العالمية، عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فبراير 2003.

15. التقرير الرابع الصادر عن الهيئة الحكومية المعنية بتغيير المناخ 2007.

16. تقرير اللجنة الانتقالية لتصميم الصندوق الأخضر، مؤتمر الأطراف الدورة 17، وثيقة الأمم المتحدة رقم: fccc/cp/2011/6.

17. تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، نيويورك، 1987، ص.15.

18. تقرير المنظمة الدولية للهجرة 2007، المتاح على الموقع الإلكتروني: https://publications.iom.int.idm27-avb، تم الإطلاع عليه يوم 07 أوت 2021 على الساعة التاسعة صباحا. 09:00 سا.

19. تقرير المؤتمر الإقليمي الثالث والعشرون لإفريقيا.

20. تقرير المؤتمر العالمي للأغذية، 1996، المتوفر على الموقع: https://www.fao.org، تم الإطلاع عليه يوم: .26 افريل 2022، على الساعة 22:00.

21. تقرير الهيئة البشرية 2007-2008، عن برنامج الأمم المتحدة الألماني(UNDP) المتاح عن الموقع الرسمي: https://www.un.ovg.pdf.

22. تقرير خاص للهيئة الدولية الحكومية المعنية بتغير المناخ، حالة المناخ العالمي يدق جرس الإنذار حول تغير المناخ ومخاطره المستقبلية، 19 أوت 2010. De aljazeera.net proposé.

23. تقرير عن تغير المناخ والتنمية في إفريقيا، اجتماع لجنة خبرات الإجتماعات السنوية المشتركة الثالثة لمؤتمر الإتحاد الإفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لإفريقيا لوزراء المالية والتخطيط التنمية الاقتصادية، الاجتماع 29 لبلونغوي، ملاوي مارس 2010، وثيقة رقم: E/ECA/COE/29/5، ص.2.

24. تقرير متحدثون في العلوم، تغير المناخ لم يتوقف بسبب فيروس كورونا (COVID19)، 9 سبتمبر 2020، متاح على الموقع: https://www.unep.ovg.

25. تقرير منتدى الخبراء رفيع المستوى، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، التحديات التي يمثلها تغير المناخ والطاقة الحيوية بالنسبة للأغذية والزراعة، اطعام العالم 2050، روما 12-13 أكتوبر 2009، متاح على الموقع التالي: .2« Docs».www.fao.org، تم الإطلاع عليه يوم: 23 03 2022، على الساعة 20:55.

26. تقرير منظمة الصحة العالمية للصحة والبيئة وتغيير المناخ، ديسمبر 2018، ص.8، المتوفر على الموقع: https://www.oms.org، تم الإطلاع عليه يوم: 2022/01/04 على الساعة: 22:00.

27. تقرير منظمة الصحة العالمية، مرجع سابق، ص.ص9-10.

28. تقرير التنمية البشرية الإنمائي الصادر عن الأمم المتحدة 1994، المتوفر على الموقع: https://www.undp.org، تم الإطلاع عليه يوم: .26 افريل 2022، على الساعة: 22:00.

29. تكونت CAN عام مارس 1989، وهي منظمة غير حكومية، تهدف إلى حماية المناخ والبيئة، والدفع بالاستدامة البيئة، مقرها بون بألمانيا وموقعها الرسمي: www.climatentwork.ovg .

ج. مو اقع الأنترنيت

1. الإدارة المتكاملة للموارد المائية والأمن الغذائي في إفريقيا، جوهانزبورغ-جنوب إفريقيا، بتاريخ: 2004/03/05، ص.ص 06-29، متاح على الموقع الرسمي: www.fao.org.

2. استثمارات ألمانيا بالجزائر في الصناعات الثقيلة والطاقة المتجددة صدر بتاريخ 15 جوان 2013، المتوفر على الموقع: https://www.dw.com، تم الإطلاع عليه: 31 مارس 2022، على الساعة 19:45.

3. اطلاق شبكة العمل المناخي في العالم العربي، متاح على موقع الأنترنيت https://greenarea.me/av/78692، تم الإطلاع عليه يوم: 2021/09/15، على: 11سا و15د.

4. إعلان الأمم المتحدة بشأن الشعوب الأصلية رقم 61/295، المؤرخ في 13 سبتمبر 2007.

5. بين مقترح الجزائر بإنشاء صندوق إفريقي خاص بالكوارث الناجمة عن التغيرات المناخية، متاح على الموقع: https://www.aps:dz تم الإطلاع عليه يوم: 2021/09/04، على: 19سا و22د.

6. البيئة ملفات دراسية، حول مفهومي التنمية المستدامة والعدالة المناخية، مقال متاح على صفحة أطاك المغرب: attacmaroc.org. تم الإطلاع عليه يوم: 8 مارس 2022، على: 10سا و51د.

7. تطبيق خطة العمل المكونة من 10 نقاط، إيجاد الحلول للاجئين، مقال متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https//www.refworld.org.vta، تم الإطلاع عليه يوم: 30 مارس 2022، على 9سا و08د.

8. تغير المناخ سبب إضافي لتأجيج نزاعات مسلحة وموجات نزوح جديدة، مقال متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.dm.com، تم الإطلاع عليه يوم: 10 03 2022، على الساعة: 18:00.

9. تغير المناخ على رأس أجندة اجتماع مجلس الأمن الدولي، 20 فيفري 2021، متاح على الموقع الالكتروني الخليج، تم الإطلاع عليه يوم: 2021/08/28، على: 18سا و16د. www.alkhaleej.ae.

10. تغير المناخ على رأس أجندة مجلس الأمن، مرجع سابق، تم الإطلاع عليه يوم: 2021/09/4، على الساعة: 15سا و42د.

11. تغير المناخ والصحة البشرية، منظمة الصحة العالمية، مقال متاح على الموقع: https://whoimt تم الإطلاع عليه يوم: 2021/90/01، على: 10سا و56د.

12. الحزب الأخضر الألماني عبر الموقع الإلكتروني https://mameanefa.org تم الاطلاع عليه يوم 21 سبتمبر 21 09 2021. على الساعة 19:40.

13. دورة التقسيم السادس ARG التي سيتم عقدها في 2022، على الموقع: https://unep.ovg .

14. راكسويلر ترجمة مارتا قصوف، مقال صادر بتاريخ: 13 سبتمبر 2021/ متاح على الموقع الرسمي: greenpeace.ovg، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2021/09/15، على: 11سا و20د.

15. فريق عمل ستراتيجيكس، ديبلوماسية المناخ ما بين الجواجز القانونية والحسابات، 05 11 2021، مقال متاح على الموقع https://masr,masr360.net

16. قراءة يسارية للتغير المناخي: الرأسمالية لا البشرية هي التي تحرق الكوكب –مقال وارد على الموقع الرسمي للجزيرة: De.aljazeera.net.news، صادر بتاريخ 7 ديسمبر 2021، آخر الاطلاع 10 مارس 2022، على: 11سا و35د.

17. مركز رصد النزوح الداخلي: مركز فكر وإحصاء ومعلومات عالمي متخصص في النزوح، متاح على الموقع الرسمي التالي: https://www.ohcht.org، تم الإطلاع عليه يوم: 15 03 2022، على الساعة 21.00.

18. مضاعفة اتخاذ الإجراءات من أجل التكيف مع نغير المناخ أو مواجهة أضرار بشرية واقتصادية خطيرة، تقرير الأمم المتحدة للمناخ على الموقع: https://unep.org.

19. المؤرخة في 28 جويلية 1951 ودخلت حيز النفاذ في 22 أفريل 1954 وفقا لأحكام المادة 43، ويمكن الإطلاع على النص الكامل لهذه الإتفاقية على الموقع: https://www.unher.arabic.org.4dlllb3020.htm. تم الإطلاع عليه يوم: 25 مارسة 2022، على: 12:00.

20. الموقع الإلكتروني الخليج، تغير المناخ على رأس أجندة اجتماع مجلس الأمن الدولي، 21 فبراير 2021، أخر إطلاع، 1 أوت 2021 على الساعة 11:30. www alkhaleej, ae

21. الموقع الإلكتروني: https://vesearch.un.orgsconferences تم الإطلاع عليه يوم: 12 أوت 2021، على الساعة 11:00.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

I. Ouvrages

1. ANDREW Dessler, Introduction to Modern Climate Change Canbridge University, 2eme Edition september 2016.

2. JOHN Frèderick, Science de l'atmosphère, une introduction, Université de Boèk, 1eme Edition, mars 2011.

3. Matthieu Wemaenr, sendrine Mdjean- Dubois, la diplomacie climatique, les enjeux d'un régime international du climat, Edition pedone, Paris, 2010.

4. Nicol Démoutier, Hève Macquant, Les gandes questions de l'emviomement, Paris Edition L'etudiant, 2009, p82. https// www.eyrolies.com.

5. Olivier Godard, la justice Climatique mondiale, collection repéres, 2015.

6. Sécurites: un nouveau cadre d'analyse, édition 1998, p 21, disponible sur le site (PDF), ailes 08.FR.

II. Thèses de doctorat

1. Bruno Leblanc, le protocole de kyoto et le marché du Carbon, vers une fongibilité Asy métrique a l'echelle Intérnational, Memoire. présenté comme exigence partielle de la maitrise en droit. Université du Québec, Montréal, fevrier 2006.

2. Céline Dubreuil sous la direction de poulvan hofwegens, le droit à l'Eau du concept à la mise en œuvre. Centre on housing rights and Evictions page, Universite de Genéve, page 5, https://ise,unige.ch.

3. Dieter Helmest est professeur de polétique énergitique à l'université d'oxford, membre du groupe consultatif économique après du secrétairiat d'état butanique a l'énergie du au changement climatique et président du comité sur le capital naturel.

4. Eckersley Robyn: Professeur et directrice des sciences politiques à l'éede des sciences sociales et politiques de l'Université de Melbourne Australie.

5. Jean Baril, droit d'accé a l'information du developpement durable, thèse de doctorat université Laval, Quebec, 2012, p 100.

6. Jean Jaques Parfait Poumo Leumbe. Les déplacés environnementaux: problématique de la recherche d'un statut juridique en droit international. Thèse pour l'obtention du grade de docteur de l'Université Limoges octobre 2015.p.185.

7. Marie Ange, schellkens Gaiffe, securité envirromenentale dans les relations exterieures de l'union européemmes vers une appoche intégrée de la pévention des conflits et des crises externes, Thése de Doctord Universite de Rochelle. France, septembre, 2017.

8. PIERRE Vacher, le volcon, sauveure de l'humamitè à l'antrhropocène, laboratoir de plaéètologie et gèodynamique, umr- cnrs g 1-12 Universitè de Nante.

III. Articles et Communications

A. Articles

1. Agathe Delorme, migration climatique: la progressivité reconnaissance d'un statut de ' Réfugié climatique ?' publié sur village de justice le 16 avril 2021.

2. Alban Gestin, La protection internationale des peuples autochtones de la reconnaissance d'une identité transnationale. à l'interculturalité normative, Annuaire français de droit international, 2010, (parution 2011) pp 657 – 687.

3. Alexendre K, Magnan, virginie duvat, gmmamel varnier, reconstituer les trajectoires de vulnèrabilite pour penser differament l'adaptation au changement climatique, revue natures sciences societès 2012, p.p.82-91.

4. Amnesty international, disponible sur le site: www.amnesty.org. La sécurité environnementale est indisponible à la sécurité humaine.

5. Amnesty Internationale, la sécurité environnementale est indispensable à la sécurité humaine. Déclaration conjointe à l'occasion de la journée internationale pour la prévention de l'exploitation de l'environnement entempls de gerre et de couflitaime, 6 Novembre 2018, disponible sur le site: www.amnesty.org.

6. Annette Ekin, Arteficial Intellegence help us to Fight climate change, but it has energy problems to horizon. The EU research and innovation magazine.12 september 2019 https://ec.europa.eu.

7. Anthony Holey and Dominic Adams, the EU and the climate change in the lead up to cancumipacts, polices and positions(ARL), p 09.

8. Anthony Olivier, Smith, Policy Arena Debating. Environnemental migration, society, nature and population displacement in climate change. Journal of International development I.int.Dev.24.2012.p.1059

9. Baclura Abada: le protocole de kyoto est une solution pour qui ? Dinision Bioénérgie et enviroment, 9..... 2006, www.cdesv/dz/vlib/pdf/bulletin/ p3m

10. Bertrand Rancharan, un nouveau Droit internationales de la sécurité et de la protection, cronique ONU, sur le site https://www.un.org. Article consulté le: 15/10/2022, à 10h et 55m.

11. Bogumil Terminski. Enviromentally-Induced Diplacement. Theoretical Framworks and current challenges. Geneva 2012.(27.03.2022) https//www.cedem.ulg.ac be/wp-content-uploads/ Enviromentally-Induced Diplacement- Termiski.1pdf

12. Bolibar, j.Rabatel.A.Gouttevin, l'intelligence artificielle pour mieux prévoir l'évolution des glaciers face au changement climatique, 21 01 2022. www.insu.cnrs.fr consulté le 19 04 2022 a 18:30.

13. Brad F, Neufs Clès pour comprendre l'effet de serre, rame des dossiers de la recherche n 7, November, 2004, p11.

14. Christel Cournil les défis du droit international pour protéger les "réfugiés climatique" .Réflexion sur les pistes actuellement proposées revue de HALopen science, 2010.pp.345.372. Submitted on 5 avril 2018.

15. Climat 250 millions de nouveaux deplacés d'ici à 2050, selon le HCR, 10 de cembe, https://neus.un.org.

16. Climate change and world heritage, Report on prediciting and managing the impacts of climate change on world heritage and starategy to assist states parties to implement appropriate management responsonses, world eritage, report UNESCO p 05.

17. Commission Economique pour l'Euope, la convention, d'Aarhus, Guide d'application, nations unies Genève, 2000, p 35.

18. Conférence de changement climatique, paris 2015, Radio-Canada.

19. Conférence Mondiale des peuples sur le changement climatique et les droits de la terre, article publié le 22 avril 2010 par urgeuee climatique justice sociale disponible sur le site électronique: https://www.nritimo.ovg.conférence. Consulté le 13/09/2021, à 12h 04.

20. Cop 25 cinq chose a sauoir sur la conférence des Nation Unies sur les changements climatique. Nations Unies. ONUINFO diopomible sur le site web, https://news.un.ovg.nisité le 25/08/2021 a 20h 27.

21. Daniel Bodansky, Reection On the paris conférence, 15.12.2015, Opinio-juris https://opiniojuris.ovg.

22. Daniel Compagnon " Expliquer la cause entre L'UE et L'OACI sur la réduction des émissions de gaz à effet de serre dans l'aviation International, enjeux jeostratégique au moyen orien, n23 septembre 2016, p.p264–283.

23. David Hodgkinson, Lucy Young 'In the face of hooming catastrophe: A convention for climate change displaced persons' pp.1-24 p7 (30.03.2022) www.ccdp convention.com.

24. Dianes C .Bates. Réfugiés environnementaux ? classification des migrations humaines causées par les changements environnementaux, population et environnement, publié: mai2002.23,p.(465-477)2002.

25. Dinde, Shelton ditigating a Right-based approach to climate change, proceedings of the Justice international conference on humain Rights and the Environment (Tehran 13-14. May 2009), p 211-258.

26. Documents d'atelier sur l'intelligence artificielle sur le changement climatique. Les différents travaux acceptés des ateliers sur "la lutte contre le changement climatique avec l'apprentissage automatique. Climate change AI workshop papers" https://www.climatechange.ai<papers.

27. En mars 1996, le (SERAC) ainsi que le GESR ont allégué que le gouvernement militaire Nigérien était directement impliqué dans l'exploitaion de petrole à travers une societé d'Etat: la NNPC (Nigeua National Petroleur Company). La NNPC. S'est révélée étre l'actionnaire majoritair d'un consortiun avec shell petroleum Development Coorporation (SPDC), les activitées opérées par l'entreprise se sont révélées autour d'un impact autant sur l'environnement parmis le peuple des Ogoris: par Hestia PDH, "Affaire Ogori, le prix de l'or nor" _ taout 2019, https://www.hestiapdf.com.

28. Etienne Piguet, Climate change and forced migration, new issues in refugee research.Paper no153.January 2008.p4.

29. Fccc/AWGLCA/20/1/INF.1/www.un.ovg/int

30. Fccc/SB/2011/INF.1/REV.n/www.unaivghit.

31. FIDH, practical guide: the African court on human and people's rights: towards the African court of justice and human rights, International federation for human rights, Paris France, 2010, p p 49-53.

32. Florence Basty, la sécurité humaine: un renvérsement conceptuel pour les relations internationales, revue saentifique, dans raisons politiques N° 32/2008/4, p35A57.

33. Gabriel Babadi, Le Principe des responsabilités communes mais différenciées dans les conventions droit international de l'environnement, article publié sur: village de la justice 25 octobre2016. Site électronique: village-jutice.com.

34. Giuseppe Terranova, Nalhamael Herzog, géopolitique des réfugiés climatiques publie; outre terre: 2013/1-2(n35-36) p.91-97.

35. Global Warning of 1.5°C, an IPCC, special report in the impacts of global warning of 1.5°C above pre-industrial levels and related global greenhouse gas, emission pathways in the context of strengthening the global response to the threat of climate change, sustainable developenent and efforts to eradicate poverty, 2018/XLVN-9 https://www.ipcc.ch

36. Heinrich Bou Shifung, Middle east, repport of climate change, conférence of DOHA, 18 mars 2014, consulting on 21/08/2021, at 19:37.

37. Insécurité alimentaire, pauvreté et déplacement en hausse en Afrique à cause du changement climatique, (OMM) article publié sur la page officielle de l'ONU- l'actualité mondiale. Un regard humain- climat et environnement 19 octobre 2021, visité le 30/11/2021 à 17h et 37m, https://nenis.un.org »storg.2021/10.

38. Insécurité Alimentaire, Pauvreté et deplacement, en Afrique à cause du changement climatique- 19 octobre 2021, https://neus.un.org.stary.

39. IPCCFIFTH Assessment Report centre for Clemate and Enregy solutions, https://www.C_2es.ovg.content.ipcc.

40. J Mc Adam, de l'initiative Nansen à la platforme sur les déplacements liés aux catastrophes: façonné les approches internationals du changement climatique, des catastrophes et des déplacements, journal de droit de l'université de nouvelle Galles du sud ,2016 (1519-1545).

41. Jason West, conducts interdisplinary research addressing air pollution and climate change by using models of atmosphenr chemistry.

42. JEAN Mare Jancovici, Rèchauffement climatique (le changement climatique) reponse à quelques questions èlèmentaires www.manicore.com.Inisiaea ovg/collection/ncl.clllection.store/public/4d/108/pdf.

43. Jean Paul Ypersele "La dette climatique des pays industrialisés envers le sud". Interviewé par Elise Pirsoul, publié dans la revue MDGs and climate change: accelerating and sustaining development Avril 2008 WWW.dgcd.be.

44. Julien Betaille, réfugiés écologique à la Protection des déplacés environnementaux' éléments du débat juridique en France, homme et migration revue française de référence sur les dynamique migratoires, 2010, pp144-155.

45. Kelly Johanna Escobar Jimenez, " la configuration des territories des peuples en isolement "volentaire" controverses sur les modes de production de counaissances, les modes de contrat et les modes de gestion. Revue d'Anttrpologie des counaissances, 2/2012, Volume 6 n° 2, p 435 A 462, P (1-2).

46. Kristin Bartenstein, de Stockholm a coopenhaguen genése et evolution des responsabilité Communes mais différenciées dans droits international de l'environnement. Article de la revue McGill law Joumal/ revue de droit de McGill. Volume 56, Numero 1, Décembre 2010, p 177-228.

47. La finance après l'accord de paris sur le climat, de la nécessite de transformer le systéme finanacier, IDDRI, 20ans, Rapport Fevrier 2020. www.iddn.ovg. (institu du desloppement durable et des relations internationales).

48. Laurence Caniel, Un accord à Durban pour un nouveau pacte mondiale 2015/ Le monde de planéte, 13/12/2011 a 8h: 30 vu le 23/08/2021 a 16h :31.

49. Le rapport Brundttand, le nom de la publication officiellement intitulée "Notre avenir a tous", rédigée en 1987 par la commission mondiale de l'environnement et du devellopement durable, www.adequations.org.

50. LENA Hassig, La lutte contre le Changement Climatique en europe, mèmoire pour l'obtention du diplôme d'étude approfondie en ètudes euopèennes, Universitè de Geneve, 2008, p13.

51. Leonie Tuitjer, Emélie Chevalier, L'initiative Nansen. Le développement d'un agenda international de protection des populations déplacées à travers les frontière, publié dans mobilité humaine et environnement (2015) page: 141 à158.

52. Les concepts de sécurité alimentaire et leur aptitude à répondre aux défis posés par la coissance urbaine. Article publie sur le site: https://www.fao.org. Visité le: 16/11/2021, à 18h 05m.

53. Louis Imbert. Premier éclaircissement sur la protection international des migrants climatiques. Note sous comité des droits de l'homme des nations unies, constatation relatives à la communication n° :2728/2016 Loane Teitiota, nouvelle belande, 24 octobre2019 (dist générale le 7 janvier2020/ ccpr/C/127/D2728/2016. La revue des droits de l'homme Mai2020.

54. Lynn Kaack, Priya Donti, Emma Strubell, GeorgeKamiya, Felix Gentzig, Dvid Rolnick, Aligning artificiel intelligence with climate change mitigation, pré publication, document de travail, dernière modification le samedi 9 octobre 2021 /03-54 :00 /Archivage a long terme. Vendredi 7 janvier 2022à 19 :13 :37. Publié sur Hal revue de science ouverte / hal archive ouvertes.fr.

55. MahaShah, de la cop21 a la cop22, bilan d'etape, policy paper center (ocp) decembre 2018, pp-18/13 p22.

56. Marakech, premier étape dans la mise en over de l'accord de paris. Climat BE de site federal belge pour une information fiable sur le changement cluimatique. https://clemat.be.international. Le 25/08/2021 à 11h 30.

57. Margaret et Harold, deux chercheurs et pionniers dans l'étude des problémes enviromementaux internationaux des premiers qui ont travaillé sur la relation entre la

dégradation de l'environnement et les conflits armés. En 1950, Aujourd'hui il existe le prix de Harold et Margaret spreaut qui à été créé en 1972. https://www.isanet.org

58. MATHEIU Combe, des précipitations acides un fléau enviromemental, magazine scientifique « Natura sciences publie le 25/05/2011, mis a jour le 30/09/2020.

59. Michel Bourhan, Justice climatique et négociations internationals. Dans revue Négociations. 2017/1/n27, p.7–22.

60. Migration et crise climatique, L'ONU cherche des solutions, Aout 2019, sur le site, https://neus.un.org.

61. Nathalie Boucquey.Nogaad, Le mecanisme d'observation du protocole kyoto,Revue europeenne de droit , 4-11.2017. p 383-399.

62. Nation Unies, Droits de l'homme; conférence d'Examen de Durban -Grenéve 2009, Combattre la discrimination contre les peupbles autochtones, Geneve 20-24, Avril 2002, p 02. Publiseh on https://www.un.org. Dunbanrevieus 2009, consulte le: 06/01/2022, à 11h 28m.

63. Norman Mayer, "lenvironnemental security" (GUEST ESSAY) accessed 26/10/2021, sur le site: https://www.cengage.com.tressource-uploads/static/vessource.

64. Observation générale n°15 (2002) de droit à l'eau "article 11 et 12 du pacte international relative aux droits économiques, sociaux et culturels), https://www.unhcv.org.

65. Observations générales du comité n°=4 (1991) sur le droit à un logement suffisant et n°=7 (1997) sur les expulsions forcées.

66. Ogden N H, les maladies a transmission vectorielle, changement climatique et conception urbaine, laboratoire national de microbiologie, Agence de la santeè public du canada, saint Hacinte, octobre 2016, p225.

67. Olivier Dismas Ndayambage, des peuples autochtones à la protection de l'environnement à la lumiere de l'affaire Tndorois ckenya, Reuvue Quebequoise de droit international, 29/02/2016. P.173.190.

68. Pacte mondiale pour des migrations sure ordonnées et régulières de HCDH et l migration (A/LES/73/195) https// www.iom.int.pacte mondiale.

69. Patrick Bondi, La justice climatique sud africaine face à l'économie fossile, revue écologie et politique 2011/2(N42) dans école v 2020/1/N, p.48.

70. Philippe le Prester, Sécurité environnementale et insécurités internationales, revue québécoise de droit international, année 1998/11/01, p 271-291.

71. Plusieurs auteurs, Questions-réponses approfondies: qu'est ce que la "justice climatique" Carbon Brief, cleau on Climate, 4 October 2021, article publie sur: https:carbon brief.org.n.de consulte le 8 Mais 2022, à 11h 04m.

72. Professeur de science politique americaun, né en 1933, mort en 2014. Il a présidé le conseil d'administration world peace foundation, boston 1980-1984. Jember du conseil des relations étrangéres institut internationales d'études strategiques.

73. Protection de l'environnement, Notre véseau intérnational-Réseau Action Climat, disponible sur le site: https://veseauactionclimat.ovg. Consulte le: 15/09/2021, à: 10h 57.

74. Przeslawkir et al Beyond Coral and Fish: the effects of climate change on non coral benthic iniverterbartes of tropical reefs global change biology 2008, 14,2773, 27,95,00,1111, j 1365 2486, 2008.

75. Rapport de la premiere conférence des parties signataires de la convention climat. Berlin 28 Mars 7 Avril 1995, p(1-64), https://unfccc.int,docs.cop2.

76. Rapport de la Rapporteuse speciale sur les droits des peuples autochtones, Victoria Tauli corpus, conseil des Droits de l'homme, 27eme session, 11 Aout 2014.

77. Rapport du groupe de travail d'experts de la commission africaine des droits de l'homme et des peuples sur les populations/ communautés Autochtones, présenté en vertu de la "resolution sur les droits des populations/ communautés autochtones en Afrique Adopté par la commission Africaine des droits des ordinaires 2005. P18.

78. Repport of humain Right and development, UNDP, New York, 2000, p35.

79. Requête n° 006/20/2(2017).

80. Serge Dufoulon, Colère des temps, et réfugiés climatiques pour une approche sociologique (vertigo). La reuve electronique de l'environnent. https://doi.org/10.4000.vertigo.13964.2013

81. Solomon Hsiang et Rebert Z Kopp: guide d'un économiste sur la science du changement climatique, journal des prespectives Economique volume.32. NON4.

82. Weaver Ole, ne le 17 septembre 1960, professeur de relation internationales au deplartement de science politique a copenhagne, ex chercheur principal à l'institut de recherche sur la paix de copenhaguen.

83. What is an "Artificiel Intelegence" article published on https://www.netapp.com consult on: 18th of Mars 2022, at: 12h :14m.

84. www.un.org.

85. YOAN Pillet et Gabielle Boulean, la mesure des èmmissions des effets de serre a celle de service de regulation du climat, les traductions de l'indicateur carbone, la revue scietifique en science de l'enviromement volume 16 numéro 2 septembre 2016, p12.

الفهرس

الفهرس

شكر وتقدير

الإهداء

قائمة المختصرات

مقدمة 1

الباب الأول: التغيّرات المناخية في القانون الدّولّي 10

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتغيّرات المناخية..... 11

المبحث الأول: مفهوم التغيّرات المناخية..... 12

المطلب الأول: تعريف المناخ 12

الفرع الأول: التعريف الإصطلاحي للمناخ 13

الفرع الثاني: التعريف القانوني للمناخ..... 14

الفرع الثالث: إتزان المعادلة المناخية لكوكب الأرض..... 15

المطلب الثاني: تعريف التغيّرات المناخية 17

الفرع الأول: التعريف العلمي للتغيّرات المناخية 18

الفرع الثاني: التعريف القانوني للتغيّرات المناخية 21

الفرع الثالث: التّصوّر الدّولّي الجديد لتغير المناخ 24

المبحث الثاني: التغيّرات المناخية بين الأسباب والآثار الناتجة عنها..... 26

المطلب الأول: أسباب التغيّرات المناخية 27

الفرع الأول: الأسباب الطبيعية لتغيّرات المناخ..... 27

أولا: العوامل الجيولوجية 27

ثانيا: العوامل الخارجية 29

الفرع الثاني: الأسباب البشرية لتغير المناخ 30

أولا: الإستهلاك المتواصل لموارد الطاقة 30

ثانيا: تأثير التلوث على النّظام المناخي..... 31

ثالثا: نقص الموارد الغابية 31

المطلب الثاني: الأثار الناجمة عن التغيّرات المناخية..... 32
الفرع الأول: ارتفاع درجات الحرارة والأحداث المصاحبة لها..... 33
أولا: ارتفاع منسوب مياه المحيطات جراء ذوبان الكتلة الجليدية..... 33
ثانيا: إنهيار الأنظمة الإيكولوجية والحدّ من التنوع البيولوجي..... 34
ثالثا: الجفاف واستفحال ظاهرة التصحر:..... 35
رابعا: الأمطار الحمضية..... 36
الفرع الثاني: تغيّرات المناخ وحياة الأفراد: القطاعات الأكثر تأثرا بتغيّرات المناخ..... 36
أولا: الإنعكاسات الضارة على القطاع الاقتصادي..... 36
ثانيا: الإنعكاسات السلبية على القطاع الاجتماعي..... 38
ثالثا: التأثير على الحق في حياة كريمة..... 39
رابعا: تأثر الأمن والإستقرار السياسي بتغيير المناخ..... 40
خلاصة الفصل..... 43
الفصل الثاني: الرعاية الدّولّية للبيئة في مجال التصدي للتغيّرات المناخية..... 44
المبحث الأول: الاهتمام الدّولّي بمجال المناخ..... 45
المطلب الأول: الإتفاقيات الدّولّية الممهّدة للتصدي لتغيّرات المناخ..... 46
الفرع الأول: الاتفاقيات الدّولّية الممهّدة لحماية المناخ..... 46
أولا: مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة(ستوكهولم) لسنة 1972..... 47
ثانيا: مؤتمر نيروبي لسنة 1982..... 47
ثالثا: تقرير لجنة (Brundtland) والأمن البيئي لسنة 1987..... 48
رابعا: مؤتمر ريو ديجانيرو لسنة 1992 قمة الأرض الأولى..... 49
الفرع الثاني: تطور اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ..... 50
المطلب الثاني: التنظيم القانوني لما بعد الاتفاقية الإطار بشأن تغير المناخ..... 54
الفرع الأول: مجابهة تغيّرات المناخ في إطار اتفاقية كيوتو..... 55
أولا: الإلتزامات المترتبة على بروتوكول كيوتو 1997..... 55

ثانيا: آليات تفعيل بروتكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة لتغيّرات المناخ 57
ثالثا: تقويم بروتوكول كيوتو 60
الفرع الثاني: التصور الجديد للنظام المناخي لما بعد كيوتو 62
أولا: سعي الدول إلى الوصول لإتفاق دولي بدل كيوتو 63
ثانيا: تحديات إتفاق باريس لعام 2015 (COP21) 67
ثالثا: المفاوضات المناخية بعد اتفاق باريس 2015 72
المبحث الثاني: المنظومة الدّولّية لمجابهة تغيّرات المناخ 77
المطلب الأول: الآليات الدّولّية والإقليمية لمجابهة تغير المناخ 77
الفرع الأول: دور منظمة الأمم المتحدة في حماية المناخ 78
أولا: استراتيجية الجمعية العامة ومجلس الأمن للتصدي لتغيّرات المناخ 78
ثانيا: برامج وصناديق الأمم المتحدة لمجابهة التغير المناخي 81
الفرع الثاني: جهود الأجهزة الدّولّية التابعة للأمم المتحدة في مجابهة تغيّرات المناخ 85
أولا: مساعي الوكالات الدّولّية التابعة للأمم المتحدة بالتغيّرات المناخية 86
ثانيا: دور وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في التصدي للتغيّرات المناخية 88
الفرع الثالث: جهود بعض المنظمات الإقليمية الفاعلة في مجابهة التغيّرات المناخية 93
أولا: استراتيجية الإتحاد الأوروبي للحد من تغيّرات المناخ 93
ثانيا: استراتيجية الإتحاد الإفريقي للحد من تغيّرات المناخ 95
ثالثا: استراتيجية الجزائر في مواجهة التغيّرات المناخية 98
المطلب الثاني: دور المنظمات غير الحكومية في التصدي للتغيّرات المناخية 99
الفرع الأول: مساهمة الشعوب في حماية المناخ تحت شعار الحق في الحصول على المعلومة والمشاركة في اتخاذ القرارات 100
أولا: الحق في الحصول على المعلومات المناخية 101
ثانيا: الحق في مشاركة الجمهور في القرارات المتعلقة بالبيئة 102
ثالثا: اللجوء إلى القضاء 104

رابعا: تظاهرات عابرة للحدود 105
الفرع الثاني: مساعي المنظمات غير الحكومية في مجابهة تغيّرات المناخ 105
أولا: شبكة العمل المناخي ((Climate Action Nermork (CAN) 107
ثانيا: منظمة السلام الأخضر (Green peace)..... 108
ثالثا: الشبكة العربية للبيئة والتنمية "رائد" 109
رابعا: جهات محلية فاعلة لحماية المناخ 110
خلاصة الفصل..... 110
خلاصة الباب الأول 111

الباب الثاني: تحدي تحقيق أمن بيئي وحماية قانونية للاجئ المناخ 112
الفصل الأول: التهديدات المناخية وإشكالية بناءً أمن بيئي 114
المبحث الأول: دراسة تأصيلية للأمن البيئي..... 115
المطلب الأول: مفهوم الأمن البيئي 115
الفرع الأول: تطور مفهوم الأمن..... 117
الفرع الثاني: تعريف الأمن البيئي 121
المطلب الثاني: نحو مقاربة للأمن البيئي وأبعاده 125
الفرع الأول: مقاربة التنمية المستدامة في ظل مخرجات الأمن البيئي..... 126
الفرع الثاني: الأمن البيئي كأحد مركبات الأمن الإنساني..... 130
أولا: تعريف الأمن الإنساني..... 131
ثانيا: التهديدات البيئية 132
ثالثا: التحديات البيئية 133
رابعا: الأمن البيئي من منظور الأمن الإنساني..... 134
المبحث الثاني: التغيّرات المناخية وأثرها في عدم استقرار الأمن البيئي..... 137
المطلب الأول: العلاقة التفاعلية بين التغير المناخي والأمن البيئي..... 138

الفرع الأول: التهديدات البيئية لتغيّرات المناخ على الأمن البيئي. 139
أولا: تأثير التغيّرات المناخية على الأمن الغذائي 140
ثانيا: تأثيرات التغيّرات المناخية على الأمن الصحي 141
الفرع الثاني: تجليّات تغيّرات المناخ على حقوق الإنسان 143
أولا: الآثار المباشرة لتغير المناخ على حقوق الإنسان 144
ثانيا: الآثار غير المباشرة لتغير المناخ على حقوق الإنسان 152
المطلب الثاني: استراتيجيات ترقية الأمن لصناعة سلام بيئي (إفريقيا أُنموذجا) 155
الفرع الأول: آليات بناءً السلام البيئي 156
أولا: مفهوم السلام البيئي (الدبلوماسية البيئية) 156
الفرع الثاني: المساعي الدّولّية والإقليمية لتحقيق أمن وسلام مناخي في إفريقيا 165
أولا: الجهود الافريقية من أجل تحقيق أمن بيئي 166
ثانيا: اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب 174
ثالثا: المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب 176
خلاصة الفصل 178
الفصل الثاني: البحث عن عدالة مناخية ومركز دولي قانوني لأمن المناخ 179
المبحث الأول: نحو توجه لعدالة مناخية دولية 181
المطلب الأول: تحديات تأسيس بُنى العدالة المناخية 181
الفرع الأول: مفهوم العدالة المناخية وتطورها 182
أولا: مفهوم العدالة المناخية 182
ثانيا: تطور العدالة المناخية 185
الفرع الثاني: المقاربات المؤطرة للعدالة المناخية 187
أولا: مقاربة الدول الصناعية الرأسمالية (المنظور الليبرالي) 187
ثانيا: المقاربة التنموية (المنظور التنموي) 190
ثالثا: مقاربة منظمة الأمم المتحدة 193

المطلب الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في تحقيق عدالة مناخية 193
الفرع الأول: مفاهيم تأصيلية للذكاء الاصطناعي في علاقته بالبيئة.....194
الفرع الثاني: نحو نهج حديث لتحقيق عدالة مناخية 199
المبحث الثاني: تحديات القانون الدّولّي لحماية لاجئي المناخ 204
المطلب الأول: مقاربة معرفية للاجئي المناخ 205
الفرع الأول: مفهوم لاجئ المناخ أو اللاجئ البيئي 206
الفرع الثاني: إشكاليات ضبط مفهوم لاجئ المناخ.....210
المطلب الثاني: نحو تأسيس قانون حمائي دولي للاجئي المناخ 214
الفرع الأول: المرجعيات القانونية لإبرام اتفاقية خاصة بلاجئ المناخ.....214
أولا: استبدال التعريف الحالي الموجود باتفاقية 1951 باستحداث لاجئ المناخ 215
ثانيا: برنامج الأمم المتحدة لحماية لاجئ المناخ 215
ثالثا: إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين 219
الفرع الثاني: معالم اتفاقية جديدة خاصة بلاجئ المناخ.....220
أولا: الحماية الدّولّية للاجئ المناخ في إطار قانون حقوق الانسان.....221
ثانيا: حماية دولية للاجئ المناج في إطار مؤسسة قانونية دولية 222
ثالثا: حماية دولية للاجئ المناخ وفق بروتكول مكمل لاتفاقية تغير المناخ.....223
خلاصة الفصل.....224
خلاصة الباب الثاني 225
خاتمة..... 226
قائمة المراجع 234
الفهرس 269

التحديات الدّولية في مواجهة التغيرات المناخية

ملخص

تحتل قضية التغيّرات المناخية الصدارة من حيث كونُها من القضايا الأكثر تعقيدا والأكثر سخونة وإلحاحا على المجتمع الدّولّي حاليا، وذلك لما تفرضه من تداعيات مستقبلية وآنية.

إن التحديات الدّولّية الّتي تحول دون التصدي للتغيّرات المناخية تتراوح بين عدة اعتبارات أهمها السياسية والاقتصادية، لذلك يعمل المجتمع الدّولّي على نظام التعاون في الجهود الدّولّية التي تتراوح بين آليات الامتثال للالتزامات الدّولّية وتكنولوجيا متطورة للمعلوماتية المناخية القائمة على الذكاء الاصطناعي والتي يُرتقب منها خفض الإنبعاثات الكربونية الّتي تُعيق تحقيق الأمن البيئي بشتى أبعاده وتوفير حماية دولية خاصة للفرد الذي يعاني من مسألة اللجوء المناخي.

الكلمات المفتاحية: التغيّرات المناخية، الحماية الدّولّية، الأمن البيئي، اللجوء المناخي، المناخ والذكاء الإصطناعي.

Abstract

Climate change takes center stage because it is one of the most complex, hottest and pressing issues for the international community today because of the future and current repercussions it imposes.

The international challenges that prevent the fight against climate change include several factors, the most important of which are political and economic, so the international community is working on a system of cooperation in international efforts that ranges from compliance mechanisms to international obligations to advanced climate informatics technology based on artificial intelligence, which is expected to reduce carbon dioxide emissions, which in turn hinders the achievement of environmental security in all its dimensions, as well the attempt to provide international protection to people suffering from the problem of climate asylum.

Keywords: Climate change. International protection. Environmental safety. Climate. Artificial intelligence.